

# الاخوان المسلمون

دراسة أكاديمية

أعدها

ريتشارد ب. ميتشل

ترجمة

عبد السلام رضوان

مراجعة

فناروق عفيفي عبدالحى

تقديم

صلاح عيسى

دفاتر التاريخ العزلى (١)





اهداءات ٢٠٠١

اد. محمود ديارب  
جراح بالمستشفى الملكي المصري

دفنات التاريخ العربي (١)

# الإخوان المسلمون

تأليف : دكتور ريتشارد ميتشل  
ترجمة : عبد السلام رضوان  
مراجعة : فناروق عفي  
تقديم : صلاح عيسى

الناشر - مكتبة مدبولي  
الطبعة الأولى - القاهرة - مايو ١٩٧٧

**الإخوان المسلمون:**

**مأساة الماضي** و

**مشكلة المستقبل**

دراسة بقلم  
صلاح عيسى



## الاخوان المسلمون

### مأساة الماضى ومشكلة المستقبل

#### التاريخ بين العلم والسياسة :

تعانى مدرسة التاريخ العربى المعاصر من ظواهر عديدة تولدت من ظروف التغير العنيف الذى شهدته الامة العربية خلال العقود التى بدأت مع الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت سنوات الحرب مرحلة مخاض عنيف انتهت بأن انبعثت فى معظم أقطارها حلقات جديدة من ثورة التحرر الوطنى سنعيا وراء تحطيم التبعية للاستعمار الغربى ، ونشدانا لوحدة القومية ، وتحطيم لبقايا العلاقات القبلية والاقطاعية التى كانت تكبل حركتها فى اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ودرجة ما حققت تلك الثورات بعض ما نشأت وتحركت من أجله ، فاستمر بعضها بينما انتكس معظمها ، ولعب العسكريون العرب دورا بارزا فى قيادتها ، وتركوا بصماتهم - سلبا وإيجابا - على تلك المرحلة من تاريخ أمتنا .

بعض ما تعانى منه مدرسة التاريخ العربى المعاصر نتيجة لتلك الظروف ، ذلك الخلط - جهلا أو غرضا - بين (التاريخ) و (السياسة) بشكل أفسد كليهما واخضع التاريخ - كعلم - لمتطلبات السياسة بأكثر صورها آنية وضيق أفق ، وهكذا خضعت الاجيال الجديدة لعملية « غسل المخ التاريخى » لى يمضى الماضى لحساب الحاضر .

وربما كانت أكثر دوافع هذا الموقف اشراقا ، تلك الرغبة فى تقطيع روابط الامة بماض ظن هؤلاء انه لم يكن يحمل سوى التبعية للاستعمار والتخلف المزرى على الاصعدة الاجتماعية والفكرية ، ويمثل نقده بعنف وشراسة من وجهة نظرهم وسيلة لتلوى الامة كشحها عنه وتمضى فى طريق أكثر استنارة وتقدما واستقلالا .

ولأن الطريق الى جهنم مفروش بالنيات الطيبة ، فان تلك النظرة قد خلقت رد فعل أكثر منها مراهقة ، فالسلفيون الذين كانوا يرون فى الماضى بعض اشراق وكثير ظلام قد استفزهم تجاهل هؤلاء للتراث بأكمله وتحيزهم ولا موضوعيتهم، فرفضوا - كرد فعل - الحاضر وازدروه، وتعصبوا للماضى تعصبا يعمى عن الرؤية الموضوعية ، وادبى كل ( السلف ) عندهم (صالحا) وكل (الخلف) عندهم (صالحا) ، بل أن تلك النية الطيبة لم تقدر فحسب الى جهنم ( السلفية ) التى تتمثل فى يوتوبيا رجعية ترفض العقل والمنطق ومصالحة



الامة والوطن ولكنها أيضا زادت من سطحية بعض المتقدمين فكريا ، فعجزوا عن قيادة التقدم فى خطى تستند الى فهم الراقع النوعى الخاص لتاريخ أمتنا .

ولا خطأ فى القول بأن خطرا ماحقا قد اصاب عقلنا الجمعى نتيجة لتلك الظاهرة ، بحيث افتقد - هذا العقل - الى ( الحاسة النقدية ) فيما يدفع اليه من حقائق السياسة ونظرياتها ، واستتدرج الى متاهة لم يعد البعض يرى معها أن هناك حقيقة موضوعية على الاطلاق ، فالיום يكذب الامس ، والغد سيكذب اليوم . . . وهكذا درنا فى حلقة مفرغة . وأسلم آخرون عقولهم - بأسا أو عجزا - لا جهاز الاعلام والدعاية ، يصدقون كل ما تسوقه اليهم - وفيه الكذب صريحا وقبيحا - فاذا انكرته تلك الاجهزة قبل هياح الديك . . . انكروه هم بعدها !!

وتلك فيما أظنه أخطر ظواهر الفكر العربى المعاصر وأكثرها اضرارا بحيوية الامة وفاعلية الشعب لأنها تضرب فى الصميم ( الوعى الاجتماعى ) ، ذلك الذى بدونه لا تحقق الجماهير هدفها فى امتلاك مصيرها والسيطرة على مقدراتها .

وبعض ما يكون تلك ( الحاسة النقدية ) أن تستنقذ ( التاريخ ) من ذلك التناول الدعائى والديماغوجى الذى صار تقليدا من تقاليدنا العربية المعاصرة يثير اشمئزاز العالم المتحضر ، عندما يرانا نسعى لتأييد وجهة نظرنا استنادا الى حقائق مكذوبة بعلمنا أو صنعنا أو تواطؤنا بالصمت .

و ( التاريخ ) علم يخضع لكل ما تخضع له العلوم من شرائط وعلامات ، هدفه البحث عن الحقيقة فى أنقى صورها بقدر ما هو متاح من معطيات تساعد فى الوصول اليها ، والمؤرخ يقوم بعمل ( معمل ) محض : يجمع الحقائق من الوثائق والذكرات والأوراق الرسمية وشهادات الاحياء ، ويخضع كل ذلك لعملية تجمع التشابه وتقارن بين الروايات ، وتعتمد بعضها ، وتطرح الآخر جانبا .

والاعلاميون ممن يخلطون بين العلم والسياسة ، لا يعنسون كثيرا بعملية التاريخ ، أو معمليته ، انهم يعتمدون عادة من الروايات ما يخدم اهدافهم السياسية الآتية - أو اهداف من يعملون لحسابهم - فاذا لم يجدوا تلك الروايات التى تخدمهم فلا بأس بتزويرها !

وعلى الجانب الآخر فقد خضع الاكاديميون للرديلة التى لا ينجو منها الا القلائل : رديلة « ضيق الافق » ، فجاءت معظم اسهاماتهم مجرد قدرة مذهلة على حشد كمية مهولة من التفصيلات التى لا تنسجم فى أى مسار أو تخضع لأى مفهوم كلى وشامل ، غير مدركين أن هذا ( التجميع ) المفتقر تماما لأى ( تنظيم ) يؤدى نفس الدور الديماغوجى ، فالتاريخ هنا لم يعد علما لفهم الماضى والتأثير فى الحاضر وامتلاك المستقبل ، ولكنه أصبح مجرد حواديت وحكايات يتسلى بها الناس ولا يضرهم كثيرا الا يعرفونها .

ولا يعنى ضيق افق بعض الاكاديميين أن تطرح جانبا ( ادوات البحث ) التى يستخدمونها أو أن نزيد بها ، ولكن الوعى بأن تلك الادوات لا تعمل



بمعزل عن المنهج أو الرؤية الكلية هو السبيل للوصول الى تاريخ حقيقى ،  
فخطأ الاعتماد على ( التجميع ) دون ( التنظير ) لا يقل فداحة عن العكس .  
واذا كان صحيحا أن كل موقف منهجى هو فى النهاية موقف سياسى ،  
فان هناك فرقا بين الانتماء لمنهج أو أيديولوجية ، وبين اعتماد آراء حزبية  
أو حلقية ، وخاصة فى عالمنا العربى الذى اختلطت الحزبية فيه برواسب  
قبلية شديدة الوطأة .

### ظاهرة تاريخية وسياسية :

لا خلاف فى أن الاخوان المسلمين ، واحدة من أهم الحركات السياسية  
فى تاريخ امتنا العربية ، لعبت دورا مؤثرا - بالسلب والايجاب - فى تطوره  
السياسى والاجتماعى والفكرى منذ نشأت فى عام ١٩٢٨ وحتى الآن . وخلال  
ربع القرن المنصرم دخل الاخوان المسلمون فى مجموعة من الصراعات  
السياسية مع أنظمة الحكم العربية التى تولدت عقب الحرب العالمية الثانية ،  
وهو ما انتهى بها - بسبب ظروف معقدة - الى صدامات دموية قلصت  
وجودهم المعلن ، والقت عليهم ستارا من الصمت الثقيل اللهم الا من أقوال  
اعدائهم ومخالفيهم فى الرأى .

وفضلا عن أن هذا الستار من الصمت كان تجاهلا لواقع ، ظل قائما  
وقويا لسنوات طويلة ، وظلت له امتداداته فى اسوأ الظروف التى مرت  
بهم ، فان كثيرا مما هو باطل قد قاله خصوم الاخوان فيهم ، وهو ما ولد  
بالتالى رد فعل معاكس ، فلم يقولوا هم فى أنفسهم - ولم يقل فيهم كثيرون  
ممن يتعاطفون بالفطرة مع من يعتقدون انه مظلوم - الا كل ما هو خير .  
بل ان امكانيات التفاعل السلمى بين الاخوان المسلمين وبين نظائريهم واندادهم  
من القوى السياسية العربية ، قد اصبحت بالصدام أو بحاجز الصمت  
مستحيلة ، وعكست نفسها بالسلب على الجميع ، فالتواجد ( الواقعى )  
للاخوان أصبح منكورا رغم واقعيته ، ولم يلتفت كثيرون مع هذا الانكار الى  
ضرورة الحوار معهم ، أما بالنسبة للاخوان أنفسهم فان التوقع على  
الذات واجترار مشاعر الانتقام والعزلة فى السجون قد حال بينهم وبين  
تجديد فكرهم ليلتئم واقع تغير بالفعل وأصبح ينشد بحثا عقليا وسياسيا  
خلقا لكل من يريد أن يعيش على خريطة الواقع السياسى العربى .

ويزيد من أهمية وضرورة الحوار العلمى حول الاخوان المسلمين ، أنه  
أصبح من الثابت الآن ، أنهم - فى مصر - يلحون فى العودة للعمل السياسى  
ان لم يكونوا قد بدأوه فعلا ، فى مناخ تنشط فيه كل القوى السياسية فى  
مصر ، مطالبة بحقها فى العمل السياسى واستقلالها التنظيمى والايديولوجى ،  
ومعنى هذا أن الاخوان المسلمين ليسوا ظاهرة ( تاريخية ) تنتمى للماضى ،  
ولكنهم أيضا ظاهرة ( سياسية ) تنشط فى ( الحاضر ) وتؤثر فيه . ومن  
هنا كان ضروريا أن يكسر حاجز الصمت الذى احاط بهم - وهو ما حدث  
بالفعل - فهم الآن يتكلمون عبر تجمعات شرعية ونصف شرعية ، وعبر منابر



فكرية متعددة ، كما أصبح من المتاح الآن أن يتكلم الآخرون عن تاريخهم وعن واقعهم ، خاصة هؤلاء الذين - مع خصومتهم لهم - قد تعفّفوا عن الكلام عنهم بسوء يوم أن كانوا عاجزين عن الرد أو الدفاع عن أنفسهم وهو ما لم يتعفف عنه كثير من الإخوان .

وحرصا على أن يكون التناول أقرب ما يكون الى العلم - فى تنزّهه وحيدته - جاء اختيار هذا الكتاب الذى الفه الدكتور ريتشارد . ب . ميتشل ، فى الاساس كرسالة لنيل درجة الدكتوراة فى التاريخ الحديث من جامعة برنستون الامريكية عام ٦٠ وصدرت طبعته الاولى فى كتاب بعنوان The Society of Muslim Brothers وهى الطبعة التى يضم هذا الكتاب الجزء الاول من ترجمتها الكاملة ، والتى تختلف عن الرسالة الاصلية . استنادا لما يذكره المؤلف فى مقسمته - بعض الشيء ، أن حذف بعض ماورد بالرسالة وبعض ملاحقها المتضمنة للنصوص الكاملة للوثائق ، ما لم ير له داعيا خارج حدود البحوث الاكاديمية .

والكتاب الاصلى يتضمن ثلاثة اجزاء فى مجلد واحد ، يعرض الاول لتاريخ الجماعة - وهو الذى بين يدي القارئ - بينما يعرض الثانى للجانب الايديولوجى ويخصص الثالث لدراسة نظم الجماعة وهيكلها التنظيمى ، وسوف يتضمنها الجزء الثانى من الترجمة العربية الذى سيصدر قريبا . وينتمى د . ميتشل الى أصول عربية ، اذ كان والده فلاحا لبنانيا من وادى البقاع قبل أن يهاجر الى أمريكا سنة ١٨٩٨ حيث اقام هناك وتجنس بالجنسية الامريكية التى حملها ابناؤه الاثنى عشر ، الذين كان مؤلف هذا الكتاب اصغرهم ، وقد درس دكتور ريتشارد فى المدارس الامريكية والتحق خلال الحرب العالمية الثانية بالبحرية الامريكية وبعد تسريحه استأنف دراسته ، وبتأثيرات أصوله العربية انتقل من الاهتمام بالتاريخ الاوربى ، والامريكى الى دراسة التاريخ الاسلامى وتاريخ الشرق الاوسط .

وكأثر من آثار تواجد المؤرخ العربى المعروف ( فيليب حتى ) فى امريكا - التى هاجر اليها من لبنان عام ١٩٢٠ - بدأ الاهتمام تدريجيا فى الجامعات الامريكية بدراسة التاريخ العربى والاسلامى ، وحتى مشارف الخمسينات كانت جامعة برنستون الامريكية هى الجامعة الوحيدة التى تهتم بدراسة التاريخ العربى ، ونتيجة لاهتمامها بذلك الجانب التحق بها د . ميتشل ، وما لبث أن زار مصر لأول مرة عام ١٩٥١ ، فبقى بها عاما واحدا درس خلاله اللغة العربية ، ولفتت نظره الظواهر السياسية المتفجرة فى مصر ايامها ، بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ وبدء الكفاح المسلح فى منطقة القنال ، ولانه كان يعتبر آنذاك يساريا فقد كان يفكر فى القيام بدراسة عن الحركة العمالية فى مصر . ومع انه اهتم بالاخوان - الذين كانت اصدااء ما تعرضوا له فى عام ١٩٤٨ - ماتزال قريبة العهد ، الا انه لم يفكر آنذاك فى القيام بدراسة عنهم . باعتبارهم - كما قال - حركة سياسية دينية رجعية ، ثم مالبت التفكير فى دراسة التيار السلفى عند ( رشيد رضا ) أن قاده الى وضع اساس هذا البحث خاصة وانه فى زيارته الثانية لمصر ،



قد شاهد بعض فصول التوتر الذى وقع بين الاخوان المسلمين وحكومة الثورة ، وهو التوتر الذى انتهى بصدام ١٩٥٤ الدموى الطابع .

وكان منطقيا أن تؤهل المؤلف دراسته للعمل بالسلك الدبلوماسى الأمريكى ، فعمل قائما بالاعمال فى السفارة الامريكية باليمن ( الشمالى ) خلال السنوات التى سبقت ثورة ١٩٦٢ ، كما شغل أيضا نفس المنصب فى الكويت ، وقد استقر الآن فى منصب استاذ التاريخ المصرى والعربى الحديث بجامعة ميتشجان .

ولا جدال فى أن د . ميتشل ينتمى الى منهج المدرسة الامريكية فى النظر الى الظواهر التى يدرسها ، وهو نفسه لا يخفى أن هذا الاهتمام بالتاريخ العربى والاسلامى هو جزء من السياسة الامريكية العليا ، فبالإضافة الى الاهتمام بالتاريخ العربى والاسلامى هو جزء من السياسة الامريكية محل دول الاستعمار القديم . ومن ملامح تلك السياسة قرار الكونجرس الى الاهتمام العلمى فان الحكومة الفيدرالية قد بدأت تهتم بمثل تلك الدراسات وتشجع الدارسين على انجازها منذ الخمسينات عندما بدأت ملامح السياسة الامريكية الرامية الى الحلول فى منطقة الشرق الاوسط الأمريكى الخاص بتشجيع دراسة اللغات ، فضلا عن برنامج التعليم من اجل الدفاع القومى ، وهو برنامج لاستخدام العلم والتعليم فى الدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية وذلك بدراسة لغات وتاريخ الدول الافريقية والآسيوية والشرق الاوسط ، وهى كلها برامج تدفع الحكومة الامريكية للجامعات الاعتمادات المالية اللازمة لتمويلها .

وتنتشر مثل تلك امراكز العملية بوفرة فى العديد من الدول الاوروبية والاشتراكية أيضا ، بل أن هناك اهتماما اسرائيليا واسعا بشئون المنطقة يقدم جهدا علميا يستحق الانتفات والتقييم ( يعتبر كتاب جبريل باير الاستاذ بالجامعة العبرية بالقدس المحتلة عن تاريخ ملكية الارض الزراعية فى مصر واحدا من أفضل وأهم المراجع فى موضوعه وسوف تنشر ترجمته العربية الكاملة الوكالة العربية للصحافة ضمن هذه السلسلة من المطبوعات ) ، ومن الطبيعى أن الهدف النهائى للتشجيع الرسمى على اعداد تلك الدراسات عن أممنا العربية هو التوصل الى حقائق يمكن على اساسها لمن يتخذون القرار السياسى أن يبنوه على اسس واقعية . . وليس بالضرورة أن يكون هذا القررا لصالح مطامحنا القومية والوطنية ، كما أنه ليس من النادر أن يكون اعداد تلك الدراسات ستارا للتجسس - أو جزءا من جهد يهدف للحصول على بيانات تفيد فى رسم خطط الدعاية التى تخدم السياسات الاستعمارية .

ومع وضع تلك المحاذير كلها فى الاعتبار ، يبقى الجانب الايجابى الذى يفرض ترجمة تلك الاعمال وتقديمها للقارئ العربى ، وهنا يبرز اعتباران هامين :

١ - ان الادوات المستخدمة فى البحث تكون - عادة - مرهقة بحكم







كأيدولوجية • ومقياس النظر الى الحركات الاسلامية الحديثة عند تلك المدرسة ، هو مقدار تجاذبها أو تنافرها مع الايدولوجية الغربية ، وربما يعود الاهتمام بالاخوان المسلمين عندهم ، الى تصنيفهم لها باعتبارها دعوة اسلامية تجديدية ، تساهم في قيادة العقل الاسلامي الى حيث يصبح اقرب ما يكون الى الليبرالية ، وهو قياس - به بعض صواب وكثير من خطأ - يتصورها شبيهة بدعوة الاصلاح الديني التي نشأت في أوروبا في القرن السادس عشر كتمهيد لثوراته البرجوازية ، ذلك الاصلاح الذي أدى الى ( تخيير الفرد من سلطة الكنيسة ، وساعد على تحويل اهتمامه من المشاكل الأخروية الى المشاغل الدنيوية ، وصور له المجد الدنيوي والثروة الشخصية - كما فعل كلفن - كصوره من صور اختيار الله للانسان ، فأحل بذلك خلقية دينية جديدة يعتبرها الباحثون الغربيون خلقية الرأسمالية الحديثة، ويؤكدون أنه لولاها لما عرّف الغرب الانطلاق الانمائي الذي شق به طريق التقدم للانسان الحديث » •

« وأفضى هذا الاصلاح الى فصل الدين عن الدولة فصلا تتفاوت درجاته في مختلف الدول الغربية ، ولكنه يتفق فيها كلها على اعلاء سلطان العقل الانساني وسيادة التجربة الانسانية في ميدان النشاط الاجتماعي الانساني بمختلف صوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك تضطرد الثورة الانمائية في هذه الدول بدون ان يعوقها التدين الذي تحول لشان فردي خاص ، بل أن القيم والفضائل التي حركها الاصلاح الكلفيني كالحرية الفردية وروح الكسب وروح المغامرة وروح الادخار تعتبر حوافز للانماء الى حد يحمل الباحثين على التساؤل عما اذا كان على الفرد أن يصبح كلفينيا ليصبح انمائيا أو ليصير تحديثيا » • د • حسن صعب : تحديث العقل العربي - ط ٢ - ص ٨٣ / ٨٤ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٢ •

ومع الاخوان المسلمين - فيما يزعمون لانفسهم - دعوة تحديثية ، نشأت لتجديد الاسلام ، فانهم على عكس ما قد يكون قد تصوره د • ميتشيل عندما بدأ دراسته لم يدعون الى علمانية ولم يتبنون تحديثا ، والقياس بين دعوتهم وبين التجديد المسيحي قياس يفتقد لشروط القياس - بالمفهوم الاسلامي - وهي اتحاد العلة ، أو تشابه السبب •

وفي ظننا مايفسد هذا هو التنبيه لعلة ظهور التجديد في المسيحية والاسلام مع وضع الاختلاف في الظروف موضع الاعتبار ، فمن جانب ، هناك خلاف واضح ، بين العقيدتين في رؤيتهما لظواهر الحياة وفي قائلتهما على المؤمنين بكل منهما ، لعل ابرز ملامحه - فيما يتعلق بموضوعنا - أن الاسلام مع كونه جاء بتنظيم اكثر شمولا لحياة الانسان في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، فإنه لم يفرض على المسلمين الا يكونوا فاعلين في العالم الدنيوي ، فلم يعرفوا أي شكل من اشكال العزوف عن الكسب أو السعي للربح ، وهي المبررات التي ادت الى الصدام بين الكنيسة وبين البرجوازية الاوربية في فترة صعودها •



وهذا الخلاف الواضح ، اثر فى الداعين الى التجديد الاسلامى الذين لم يجدوا امامهم مبررات ملحة لصدام كالذى حدث فى اوروبا ، بل لم يجدوا رغبة فى تحديث الفكر الدينى وعصرنته ، ولم يتنبهوا الى أن باب الاجتهاد الاسلامى قد أغلق منذ خمسة قرون ، بعد أن أعطى ثمارا يحق للمسلمين منهم بالذات ان يتنبهوا بها على الدنيا طوال القرون السبعة التى استمر هذا الباب فيها مفتوحا بين القرنين السابع والرابع عشر الميلاديين .

هنا يبرز العامل الآخر — الأكثر أهمية — فى الحيلولة دون تحقيق ماظن الدكتور ميتشيل ان الاخوان المسلمين قادرون عليه ، وهو ضعف البرجوازية المصرية التى كان يمكن أن تستند الى دعوة تطلق حرية العقل والبحث والاجتهاد وتصوغ — فى أرقى صورها — لدى أفضل المجددين الاسلاميين ، روحا اسلامية جديدة ، تسمح للإسلام بأن يستسيغ كل ما هو طبيعى ، أى كل ما هو علمى وجديد ، وأن يظل مع ذلك معبرا تعبيرا ذا معنى ، أى تعبيرا ذا تأثير فى فكر الانسان وسلوكه ، عما هو ما قبل الطبيعة وما بعدها ، وهذا الالتقاء فى الدين بين ما هو طبيعى وبين ما هو (مابعد طبيعى) هو أيضا لقاء مابين الضرورة والحرية . وهو التقاء دياكتيكى بين الطبيعة والله ، الطبيعة ضرورية ونظامية وضرورة . والله حرية وخلق وكنونة . وبقدر ما يستمر الالتقاء بين الضرورة والحرية بقدر ما يظل معبرا عما هو كائن بدون أن ينفصل عما هو صائر ، وبقدر ما يتجدد فى الدين او خلاله هذا الالتقاء بقدر ما يبقى قاعدة الحوار اللانهائى بين الله والانسان . ( د . حسن صعب : المرجع السابق الصفحة ٩١ - ٩٢ ويهمنى أن نشير هنا الى الاهمية البالغة لكتاب د . حسن صعب المذكور الذى يعد واحدا من اهم واخطر الكتب العربية فى السنوات العشر الاخيرة وينطبق نفس الرأى على كتابه : الاسلام تجاه تحديات الحياة العصرية — دار الآداب بيروت ١٩٦٤ ) .

هذه البرجوازية العربية الكسيحة طرحت مدرسة فى التجديد الاسلامى كسيحة مثلها . وبرغم النقطة المستمرة بشعارات الاسلام ، فان المعجز عن صياغة اجتهاد اسلامى فعال ، قد وضع الاسلام — كما يقومه السلفيون والرجعيون والمشعوذون والكهنة وخدام كل حكومة — ضد منهج البحث العلمى القائم على الملاحظة والاستقراء او التجريب وعندما نواجه بعض عناصرها بما يستفزها من ظواهر التخلف كالتدهور الاخلاقى والفساد السياسى ، تنصب المحارق او تمارس الاغتيال ، بينما يصبح الارهاب العقلى صلاتها اليومية السادسة . فى حين الاجتهاد الاسلامى الحقيقى هو الذى بنى حضارة الاسلام الزاهرة حتى القرن الرابع عشر ، بالتفاعل مع حضارة العالم وعطائه العقلى وبالحرية بلا حدود .

ان الدكتور ميتشيل على حق عندما يرى أن محمد عبده أفضل من رشيد رضا لان الآخر انحرف الى الرجعية ، وطه حسين وأحمد أمين و د . محمد حسين هيكل وعلى عبد الرازق وخالد محمد خالد ( فى أعمالهم الاساسية ) أفضل من الاثنين ، بينما يزداد اهتمام واهتمام الاوربيين عامة بكمال اتاتورك الذى يعتبرونه أهم مسلم فى الدنيا لانه أصلح الاسلام . لكن



حق الدكتور ميتشيل هو الباطل الكلى فى رأى الاخوان المسلمين ، ان على عبد الرازق قد وقع عندهم شهادة رديته عن الاسلام بكتاب ( الاسلام واصول الحكم ) ، لانه رأى ان الخلافة ليست اصلا من اصول الاسلام ، واهم مسلم فى الدنيا فى نظره - كمال أتاتورك - هو الكفر مجسداً لانه الغى الخلافة نهائياً ٠٠ وبدرجة او بأخرى انطبق القول على الآخرين ، طه حسين ( الشعر الجاهلى ومستقبل الثقافة فى مصر - راجع وجهة نظر متكاملة فى طه حسين فى كتاب يحمل وجهة نظر الاخوان المسلمين هو : طه حسين حياته وفكره فى ميزان الاسلام - انور الجندى - دار الاعتصام بالقاهرة ١٩٧٧ ) ، واحمد امين ( ضحى الاسلام ) وخالد محمد خالد ( من هنا نبداً ) - وراجع طبعاته الاولى حيث تجد المبررات التى صودر على اساسها الكتاب قبل ان يفرج عنه القضاء ) ، وكل داعية للعلمانية او للقومية عندهم دسياسة صليبية ( راجع تاريخا للفكر العربى يتبنى وجهة النظر تلك فى كتاب د . محمد كامل حسين الانجاهات الوطنية فى الادب العربى الحديث - جزءان - منشأة المعارف بالاسكندرية عام ١٩٦٠ ) .

والرؤية الغربية السائدة ، والتى تذهب الى ان الصراع بين الايديولوجيات الفرعونية والعربية ( وتتضمن الاسلامية ) والغربية هو محور حركة التطور العربى الحديث - بالذات فى مصر - تبدو من الناحية الظاهرية صحيحة .. ولكن الخلل يكمن فى أنها تتجاهل الاسس الاجتماعية التى تولدت عنها تلك الايديولوجيات مما يمكن أن يقود لفهم ناقص أو مفلوط لتلك الظواهر فى منشأها وتطورها وفى آفاق المستقبل امامها .

لقد نشأت تلك الدعوات كلها مع نمو الحركة السياسية للبرجوازية القومية فى مصر - وفى اقطار عربية اخرى - التى انتهت بتحقيق درجة او اخرى من الاستقلال القومى للاقطار العربية مهد لها وتولد عنها ذلك البحث الدعوب عن ايدىولوجية قومية ، ومعنى هذا ان تلك الدعوات كلها قد نشأت تعبيراً عن التطور الاقتصادى والصعود السياسى للبرجوازية وحلفائها، وفى ظل السعى الذى تقوم به اية برجوازية للاستيلاء على سوقها القومية وتوحيدها وفى حين ان العناصر الاكثر وعياً قد صاغت رؤية قومية - بالمفهوم البرجوازى لها - فان العناصر الاقل وعياً لم تستطع أن تمهد بصرها الى طبيعة التكامل بين البنية الايدىولوجية لأى نظام ، وبين مصالح الطبقة التى تسوده او تقوده خطوة الى الامام ، فالقومية والعلمانية والديمقراطية كمفاهيم للتصور الليبرالى للكون شرائط لا بديل عنها لحماية مصالح البرجوازية المحلية التى كانت صاعدة آنذاك ، وبينما عجزت المدرسة الاسلامية عن صياغة اجتهاد اسلامى فعال يلائم صعود البرجوازية، يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ، فانها قد ابدت دائماً حماسها للاساس الطبقي لبقاء البرجوازية ، لكن هذا الحماس لم يمنعها من مخاصمة الشعارات الفكرية والسياسية للبرجوازية الصاعدة وبسبب تدنى وعيهم لم يتنبهوا الى أن ضرب تلك الشعارات يمكن ان يضرب تلك المصالح وهكذا وقعوا بين شقى رحى ٠٠ فهم قد قبلوا الاساس المادى للنظام الاجتماعى ( الرأسمالية ) كنظام اقتصادى متكامل يسعى الى الربح ويطبق قانون الثمن ، بينما



رفضوا المؤسسات السياسية والاقتصادية والمقولات الايديولوجية المعبرة عن هذا الاساس الاقتصادي ( الاحزاب والبرلمان والدستور والبنوك وحسرية العقيدة وحرية المرأة والدولة والقومية الموحدة التي تساوى بين ابنائها في حقوق المواطنه ) متناسين او متجاهلين انه حيث هناك اقرار بحرية التملك وحرية المنافسة على السوق ، فلا بد من تواجد كافة الشرائط الاخرى .  
 اننا نمشي بالقطع الى الخلف ، وتلك مأساة كل فكر لا تحمله جناحا مطبقة قوية وفتية ، لا طبقة هجين تربت في حجر الامبريالية العالمية ، والا ما انتهى فكر محمد عبده الى رشيد رضا ، ثم الى الاخوان المسلمين الذين انتهوا بافكار سيد قطب ، حيث وقف التجديد الاسلامي يلفظ انفاسه ، فنحن امام حكم بجاهليتنا ، كلنا بشرقنا وغربنا ، بماركسيتنا ورأسماليتنا ، جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الاسلام او اظلم . كل ما حولنا جاهلية ، تصورات الناس وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم ، موارد ثقافتهم ، فنونهم وآدابهم ، شرائعهم وقوانينهم ، حتى ما نحسبه ثقافة ومراجع اسلامية وفلسفة وتفكير اسلاميا هو كذلك من صنع هذه الجاهلية . ( سيد قطب - معالم على الطريق ط ١ مكتبة وهبه - ٦٤ ص ٢١ ) .

والمبرر الرئيسي لهذا الحكم هو « الاعتداء على سلطان الله في الارض وعلى اخص خصائص الالهية ، وهي الحاكمية : انها تسند الحاكمية الى البشر فتجعل بعضهم لبعض اربابا . لا في الصورة البدائية الساذجة التي عرفتها الجاهلية الاولى . ولكن في صورة ادعاء حق ووضع التصورات والقيم والشرائع والقوانين والانظمة والاوزاع بمعزل عن منهج الله للحياة وفيما اذن الله » ( المصدر نفسه - ص ٩ ) ، « واذن لابد من تحطيم وتدمير تلك الجاهلية بازالة الانظمة والحكومات التي تقوم على اساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الانسان للانسان » ( ص ٨٧ ) ، واذا كان البيان يواجه العقائد والتصورات فان الحركة تواجه العقبات المادية الاخرى وفي مقدمتها السلطان السياسي القائم على العوامل الاعتقادية والتصورية والعنصرية والطبقية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة المتشابكة . ( ص ٨٤ ) .  
 والعمل الانقلابي كما يتصوره سيد قطب ليس عملا يقوم على ( الوعي ) ، فعنده انه من السذاجة : « ان يتصور الانسان دعوة تعلن تحرير الانسان من نوع الانسان في الارض . كل الارض . ثم تقف امام هذه العقبات تجاهد باللسان والبيان » . انه يعتمد الوعي بعد الانقلاب لا قبله حين يخلو بين الدعوة وبين الافراد وهم متحررون من مؤثرات الجاهلية التي يعيشون فيها . اما حين توجد تلك العقبات والمؤثرات المادية فلا بد من ازالتها أولا بالقوة للتمكن من مخاطبة قلب الانسان وعقله وهو طليق من هذه الاغلال . ( ص ٩٠ ) .

وسيد قطب يطلب منا ان نتبعه للانقلاب وتحطيم جاهلية القرن العشرين دون ان نسأله برنامجا او نظرية او اجتهادا . . . ودون أن نناقشه . . . فعنده ان : « لابد أولا ان يقوم المجتمع المسلم الذي يقر عقيدة لا اله الا الله وان الحاكمية ليست الا لله ويرفض ان يقر بالحاكمية لأحد من دون الله ويرفض شرعية أي وضع لا يقوم على هذه القاعدة ، وحين يقوم هذا المجتمع



فعلا تكون له حياة واقعية تحتاج الى تنظيم والى تشريع ٠٠ وعندئذ فقط يبدأ هذا الدين فى تقرير النظم وفى سن التشريعات لقوم مستسلمين أصلا للنظم والشرائع ، ٠ ( ص ٤٣ ) ٠ واللاحاح فى فتح باب الاجتهاد الاسلامى - عند الاستاذ سيد قطب هو بعض خصائص الجاهلية التى حولنا ، فهو الاحاح يتضمن احراجا متعمدا ، وهو يقول : ان الجاهلية تعتمد احيانا أن تخرج المخلصين ، فتسألهم : أين تفصيلات نظامكم الذى تدعون اليه وماذا اعددتم لتنفيذه من بحوث ومن دراسات ومن فقه مقنن على الاصول الحديثة ، كأن الذى ينقص الناس فى هذا الزمان لإقامة شريعة الاسلام فى الارض هو مجرد الاحكام الفقهية والبحوث الفقهية الاسلامية ٠٠ وكأنما هم مسلمون لحاكمية الله راضون بأن تحكمهم شريعته ولكنهم فقط لا يجدون المجتهدون فقها مقننا بالطريقة الحديثة ٠٠ وهى سخريه هازلة يجب أن يرتفع عليها كل ذى قلب يحس لهذا ( الدين بحرمة ) ص ٥٨ .

وحتى لو سلمنا بأن كل ما انجزته البشرية فى عمرها هو جاهلية ينبغى الثورة عليها ، فإن سيد قطب - آخر صيحات الاجتهاد الاسلامى - يرفض أن نجتهد فيما نريده بعد أن نثور - وعلينا أن ننقلب على الحكومات ثم بعد ذلك نفكر لم انقلبنا ؟ ونحن نعيش فى جاهلية لأننا فكرنا لأنفسنا وشرعنا لأنفسنا ، بينما الاسلام كما يفهمه سيد قطب هو الا نفكر او نجتهد .

وما يريده سيد قطب هو قمة المصادرة لحرية الانسان ، وقمة الاحتقار لعقله ، سواء فى المبررات التى استند اليها فى التوصل الى افقاره ، أو فى النتائج التى ستترب على تنفيذ دعوته .

ومبررات سيد قطب تستند الى الفهم الذى قدمه للقرآن المكى الذى كانت آياته كلها دعوة للتسليم والتى تتناول اكثر من ذلك ، اذ كان ضروريا أن تحطم الدعوة الاسلامية أولا خضوع الانسان للوثان ، قبل أن تسوق اليه ملامح مجتمع جديد ٠٠ لكن هذه المبررات عندما تساق هكذا تؤكد أن الاستاذ سيد قطب يحتقر منطقنا وعقولنا ، فان تبلغ الرسالة النبوية لمجتمع شبه فطرى ، قبلى متخلف ، كالمجتمع الذى كان قائما فى مكة - عند نزول الوحى - شئ ، وان نجدد الدعوة اليها فى عصر الوصول الى القمر ، شئ آخر ٠٠ ان القياس هنا خطأ لأنه يتم دون تماثل فى العلة .

وجاهلية عصرنا - ونحن ننظر ، للامر كله من موقع يحاول اكتشاف التناقض فى افكار سيد قطب بتطبيق منهجه لا منهجنا - بفرض وجودها ، ليست جاهلية وأد البنات ، أو عبادة الاصنام ، أو شراء الاله من السوق لعبادته ثم اكله بعد الصلاة له اذا كان مصنوعا مما يؤكل ، تلك كلها ظواهر ووجهت بمنطق عقلى بسيط قدمه النبى محمد ( صلى الله عليه وسلم ) وأورده القرآن المكى . استطاع أن يسلم محطم منطقا غير عقلى . . يعبد فيه الناس ما صنعوه بأيديهم ٠٠ ان جاهلية العصر الحديث - بفرض وجودها - هى جاهلية أرقى درجات التفاعل بين الانسان والطبيعة - جاهلية السبرناطيقا والتكنولوجيا المتقدمة والفلسفات العقلية والاجتماعية ٠٠ واذا كان سيد قطب يريد أن يواجهها استنادا الى المنهج القرآنى واسلوب الدعوة



المحمدية الراقى فليطبق نفس الاسلوب . ان القرآن المكي والاساسلوب  
المحمدى فى الدعوات استند الى منهج عقلى بسيط واجه جاهلية بسيطة ،  
واذن فان مواجهة جاهلية السبرناطيقا والتكنولوجيا وعالم الفلسفة المتشعب  
المتعدد ، ومشاكل مجتمع تراكت خلال القرون التى مضت ، تحتاج الى  
منهج اعتقادى عقلى شديد الرقى لمواجهة منطقتها .

وهذا يعنى فهما جديدا للاسلام، يعنى اجتهادا عقليا طويلا ، فالمسلمون  
سادوا الدنيا وبنوا حضارة ( قرنوسطية ) كانت ومازالت ماثرة دهشة كل من  
يتأمل بنيانها المنطقى الداخلى ، فى الوقت الذى كانت اوربا فيه تروح فى  
اسار الظلام لسبب واحد واضح وصريح : كنا نجتهد فى الاسلام ونجتهد  
فى العلوم العقلية والتجريبية ونعتمد مناهجها ، وكانوا هم يقلدون ، وعندما  
انقلب الوضع وصلوا هم الى القمر بينما نجتر نحن افكار ترهب كل مجتهد ،  
ونعد المحارق لكل من يستخدم عقله . . ذلك هو عطاء البرجوازية العربية :  
تحول التجديد الدينى الى دعوة لتدمير العقل . . وتحولت القومية الى خليط  
من الدعوات الشيوقراطية والشوفينية الضيقة الافق ، وعشنا العصر الليبرالى  
العربى دون أن نتنفس يوما حرية حقيقية .

وعندما يقال أن الصراع فى الماضى القريب كما هو فى الحاضر صراع  
بين الفرعونية ( التى برزت اخيرا كدعوة تجزئية قطرية ) الهدف منها تمزيق  
وحدة النضال العربى المشترك ضد الامبريالية ، وبين العروبة ( التى انفصل  
فيها الجمع بين القوميتين العربية والاسلامية ) ، وبين التغريب . . فان هذا  
يكون صحيحا اذا قلنا أن لهذه الايديولوجيات مفاهيم طبقية مختلفة ، وانها  
فى العصر البرجوازى تعنى شيئا مختلفا عنه فى العصر الاكثر تقدما منه .

والدعوة للتقريب مثلا - لدى مفكرى البرجوازية الثوريين - لم تكن  
دعوة للتبعية للغرب الاستعماري ، ولكنها كانت فى ظن دعائها ، محاولة  
لتسييد العقلية العلمية الصناعية . . وبدأت الدعوة للعروبة متوترة كرد فعل  
على محاولات التنوير القومى ، بحيث بدت مجرد رغبة فى التميز القومى ،  
وهو ما ميز ايضا الدعوة للجامعة الاسلامية ، وهكذا نشأ اكثر مصطلحات  
فكرنا العربى ديماجوجية ، شعار ( الافكار المستوردة ) واكثر العقول سطحية  
وسذاجة يعلم أن الفكر الاوربى بكل تياراته ، هو وليد عمليات تفاعل  
حضارية . ساهمنا نحن العرب والمسلمين - فى عصور ازدهارها حضارتنا فى  
القرنين السابع والرابع عشر - فيها بنصيب وافر . . وكانت انجازاتنا فى  
العلوم الطبيعية والفلسفية - التى هى نفسها تفاعل بين عقول علمائنا  
والتراث السابق والمعاصر لهم - هى الاساس التى انطلقت منه عصور  
التنوير الاوربية . . والتفاعل الآن مع مناهج البحث العلمى ومع رؤاه  
الفلسفية ، ليست استيراد الافكار ولكنه تفاعل حضارات . . هى بضاعة  
اسلافنا ردت الينا ، وهى ميراث بشرى ساهمنا فى تطويره واغنائه ودفعه  
للامام ومازلنا مسئولين عن الاستمرار فى ذلك .

لكن برجوازيتنا العربية عجزت عن أداء كل مهامها التاريخية فلم تنسف  
علاقات الانتاج الاقطاعية وكل ابنيتها الفوقية ، ولم تثور فكرا ، تلك



البرجوازية الضعيفة التي بدأت تحقيق ثورتها بعد قرون من نجاح نظيراتها الاوربيات . وفي المراحل التي كانت فيها البرجوازية الاوربية تخون ثورتها . . . وتلك هي للأساس الحقيقة التي عجزت عن مواجهتها الا بأن تتوشح برداء الاقطاع وعقله وليس برداء البرجوازية الثورية . . . والمستقبل العربي في ضوء ذلك لم يعد ملكا للبرجوازية اذا قسناه بمقياس الاهداف الراهنة لما نعيش من مراحل . . . فحتى الآن . . . ورغم محاولتها المجهدة لم تستطع أن تنجز أية قضية معلقة بشكل صحيح . . . وظل العالم العربي قرية في تركيبه الديموجرافي وشبه قرية في بنائه الاقتصادي ، تسيطر عليه ايدولوجيات زراعية ، كل تلك مؤشرات على أن طاقة البرجوازية قد كادت أن تنفذ دون أن تنجز شيئا له قيمة ، واذن فان انجاز كل ذلك - بما فيه عصرنة التراث وتجديده - هو مهمة نقيضها الاجتماعي . ( راجع صلاح عيسى : خريطة فكرية للمستقبل العربي - مجلة قضايا عربية العدد ٢ - ايار ١٩٧٤ ص ٧٥ - ٩٢ ) .

لقد عجز الاخوان المسلمون ومدرسة التجديد الاسلامي كله عن أداء مهامهم التاريخية باعتبارهم جزءا من التيار العام للفكر البرجوازي . عجزا عن صياغة فكر اسلامي ثوري ، فهل يعودون اليوم بنفس العجز . سؤال يتطلب أن نجيب على سؤال آخر قبله . كيف عادوا ؟ . ولماذا ؟ مؤشرات العودة :

قبل أقل من خمسة اعوام كذبت الاحداث نبوءة د . ريتشارد ميتشيل . فعندما نشر هذا الكتاب لأول مرة ، اشار في مقدمته اشارة عابرة الى الصدام الذي حدث بين عبد الناصر والاخوان المسلمين في عام ١٩٦٥ ، والذي لم يتناوله بالبحث - واعتبر ذلك مما يمكن اتخاذه مؤشرا على استبعاد « الانبعاث العام لجماعة الاخوان المسلمين » واكد انه يشعر بأن القومية القائمة على اساس الاصلاح الديني اساسا والرائجة الآن - ١٩٦٩ - في العالم سوف تواصل مسيرتها .

ولو تنبه د . ميتشيل للطبيعة الخاصة لبرجوازيتنا واسـلـوبها في ممارسة السيطرة وما طرحته من فكر طوال محاولتها صياغة ثورتها التي

تجاوزت القرن لما تنبأ تلك النبوءة .

على الصعيد السياسي يذهب البعض انه لم يكن طبيعيا أن تعود جميع الحركات السياسية السابقة على ثورة يوليو للعمل ولا يعود الاخوان المسلمون وهم اكبر تلك الحركات - بعد حزب الوفد - واكثرها نفوذا باعتراف خصومهم قبل اصدقائهم ، ففضلا عن ثلاث احزاب سياسية معترف بها رسميا في اطار الاتحاد الاشتراكي العربي ، فقد عاد للعمل - أو ربما لم يكف عنه - حركات سياسية سرية ابرزها فصائل متعددة من الشيوعيين المصريين ( اعلن رسميا انها أربعة هي الحزب الشيوعي المصري وحزب العمال الشيوعي والتيار الثوري ومنظمة ٨ يناير ) ، وبعض التجمعات الوفدية فضلا عن شرائح من الناصريين ، كل هؤلاء يعملون علنا أو سرا . . . فكيف يتصور احد أن لا يعود الاخوان المسلمون للعمل ؟



ولم يكن الاعلان الرسمي الاول عن وجود الاخوان المسلمين على خريطة الحياة السياسية المصرية هو عودة مجلتهم ( الدعوة ) للصدور في يوليو ١٩٧٦ - اذ سبق ذلك صدور بيان اكثر تحديدا يعلن عن هذا التواجد ، فبعد انقضاء اقل من اسبوعين على فشل مغامرة ( صالح سرية ) للاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية في ابريل ١٩٧٤ - نشرت صحيف القاهرة الصباحية أغرب بيان سياسى نشر فى مصر منذ ٥٤ - وكان البيان صادرا عن السيدة زينب الغزالى الزعيمة الاخوانية الشهيرة التى سبق الحكم عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة فى عام ١٩٦٥ فى القضية التى عرفت رسميا بمؤامرة سيد قطب . وقد صدر البيان كانكار منها لما ورد على لسان صالح سرية من أنه اتصل بها بشأن مؤامرتة ، وكان مصدر العجب لهجة البيان ذاتها الذى صيغ فى اسلوب فيه كثير من الثقة بالذات ، وقالت الزعيمة الاخوانية فى مستهله : ليس انور السادات هو ذلك الرجل الذى تقبل زينب الغزالى أن تلتقى برجل تعلم أنه ضده . ثم انتقلت تعبر عن مبررات موقفها هذا فقالت : اننى أقول أن انور السادات جاء لحكم جمهورية مصر العزيزة المسلمة ويحار من دماء المظلم تجرى فعل على أن يوقفها وأوقفها فعلا . وشهدت بأن : أنور السادات رجل مؤمن . ابن رجل مؤمن . وأنا اعرف أباه . . واعرف ايمان أبيه وتقواه . وينفس المعنى تقريبا أصدر الشيخ محمد الغزالى وصالح أبو رقيق - وهما من زعامات الاخوان التقليدية - بيانين نشرتهما الصحف واحتفت بهما .

وربما يكون هذا البيان أول اعلان شبه رسمى بأن الاخوان المسلمين يعتبرون أنفسهم كيانا سياسيا قائما ينشط فى ظل تأييد كامل لسياسة الرئيس أنور السادات ، ورغم عدم صدور أى تفسير رسمى يضيف طابعا خاصا على الافراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين من الاخوان المسلمين ، فإن الدعوى قد اعتبرت ذلك اقصرارا كاملا من الرئيس السادات بظلم الاجراءات التى اتخذت ضد الاخوان ( الدعوة - العدد ٥ ) .

وثمة مؤشرات عديدة حطمتها مجلة ( الدعوة ) عند صدورها ، تؤكد هذا ، فهى لم تحتفظ فحسب بشعار الاخوان المسلمين المرسوم - سيفان متقاطعان يحيطان بمصحف والآية الكريمة « واعدو لهم ما استطعتم من قوة » بل ان افتتاحية العدد الاول منها اعلن مدير سياستها ( عمر التلمسانى ) ذلك بوضوح لا لبس فيه ، اذ خصص الافتتاحية لكى يؤكد أن المجلة تسير على طريق ( الحسنين ) .

أما أولهما فهو : حسن البنا الذى وصفه التلمسانى بأنه ( مشغول زمانه على الطريق ) ذلك الذى ترك آثاره ونتاج فكره وفهمه للإسلام بناء شامخا ، تحدى مفاصد العصر بمبادئ الاسلام وتكالبت عليه كل القوى وتجمعت ضده كل الالهواء والمشارب ، ومع ذلك بقيت النبتة الطيبة ، اصلها ثابت وفرعها فى السماء ، وقد ابدت الدعوة اهتمامها بتراث ( البنا ) فاهدت الى قرائنها مع عددها الاول ( وصايا العشر ) وخصصت زاوية فى بعض صفحاتها لنقل مختارات من اقواله .



واما الحسن الثانى فهو : حسن الهضيبى ( الخليفة الاول المعتمد )  
- فاذا كان البنا قد مضى الى ربه وترك ( النبتة يافعة فتية ) - والكلام  
للتلمسانى - فقد كان الهضيبى ( علامة زمانه ومشعل عصره ، يوم حمل  
الراية حريصا لم يفرط ، عزيزا لم يلبس ، كريما لم يبن . وادى الامانة ، امينا  
فى عزم ، قويا فى حزم ، ثابت الخطى فى فهم ، فأكد معانم الفهم السليم  
للاسلاام الصحيح فى القول وفى العمل ، لم يثنه جبل منسقة ، ولم يرهبه  
سجن ولا تعذيب بل زاده الامر اصرارا على اصرار وصمودا فوق الصمود ) .

وهذا السير على الطريق ، ليس جهدا تاريخيا تقصد منه ( الدعوة )  
الدفاع عن تاريخ الرجلين ، فهى لا تعتبر نفسها مجلة تاريخية او مبدأ فكريا  
ولكنها تدخل فى معمعة السياسة وتخوض بحرهما مؤكدة انها صوت الدفاع  
عن الماضى كما هى صوت الدفاع عن الحاضر . . لذلك أعلنت انها فى صف  
المضطهدين من الاخوان فى اى مكان من العالم العربى ( صـوت المعذبين  
بلا جريمة ارتكبوها الا انهم قالوا ربنا الله ولا نعبد سواه ) .

واضافة الى ذلك فان ( الدعوة ) تعتبر نفسها صاحبة حق فى اصدار  
بيانات باسم الاخوان المسلمين وعلى لسانهم ، ففي العدد الثانى منها  
( أغسطس ٧٦ ) نشر مدير سياستها عمر التلمسانى بيانا بنفس التهمة التى  
وجهتها بعض الصحف للاخوان المسلمين بالسودان بأنهم شاركوا الشيوعيين  
فى محاولة الغزو التى جرت آنذاك . ضد حكم الرئيس نميرى .

وبرغم ان اجهزة الامن المصرية قد اكتشفت عددا من التنظيمات  
الاسلامية السرية المتطرفة - كجمعيات التكفير والهجرة - التى تنتمى عموما  
للتيار الاخوانى ، فانه لم يبد على الصعيد الرسمى ان هناك تخوفا من نشاط  
الاخوان المسلمين فى الحدود الذى يسير فيها حتى الان ، وبرغم العنف  
الشديد الذى شاب المغامرة الطائشة التى قام بها صالح سرية ، فان سوء  
الظن التاريخى لدى اجهزة الامن والمؤسسات السياسية المصرية ، لم يدفعها  
- تطبيقا للمنهج الذى كانت تسير عليه قبل ذلك - الى شن حملة من  
الاضطهاد - على المستوى الدعائى او القمعى - ضد الاخوان المسلمين ، بل  
عوملوا برحابة صدر لم يعاملوا بها من قبل ذلك ، حلم كثيرون غيرهم ان  
تشملهم كدليل على المساواة بين القوى السياسية فى حرية العمل وفقا  
للمحكات الديمقراطية المعلنة .

وعندما استدعيت السيدة زينب الغزالى لآخذ اقوالها لفتت هذه الاقوال  
نظر كثيرين ، فقد ذكرت انها تعرفت بصالح سرية عن طريق زوجها السابق  
فى شهر أغسطس ١٩٧٦ ، وانها حددت موعدا له مع المرحوم حسن الهضيبى  
- الذى توفى قبل شهور قليلة من حادث الكلية الفنية العسكرية - باعتباره -  
اى صالح سرية - واحدا من الاخوان المسلمين فى العراق ، ونفت علمها  
بما دار من حديث بينهما - وان كانت قد ذكرت ان صالح قال لها انه تحدث  
مع الهضيبى حول مشكلته مع الاخوان المسلمين فى العراق ، وطلب منها  
- باعتباره مرشدا عاما - ان يحقق فى موضوع فصل صالح سرية من  
جماعة الاخوان المسلمين فى بغداد .



وذكرت زينب الغزالي ان مناقشات كانت تدور بينها وبين صالح حول اسباب فشل الاخوان في تحقيق اهدافهم داخل مصر والعالم العربي ، وانه كان يبدي ألمه لانحسار حركة الاخوان ، ويتحدث عن ضرورة اقاله تجمع اخوانى لتجاوز السلبية والتفرق في صفوف الاخوان ، كما ذكرت انه قدم لها مذكرتين : الاولى عن ضرورة اقامة حكومة اسلامية عن طريق القوة ، والثانية عن تاريخ الحركة السنوسية في ليبيا والمهدية في السودان وحركة بنى باديس في الجزائر ، وحركة حسن البنا في مصر .

واستنادا الى اقوال زينب الغزالي فانها قد حولت سرية بمذكرتيه الى حسن الهضيبي ، الذى ناقشه فيهما ولم يستجب لالحاحه في تحويلهما من نص مكتوب الى تحرك سياسى عنيف من هنا رفض الهضيبي الاشتراك في العمل للاطاحة بنظام الحكم القائم في مصر عن طريق القوة ، واعلن له ان الاخوان المسلمين في حالة هدنة طويلة الاجل مع الرئيس السادات . وقد ذكرت انها تعرفت على احدهم - طلال الانصارى - وقد صدر الحكم باعدامه ونفذ بالفعل - عن طريق الشيخ على عبده اسماعيل الذى قدمه لها على اساس انه يرغب في قيامها بتوجيهه الى العمل الاسلامى واضسافت بانها نصحته - اى طلال - بالتعمق في دراساته .

والمعروف ان القانون المصرى يتضمن بين نصوصه مودا تعاقب بالسجن لمدة تصل الى ثلاث سنوات على كل من يعلم بنشاط مضاد ولا يبلغ عنه اجهزة الامن ، وهى التهمة التى سبق لها وقادت مئات من الاخوان المسلمين الى السجن في قضية سيد قطب عام ١٩٦٥ ، عندما عرض عبد الفتاح اسماعيل - اعدم في عام ١٩٦٦ - الذى كان يتولى الامور التنظيمية آنذاك ، عليهم الانضمام فرفضوا خشية التعرض لما حدث للاخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ ، ولكنهم لم يبلغوا اجهزة الامن بما جرى ، الامر الذى عوقبوا عليه بالسجن عندما اعترف المتهمون بذلك . وكان من بين من عوقبوا ، بالنسبة لهذا السبب مرشد الاخوان الثانى حسن الهضيبي . الذى اعترف عبد الفتاح اسماعيل بانه عرض عليه الانضمام اليهم ولكنه رفض ونصحه بعدم الصدام مع عبد الناصر لقوة اجهزته البوليسية وصعوبة الافلات منها .

ومع ان النص في ذاته غير ديمقراطى ، لانه يعاقب المواطن على انه ليس مرشدا او معاونا لاجهزة الامن ، فان المعارضين قد اعتبروا التجاوز في تطبيقه على من علم من قيادات الاخوان بنشاط صالح سرية ولم يبلغ ، دلالة على ان المراجع الرسمية في مصر ، قد عاملت الاخوان برحابة صدر تقديرا منها لتأييدهم غير المشروط .

وعودة الاخوان المسلمين للنشاط - وقد تعددت مظاهره - ليست في حاجة الى تأكيد ، كما ان حدود هذا النشاط في اطار الحدود المعتمدة رسميا لخريطة القوى السياسية المصرية يؤكد ما سبق لنا ذكره . على ان شكله وابعاده الاكثر عمقا ومستقبلا ، تتطلب عودة للوراء ، ذلك ان



الاخوان المسلمین ليسوا ظاهرة سياسية مستحدثة لتخضع حركتها الراهنة للتكهن والاستنتاج ٠٠ ولكنهم حركة سياسية ذات تاريخ ، وبدرجة ما فان محاولة التنبؤ بقدرتهم على اداء دور بناء فى تجديد الفكر الدينى وتنويره ٠٠ ترتبط بالتنبؤ بقدرتهم على صياغة حركة سياسية تعبد مجرى المطامح الوطنية الديمقراطية للشعب المصرى ، وفى هذا وذاك فان استقلالهم استراتيجى حركتهم وتكتيكاتها هو البداية للجابة على سؤالنا المطروح ٠

لماذا عادوا ؟ ٠٠

### عطاء البرجوازية الصغيرة

وضع الاخوان المسلمین الراهن ، يرتبط تمام الارتباط بنشأتهم ، وبالتطورات التى لحقت بالاضاع السياسية فى مصر ، وانتهت بتسكينهم خريطة الصراع السياسى والاجتماعى بكل تعقيداتها ٠

ودون وقوع فى املال السرد التاريخى ، فقد سكن الاخوان تلك الخريطة فى نهاية العشرينات ، وكتعبير عن نشاط وفاعلية بعض فصائل البرجوازية المصرية الصغيرة التى كانت قد مارست نشاطا فعالا فى مجرى الثورة الوطنية التحررية ( ١٩١٩ ) لكن تجاربها خلال السنوات العشر التى تلت تلك الثورة ، كانت قد وصلت بها الى مأزق من الناحية السياسية والفكرية ومن ناحية الوجدان النفسى ٠

وعندما اطلق الصحفيون الاجانب ايامها على ثورة ١٩١٩ تعبیر ( ثورة الافندية ) كانوا يركزون على فاعلية ونشاط فئات عديدة من البرجوازية المصرية الصغيرة : طلاب المدارس ومجاورو الازهر والحرفيون وصغار التجار وموظفو الحكومة الذين اضرَبوا عن العمل ابان الثورة ، مما كان مثار اعجاب الزعيم الهندي ( غاندى ) الذى قال ان سعد زغلول نجح فى دفع موظفى مصر الى الاضراب عن العمل وفشل هو فى ان يحقق ذلك ٠

وفيما بعد ، تنبه عديد من المؤرخين للدور الهام والمميز الذى لعبته بعض عناصر من البرجوازية الصغيرة فى ثورات المستعمرات ، وهو دور كان بارزا فى حركة التحرر الوطنى العربى عموما والمصرية خصوصا ، لكن السنوات العشر التى تلت ثورة ١٩١٩ ، كانت قد اكدت باحداثها ان الشرائح المتوسطة من البرجوازية المصرية والتى قادت ثورة ١٩١٩ ، قد اصبحت اكثر ميلا للمهادنة ورغبة فى المصالحة مع عدويها التقليديين : الاحتلال الانجليزى الذى كان يعصف بالاستقلال الوطنى والسراى الملكية التى لم تكن تنظر برضى الى مقولة ( الامة مصدر السلطات ) ، التى كانت شعار اكبر الاحزاب المصرية التقليدية ، فى تعبيرها عن التيار الليبرالى وهو ( حزب الوفد المصرى ) ٠

ومع ميل الوفد للتهادن ، كانت احلام الثورة العارمة بالتخلص من



الاحتلال والطغيان قد اجهضت نسيباً لشراسة القوى التي كان على الثورة ان تواجهها من جانب ولضعف قياداتها ، لكن الاحساس بفجعية اغتيال الاحلام لدى البرجوازية المصرية الصغيرة كان غلاباً ، بحكم انها كانت اكثر ميلاً منذ البداية لكى تبالغ فى احلامها وتضفى على الواقع ما ليس فيه . وكانت الحريات الديمقراطية التي انتزعها الشعب المصرى فى نضاله البطولى ابان ثورة ١٩١٩ ، قد اغتيلت بشكل بشع عبر سلسلة من الانقلابات التي عطلت الدستور المصرى ( ١٩٢٣ ) وصادرت الحريات الشخصية والسياسية ببشاعة وجلالة ، وهو ما ترك اثارا مريرة على معظم المفردات التي تنتمى نفسياً الى البرجوازية المصرية الصغيرة حيث تزداد الرغبة فى التمرد وتأكيد الذات بحكم الوضع الاقتصادى القلق وغير المستقر .

بل ان حلم الاستقلال نفسه كاد ان يصبح وهماً ، فما ان انتزع المصريون حقهم فى الاستقلال الذاتى ، وقبل ان يتقدموا خطوة واحدة للامام حتى تصدت لهم قوى الاستعمار البريطانى فعادوا خطوتين الى الخلف ، وكان اقصى ما سمعه صغار البرجوازيين فى تلك السنوات ، العبارة القاسية التي تركها سعد زغلول قبل ان يموت : كانت غلطتنا ان صدقنا اننا مستقلون !! من انقراض الحلم البرجوازى الصغير ، كان طبيعياً ان تبدأ مرحلة الخروج الكبير تلك التي بدأت فى اواخر العشرينات ، وحاولت خلالها عناصر من البرجوازية المصرية الصغيرة ان تبحث لنفسها عن كيان سياسى مستقل عن ( الوفد المصرى ) ، حزب البرجوازية المصرية التقليدى ، وان تبحث ايضا عن ايدىولوجية متميزة عن ايدىولوجيته التي كانت اكثر علمانية وليبرالية برغم عجزه الحركى النسبى بحكم ضعف الشرائح التي كان يعتمد عليها فى حركته .

وهكذا شهدت اواخر العشرينات واولى الثلاثينات وعبر الاربعينات ظهور خمسة كيانات تنظيمية تنطلق جميعاً من نشاط شرائح اجتماعية محددة ، وهى :

**جمعية مصر الفتاة :** التي قامت لاعادة مجسد مصر الفرعونية القديمة متأثرة الى حد كبير بالنازية الالمانية والفاشية الايطالية فى تنظيماتها وشعاراتها ( وان كان ذلك لا يعنى بالطبع انها تشابهت معها فى ايدىولوجيتها واساسها الاجتماعى ) ، وقد بدأت الجمعية بالتعصب القومى الضيق الافق والذي يرى مصر فوق الجميع ، ويدعو الى زعامتها للعالم العربى والاسلامى .

**الاجنحة والتنظيمات المتعددة التي تتبنى الفكر الماركسى ،** وتسعى الى تحويل مصر الى مجتمع شيوعى ، والتي ظلت الى فترة طويلة ، انتهت بان حلت نفسها اختيارياً فى عام ١٩٦٥ لتندمج فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى رفض قبولها ، مقتصرة فى عضويتها وحركتها على الشرائح الصغيرة من البرجوازية ، وقد فشلت فى ان تجتذب الطبقة العاملة الى صفوفها او ان تصعد الى قياداتها ، مما اوقعها فى اخطاء نظرية وحركية انتهت بأن

اتخذت قرارا تاريخيا لم يحدث من قبل - ولن يحدث بعدها - وهو حلها  
لنفسها اختياريا .

مجموعة من الجمعيات الصغيرة اتخذت شعار القتل السياسى كوسيلة  
لتطهير الحياة السياسية ممن اعتبرتهم تلك الجمعيات ( مصريون خونة ) :  
وقد انقسمت تلك العناصر فى عمليات ارهابية فردية ضئيلة القيمة من  
الناحية الفعلية ، فشلت فى ان تغير اوضاع الحياة السياسية .

تيار اصلاحى فى اتجاه الدعوة للتصدي للعيوب الاجتماعية  
ومشاكل الفقر والجهل والمرض باعتبار ان اصلاح مصر من الداخل هو  
الوسيلة التى تقود الى تكوين مجتمع قوى ومتماسك يستطيع ان يحرر مصر  
من مشاكلها .

حركة الضباط الاحرار التى نشأت داخل الجيش المصرى ونتيجة  
لفتح ابواب الكلية الحربية المصرية بعد معاهدة ١٩٣٦ - التى رفعت نسبيا  
الوصاية البريطانية من الجيش امام ابناء الطبقات الوسطى الصغيرة ، وهو  
ما مكن عناصر من ابناء صغار الموظفين - عبد الناصر والسادات مثلا - من  
الانضمام الى الجيش ، واهلهم فيما بعد للتحرك السياسى الذى هدم النظام  
القديم .

جماعة الاخوان المسلمين التى اتخذت طابعا يرفع شعار العودة الى  
الماضى ، وتجديد شباب الأمة الاسلامية والوطن الاسلامى بقيادة حركة  
اصلاح دينى اسلامى ، باعتبار ان ذلك هو الحل الأمثل لمشكلة مصر  
ومشكلات العالم العربى .

ويلاحظ الراصدون لتاريخ كل تلك الفصائل ، التى تنتمى فى مجملها  
الى الشرائح الدنيا من البرجوازية المصرية ، أنها ساهمت فى تغيير خريطة  
الصراع السياسى والاجتماعى فى المنطقة عموما ، وهم يضعون الاخوان  
المسلمين على رأس العناصر التى تحركت بفاعلية ، ووجدت ظرفا مهيئا  
لهذا التحرك ، فضلا عن نكاتها السياسى ، ومهارتها فى رسم تحالفاتها  
السياسية .

وقد بدأ الاخوان كجمعية دينية صغيرة شكلها فى الاسماعيلية  
- احدى مدن القنال - الشيخ حسن البنا ( ١٩٠٦ - ١٩٤٩ ) الذى كان  
آنذاك مدرسا للغة العربية والدين الاسلامى فى واحدة من مدارسها الابتدائية  
وقد بدأت فى بواكير حياتها ، مجرد جمعية دينية تقتصر أهدافها على الدعوة  
للاخلاق الفاضلة ، والدعوة للتمسك بأصول الدين ، لذلك لم تستشعر  
القوى السياسية المتحركة آنذاك أى خطر منها وهكذا نشأت فى ظل رضاء  
تام من كل القوى السياسية والاجتماعية المسيطرة آنذاك .

وبرغم أنها أنشئت فى ظل حكومة رجعية هى حكومة محمد محمود فى  
عام ١٩٣٨ فان الوزارة لم تتعرض لها ، ولم تستشعر منها خطورة ، فى  
حين كانت الوزارة قد شكلت أصلا للعصف بكل القوى الديمقراطية ،  
فألغت الدستور ، وأصدرت مجموعة من القوانين المعطلة للحريات العامة ..



ولم يكن أحد يتوقع منها خيرا لآية قوى ديمقراطية لكن ذكاء الشيخ حسن البنا ، الذى أخفى به بمهارة أهدافه الحقيقية ، جعل وزارة (اليد الحديدية) وهو الاسم الذى أطلقه محمد محمود على وزارته - تظن أن الإخوان المسلمين يمكن أن يكونوا عامل تهدئة فى وقت كان يتميز بالصراع الديمقراطى العنيف .

وقد تكرر هذا الظن طوال مرحلة الانقلاب الدستورى الذى قاده الديكتاتور المصرى اسماعيل صدقى فى الثلاثينيات ، مدعوما بنزعات الملك فؤاد للحكم الفردى ، فعلى عكس توقعات كل المراقبين آنذاك ، توسع الإخوان المسلمين فى ظل الانقلاب الدستورى ، وانتشروا وأصدروا صحفا ومجلات ونقلوا مقر جمعيتهم من الاسماعيلية - المدينة الصغيرة - الى القاهرة عاصمة وادى النيل .

ولازم الإخوان كانوا يدعون آنذاك الى افكار يمكن فى التحليل النهائى اعتبارها افكار معارضة ، فقد بدا غريبا أن تنتشر حركتهم فى ظروف جذر ديمقراطى عنيف كما حدث أيام حكم اسماعيل صدقى .

لكن الإخوان - الذين كان مؤسسهم حسن البنا من أذكى الشخصيات السياسية فى العالم العربى - تركوا السطوات القائمة وقتها تظن أن حركتهم - خدمها - وهو ما كان يتحقق موضوعيا - بحكم أنهم يستلبون الشبان الذين كانوا منهمكين تحت قيادة حزب الوفد فى النضال ضد ديكتاتورية اسماعيل صدقى .

بل ان شركة قناة السويس، وكانت آنذاك شركة دولية لانجلترا الجانب الاكبر من أسسهما - قد نظرت اليهم نفس النظرة فمناحتهم تبرعا قدره خمسمائة جنيه مصرى وهو ما يعتبر دعما قويا اذا ما نظرنا الى قيمة الجنيه آنذاك .

والأرجح فى كل هذا أن الإخوان المسلمين - الذين ثبت فيما بعد أنهم كانوا يستهدفون السلطة بمفهومها السياسى - قد خططوا لنشاطهم بحيث لا يواجهون جبهات قوية - وفى نفس الوقت فإنهم لم يعلنوا عن أهدافهم الحقيقية ، وأن كانوا قد قدروا أن حكومات الانقلابات حكومات باطشة ، يمكن مهاذنتها ، بل والتعايش معها ، بعكس حكومات الوفد ، التى كانت ذات نزعات ديمقراطية واضحة تتيح معها لخصومها فى الراى فرصتهم فى النشاط والعمل .

وفىما نتضح بعد ذلك من آراء فان الإخوان المسلمين كانوا ضد الجميع ، ضد الوفد وضد احزاب الاقليات وضد النظام بمجمله وبمختلف مؤسساته بما فيها النظام الملكى نفسه .

وكانوا ينطلقون فى ذلك كله من رفضهم للديمقراطية الغربية عموما ، دعوتهم الى ما اصطلاحوا على تسميته ( بنظام الشورى الاسلامى ) .

فى حماية الاقليات :

وقد ثبت بعد أن ذكاء الإخوان المسلمين السياسى فوق مستوى التشبهات ، وهو ما تأكد من الطريقة التى تعاملوا بها مع الاحتلال الانجليزى

في مصر ، اذ تعاملوا بحجمهم الحقيقي ، لا بأهدافهم التي أعلنوها تدريجيا وفيما بعد ٠٠ وكما نجحوا في خديعة شركة قناة السويس وحصلوا منها على منحة تصل الى خمسمائة جنيه رغم انها شركة تعمل لمصلحة الاحتلال الانجليزي ، فقد اثروا ابان الحرب العالمية الثانية الا يتدخلوا لسحق كل خصومهم السياسيين ، انهم لم يكفوا فقط خلال سنوات الحرب عن اى نشاط سياسى يعرضهم للعصف بهم ، بل العكس من ذلك اخذوا فرصة للانتشار والتوسع ، وتصرفوا بذلك جعل سلطات الاحتلال الانجليزي في مصر ترضى عنهم رضاء تاما ، ففي بداية الحرب العالمية الثانية ضيقت هذه السلطات على كل القوى السياسية الوطنية في مصر سواء القوى الديمقراطية او القوى السى كانت معادى الانجليز من منطلق فاشستى — اد سارعت هذه القوى تنشط في اتجاه تعطيل الجهود الحريى للحلفاء ، بما جعلها تتعرض للملاحقة بوليسية قادت معظم قياداتها الى السجون والمعتقلات طوال سنوات الحرب — ولم ينج من هؤلاء سوى الاخوان المسلمين .

وفي عام ١٩٤١ اعتقل حسن البنا زعيم الاخوان المسلمين — لفترة قليلة — وأودع في معتقل الزيتون وكانت مصر أيامها تحت حكم مجموعة من احزاب الاقليات السياسية من السعديين والاحرار الدستوريين ، وفي احد الايام زار هاشم هاشمى سكرير الحزب السعدي معتقل الزينون حيث التقى بالشيخ حسن البنا وقضى معه عدة ساعات واعتذر اليه عن اعتقاله ثم مالبث حسن البنا أن خرج من المعتقل بعدها بقليل .

وعلى الرغم من أن احدا لم يعرف ماذا دار بين الوزير السعدي والزعيم الاخوانى الا أن الراصدين للتطورات السياسية في مصر قد لاحظوا انه خلال سنوات الحرب وعندما كان العمل السياسى العلنى في مصر مصادرا بقسوة ، فان الاخوان المسلمين الذين كانوا حتى ذلك الوقت مجرد جمعية دينية صغيرة لا تختلف في وزنها عن مثيلاتها كجمعية الشبان المسلمين والجمعية الشرعية ، قد توسعوا بشكل قاسى ، وانطلق خطباؤهم في المساجد يهاجمون النازية ، ولما كانت الدعاية الالمانية قد ركزت في مصر والعالم العربى والاسلامى على القول بأن هتلر أسلم وغير اسمه الى الحاج محمد هتلر وأنه ينوى بعد انتصاره أن يمنح الشعوب العربية دولة عربية اسلامية موحدة تحالف المانيا التى ستكون وقتها فوق الجميع ، فقد انطلق الاخوان يفضحون هذه الاكذوبة مساندين بقوة وبلا شروط الحلفاء في صراعهم ضد النازى ، وفي مقابل هذه الخدمة الاعلامية الضخمة فان الحرب ، قد انتهت ليفاجأ السياسيون في مصر بالاخوان المسلمين قد كونوا مئات الشعب فى القرى وتغلغلوا فى المدارس تحت اسم وبصر وزارة الداخلية وسلطات الامن . ( راجع وسيم خالد : الكفاح السرى ضد الاحتلال الانجليزي فى مصر طبعه مطابع الشعب ١٩٦٣ ، وهى مذكرات شاهد عيان لتلك الفترة ) .

وأصبحوا قوة سياسية ينبغى أن يعمل حسابها ، ولولا تاريخ الوفد ورصيده الضخم الذى اكتسبه منذ ثورة ١٩١٩ لهدد الاخوان جماهيريته ،



تهديدا مباشرا لكن من المؤكد انهم قد خرجوا من سنوات الحرب، وقد زادوا عددا وعدة ، آلاف الاضعاف عما كانوا عليه قبلها ، خاصة انهم قد تميزوا منذ البداية بقدره مذهلة على ( التنظيم الحديدي ) اكتسبها حسن البنا من دراسة متعمقة للحركات السرية التي نشأت في الدولة الاسلامية في عهود بنى امية وما تلاها . والتي ميزت نشاط الفرق الاسلامية المتعددة وخاصة ( الشيعة ) .

ويتمثل ذكاء حسن البنا وقدرته الفذة على عدم الدخول في صدام مباشر قبل أن يستعد له في نقطتين جوهريتين :

✽ انه رفض اعلان الحرب عرضا بانقلاب يقوم به مشتركا مع حزب مصر الفتاة بزعامة احمد حسين ، وتستند على أعداد محدودة من اتجساهين في كل قرية ومدينة مصرية يقومون في وقت محدد بالاستيلاء على السلطة المدنية والعسكرية في هذه القرية أو المدينة ، بينما تتوجه مجموعة للاستيلاء على العاصمة بنفس الطريقة وقد ناقش الامر مع احمد حسين بشكل منطقي وانتهى منه الى ان الخطة غير عملية ، وانه يجمع السلاح ويخزنه ويدرب رجاله عليه ، وانه لا يستطيع أن يحارب انجلترا ولها جيوش جرارة في مصر ببنادق قديمة أو بقنابل من مخلفات الحرب العالمية الاولى . ( رواية احمد حسين - الدكتور خالد - مطبعة مصر ١٩٦٠ ) .

✽ انه رفض أن يصوغ برنامجا تفصيليا قبل الاوان ، وقد ذكر احد اقطاب الاخوان فيما بعد أنه ناقشه في هذا الامر ، فكان من رأيه أن محاولة صياغة رأى الاخوان في القضايا التفصيلية ، وكيفية تطبيق الشريعة الاسلامية على حياة المجتمع المعاصر هي محاولة ضررها أكثر من نفعها ، فاذا كانت صياغة مثل هذه قادرة على مواجهة الخصوم السياسيين الذين اخذوا على الاخوان دائما انهم يطرحون شعارات عامة ولا يقدمون حلا تفصيلية للمشاكل ، فانها تفتح الباب في نفس الوقت لشقاق كبير بين المسلمين أنفسهم ، لتعدد المذاهب والاجتمادات وأن أوان معارك مثل هذه لم يؤن بعد ( شهادة هنداوى دوير أمام محكمة الشعب عام ١٩٥٤ ) .

بهذا الذكاء في رسم التحالفات السياسية عاش حسن البنا ، وبه انتشر الاخوان المسلمون . . . ويسببه تعرضوا لأول صداماتهم الدموية مع الحكم المصري قبل الثورة .

في الطريق الى سنوات المحنة :

ربما لم يستطع الاخوان المسلمون انفسهم ، وحتى هذه اللحظة ، أن يقيموا بشكل صحيح ، الخلل الذي حدث في خططهم السياسية ، والذي قادهم الى مجموعة من الصدمات المتوالية ، وضعتهم في صسف القوى السياسية التي تعرضت للتصفية العنيفة من قبل خصومهم ، وهو ما دفع كثيرين من المحللين الى الظن بأن نفوذ الاخوان السياسى قد تقلص تماما ، وانهم انتقلوا من واقع ( سياسى ) الى ظاهرة ( تاريخية ) . كان منهم مؤلف هذا الكتاب د . ميتشل نفسه .

والقاعدة العامة التى ينطلق منها معظم المحللين السياسيين عند رصد ملامح هذا الخلل ، هى الاعتراف بداية للاخوان المسلمين بثلاث مميزات اساسية ، يمكن عند رصد كل واحدة منها اكتشاف عجز فى الاجتهاد ، أو خلل فى التطبيق ، حال فى النهاية دون نمو الاخوان نموا طبيعيا ، وقادهم الى المراحل التى اصطالحوا على تسميتها بـ ( سنوات المحنة ) والتى بصاعدت - فى مصر - عبر ثلاث حلقات ، كانت اعنفها واكثرها قسوة سنوات ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧١ .

وعند هؤلاء المحللين - على اختلاف منابعهم الفكرية وتناقض موقفهم من الاخوان - انهم قد تميزوا بثلاث مميزات اساسية :

**الاولى :** انهم انطلقوا من (ايدولوجية) قادرة على جذب اوسع الجماهير ، بحكم انها تتعامل مع الفطرة فى بساطتها مما مهد لهم أن يكسبوا جماهيرهم دون مجهود كبير فى الاقناع أو فى التجنيد ، وانما باستثمار تراث مقدس وعصى على المنافسة .

**الثانية :** انهم قد اثبتوا فى التنظيم المحكم والقوى والفعال مهارتهم ، حتى انهم سحبوا من خصومهم التقليديين - الشيوعيين - شعارا من أهم شعاراتهم الكلاسيكية ، وهو شعار التنظيم الحديدي ، فطبقوه ، بينما ظل عند الآخرين - فى الغلب الاعم - مجرد شعار .

**الثالثة :** ذكاؤهم الحاد فى رسم التحالفات السياسية ، بحيث اخذوا فرصة هادئة تماما لبناء حركتهم واحكام جهازها التنظيمى ، وحشد جماهير واسعة حولها ، قبل أن يدخلوا معارك غير محسوبة النتائج .

ولا خلاف بين المتابعين لتاريخ المنظمات السياسية ، على أن توفر هذه الخصائص فى أية حركة سياسية خليك بأن يكفل لها انتصارا مؤكدا على خصومها ، كما هو كفيل بزرعها على الخريطة السياسية لأى مجتمع لزمان يصعب تحديد مداه .

**الثالثة :** ذكاؤهم الحاد فى رسم التحالفات السياسية . بحيث اخذوا فرصة هادئة تماما لبناء حركتهم واحكام جهازها التنظيمى . وحشد جماهير واسعة حولها ، قبل أن يدخلوا معارك غير محسوبة النتائج .

ولا خلاف بين المتابعين لتاريخ المنظمات السياسية ، وعلى ان توفر هذه الخصائص فى أية حركة سياسية خليك بان يكفل لها انتصارا مؤكدا على خصومها ، كما هو كفيل بزرعها على الخريطة السياسية لاي مجتمع لزمان يصعب تحديد مداه .

على أن الواقع قد اخلف ظن الذين طبقوا هذا القانون على تاريخ الاخوان المسلمين - وخاصة فى مصر - فبرغم كل مميزات حركتهم - التى يندر توفرها فى حركة اخرى - تعرضوا لما هو معروف ، الامر الذى اكد ان الاخوان لم يستثمروا مميزاتهم استثمارا صالحا أو جيدا فى كل الاحوال .

**وفى هذا الصدد فان المحللين السياسيين يرصدون :**

ان استناد الاخوان المسلمين الى ( ايدولوجية ) قادرة على جذب اوسع الجماهير لم يكن كافيا وحده لعمل جماهيرى نشط وفعال ، فى ظروف تغير



اجتماعى كبير ، طرا على العالم كله ، وعلى الامة العربية والعالم الاسلامى ، منذ تدهورت دولة الخلفاء الراشدين وبروز اوضاع ونظم ومؤسسات وافكار ، تتطلب اجتهادات واسعا وعميقا ، ولتظل لتلك الايديولوجية قدرتها على الجذب . وبينما بدا مرشد الاخوان الاول المرحوم الشيخ حسن البنا ذكيا عندما رفض برنامج سياسى متكامل للاخوان ، **حرصا على وحدة اعضاء حركته ، المتعاطفة معها ، وخوفا من نقل خلافات الفرق الاسلامية الى صفوفها او الى صفوف الجماهير** فان العجز — او العزوف — عن وضع هذا البرنامج كان من بين مبررات ضعف الاخوان سياسيا ، ذلك انهم لم يكونوا وحدهم فى الساحة السياسية وقد استطاع خصومهم دائما ان يعننوا آراء محددة فى عديد من القضايا المطروحة بينما كان على الاخوان ان يوازنوا بين عديد من الاعتبارات قبل اتخاذ أى موقف سياسى عملى من جانب ، فضلا عن انهم بدوا امام جماهيرهم دعاة شعارات عامة ، لاشك فى صحتها ، ولكنها تفتقر لمواجهة الواقع المحددة والزمن المعين والبلد الخاص ، وفى هذا الصدد ، وجه بعض المعاصرين للاخوان — فى الاربعينات نقدا لبرنامجهم لانه عجز عن سد الفجوة التى نشأت منذ توقف الاجتهاد الاسلامى ، فى قرون ضعف الدولة الاسلامية ، وعجز عن مواجهة تحديات العصر الذى شهد تغيرات جذرية فى مختلف مناحى الحياة .

ويحكم تكامل العناصر الرئيسية لفاعلية اية حركة سياسية ، فان الخلل الاول قد عرض تنظيم الاخوان الحديدى للخلل هو الآخر ، وقد ثبت فيما بعد ان مؤسس الاخوان — حسن البنا — كان قد خطط لحركته بحيث تضم تيارا جماهيريا واسعا ، يتحرك بشكل ديمقراطى علنى ويقوم على اساس انشاء شعب — او فروع — فى كل قرية او حى سكنى ، تنظيم مجموعة من الانشطة التربوية التعليمية والرياضية ، ونقدم الوانا متعددة من الخدمات الاجتماعية ، فضلا عن جهد ممتاز فى التثقيف والتربية الدينية ، لكن هذا التيار لم يكن اساس تنظيم الاخوان ، ففى داخله سعى حسن البنا الى بناء منظمة من الكوادر ، تتلقى تربية واعدادا خاصين وتعد لتكون ( ميليشيا ) سرية مسلحة ، مهمتها ان تستولى على الحكم بتحريك انقلابى .

والارجح فى ضوء ما اعلن من وثائق حتى الان . ان ( الجهاز الخاص ) — الاسم الرسمى لميليشيا الاخوان السرية — قد شكل ابان الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من اتساع اعداده ، وتشعب افرادة ، فقد تم اختراقه بسهولة من القوى المعادية التى ذهلت تماما من تنظيمه المحكم والقوى ، وصحيح ان خصوم الاخوان قد لجأوا الى عمليات تعذيب — تعدى بعضها كل ما يمكن قبوله — مبررين ذلك بان الاخوان لجأوا الى اساليب ارهابية ، وان الارهاب يحتاج الى ( ارهاب مضاد ) حتى يمكن ايقافه الا ان قليلين من اعضاء الجهاز للاخوان . هم الذين ثبتوا امام التعذيب ، وهو ما مكن خصومهم من الحصول على اسرارهم كاملة ، وتدمير تنظيمهم الحديدى النادر المثال ، من الطبيعى ان تكون جماهير الاخوان العريضة — اعضاء ما يمكن تسميته بالجهاز العام — اقل صلابة من خلاصة الكوادر الاخوانية التى تجمعت فى الجهاز الخاص ، وهو ما كان ينتهى بتشتت كامل للتنظيم الاخوانى .

ويعزو بعض المتابعين لحركة الاخوان السياسية ذلك الى عدم وحدة

**التثقيف السياسى للاخوان ،** فبينما كان الاعضاء الجماهيريين — بالجهـاز العام — ينضمون للاخوان فى أغلب الاحيان استجابة لمشاعرهم الدينية الفطرية التى لم يبذلوا جهدا فى تعميقها أو تنظيرها ، وسعيا وراء كسب ماثوبة الدعوة للخير والفضيلة ومقاومة الرذائل فى النفس الانسانية ، الى الدرجة التى لم يعتبرها بعضهم اصلا حركة سياسية فجمع بين عضويتها وبين عضوية احزاب أخرى ، كـ **الوفد المصرى مثلا** ، وفى هذا الاطار كان اعضاء القسم العام للاخوان ينشطون من منطلق الاعتراف بالسلطة الدينية وقوانينها ، ورادين كل اثم أو خلل اخلاقى الى عيب فى نفوس الافراد لا الى فساد فى النظام الاجتماعى يتطلب الانقلاب عليه ، وهو ما دفع المرحوم حسن البنا ذاته الى اعلان بانه يعترف **بالدستور المصرى — ١٩٢٣** — رغم انه كان يقوم على أسس دنيوية محضه ، لكى يواجهه ( مأزق ) قيامه بنشاط علنى لا يعترف بالدستور ويخضع له . راجع رسالة المؤتمر الخامس ورده على ما سماه تهور صالح عثماوى الذى قد كتب فى التقرير يرفض الدستور .

لكن هذه البساطة فى نشاط اخوان القسم العام ، تعقدت لدى اخوان القسم الخاص ، الذين كانوا يختارون من بين العناصر النشطة من اعضاء القسم العام ويتلقون دروسا خاصة ، ويخضعون لكشف طبى ولبرامج اعداد عقائدى وعسكرى مركبة ويعدون اساسا للعصف بالنظام السياسى القائم ، وعلان بديل له ، وبهذا كانت هناك مسافة فى الاقتناع والاعداد بين اعضاء الحركة الواحدة ، بحيث خفى على معظم الاعضاء العلنيين للحركة ، واهدافها غير المعلنة .

واضافة الى ذلك فان **العجز الايديولوجى لدى الاخوان ، قد القى بظله على ممارساتهم السياسية اليومية** ، وبتراكم هذه الممارسات ، استطاع خصومهم النفاذ اليهم والتشهير بهم سياسيا ، فالرغبة فى حماية التنظيم قادت الاخوان المسلمين الى **مجموعة من التحالفات السياسية** ، لم تخضع دائما للاسس المبدئية بل تناقضت معها تناقضا حادا فى بعض الاحيان حتى ذهب خصومهم الاقوياء الى القول بانهم ظلوا دائما — فى مصر — يعملون فى حماية الاقليات السياسية المكروهة من الشعب المصرى والمعادية للتطور الديمقراطى . وغير المتشددة فى مسألة الاستقلال الوطنى من الدستوريين والسعديين ، حتى بدا الاخوان المسلمين فى الفترة من نشأتهم حتى انهيار النظام القديم ( ١٩٢٨ — ١٩٥٤ ) جزءا من التحالف المعادى للوفد المصرى ، حزب الوطنية المصرية الليبرالية التقليدى ، هذا التحالف الذى يخدم بنشاطه موضوعيا — ويصرف النظر عن النوايا — اوتوقراطية السراى الملكية والاسنعمار الانجليزى .

وتتطلب دراسة اسلوب الاخوان المسلمين فى رسم تحالفاتهم السياسية اهتماما خاصا ، فضلا عن أنها ضرورة لفهم طبيعة النشاط الذى ينوون القيام به الان ، فان المحللين يعطون أهمية بالغة لاطرائهم فى تطبيقها — مع ذكاء التخطيط ويعتبرون تلك الاخطاء ( الخطيئة الاولى ) التى جعلت الاخوان المسلمين يتعرضون لعمليات التصفية الدورية فى مصر . وتعتبر مرحلة ما بعد سنوات الحرب العالمية الثانية نموذجا بالغ الدلالة على ذلك . وقد يفيد فى



الاستدلال هنا ، ان نعتد مصدرا يعز على التجريح وهو مرافعة الاستاذ **أحمد حسين المحامى** وزعيم حزب مصر الفتاة آنذاك . فى قضية اغتيال المرحوم محمود فهمى النقراشى ، زعيم الحزب السعدى ، الذى قتله أحمد حسن البنا ، فالا ستاذ أحمد حسين ليس معاصرا فحسب لنشأة الإخوان ، ولكنه أيضا ساق ذلك كله فى معرض الدفاع عنهم وتبرير الصدام بينهم وبين السعديين ، الذى تخلفت عنه سنوات « المحنة » الاولى .

وفى تحليله ان الإخوان المسلمين قد تحالفوا مع السعديين ، بعد مفاوضات سرية أجراها القطب السعدى ( حامد جودة ) مع مرشدهم العام حسن البنا ، ابان اعتقال الأخير فى سنة ١٩٤١ ، مقابل شروط لم تعلن الى الآن ، ولكن النتيجة العملية كانت ان خرج الاستاذ حسن البنا من الاعتقال وقد ازداد جاهها وعزا بوقوف وزارة الاقليات الى جواره ، ومضى فى دعوته حرا طليقا ، يجوب البلاد ، ويؤلف الشعب وينظم الجماعات واشتهر فى البلاد ان الإخوان المسلمين فى حماية الحكومة القائمة ، وفى حماية السعديين بصفة خاصة .

ومع الانقلاب الذى جاء بالوفد المصرى الى الحكم بعد حادث ٤ فبراير الشهيرة نظر الوفديون شذرا الى الإخوان المسلمين ، لكن الاستاذ أحمد حسين يذهب الى ان ( الوسطاء افهمو النحاس باشا — زعيم الوفد — وسراج الدين باشا — قطبه الكبير آنذاك وسكرتيره العام فيما بعد — ان الشيخ حسن البنا رجل دين لا أكثر ولا أقل ، ودعوته دعوة للاخلاق والفضيلة ، ونجحت المفاوضات وتقابل مصطفى النحاس وحسن البنا ، وقبيل زعيم الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت ، ان ينزل عن ترشيح نفسه فى الانتخابات فى مقابل ان تطلق له الحكومة حرية المضى فى دعوته الدينية البحتة ، وخرج حسن البنا من لدى النحاس باشا وقد باعد بينه وبين السياسة التى اوشك ان ينزلق فيها بترشيح نفسه .

وهكذا اثبت حسن البنا انه ذكى ومناور ، هو الذى كان يرفض الوفد ويرفض الاحزاب ويرفض النظام الملكى كله ، يمد يده لاعتى خصومه ، لى لا يبطشوا بدعوته التى يرى ان قدرتها على المواجهة لم تحن بعد ، لكن بحر السياسة المصرية العاصف لم يلبث ان قاده الى مأزق جديد ، فمع الانقلاب الدستورى الذى ذهب بحكومة الوفد المعروفة بحكومة ٤ فبراير — عادت احزاب الاقليات السياسية الى الحكم من جديد ، ونظرا لان السراى الملكية — وعلى رأسها الملك فاروق نفسه — كانت تنقم على الوفد انه قبل الحكم عقب الانذار البريطانى الشهير للملك فاروق بدعوة النحاس لتولى الوزارة والا عزل الملك ، فضلا عن ان الوفديين عموما كانوا يتولون الحكم يكون يد السراى الملكية عن العمل ، فان العهد الذى بدأ فى ٤ أكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٤٤ ، كان برنامجه — كما يقول أحمد حسين — هو : القضاء على الوفد قضاء مبرما وردم آثاره نهائيا . وهكذا فشل الإخوان فى التنكر لتهمة التحالف مع الوفديين ، وأصر السعديون — حلفاءهم

ألقداى — على ألا يقبلوا منهم ، الا ان يظهروا خصومتهم للوند ، وتنكرهم له ، اذا شاعوا ان يستمروا فى نشاطهم .

وفى تقييم هذا الموقف ، يقول الاستاذ أحمد حسين : لم يكن باستطاعة الإخوان أن يترددوا فى هذا السبيل ، فأعلنوا خصومتهم للوند ، باعتباره حزبا سياسيا وخصومة حزب سياسى معين معناها انخراط صريح فى سلك السياسة الحزبية ، وتحولوا من حركة روحية بحتة تصادق الجميع وتتعاون مع الجميع الى هيئة لها رأى فى السياسة فتناصر فريقا ضد فريق ، وكان معنى هذا الموقف الجديد ان يخاصمهم الوند ، وان يخاصموه فبدات الاحتكاكات بين الطرفين ، وبدأ الصدام على طول الخط، وكان طبيعيا أن تقف حكومة الاقليات الى جوار الإخوان المسلمين فى كل صدام يقع بينهم وبين الوند ، بل وكانت تحميهم وتشد أزهم ما استطاعت الى ذلك سبيلا .

وفى استعراضه لملاحم المساندة التى قدمتها احزاب الاقليات السياسية الى الإخوان المسلمين فى حربهم للوند رصد الاستاذ أحمد حسين ، أن حكومة السعديين قد سمحت للإخوان بإنشاء ( الجواله ) التى كانت تشكلا شبه عسكرى ، وبرغم أن القانون المصرى كان يحرم قيام تشكيلات من هذا النوع ، فقد تضخمت جواله الإخوان المسلمين حتى وصلت الى عشرين الفا كان باستطاعة الإخوان أن تعبئهم فى أى مكان شأعت ، وقال أحمد حسين : ما هو السر الذى خول لدعوة الإخوان المسلمين بعد أن انخرطت فى المنازعات الحزبية أن يكون لها هذا الجيش من الجواله ؟ ، اسالوا الحكومة التى لم تسكت فحسب بل شجعت ومولت هذا الجيش ظنا منها انه عدة لها ضد خصومها ، وأنه سلاح ضد الوند الذى يريدون القضاء عليه باى ثمن ولو بالخروج على كل قانون . وكل عرف . وكل مألوف .

وشملت الوقائع التى ذكرها أحمد حسين تفصيلات مزعجة ، تكشف عن ان الإخوان المسلمين قد استدرجوا فى تلك الفترة ليكونوا الذراع الضاربة لاهزاب الاقليات السياسية ، ولعل الإخوان المسلمين لم يدركوا خطر هذا التحالف الذى اجبروا عليه وقبلوه برغم عدائهم — كما ثبت بعد ذلك لتلك الاحزاب — ولكنه عزلهم عن مجموع حركة القوى السياسية والوطنية والساعية الى قلب النظام القديم .

ويعتبر موقفا الإخوان من (اللجنة الوطنية للطلبة والعمال) نموذجا للمأزق الذى قادهم اليه تحالفهم مع احزاب الاقليات السياسية من مواقف تهادنية وخاطئة ، فوقتها كانت كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية قد تبنت فكرة رفض أسلوب المفاوضات والمساومات كحل لقضية الاحتلال الانجليزى لمصر . ورفعت شعارات الكفاح المسلح وتخليص الاقتصاد المصرى من التبعية للاحتكارات الدولية وتكوين جبهة وطنية معادية للاستعمار ، ولجأت السراى الى تعيين اسماعيل صدقى — ديكتاتور الثلاثينات الشهير — رئيسا للوزارة ، وتوجست القوى الديمقراطية خيفة من تعيينه . وسارعت بتكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى ضمن ممثلين لكل شباب التجمعات والاحزاب السياسية والنقابات العمالية فى ميثاق جمهورى، للعمل على أفشال أى محاولة يبدلها اسماعيل صدقى لجر مصر الى حلبة الاحلاف الاستعمارية الغربية ،



وشارك الاخوان المسلمين — الذين كان العداء للاستعمار من بين شعاراتهم المعلنة — في تلك اللجنة ، لكنهم ما لبثوا ان استدرجوا الى مؤامرة تخريب واسعة النطاق وحدثوا انشقاقا في اللجنة وخرجوا مع بعض الجماعات الاخرى ، وكونوا اللجنة القومية وتحالفوا مع اسماعيل صدقي والقي زعيم الطلاب الاخوانيين في الجامعة مصطفى مؤمن خطابا شهيرا ايد حكومة صدقي واستشهد فيه بآية من القرآن تقول : **وانكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا .**

كان واضحا طوال الاربعينات ان الاخوان المسلمين يعملون في حماية ومساعدة الاقليات السياسية المتحالفة مع السراي ، وقد اتجه هؤلاء لدعم الاخوان وتقويتهم لانهم اكتشفوا — ان الاخوان كقوة سياسية تعمل في حماية الدين — هي اكثر القوى قدرة على تدمير حزب الوفد المصري والقضاء عليه . وكان هذا الحزب الديمقراطي العتيد برغم كل عيوبه قلعة الوطنية المصرية ، لذلك كانت محاولات تخريبه وارهابه مستمرة ، وكان باستمرار هدفا لحلف شرير بين السراي والاستعمار البريطاني واحزاب الاقليات السياسية ، وكان طبيعيا ان ينفذ التحالف بين الاخوان واحزاب الاقليات عند ما كبر الاخوان وتضخموا فبدأوا يعملون لحسابهم ، فعلى مشارف الخمسينات بدأ الاعداد لانتخابات جديدة لمجلس النواب ، وشعر الاخوان — الذين كانوا قد توسعوا لدرجة انه كان هناك نصف مليون عضو على الاقل ينتسبون اليهم في صور واشكال شتى — بانهم أصبحوا قوة مستقلة اقوى مما كانوا يحمونهم ، وبدأ الاخوان يعدون انفسهم لخوض الانتخابات القادمة ، وكان لهم امل جبار في انهم اذا لم يكتسحوا الانتخابات على الاقل فسيخرجون منها كحزب ، من اقوى الاحزاب الممثلة في البرلمان وشعر السعديون الذين تبناوا الاخوان ليكونوا ذيلا لهم بان الذيل قد أصبح هو الاصل ، وان قوتهم أصبحت جارفة وانها باتت تهددهم في الانتخابات القادمة ، فقرروا ان يتخلصوا منهم بأي ثمن من الاثمان ، وبدوا يضطّعون على الاخوان المسلمين ويضغط الاخوان عليهم وراح النقراشي — الذي كان يرأس الوزارة وقتها — يضيق عليهم الخناق وراح بعض الشباب المتطرف من الاخوان الذين كانوا قد القوا هذه الحرية الواسعة ضد خصومهم ، راحوا يردون على هذا التضيق بتوجيه بعض الضربات فكانت سلسلة من الحوادث الارهابية الرهيبة شملت نصف بعض المحلات التجارية واغتيال احد القضاة ، وقرر النقراشي ان يضرب ضربته الحاسمة ، واصدر قرارا بحل الاخوان ودفع تمنا له حياته نفسها ، اذ اغتاله الاخوان ، وهكذا بدأت سنوات المحنة الاولى للاخوان ، ذلك ان رسم التحالفات مهما كان نكيا ، ومقتدرا لا يمكن ان ياتي بنتيجة ما لم يكن قبل كل شيء مبدايا .

#### مستقبل التحالف :

وتنفيذ دراسة تحالف الاخوان مع ثورة ٢٣ يوليو في استكشاف مبررات التحرك الحالي للاخوان ، كما انه يلقي ضوءا اكتشافا على الخلل الرئيسي في حركتهم .

**ويمكن ان نضع في الاعتبار عددا من الحقائق الاساسية :**

أولا : ان القانون الاساسي الذي حكم تحالفات الاخوان المسلمين طوال

عمرهم ، لم يكن تحقيق أهداف مشتركة تجمع بينهم وبين أية قوى سياسية أخرى ، سواء كانت هذه الاهداف مرحلية أو دائمة ، ولكنهم سعوا دائماً الى التحالف بهدف حماية انفسهم ، وهو ما يسميه البعض ( **التعاون مع القوى السائدة** ) مخرجاً اياه من دائرة التحالف السياسى الى دائرة الانتهازية السياسية ، كما ان عزوفهم عن التحالف على اساس برنامج مشترك ناتج من رفضهم الكامل لكل الحركات السياسية الاخرى ورفضهم للنضال الديمقراطى وسعيهم لتقويض النظم السياسية القائمة على أسس دنيوية ، وهم فى هذا يقرون بانهم فصيلة سياسية بين فصائل اخرى ولكنهم يرون انفسهم ( **حزب الله** ) حيث لا يجوز مع حزب الله ان توجد احزاب اخرى .

ثانياً : انهم بذلوا نشاطاً فى **التجنيد** داخل صفوف **الجيش المصرى** ، وفى صفوف **قوات الشرطة** فى السنوات السابقة على قيام الثورة مباشرة ، وكان لهم علاقات تنظيمية وشبه تنظيمية بعدد من الضباط الذين تحركوا سياسياً آنذاك ، والذين تزعموا فيما بعد — لفترة تطول أو تقصر — ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كما ان عدداً من هؤلاء كان متعاطفاً مع الإخوان ، بحكم انه كان يصب فى التيار الداعى الى انشاء دولة اسلامية ، وفى هذا الصدد تبرز اسماء كل من انور السادات ( الذى كان على صلة وثيقة بهم لم تصل الى حد الانتماء التنظيمى بالاخوان وبالذات زعيمهم حسن البنا ) وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسب الشافعى ، فضلاً عن كل من : عبد المنعم عبد الرؤوف وكان عضواً بالاخوان المسلمين وعضواً بمجلس قيادة الثورة ، وسبق له ان اقترح ان يكون لتنظيم الضباط الاحرار جناحاً عسكرياً للاخوان ولكن اقتراحه رفض ، وقد اختلف بعد ذلك مع قيادة الثورة ، وحوكم وهرب من السجن ، فاختفاه الإخوان المسلمون حيث عمل كعقل عسكري لمليشيا الإخوان فى مؤامرة ١٩٥٤ ثم هرب مرة اخرى فور فشل مخططه ، ورشاد مهنا الذى عين لفترة قصيرة وصياً على العرش وكان متعاطفاً مع الإخوان .

ثالثاً : ان حركة الضباط الاحرار ، كانت تسعى من جانبها للتحالف مع المنظمات الشعبية والجماهيرية التى تقف موقف العداء من النظام القديم ، وفى هذا الصدد اتصلت — قبل الثورة — بالوفد ، وعقد لقاء بين جمال عبد الناصر وفؤاد سراج الدين ، كما كان عبد الناصر صديقاً للعناصر الراديكالية واليسارية بالوفد ( ابراهيم طلعت ) ، فضلاً عن علاقات مع الشيوعيين عن طريق القاضى أحمد فؤاد الذى كان على صلة بالحركة الديمقراطية للتحضر الوطنى ( حديثو ) ، كما كان على صلة بالحزب الشيوعى المصرى ، وكان منطلق الاحرار فى ذلك عدم وجود تنظيم شعبى لهم واقتصر نشاطهم على دوائر محدودة فى الجيش ، كما انه وفور انتصار الثورة مدت يدها للحزب الوطنى الجديد الذى كان يرأسه فتحى رضوان الذى كان اول معتقل سياسى يتم الافراج عنه قبل صدور قانون العفو العام .

وفى ضوء ما كشف الستار عنه من وقائع حتى الان ، فان الإخوان المسلمين كانوا على علم بموعد الثورة قبل قيامها ، وقد ذكر كمال الدين حسين انه اتصل فى ليلة الثورة هو وعبد الناصر بالاخوان واطلعهم على التفاصيل ،



وكان لهم في اليوم التالي متطوعون على طريق السويس لاحتمال تحرش قوات الانجليز بالثورة ، كما تذكر مصادر اخرى ان عددا منهم كان يحرس بعض المنشآت وامكن العبادة ، والمصادر الاخوانية تذكر ان موعد الثورة تأجل يوما او يومين حتى اخطر الهضيبي بموعد قيامها — وكان يقضى الصيف في الاسكندرية — وقد وافق على تأييد الاخوان للثورة ، وهو التأييد الذى تاخر 'سبوعا كاملا' ، كنوع من الحرص في حالة فشل الحركة ، وان كان هذا الحرص قد استخدم فيما بعد للتشهير بالاخوان على أساس انهم تقاعسوا عن تأييد الثورة .

على ان بيان الاخوان المسلمين بتأييد ثورة يوليو ٥٢ صدر بعد استقرار الاوضاع . وجاء كما يقول د . عبد العظيم رمضان — معبرا عن فهم لحركة الجيش كان افضل من فهم اصحابها لها ، فقد نظروا الى الحركة باعتبارها ثورة ، بينما كانت الحركة تنظر الى نفسها على انها انقلاب . والواقع ان برنامج الخوان المسلمين الذى اعلنوه في بداية الثورة ، يمثل قمة نضجهم السياسى كحركة سياسية ذات طابع راديكالى ، وقد تحققت كثير من بنوده فيما بعد على يد سلطة عبد الناصر ، بحكم انه في مجمله كان يعبر عن القاسم المشترك الاعظم بين مطالب واء الحركات والتيارات السياسية والاصلاحية التى كانت تعادى النظام القديم ، لكن مشكلة البرنامج الحقيقية كانت تكمن في خللين رئيسيين في عموده الفقرى :

الاولى : غموض الاسلوب المطروح لحل المشكلة الوطنية وقد اكتفى البرنامج بشانها بان تنبأ بان الانجليز سيجلون عن مصر والسودان دون ان يبدى رأيا في وسيلة ذلك ، وكانت حكومة الوفد الاخيرة قد الفت معاهدة ١٩٣٦ ، وبدأت حركة شعبية ورسمية لشن حرب محدودة ضد القاعد البريطانية بمنطقة القتال وكان التيار الغالب بعد ان اوقفت هذه الحركة بحريق القاهرة يتجه الى رفض اسلوب المفاوضات ، واتخاذ خطوات ايجابية ضد الوجود الامبريالى وهو الامر الذى سكت عنه البرنامج ، فيما يتعلق باستئناف حرب العصاات ضد المحتل وان كان لم يسكت عن المصالح الاقتصادية الاميرالية .

الثانية : غموض موقف الاخوان المسلمين من قضية الديمقراطية، فقد وجه البيان نقدا حادا ولازعا وحقيقيا للدستور المصرى الذى كان قائما آنذاك (دسنور عام ١٩٢٣) كما رفض الابنية الديمقراطية التى انشئت على أساسه، ولكنه في نفس الوقت اكتفى بالمطالبة بوضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية دون ان يحدد موقفه من الاسس التى يقوم عليها هذا الدستور ، وهو ما دفع كثيرين الى ظن — تأكد فيما بعد — بان الاخوان يرفضون النظام الحزبى بمجمله .

وليس ثمة شك في ان موقف الاخوان المسلمين من ثورة يوليو — في عامها الاول على الاقل — قد ساهم في تشكيل ( المسار الديمقراطى ) لمصر في ربع القرن التالى لقيام الثورة ، كما ان هذا الموقف كان مفترقا طسرق بالنسبة للاخوان المسلمين انفسهم ولعلمهم لو شاعوا تقييم سياستهم الماضية ، واجدين

في تلك المرحلة مفتاح مأساتهم التاريخية التي — كما يرى بعض المراقبين —  
نوشك أن تتكرر .

ومن الخللين الرئيسيين في برنامجهم السياسي المطروح ، انطلق الاخوان  
يصوغون علاقتهم بثورة يوليو تلك العلاقة التي حددها عبد الحكيم عابدين .  
سكرتير عام الاخوان آنذاك قائلا : ان جماعة الاخوان تحدد موقفها من الثورة  
ومن اية حكومة على الاسس الآتية : اما ان تعلن السلطة قيام دولة الاسلام ،  
فنعلن ولاءنا لها ونذيب وجودنا في وجودها ، اما ان تتابع الخطوات الاسلامية  
تحت اسماء وعناوين اصلاحية ، حينئذ نلتزم بتأييد الحكم مع استمرار تشيكلاتنا  
لإتمام الرسالة ، واما ان تكفى بالناحية السلبية فنلتزم السلبية نحوها ، فان  
أبت السلطة ذلك واستأنفت حملاتها في التنكيل بأهل الدعوة فنكون مضطرين  
الى الدفاع عن انفسنا .

والتقييم الذي انتهى اليه د . عبد العظيم رمضان ( عبد الناصر  
وازمة مارس ١٩٥٤ — ص ١١٨ ، ١١٩ ) صحيح في مجمله فهو يذهب الى  
ان " سياسة الجماعة في ذلك الحين كانت تقوم على التأييد التكتيكي  
المحسوب . الذي يخدم في النهاية اهدافها الاسـتراتيجية العليا في  
استخلاص الحكم " . لكن مشكلة الاخوان وقتها . كانت مشكلتهم القديمة  
نفسها . فقد سعوا اولا لمحاولة السيطرة الفوقية على مجلس قيادة الثورة  
الذي كان يمر بازمات سياسية بحكم التناقضات التي بدأت تنشأ بينه وبين  
الحركات السياسية الاخرى في مصر ، وخاصة الوطنية والتقدمية منها .  
وبالذات فيما يتعلق بقضية الديمقراطية . والذي كان في حاجة ماسـة  
لتأييد الاخوان الجماهيري وهم اقل القوى حماسا للابنية الديمقراطية  
الذيرالية ، وقد انفرد الاخوان بتأييد قرار مجلس قيادة الثورة بحل الاحزاب  
والغاء دستور ١٩٢٣ ، واعلان فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات ،  
بينما أدت هذه القرارات الى انتفاض كل القوى الاراديكالية في مصر عن  
مجلس الثورة . بما فيهم النخبة الشـعبوية الوحيد الذي كان يؤد  
الثورة حتى ذلك التاريخ وهو الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى — حديثو  
.. وكان تأييد الاخوان لهذه القرارات مشروطا بتكرار محاولة بذلها  
الاخوان في الشهور الاولى لقيام الثورة عندما طالب الهضيبي عبد الناصر  
بتشكيل لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صـدورها  
للموافقة عليها وهو طلب كرره صلاح شادى — مسئول تنظيمات الاخوان  
في اجهزة الشرطة — ورفضه عبد الناصر قائلا : لقد قلت للمرشد سابقا اننا  
لن نقبل الوصاية واننى اكررها اليوم مرة اخرى في عزم واصرار .

ومع تطور احداث ازمة مارس ( ازار ) ١٩٥٤ ، كشف الاخوان  
عن عيبيهم الرئيسى : فهم قد سـاندوا مجلس الثورة في تخطيطه الذكى  
للتخلص من القوى السياسية الاخرى وعلى رأسهم الوفد .

وحاولوا ان يقبضوا ثمن ذلك ان يسيطروا هم على مجلس الثورة .  
وبهذا يكونوا قد سيطروا على الحكم . وعندما رفض مجلس القيادة ذلك  
بدأوا الاصطدام معه ، وسعوا الى تقوية نفوذهم داخل الجيش والبوليس



للقيام بانقلاب عسكري مضاد ، مع شن حملة اغتيالات واسعة تمكنهم - مع ما لهم من جماهيرية نسبية - من السيطرة على الحكم .  
لكن هذا المخطط قد فشل بمجمله لان الاخوان رفضوا ان يراهنوا على الديمقراطية الليبرالية ، ورفضوا التعاون مع القوى السياسية الأخرى .  
.. وساهموا في العصف بها وايدوا اعتقالها ، وهكذا دخل مجلس قيادة الثورة الحرب ضدهم ، فوجدوا انفسهم وحدهم بلا حلفاء .. وانتصر الضباط عليهم .. وانتصروا ايضا على كل الليبراليين المصريين .. وبدأوا بناء ديمقراطية خاصة بهم .. ذلك البناء الذي وصفه الاخوان فيما بعد بأنه ديكتاتوريا .

والذين لا يوافقون الاخوان على هذا التحليل .. يقولون : حتى ولو كانت ديكتاتورية فانتم المستولون عنها بالدرجة الاولى .  
في موقف الدفاع :

يمكن القول دون شبهة خطأ ، ان مشكلة الاخوان المسلمين القديمة ، تكاد تكون هي نفسها مشكلتهم الجديدة ، وكما ان لكل مشكلة حلقة رئيسية تتركز فيها كل مسبباتها وتتبلور وتتضح ، فان مشكلة الاخوان المسلمين في الماضي ، كما هي في الحاضر تتركز في شيء اساسي : الذكاء البالغ في رسم التحالفات السياسية في درجة يصبح فيها هذا الذكاء البالغ غباء بالغاً .  
وكثيرون ممن يختلفون مع الاخوان اختلافا جديداً في منطلقاتهم

الفكرية . ازعجهم هذا ، وهو يخيفهم الان ، بل ان بعضهم كان يرى في الاخوان المسلمين - على العهد الذي كانوا فيه واقعا سياسيا - قوة لا شك في عدائها للاستعمار - وفي سعيها وفق تصورها - لبناء حياة افضل للبشرية في عصر سيطرة الامبريالية على الصعيد العالمي ، ويرى مما يفيد ان يمد اليهم يده ، وان يمضيا معا شسوطا من طريق قبل ان تتفرق بهم السبل . لكن الاخوان المسلمين رفضوا دائما يد التعاون الممدودة ، وولوا وجههم شطر قوى سياسية لا جدال في انها كانت عدوهم الحقيقي - في المنظور - الانى والتاريخي - وهو ما كانوا يعلمونه ، ولكنهم اثروا المراهنة دائما على الجواد الرابع باعتبار ما هو كائن ، دون المراهنة على الجواد القوى باعتبار ما سيكون ، وفي ظنهم ان هذا ذكاء خارق يحتمون معه في ظل القوة ، مما يذفع الريب عنهم . ويقلص الظنون من حولهم ، فينمون دعوتهم ويوسعون رقعتها ويرسخون جذورها في الارض ، وهم في امن من العصف بهم ، الى ان ياتي الوقت الذي يكونون فيه قادرين على قلب النظام برمته .

لكن ما غاب عن ذكاء قيادة الاخوان المسلمين - المقتدر والغلاب - ان المراهنة على الجواد الذي تأفل شمس قوته ، هي مراهنة على الجانب الآخر من التاريخ ، وان من اهم اسباب قوة أية حركة سياسية ، ألا تحالف بشروط تقدرني عن الحد الأدنى من مبادئها ، فهي ان تفعل ذلك تخنق لنفسها موقع « الذيل » او « التابع » وهو شيء اخر تماما غير الحليف ، والنتيجة العملية لمثل هذا الموقف هي خسارة سياسية محققة ، وعلى كل الاصعدة

فليس مما يفيد أية حركة سياسية ، تعمل لتقوية نفسها ، ان تخسر سمعتها السياسية وسط الجماهير ، باتخاذ مواقف تتعارض مع مصالحها ، ومن هنا فان القوة التي نشدها الاخوان المسلمون بالتحالف مع احزاب الاقلية السياسية والخضوع الكامل لشروط هذه الاحزاب كانت خسارة كاملة للاخوان ، لم تتح لهم تحقيق هدفهم بالانتشار القوى والمؤثر وسمط الجماهير ، اذ انهم كسبوا حكومة مكروهة واحزابا مرفوضة ، بينما خسروا جماهيرا شعبية واسعة ، وحركات سياسية مؤثرة ، بل ان حلفاءهم من احزاب الاقلية انقلبوا عليهم عندما شعروا بان الاخوان قد اصبحوا اقوياء بالنسبة لهم ، فبددوا قوتهم ، وهشموها وفتحوها لهم المعتقلات والسجون .

ويلاحظ المراقبون السياسيون فى دراساتهم لتحالفات الاخوان المسلمين ، ان معظمها لم يكن « فعلا » ، لكنه كان « رد فعل » ، وان ما كان يحكم الاخوان المسلمين فى قبولها ، كان حرصهم البالغ على حركتهم ، وهكذا تحول ( التنظيم ) الى كيان مقدس اشبه ( بالوثن ) ينبغي الحفاظ عليه بصرف النظر عن مبدئية الاسلوب أو لا مبدئيتها وازافة الى ذلك فان الزعامة الفردية لعبت دورا مؤثرا وفعالا فى تاريخ الاخوان المسلمين .

ومع ان احدا من هؤلاء لم ينكر على مؤسس الاخوان وزعيمهم الاول حسن البنا ذكاءه المقتدر وقدرته الحركية ، وصفاته القيادية الاخرى ، الا ان ذلك لا ينفى ان قوة شخصيته الطاغية ، قد انتهت بالاخوان الى حركة تدور حول شخصه وحده ، الامر الذى سهل ضربها دائما ، كما سهل لخصومها التسلل اليها لشقها وتفتيتها ، نتيجة لانعدام الديمقراطية داخل التنظيم ، ولفردية القيادة ، وهكذا انتهى تنظيم معبود - بصرف النظر عن محتواه - وتركز هذا التنظيم فى شخص حسن البنا .

وتحفل الادبيات الاخوانية الكلاسيكية ، التى صاغها حسن البنا بنصوص صريحة تدعو للبيعة والتسليم الكامل للقيادة . فقد طالب مريديه واعضاء جماعته بالثقة والتسليم التام للقيادة . واحتج عليهم بالآية الشريفة التى احتج بها محمد ( صلى الله عليه وسلم ) على المؤمنين من المهاجرين والانصار « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . ثم لا يجدوا فى انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » وقال البنا : ان القائد جزء من الدعوة ولا دعوة بغير قائد ، وعلى قدر الثقة المتبادلة بين القائد والجنود تكون قوة نظام الجماعة واحكام خططها ونجاحها ، والقيادة فى دعوة الاخوان حق الوالد بالرابطة القلبية ، والاستاذ بالافادة العلمية ، والشيخ بالتربية الروحية ، والقائد بحكم السياسة العامة . . واردف ان دعوتنا تجمع هذه المعانى جميعا والثقة بالقيادة هى كل شئ فى نجاح اندعوات ، لذلك يجب ان يسأل الاخ الصادق نفسه هذه الاسئلة :

- هل هو مستعد لاعتبار الاوامر التى تصدر اليه من القيادة ( فى غير معصية طبعيا ) لا مجال للجدل فيها ولا للتردد ولا للانتقاض . ولا للتحوير ؟



- هل هو مستعد لان يفرض فى نفسه الخطأ وفى القيادة الصواب  
اذا تعارض فى ماأمر به مع ما يعلم فى المسائل الاجتهادية ؟  
- هل هو مستعد لوضع ظروفه الحيوية تحت تصرف الدعوة ، وهل  
تملك القيادة فى نظره حق الترجيح بين مصلحته الخاصة ومصلحة الدعوة

العامة ؟

ولم تكن مراحل الدعوة غائبة عن مؤسس الاخوان ، الذى حدد  
مراحل معينة لانتصار دعوته تبدأ بالتبشير بالتكوين والتنفيذ ، ويصبح  
الاستناد الى مصدر ذلك اهمية بالغة فى هذا الصدد : والمصدر هو الكتاب  
المطبوع للشيخ حسن البنا مؤسس الاخوان بعنوان « رسالة التعاليم منى  
الى اخوان الكتائب » ، وفى هذا الكتاب ذكر الشيخ حسن البنا ان حركة  
الاخوان تمر بثلاث مراحل :

الاولى : مرحلة التعريف : بنشر الفكرة العامة بين الناس . ونظام  
الدعوة فى هذا الطور نظام الجمعيات الخيرية ومهمتها العمل العام  
ووسيلتها الوعظ والارشاد واقامة المنشآت وفى هذا الطور الدعوة عامة .  
وتقبل الجماعة فيه كل من اراد من الناس ، وليست الطاعة العامة لازمة فيها  
الثانية . مرحلة التكوين : باستخلاص العناصر الصالحة لحمل اعباء  
الجهاد ، وضم بعضها الى بعض ، ونظام الدعوة فى هذا الطور صوفى  
بحث من الناحية الروحية وعسكرى بحث من الناحية العلمية ، وشعار  
هاتين الناحيتين دائما : أمر وطاعة من غير بحث ولا مراجعة ولا شك  
ولا حرج ، لا يقبل به الا من استعد استعدادا حقيقيا لتحمل اعباء الجهاد  
الطويل كتعب التبعات ، وأول بوادر هذا الاستعداد كمال الطاعة .  
الثالثة - مرحلة التنفيذ : والدعوة فى هذا الطور جهاد لا هوادة  
فيه . وعمل متواصل فى سبيل الوصول الى الغاية وامتحان وابتلاء .

وهذا التحديد للمراحل الاستراتيجية لثورة الاخوان كان ، فيما هو  
واضح ، المحدد الرئيسى فى رسم تحالفاتهم السياسية ، لكن مشكلته فيما  
يبدو انه لم يضع عديدا من العوامل الموضوعية محل الاعتبار وعلى رأسها  
طبيعة الحركة السياسية فى المجتمع المصرى ، واقطابها الفاعلة والمؤثرة ،  
وطبيعة الصراعات بينها ، وكان الشيخ البنا قد نبه الاخوان الى انهم  
سيقابلون مقاومة عنيفة فقال : « احب ان اصارحكم بأن دعوتكم لازالت  
مجهولة عند كثير من الناس ، ويوم يعرفونها ويدركون مراميها واهدافها  
ستلقى منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية ، وستجدون أمامكم كثيرا من  
المشقات . سيقف جهل الشعب بحقيقة الاسلام وستجدون من أهل الدين ومن  
العلماء الرسميين من يستغرب عليكم فهمكم للاسلام وينكر عليكم جهادكم »  
الا أن هذا التنبيه لم يفرض على الاخوان فهما جيدا لطريقة ادارة الصراع  
السياسى ، الامر الذى دفع المراقبين الى القول بأن الخطأ الرئيسى الذى  
وقع فيه الاخوان دائما كان ميكافيلية تكتيكاتهم السياسية وهو ما أوقعهم  
لمرحلة طويلة فى خطأ المراهنة على الجانب الآخر للتاريخ ، وقادهم الى  
مازق مقاتلية قلصت نفوذهم .

وفى دراسة هؤلاء المراقبين للقات وأوراق قضية اغتيال محمود فهمى النقراشى - زعيم الحزب السعدى - على يد عبد المجيد أحمد حسن طالب الطب الإخوانى ، ثم أوراق حادث اغتيال حسن البنا نفسه - الذى دبره البوليس السياسى انتقاما لمصرع النقراشى لاحظوا الحقائق التالية :

ان حملة القمع الوحشية التى شنتها حكومة السعديين ضد الإخوان المسلمين ، والتى شملت حل جمعيتهم بأمر عسكري - كانت الاحكام العرفية معلنة آنذاك بسبب حرب فلسطين - واعتقال قياداتهم ، وحل كافة تنظيماتهم حتى تلك التى كانت ذات طابع تجارى واقتصادى محض كشركة المعاملات الإسلامية - قد دفعت الإخوان المسلمين الى موقف دفاع . واضطر حسن البنا الى التراجع . وقبل - فى هذا الجو الإرهابى - ان يتفاوض مع حكومة السعديين . التى اشترطت أن يصدر البنا باسمه بيانا يهاجم فيه قاتل النقراشى ، ومن قام من الإخوان بأعمال مشابهة لما صدر عنه . وأن يسلم ما لديه من معلومات عن الأسلحة وأجهزة اللاسلكى والأشخاص القياديين المسئولين عن ميليشيا الإخوان مقابل الإفراج عن المعتقلين السياسيين من جماعته والتفكير فى السماح لها بالعودة للعمل .

والأرجح أن حسن البنا الذى أبدى موافقة نظرية على تحقيق هذه المطالب لم يكن ينوى الاستجابة لها ، ولكنه كان يناور ، لذلك اضاع وقتا طويلا ملحا فى طلب السماح له بزيارة المعتقلين والاجتماع مع رؤوس الجماعة فى سجونهم . ليستنير بما لديهم من معلومات من الميليشيا ، وهو ما شكت فيه حكومة السعديين فرفضت الاستجابة له ، وطالت المفاوضات التى يرجح انها كانت طعما من السعديين لتدمير الرجل وجماعته ، والتى هيات المناخ لاغتياله .

لكن مناورة السعديين نجحت فى استثمار حرص الرجل على تنظيمه . فلم تدفعه فحسب الى قبول المفاوضة معها وهو فى مركز ضعف . ولكنها تشددت فانتزعت منه مكسبا هاما هو البيان الشهير الذى أصدره عقب مصرع النقراشى بعنوان « بيان للناس » وفيه هاجم البنا قاتل النقراشى ، ونفى أنه يعلم شيئا عن الجريمة وذكر أنه يبرأ منها ومن مرتكبها مستندا فى ذلك الى احاديث وآيات .

ولم تمض أيام على نشر البيان حتى قام بعض اعضاء الإخوان المسلمين بوضع حقيية مليئة بالمتفجرات بمبنى محكمة الاستئناف بالقاهرة ، وضغطت الحكومة على الشيخ البنا وكانت المفاوضات تجرى بينها وبينه آنذاك بوساطة مصطفى مرعى وزير الدولة فى حكومة ابراهيم عبد الهادى الذى خلف النقراشى - ليستصدر منه بيانا جديدا يدين به حوادث الارهاب ، وكتب بالفعل بيانه الشهير ( ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين ) ، قال فيه انه شعر « بأن من الواجب عليه أن يعلن أن مرتكب هذا الجرم الفظيع وأمثاله من الجرائم لا يمكن أن يكون من الإخوان ولا من المسلمين . لأن الاسلام يحرمها والاخوة نأبأها وترفضها » وذكر البيان اعتقاد الشيخ البنا بأن الحادث الجديد إنما ارتكب تحديا للكلمة التى نشرت بعنوان « بيان



للناس . وأردف : « ولكن مصر الآمنة لن تروعا امثال هذه المحاولات  
الآتية وسينعاون هذا الشعب العظيم الفطرة مع حكومته الحريصة على أمنه  
وطمأنينته فى ظل جلالة الملك العظيم على القضاء على هذه الظاهرة  
الخطيرة . وأعلن فى ختام بيانه انه سيعتبر أى حادث من هذه الحوادث  
يقع من أى فرد سبق له اتصال بجماعة الإخوان . موجهة الى شخصية » ومع  
أن لهجة البيان لم تعجب الحكومة التى ردت الى صاحبه طالبة بيانا أكثر شدة ،  
الا أنها قامت بنشر البيان عقب اغتيال الشيخ البنا ، واستخدمه النائب  
العام لارباك عبد المجيد حسن الذى اغتال النقراشى ، فادلى باعتراقات  
متكاملة قادت رؤوس الميليشيا الاخوانية الى قفص الاتهام ومكنت السعديين  
– حلفاء الامس واعداء اليوم – من توجيه ضربة عنيفة الى الجهاز الخاص ،  
ساهمت – مع نجاح الحكومة فى تدبير اغتيال حسن البنا – فى تراجع  
الاخوان المسلمين خطوات الى الخلف ، مما جعلهم يبدأون بعد ذلك وهم فى  
موقف دفاع ، بعد أن كان ظنهم انهم انتقلوا الى موقف هجوم .

والنتيجة العملية لهذا الموقف هى أن انتهاء ما يصفه الإخوان المسلمين  
بسنوات المحنة الاولى جعلهم يبدأون من موقف ضعف ، فاختاروا مرشدهم  
العام الجديد « حسن الهضيبي » من رجال القضاء المتعاطفين معهم ،  
ليرضوا القضية الذين اثارهم اغتيال الإخوان للقاضى عبد اللطيف  
الخازندار – ابان محاكمته لبعض اعضاء الميليشيا الاخوانية – لمنعه من  
الحكم عليهم ولارهاب القضية ، وحرصوا ايضا على أن يكون المرشد العام  
الجديد من المرضى عليهم من السراى الملكية ، فهو صهر نجيب سالم ناظر  
الخاصة الملكية آنذاك ، التى نمت اليهم انها تعارض فى عودة جماعتهم .

وهكذا شهدت السنوات التى فصلت بين المحنتين الاولى والثانية  
( ٥١ – ٥٤ ) عودة الإخوان للعمل ، واضطرارهم – حرصا على دعوتهم –  
للتحالف مع الملك فاروق الذى لم يتدخل فحسب فى اختيار مرشدهم العام  
الجديد ، ولكنه فرض على الإخوان خطهم السياسى ، عندما استقبل حسن  
الهضيبي ، الذى روى بنفسه قصة لقائه بفاروق فى حديث صحفى ادلى به  
بعد شهرين من ثورة تموز ١٩٥٢ ، ذكر فيه ان الملك قال له : « ان هذه  
المقابلة هى الوحيدة التى تمت لقيادة الإخوان المسلمين وان الذين سبقوك  
أرادوا ذلك ، فلم اجبهم » . وهى عبارة تؤكد أن حسن البنا كان قد طلب  
مقابلة الملك ، ولكنه رفض الطلب .

ووصف الملك فى تلك الفترة دعوة الإخوان بانها « دعوة الى كتاب  
الله » ، وهى « دعوة خير لا يستطيع احد أن يردّها » ، واستطرد قائلا :  
« وانا بفطرتى متدين وهذه فطرة تولد مع الشخص » ثم اضاف : « ان  
الانجليز سيخرجون من البلاد حتما ، ولكن الذى يجب علينا أن نقاومه هو  
الشيوعية لأنها تتنافى مع الدين » ووافق الهضيبي على ذلك وقال الملك منها  
المقابلة : « بلغ اخوانك تحياتى » وقد وصف الهضيبي المقابلة فى حينها بانها  
كانت مقابلة كريمة لملك كريم !!  
والواقع أن موافقة الهضيبي على ما قاله الملك ، كانت تشخيصا غير

دقيق للواقع السياسي المصري آنذاك وعلى سبيل المقارنة فحسب . ففي نفس الفترة تقريبا ، عبر الجنرال الانجليزي « سليم » في مباحثاته مع مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري أيامها ، عن قلق انجلترا لما وصفه بالخطر السوفيتي على مصر ، وقد رفض النحاس ذلك ، وقال ان الاحتلال الانجليزي لمصر أمر واقع وخطر متحقق وانه لا يمكن اقناع الشعب المصري بقبول الاحتلال على اساس خطر وهمي محتمل وهو الخطر السوفيتي وأصر النحاس في مباحثاته على أن الخطر الحقيقي على استقلال مصر يتمثل في قوات الاحتلال الانجليزي .

ويلاحظ البعض ان المقابلة قد تمت في وقت كانت المخابرات الامريكية تتحرك فيه بنشاط زائد في مصر ، وقد ذكر « هايلز كويلاند » في كتابه ( لعبة الامم ) أن وكالة المخابرات الامريكية كانت تفكر في هذا الوقت في تشجيع الجمعيات الدينية لكي تصد المد اليساري الديمقراطي في مصر ضمن التفكير في احداث انقلاب في مصر من داخل السلطة نفسها أو من خارجها . ولعل موافقة الهضيبي على توصيف الملك فاروق للوضع في مصر على اساس ان الخطر الرئيسي يتمثل في الشيوعية لا في الاحتلال الانجليزي . وهو التحليل الذي كان مرفوضا آنذاك من كافة القوى السياسية المصرية المعادية للامبريالية ، والمعادية في نفس الوقت للشيوعية . كانت تعكس مدى الخلل في تحالفات الاخوان المسلمين ، والمدى الذي اضطروا اليه اضطرارا عندما عادوا الى موقف الدفاع .

وربما يفيد في هذا الصدد أن نذكر انه ابان محاكمة قاتل النقراشي اشاع الاخوان ان هناك اجتماع عقده سفراء دول فرنسا وانجلترا وأمريكا في فايد وقرروا مطالبة الحكومة بحل الاخوان ، ومع أن الحكومة نفت هذا تماما . فانه قبل مرور اقل من خمس سنوات كان مرشد الاخوان الجديد ( حسن الهضيبي ) يصرح بأنه : « على ثقة من أن الغرب سيقبض بمزايا الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم شبحا مفرعا كما حاول البعض أن يصورهم » .

وكانت تلك قمة مواقف الدفاع الذي اجبر الاخوان المسلمين - عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ - الى اتخاذها .  
عطاء سنوات المرارة :

انتهى الصدام بين ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وبين الاخوان المسلمين ، بنتائج قاسية على الضباط الاحرار ، وعلى الاخوان المسلمين ، وعلى التطور الديمقراطي المصري على وجه العموم . وفي تفصيل ذلك يمكن القول بأن عطاء هذا الصدام ، يتمثل في نتيجتين مترابطتين وبالغتي القسوة .

الاولى على الاخوان انفسهم ، اذ استطاع مجلس قيادة الثورة أن يشق صفوفهم وأن يضم الى مؤيديه جانبا من الجمعية التأسيسية ، وهي بمثابة اللجنة المركزية للاخوان ، وبعض اعضاء مكتب الارشاد ، وهو بمثابة المكتب السياسي ، كما نجح في أن يلزم آخرين من اعضاء هذين



المستويين موقف الحياد ، ووقفت الاغلبية العظمى من المستويات القيادية الاخرى للاخوان مع حسن الهضيبي (المرشد العام) وزعيم الجناح المعارض لثورة يوليو ) خاصة بعد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ، التي عارضها الاخوان وكانوا على حق في موقفهم منها ، لكنهم فشلوا ، في ايقاف عبد الناصر عن التوقيع النهائي على الاتفاقية بعد أن تشككت القوى الديمقراطية الاخرى في موقفهم بحكم مساندتهم السابقة لمجلس قيادة الثورة في اجراءاته المعادية للمنطلقات الليبرالية ، كما أنهم من جانبهم لم يسعوا الى تنسيق مع هذه القوى - فيما عدا مشاركة جزء منهم في الجبهة التي ضمت فصائل محدودة من الشيوعيين والوفديين وجناح من الاخوان - ولجأوا الى اسلوبهم الخاطيء ، وهو محاولة اغتيال عبد الناصر في اكتوبر ١٩٥٤ .

ولا جدال في أن مواجهة الضباط لتلك المحاولة كانت اكثر قسوة وقوة وعنفًا من مواجهة السعديين للاخوان ابان ما يسمونه بسنوات المحنة الاولى ، وقد ساعد على هذه القسوة ، الاخوان أنفسهم . الذين مهدوا الأرض للعصف بهم ، عندما شجعوا الضباط على منحى غير ديمقراطى فى الحكم ، وهكذا انتهى صدامهم مع الضباط الاحرار الى حملة اعتقالات واسعة ، وحملة تعذيب شرسة ، وبمحاكمة جناح الهضيبي امام محكمة استثنائية ، وعن هذه المحكمة صدرت احكام باعدام ستة من زعماء الاخوان . وحكم على كثيرين منهم باحكام بالغة القسوة .

وفى عام ١٩٥٧ افرج عن المعتقلين منهم ، وعفا عبد الناصر عن بعض المسجونين الذين قبلوا التنازل لاقوانيتهم بينما بقى الآخرون ، وخاصة الكوادر الرئيسيه لمليشيا الاخوان فى السجون - وكانت المعاملة الشرسة فى السجون كفيله بانصراف العديدين من قيادة الاخوان الى شئون حياتهم الخاصة بعد ان عجزوا عن تحمل قسوة النظام الناصرى فى التصدى لمناوئيه . وهكذا دخل الاخوان فى مرحلة التحلل التنظيمى ، اذ لم ينجح عبد الناصر فحسب فى توجيه ضربة محكمة الى تنظيمهم الحديدى ، ساعده عليها معرفته السابقة بهم وانضمام جناح منهم اليه بكل اسرار التنظيم ، ولكنه نجح أيضا فى سحب البساط من تحت اقدامهم ، اذ تدعمت شعبيته بعد معارك الاحلاف والعنوان الثلاثى والتسليح وتأميم القناة ، فلم يعد نمة خوف من جماهيرية الاخوان .

والأهم من هذا كله ، ان الاخوان ارتدوا ، كالعادة ، الى موقع دفاع ، لعله كان اسوأ مواقفهم على الإطلاق ، اذ تغلب الفهم الذاتى لمشكلتهم على الفهم الموضوعى ، واصبحت جريمة عبد الناصر فى رأيهم - هى « ام الجرائم » - واصبح اسقاط نظامه والتعاون مع اعداء هذا النظام هو كل همهم ، وهو جوهر حركتهم ، وهكذا اصبحوا ينشطون من رد فعل بشكل مطلق ، وكفوا عن الفعل السياسى . وغفلوا عن مهام ايدولوجية وفكرية كانت مطروحة آنذاك عليهم تتمثل فى تطوير افكارهم السياسية التى وضعت نفسها ببرنامج أول اغسطس ١٩٥٢ - الذى اشرنا اليه - على بداية منعطف جديد ، ليس

هذا فقط بل ان جهودا لا بأس بها كانت قد بدأت في الخمسينات من جانبهم من اجل فتح باب الاجتهاد الاسلامي ، وسد الفجوة بين الدين والحياة ، لكنها توقفت . وعلى العكس من ذلك كله ارتد الاخوان المسلمين ارتدادا شاملا . حتى ان كثيرين ممن املوا فيهم كقوة وطنية معادية للامبرالية ، قد ازعجهم تحالف قياداتهم الهاربة من مصر مع كل اعداء نظام عبد الناصر ، دون تمييز بين من يعادون هذا النظام من منطلقات وطنية وبين من ينقمون عليه لوطنيته وقوميته وعداؤه للاستعمار .

وهكذا خسرت القوى الوطنية الاخوان كفصيلة هامة ومؤثرة من فصائلها .

وكانت النتيجة القاسية الثانية لصدام ١٩٥٤ بين الاخوان والتورة ، تتعلق بالضباط الاحرار انفسهم ، الذين كان صدامهم مع الاخوان هو ( بروفة ) للحكم اللاديمقراطي ، الذي ساد مصر بعد ذلك التاريخ . ولاشك ان أجهزة الامن المصرية - التي روى فيما بعد كثير عن قسوتها وشراسها - قد تلقت تدريباتها الاولى على انتزاع الاعترافات وممارسة التعذيب ، على الاخوان المسلمين ، كما انها اخذت قيمتها كركن من اركان البنية السياسية لنظام يوليو ١٩٠٢ . من نجاحها في تدميرهم سياسيا وتنظيميا - ونصفيينهم - حفنة نفسية وبدنية .

واضافة الى هذا كان الاخوان المسلمون راس الذئب الطائر ، فالطريقة التي واجهتهم النظام بها . ارهبت كل القوى السياسية الاخرى ، ودفعتها الى موقف شبه سكوني . وخاصة الوفديين ، وقللت من امكانية اية محاولة لوجود قوى سياسية مستقلة في مصر . ومالبت هذا السكون ان اغري السلطة بنجاوزات قادتها في النهاية الى ضيق متعجرف بكل كلمة نقد ، او كل حركة - سياسية او جماهيرية - لا تندمج في ابنيته اولا تتحرك باشارة منها . وسادت نفمة من ( النرجسية الثورية ) ، تحتقر الآخرين وترفضهم ونزدرهم . وتسعى ( للاجراء ) بينما تضيق ( بالشركاء والحلفاء ) وترفض من أي بورة غيرها أي شرط وان دنا ، وای مطلب وان قل ، وربما يفيد هنا ان ننقل عن الذين تابعوا هذه موقف تحليلهم الذي يرى ان الاخوان هم المسئولين عن ذلك لانهم راهنوا على الجواد اللاديمقراطي عندما تحالفوا مع العسكريين للاطاحة بالقوى السياسية الاخرى ، طنا منهم انهم قادرون بعد ذلك على الحلول محلهم ، فعصف بهم العسكريون ، وانفردوا وحدهم بالحياة السياسية المصرية .

وهكذا تشتت الاخوان في اقطار عربية كثيرة ، وفي حين لزم بعضهم الصمت تورط الكثير منهم في تحالفات سياسية مع اكثر القوى خلفا ، وربما اكثرها عدا للاخوان - اذا ما طبقنا مفاهيمهم القديمة - وقادهم الاحساس بالخرج الذاتي الى مواقف غير موضوعية وفي رأى البعض انه لايجوز ان تحسب تلك المواقف على الاخوان ، اذ لم يكن لهم وجود كحركة منظمة يلتزم اعضاؤها بمواقفها ، ولهذا فإن الذين تحركوا منهم او تحالفوا مع قوى معادية للشعوب العربية ، قد تصرفوا على مسئوليتهم الشخصية ، ولا يجوز ان نحسب تصرفاتهم على الاخوان كحركة .



لكن وجهة النظر تلك لا تلقى قبولا لدى كثيرين من الدارسين للامر ، وذلك فى ضوء التطورات اللاحقة ، اذ عاد الاخوان لتنظيم صفوفهم مرة أخرى فى عام ١٩٥٩ واستمروا يعملون بسرية تامة وكونوا تنظيما مسلحا جديدا بشكل سرى والنقطة الجوهرية والاساسية فى النظر الى تنظيم الاخوان الذى عاد نشاطه بين ١٩٥٩ - ١٩٦٥ تكمن فى رصيد حقيقتين هامتين ٠

**الاولى :** ان التنظيم عاد هذه المرة للعمل بشكل سرى محض من الناحية التنظيمية . بحيث اعتمد على الميليشيا المسلحة الهادفة الى الانقلاب ، دون اية محاولة للتنظيم الجماهيرى الواسع او التفكير فيه ، وهكذا يمكن القول بأن تنظيم الاخوان قد توحد لحساب الجناح السرى والانقلابى وغير الجماهيرى منهم . فلم يعد هناك جهاز عام جماهيرى وجهاز خاص يضم كوادر مسلحة ، ولكنه تحول الى مجموعات انقلابية فقط ، وهذه المجموعات بحكم حقيقتها وضيقها اكثر ميلا للافكار المتطرفة ، خاصة فى مناخ كان يرفض النظام الناصرى جملة وتفصيلا ، ويعتبره كافرا كفرا مطلقا يتطلب تدميره دمارا شاملا .

**الثانية :** ان التنظيم عاد بايديولوجية اكثر سلفية واقل رحابة عما كانت عليه افكار الحسين ( البنا والهضيبى ) منشئا جناحا جديدا فى الاخوان هو جناح القطبين : نسبة الى سيد قطب الذى كان الاب السروحى للتنظيم الجديد ، واكثر اجنحتهم محافظة واقلها قبولا للنظام الديمقراطى .

وقد عكس الصراع بين الجناحين نفسه . مما زاد من قسوة الظروف التى احاطت باعتقالات ١٩٦٥ - ١٩٧١ ، عندما اصبح ( القطبين ) يكفرون اتباع الحسين ( انظر ردا هادئا على افكار معالم على الطريق لسيد قطب ورد فى كتاب حسن الهضيبى - قضاة لادعاء . الذى كتبه ابان اعتقاله الاخير - دار النشر الاسلامية ١٩٧٧ ) .

ولم يشمل هذا الاعلان فحسب ادائه فكرية وتكفيرا لعبد الناصر ونظامه ولكل انظمة الحكم فى العالم . ولكن الحكم بالتكفير شمل الاخوان المسلمين . ممن قبلوا نهج البنا والهضيبى . وانقسم الاخوان المسلمون فى السجون - ابان محنة ١٩٦٥ - الى قسمين رئيسيين . وبدا الصراع الايديولوجى بينهما ، وهو ما ساهم به خلاله المرحوم حسن الهضيبى بكتابه الاكثر تسامحا الذى رد به على افكار سيد قطب ، وهو ( دعاء لا قضاة ) والاسم نفسه يحدد محتواه ، وقد دفعته دار النشر الاسلامية للمطبعة اخيرا كرد على نشاط وافكار القطبيين والتطورات التى دخلت على نشاطهم العملى فيما يعرف الان بجماعات التكفير والهجرة .

### المعركة الثانية :

ومرة ثانية تدخل النظام الناصرى لقمع الاخوان المسلمين فشن ضدهم حملة اعتقال وتعذيب ومحاكمات ضاربة انتهت باعدام ثلاثة من زعمائهم ، فضلا عن قتلوا تحت التعذيب ويصل عددهم حسب تقديرات الاخوان

المسلمين انفسهم الى ٢٨ فردا ، وسجن بعض مئات واعتقال ١٨ ألف منهم خلال أقل من شهر .

ومع ان الصدام الثانى وقع فى مرحلة كان النظام الناصرى قد استكمل فيها اسسه الفكرية والايدولوجية ، فان كلا المرحلتين اكدت عجزه عن صياغة رؤية سياسية صحيحة لمواجهة الاخوان ، وفى هذا الصدد يمكن رصد الحقائق الآتية :

ان النظام الناصرى لم يتعامل ابدا مع الاخوان كخصوم يديولوجيين ، ولكنه تعامل معهم كخصوم سياسيين ، وتلك كانت مأساته لكبرى ومأساة مصر بالاخوان فالقضية لم تكن مجرد تنظيمات ارهابية ، ولكن الفلسفة نفسها ، وحقيقة الامر انه بينما كان هناك عدة الاف فى السجون من الاخوان ، فان المناخ السياسى والفكرى فى مصر كان يفرز باستمرار ويوميا عناصر قابله لان تستهويها دعوتها ، سواء بحكم التربية او النشأة او تدنى الوعي العام وهى كلها ظواهر لعدم وعى الشرائع المطحونة فى المجتمع المصرى بسبب مأساتها .

والايدولوجية الاخوانية تقوم على فكرة القومية الاسلاميه والدولة الدينية وهى بذلك معادية للفكرة القومية بكل مستوياتها ومعادية للعلمانية والزمنية ولكل الاتجاهات الديمقراطية ، لكن النظام الناصرى لم يجسر ابدا على أن ينازل الاخوان رافضا هذه الدعوة المغلوطة ، بل حرص بديماجوجية فائقة على منافستهم فيما يدعون اليه لسحب جماهيرهم الى صفه ، وقد انشأ بالفعل فى عام ١٩٥٤ منظمة شبابية دينية فاشية باسم ( منظمات الشباب ) كان يشرف عليها احد الضباط وهو وحيد رمضان وكان شعارها ( شرقية ولا غربية ) . وقد حاول ان يستخدم هذه المنظمة ضد الاخوان ، لكنها لم تنجح وانتهى الامر بعد فترة باعتقال وحيد رمضان نفسه فى قضية تأمر .

ان النظام حاول ان يستخدم الاخوان كقوة منظمة او كتيار فكرى لضرب كل خصومه وقد برز هذا بشكل واضح فى العامين الاولين للثورة ، ويلاحظ ان تنظيم سيد قطب قد بدى تشكيله فى عام ١٩٥٩ ونما وتضخم فى مرحلة المد اليمينى الذى نشره النظام ابان معركته الضارية ضد الشيوعيين . ان خطأ الاخوان الرئيسى هو صياغتهم لتحالفات غير مبدئية مع القوى السياسية الاخرى بحيث قبلوا دائما التحالف مع الكل بهدف تقوية انفسهم ، واتاح لهم هذا دائما ان ينتشروا ويتضخموا ، ولولا وجود عناصر مغامرة فى صفوفهم كانت تستعجل الثمرة ، وتضرب فى غير الوقت المناسب ، لاتاح لهم هذا التحالف مع بعض شرائح البرجوازية الاستيلاء على الحكم .

ولكن هذا التحالف فشل فى تحقيق اهدافه ، لانه كان مراهنه على الجانب الاخر .

فهل تكون عودة الاخوان الى العمل من جديد خطوة اخرى فى طريق المراهنة على الجانب الاخر من التاريخ ؟



والواقع ان الباحث المحايد ، يستطيع فى أن يستنتج بسهولة . ان موقف الاخوان المسلمين من عبد الناصر يبدو (معركة ثأريه ) فى جانبها الشخصى والسياسى ، وفى حين يبدو انهم يعترضون على الطابع البوليسى الذى ميز معظم سنوات حكمه - وهو ماتشترك فى ادانته كل القوى السياسيه بما فيهم الناصريون أنفسهم - فان ذلك لا يبدو هو القضية الاساسية او الوحيدة .

وفى رأيهم ان التجاوزات التى لحقت بالحريات العمامة فى العصر الناصرى لم تكن مجرد ( سلبيات ) ، ولكنها ( وصمة عار فى جبين الانسانية بأسرها حتى تقوم الساعة ) وعهد عبد الناصر (البغيض) و (البائس) ، شهد انتهاك حرمان الحرائر واهدار رجولة الرجال ، وتعذيب الصغار والاطفال والنزول بالآدمية الى أحط من مستوى أوغل الحيوانات فى الوحشية . ( مجلة الدعوة العدد ٣ ص ٥ والعدد ٥ ص ٣ )

ومع اعتراضنا الكامل والنهائى والبات على أى معاملة للأفكار السياسية بالأساليب القهرية بكل أشكالها أو درجاتها ، فان الاخوان المسلمين ، هى آخر القوى السياسية المصرية التى يحق لها التنديد بالحكم البوليسى أو رفضه ، فمثل هذا الحكم ليس مجرد نزعات فرد ، ولكنه ينطلق أساسا من المناهج التى ترفض تعدد الآراء والاجتهادات فى الفكر والسياسة ، وهذا هو منهج الاخوان المسلمين أنفسهم ، الذين رفضوا منذ نشأتهم الحزبية وطالبوا بالغاء الاحزاب السياسية بحجة أن الاسلام يدعو الى الوحدة والتعاون بين الناس ، بينما الحزبية تدعو للتعصب للرأى وتعمل على توسيع هوة الانقسام فى الامة وكان العلاج الناجح فى رأيهم هو أن تزول جميع الاحزاب لانها كلها مقصرة فى تنفيذ احكام القرآن . (من خطب حسن البنا - الحلقة الاولى صفحة ٦٠ - ٦٣) .

وقبل الثورة - وفى العامين الاولين منها - تعرضت قوى سياسية مختلفة لأشكال من القهر على يد الاخوان المسلمين ، الذين تميزت حركتهم السياسية ، وما زالت تتميز ( بالحوار العضلى ) مع خصومهم السياسيين ، فضلا عن الاخوان الحوار دائما - حتى هذه اللحظة - فى المطالبة بالتصفية الادارية لخصومهم فى الرأى ، حتى وصل بهم الامر الى التعاون مع أجهزة الامن ، وأصبح قسم المعلومات لديهم يبلغ تلك الأجهزة بأسماء هؤلاء الخصوم - ومنهم الشيوعيين - على حد اعترافهم هم أنفسهم فى محاكمات ١٩٥٤ . ومن البديهي أن تلك الأجهزة لاتتعامل مع من يقع فى يدها بالحوار ولكنها - والعهد على جلسة الدعوة الجديدة - تنزل بالآدمية الى أحط من مستوى أوغل الحيوانات فى الوحشية . وكما أطيح بالحريات الديمقراطية فى مصر حدث هذا ، بتأييد منهم وهو ما سبق لنا أن عالجناه عند التعرض لموقفهم من قضية الديمقراطية فى الفترة الواقعة بين قيام الثورة وأزمة مارس ١٩٥٤ (هناك تفاصيل مهمة أزيح عنها الستار أخيرا فى مذكرات اللواء محمد نجيب : كلمتى للتاريخ - وكتاب أحمد حمروش البالغ الاهمية : قضية ثورة ٢٣ يوليو ) . والحكم البوليسى الذى غضب منه الاخوان عندما لحقهم - ولم يغضبهم

عندما لحق غيرهم - لا يبدو هو الأساس في مشاركة الإخوان في الحملة النارية على ذكر عبد الناصر والحقيقة ان نقدهم لعبد الناصر هو رفض لأفضل ما فيه - وقد أيدوا أسوأ ما فيه حتى عام ١٩٥٤ - ومع انهم يذهبون الى القول بأنهم (يفرقون بين الثورة وبين من قام بها) (الدعوة العدد الخامس ص ٣١٢)، وبرغم انها تفرقة مضحكة وعصية على التخيل لم تمنعهم من الهجوم على اشتراكية عبد الناصر ، التي حاربت الحريات وأعلنت الحرب على الاديان وقتلت الأبرياء وتناولت على الاعراض وصادرت الحقوق واعتدت على الحريات وأهلت علينا بالهزائم والنكسات ( الدعوة العدد ٢ صفحة ٢٦ ) ، وهم يفرقون بين ( الثورة ) وبين من قام بها ، فزعامة عبد الناصر عندهم ( زعامة قامت على الدعاية المزيفة والتدجيل الخسيس يريدون اسباغها على من لم يسيء الى الاسلام والمسلمين أحد من قبل مثله ) . ( الدعوة العدد الخامس ) ، وبعض حمة هذه الزعامة هي تطويرها للزهر ، وليس هناك مخلص على فهم ووعي الا ويدرك أن قانون التطوير لم يكن الا قانون تغيير ودمير ( العدد ٢ صفحة ٢٧ ) .

وتفيد المراجعة التاريخية لظروف عودة الإخوان المسلمين للعمل بعد ضربة ١٩٥٤ في استكشاف المبررات السياسية لتلك العودة . فالتنظيم الجديد للإخوان بدأ العمل في عام ١٩٥٩ كعملية ثارية ارهابية للرد على ما أنزاته أجهزة الامن الناصرية بهم في عام ١٩٥٤ ، وقد ظل يعمل في هذا الاطار طوال أربعة أعوام ، لكن سيد قطب رفض هذا المنهج في عام ١٩٦٣ - وكان ما يزال سجيناً - ورفضه في عام ١٩٦٤ ، عقب الإفراج عنه ، مطالباً بعمل انقلابي متكامل (راجع في هذا الصدد أقوال سيد قطب أمام صلاح صار رئيس نيابة أمن الدولة العليا في قضية ١٩٦٥ - محضر جلسته ١٨ - ١٢) والفرق بين التاريخين وبين الهدفين ، هو الفرق بين الظاهرة الناصرية في زمن كان الدفاع عن الملكية الفردية هو أقدس شعاراتها . وفي زمن أدركت ووعت لانها لاتستطيع أن تنمى أو تتقدم دون الحد من سرور تلك الملكية .

ومع ان الإخوان المسلمين لم يقدموا أى شكل من أشكال التكامل الايديولوجي ورفضوا أن يفتحوا باب الاجتهاد الاسلامي بشكل حقيقى ، الا انهم كانوا قد تنبهوا في مرحلة متأخرة ، الى ضرورة تناول بعض المسائل . وخاصة مايتعلق منها بالاقتصاد ليواجهوا زحم الافكار الاشتراكية التي طرحت في مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ومحاولة تحليل موقفهم من قضية الملكية في الاسلام لاتعود الى وجهة نظر متكاملة ، ولكنها تقود الى اجتهاد برجوازي صغير متخلف وغامض ، فقد ذهب سيد قطب الى أن النظام الاسلامي ليس هو الرق . . وليس هو الاقطاع . وليس هو الشيوعية ان النظام الاسلامي هو فقط النظام الاسلامي . ( مجلة المسلمون - عدد مارس ٥٣ ) وهذا التعريف (السلبي) الذي لا يقدم بديلا ، لم يعق محاولات أكثر ايجابية في الاجتهاد - لاتتسق كلها في نسق واحد . وفي تلك الاجتهادات نغمة معادية للرأسمالية الكبيرة على أساس أن



(الشركات الرأسمالية الكبيرة تقتل صغار الرأسماليين) (محمد الغزالي : الاسلام والمناهج الاشتراكية صفحة ٤٥) ، كما انها تقوم على : أساس الاحتكار والتحكم فى الاسعار صفحة ٦٢ . والعداء للاحتكار عندهم ، يقوم على أساس انه (كثيرا مايؤدى الى تحكم صاحب العمل فى العمال فوق تحكمه فى السوق الاستهلاكية والاسلام يحرم نظام الاحتكار) لذلك يشجع الاسلام تأميم المرافق العامة (سيد قطب : معركة الاسلام والرأسمالية ص ٥٩) . ويدخل فى اطار ذلك هجوم الاخوان المسلمين على رأس المال الربوى الذى يحرمه الاسلام ، باعتبار أن الربا : هو عصب الحياة المالية الخاضعة ودعامة النظم الرأسمالية (محمد الغزالي صفحة ٥٨) ، وفى حين أقر سيد قطب أن : العمل هو السبب الوحيد للملكية والمكسب فى الاسلام فهو يحرم الربا (معركة الاسلام والرأسمالية ص ٥٠ - وهذه أفكار سيد قطب فى الخمسينات . الا انه عجز أن يرى وجها آخر للاستغلال غير الربا . وأكثر الاجتهادات تناسقا فى النظرة الاخوانية تجاه حق التملك هى فكرة «الوظيفة الاجتماعية للملكية» ، وهى الفكرة التى نشر عنها الاستاذ البهى الخولى سلسلة مقالات فى جريدة الاخوان المسلمين اليومية فى الاربعينات جمعها بنفس عنوانها وأصدرها فى كتاب بعنوان (الاسلام : لا شيوعية ولا رأسمالية) ، وكان البرنامج التثقيفى الذى وجهه قسم العمال بالاخوان المسلمين لاجتماعه ، وقد عادت مجلة ( الدعوة ) الجديدة تردد نفس الفكرة التى تقول ان الاسلام لايعرف ( الملكية ) وان كان يعرف (الحيازة) فى حين قررت المذهبية الاسلامية أن هذا الكون مرده الى خلق واحد بارىء مصور مبدع متقن ، وانه تعالى وحده مالك هذا الملك بما فيه من مادة وروح ارتضى استخلاف أشرف المخلوقات على مافى السماوات وما فى الارض ، ووضع الامانة بين يديه . والمذهبية الاسلامية لا تنظر الى الانسان باعتباره مالكا أصيلا لاي شئ ، لا لذاته وجسده ولا لزراع أو زرع ، ولا لارض أو ماء أو هواء الانسان فى الاسلام خليفة الله سبحانه فى ملكه (وكيل) مكلف برعاية خلقه ، مأمور باتباع أوامر خالقه ومالكه وسيده ، واذن كان التعبير الصحيح لما يكتسبه المسلم بماله الحلال من طيبات هو الحيازة وليس الملكية وان جرى العرف تجاوزا على اطلاق لفظ الملكية والتملك . (مجلة الدعوة العدد الاول ص ٤٢-٤٣) ، وبالإضافة الى أن تلك الفكرة لم تؤصل بما يجعلها برامج عملية نفهم منها منهاج الاخوان لمواجهة ظواهر تراكم الفقر وتراكم الغنى المتلازمة لاي مجتمع طبقي ، فان أفقها لا يتعدى الافكار البرجوازية الصغيرة ، وهى السمة الاساسية لفكر الاخوان المسلمين .

وفى هذا الصدد تبرز الملاحظات الثلاثة الآتية :-

● ان الاخوان المسلمين يرفضون أصلا فكرة أن الاستغلال طبيعة متلازمة للملكية القائمة على استغلال العمل المأجور ، تلك الفكرة التى تعد جوهر النظرة الاشتراكية وعلى عكس ذلك فقد ذهب البهى الخولى فى مانيقيستو التثقيف الاقتصادى لعمل الاخوان المسلمين الى القول بأن مقاومة الاستغلال الدنىء لاتكون بالغاء الملكية بل (باقامة السلطة العادلة) ، أما الملكية ذاتها فليس من طبيعتها أن تفتج مثل هذا العدوان فقد يملك الانسان ولا يظلم ،

وقد يملك ويكن محسنا كريما وسمحا رحيمًا يفشى الخير والمساواة والسلام بين الناس ) والملكية عند هليست في حاجة الى معالجة او مقاومة وانما الى (التهذيب) ص ١٩ .

و «التهذيب» الذى طرحه الاخوان على الملكية الاقطاعية كان رفضا لاتجاه مجلس الثورة لتحديد الملكية الزراعية بمائتى فدان ، اذ طالب الهضيبي بأن يكون الحد الاقصى المقترح ٥٠٠ فدان . والفكر الاخوانى يفر انقسام المجتمع من حيث الاساس الى طبقات ، تتكفل الزكاة والضرائب الحسنات بالنقريب بينها .

● وقد عكس فكر الاخوان الاقتصادى عجزا بالغا عن اكتشاف الاسكال المعاصرة . والسائدة للاستغلال . بنركيزه على ان النصدى للارباح الربويه كفيل بتعطيم شرور الرأسمالية . وهو مالم يعد صحيحا بعد أن تراجع الاعمال الربويه عن ان تكون أخطر اشكال رأس المال ، بعد أن كانت في صدر الاسلام عصب المبادلات والمعاملات المالية ، وبتراجعها أفسحت مكان الصدارة **للتناقض بين رأس المال والعمل باعتباره** أبشع الاشكال المعاصرة للاستغلال فى ظل النظم الرأسمالية الحديثة ، وهذا العجز فى اكتشاف السمة الرئيسيه لعصرنا يجعل الاخوان يقفون من حيث الجوهر فى صف نأييد النيب الرأسمالى لجهود الطبقات الكادحة .

● والنظام الذى طرحه الاخوان كبديل للنظمه الاقتصادية المعاصره . هو ماسماه - قبل ربع قرن - الشيخ محمد الغزالي بـ **(النظام الاقتصادى الوسيط)** . يقول عنه انه : طبق بأشكال مختلفة فى المانيا وايطاليا على عهد النازى والفاشيست ، ويطبق الآن فى انجلترا بإشراف الدولة على المصالح والشركات الكبرى اشرافا مباشرا ودخولها فى رأس المال بذسهم تزيد على النصف . وهو ما اعتبره وسط بين تعطيل مبدأ الملكية وبين اطلاقه (الاسلام والاوزاع الاقتصادية ص ٦٢-٦٣ . وحول فكر الاخوان المسلمون راجع الفصول البالغة الاهمية والاقتدار فى كتاب طارق البشرى - - الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٧٢ وانظر أيضا شريف خالد : مواقع حركة الاخوان المسلمين من مجرى الاحداث فى المجتمع المصرى - مجلة كتابات مصرية العدد ١ سبتمبر ١٩٧٤ - ص ١٧ و ٣٧ - دار الفكر الجديد - بيروت) .

وقد قدم الفكر الناصرى اجتهادات أكثر راديكالية وأكر اسسجاما وتكاملا من تلك الافكار ، وبرغم الفهم البرجوازى الصغير بأن الملكية وظيفية اجتماعية واثبت انه أكثر اخلاصا وهو الاخلاص الذى فتقده الاخوان المسلمين الذين التزمت حركتهم السياسية بالتحالف مع الاقليات اتى - فضلا عن معاداتها للجماهير الشعبية - كانت أكثر قربا للعناصر الاحتكارية ، بينما عادت الوفد الذى يعود اليه الفضل فى كل المكاسب الاقتصادية التى حققها الجماهير الشعبية قبل ١٩٥٢ ، كما عادوا عبد الناصر وأخذوا عليه أنه قضى على حرية المنافسة ، وتخصص مجلة الاعتصام - التى تربطها بالتيار الاخوانى



صلة غير محدودة - كل جهدها للبرهنة على ان الاسلام مع الاقتصاد الحر وضد التميم أو التدخل فى حرية التملك بأى صورة من الصور .

ومع ان شرائح عديدة من البرجوازية المصرية كانت تنظر بعيون مرتابة - وان كانت خائفة - لعمليات التصفية التى مارسها النظام الناصرى ضد الشرائح العليا من تلك البرجوازية . مما سمح فى تقديرها قداسة حق الملكية، سواء باباحة الدعاية الفكرية ضد شرور الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . او بالاجراءات التى صدرت فى يوليو (تموز) ١٩٥١ ، واستكملت فى أغسطس ١٩٦٣ . تم وضعت آخر لمساتها فى قرارات مارس ١٩٦٤ . وقد بدت تلك الاجراءات فى نظر البعض نسقا مطلقا لحق الملكية بالرغم من انها لم تسد الباب مطلقا أمام التراكم الرأسمالى من الناحية القانونية او الواقعية وان دفعته للاختفاء فى الادخار غير المثمر أو ممارسة الطفيلية التى نخرج عن الرقابة القانونية ، وقد أثار هذا مخاوف برجوازية انطلقت مدعورة آنذاك ، وكان رد فعلها محاولات للتهدة ، تبلورت وتحددت أكبر بعد هزيمة ١٩٦٧ . عندما طرح النظام الناصرى فكرة الوحدة التطبيقية بمفهوم مختلف عما كان يطرحها به من قبل ، الا أن البرجوازية المصرية - بنبادة شرائحها الطفيلية - فى ظل ندنى وعيها شنت حملة ثأرية ضد الرجل - بعد وفاته لتأكيد اعادة حرية التملك الى مكانة مقدسة على الخريطة الفكرية والسياسية العربية عموما والمصرية خصوصا .

وفى مجرى حركتها السياسية . سرعان ما وجدت تلك الشرائح نفسها حليفة للاخوان المسلمين . باعتبارهم قادرين على تقديم غطاء ايديولوجى سنمر المشاعر الفطرية لدى الجماهير بالتلويح باعلام الاسلام . وباعتبارهم قوذة ضاربة تتميز بانتهازية سياسية تدفعها - الى نشدان الحماية - فى فترات الضعف - تحت الجناح القوى بصرف النظر عن مبداءة التحالف أو مبداءيه .

وهذا التحالف يؤدى اليوم مهمام لايسنطيع غير الاخوان اداؤها . ولكنه ككل التحالفات : مؤقت وسوف ينهى حتما بالصدام .

كانت الشرائح الطفيلية من البرجوازية المصرية تبحث عن تارها من الرجل الذى جسر فمس حرية التملك المقدسة ؛ وكان الاخوان المسلمون يزعمون انهم يبحثون عن تأر الله من الرجل الذى ظنوه أهدر الايمان والاسلام .

وفى مجرى الحياة المصرية . . التقيا ليراهنا معا على الجانب الآخر من التاريخ . لتصبح مأساة الاخوان المسلمين هى مشكلتهم فى المستقبل

### المراهنة على الجانب الآخر من التاريخ :

يبدو ان الخشية من ان تكون عودة الاخوان المسلمين للعمل مراهنة على الجانب الآخر من التاريخ . . ليست مجرد مخاوف لا تستند الى أساس واقعى . ذلك ان حركة سياسية كالاخوان لا تستطيع ان تنسلخ ببساطة من خبرتها التاريخية ، أو أن تتجاوزها ، وهى تعود للعمل بنفس القيادات ،

بعد عزلة طويلة فى السجون لم نحرّمهم فحسب من التفاعل مع الواقع المحيط بهم ، ولكنها اخضعتهم لمشاعر نفسية قد تكون طبيعية ومقبولة على المستوى الشخصى . لكنها على مستوى الحياة السياسية ليست كذلك .

وقد وصل عداء الاخوان المسلمين لعبد الناصر ونظامه الى ذروة غير مسبوقة فى مشاعر الجماعات السياسية ، الى درجة اخذ عليهم معها البعض انهم شمتوا فى هزيمة ١٩٦٧ ، واعتبروها برهانا الهيا يؤيدهم ضد عدوهم الذى صنفوه فى خانة الكافرين منذ زمن طويل ، دون أن يتنبهوا الى أنهم يشمتون فى الوطن وفى الامة العربية كلها .

وقد كان طبيعيا اذن يحتل تحليل مفردات كبيرة منهم لطبيعة الصدام الذى حدث بينهم وبين عبد الناصر ، نتيجة لقوة الاجراءات التى اتخذت ضدهم ، وفى هذا الصدد يمكن رصد حصيلة عدد من المناقشات جرت مع بعضهم تكشف عن تصورهم العام لهذا الامر :

● فى تحليلهم ان عبد الناصر كان **شيوعيا** ، تلثم لفترة طويلة ، لم كشف عن نفسه اللنام عندما اتخذ اجراءات ١٩٦١ ، وخاصة عندما تحالف مع **الاتحاد السوفيتى** ، فانتقل بهذا الى معسكر اعداء الاخوان ، ولم تعد هناك اية ارضية للتحالف معه ، أو للتعاون مع نظامه ، مع انهم لم يخفوا أبدا عداءهم لاسرائيل ، الا أن **الخطر الاسرائيلى تراجع الى الخلف** ، وأصبح فى المحل الثانى من الاهتمام ، بل وأصبح لدى بعض مفرداتهم أقل أهمية ، فالاسرائيليون – كما ذهب هذا البعض – يدينون بدين سماوى ، وعند الحوار معهم حول امكانية العمل المشترك ، بين عبد الناصر وبينهم لصد العدوان الاسرائيلى والامريكى ، على أساس أنه الخطر الاكثر إلحاحا ، وأن تصفية الحساب مع عبد الناصر يمكن أن يكون شعار مرحلة مقبلة ، كان رد الاخوان انهم لا يحاربون **كافرا تحت راية كافر** .

● وقادهم هذا الخطأ الرئيسى فى فهم طبيعة الصراع على المستوى العالمى ، ودور القوى الوطنية العربية فيه ، الى خلل فى تقييم ممارستهم من ناحيه ، والى فهم مغلوط لموقف القوى السياسية العربية الاخرى من نظام **عبد الناصر** .

فقد اعتبر الاخوان ان مؤامرتى ١٩٥٤ و ١٩٦٥ ، مجرد تحايل سياسى من عبد الناصر ، أراد أن يتخذ ذريعة لتصفيتهم خضوعا لضغط الغرب الذى كان يعتبرهم الخطر الرئيسى عليه ، وفى هذا الصدد أصبح محمود عبد اللطيف – الذى قام بمحاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية فى عام ١٩٥٤ – فى منظورهم عميلا لأجهزة الامن الناصرية ، وذكر بعضهم أن عبد الناصر لم يخرج فى ذلك اليوم الى الشرفة التى كان مفروضا أن يخطب منها ، الا بعد أن وصله قميص خاص ضد الرصاص كان قادما مع رسول من أمريكا توجه من المطار الى ميدان المنشية ، حيث ارتدى عبد الناصر القميص قبل أن يظهر امام الجماهير ، مما يعنى أنه كان على علم بمحاولة الاغتيال التى قامت بها أجهزة كمنوع من خلق ذريعة لضرب الاخوان



ونصفيتهم . ولا جدال في أن ذلك خيال نادر المثال ، يتجاهل الاعترافات المفصلة التي أدلى بها قادتهم أمام محكمة الشعب ، بصرف النظر عن الضغوط التي تعرضوا لها . وعن هجبة المحاكمة . وعلى عكس تصفية ١٩٥٤ ، فقد اعتبر الإخوان أن عبد الناصر قد اصطدم بهم في عام ١٩٦٥ بتعليمات مباشرة من الاتحاد السوفيتي . واستدلوا على ذلك بحادث شكلي محض ، هو أن عبد الناصر أذاع أنباء المؤامرة في خطاب له القاه على المبعوثين المصريين في موسكو إبان زيارة كان يقوم بها للعاصمة السوفيتية .

وخطورة هذا التحليل تكمن في أنه حال بين الإخوان المسلمين وبين تقييم أسلوبهم في العمل ، تقييما يقوم على النقد الذاتي ، وربما كان مفيدا مثل هذا الرسوخ أنفسهم : هل يفيد العمل الحلقى المحدود في مواجهة نظام له مثل هذا الرسوخ الذي كان لنظام عبد الناصر . سواء من حيث الاستمرار أو من حيث القدرة على جذب الجماهير ؟ ، هل كان تشخيصهم لايدولوجية النظام الناصري من أنه معاد للاديان وللإسلام بالذات .. تشخيصا صحيحا ؟ .. ألم يكن في إنجازاته كثير مما طالب به الإخوان المسلمين أنفسهم قبل ذلك؟ .. أكان من الصحيح سياسيا وفكريا ، أن يبدو الإخوان وكأنهم مع الرأسمالية وأن يربطوا الإسلام بفوضى الانتاج الرأسمالي وشروره ؟ .. ألم يكن خط العداء لعبد الناصر بشكل مطلق ، نوع من التأييد غير المعلن للقوى الدولية التي كانت تعاديه والتي سبق للإخوان أن أنكروا عليها عداءها لأهداف المسلمين ولطماحهم المشروعة في التحرر والاستقلال ؟ .. وهل خضعت تحالفات الإخوان — مع قوى عربية أو غير عربية — لأسس اسلامية حقا ، أم أن ما قادهم إلى ذلك هو تطبيق مقولة ( **عدو عدوي هو صديقي** ) ، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر .. والا فهل يستطيع الإخوان الزعم بأن هؤلاء الحلفاء كانوا أكثر اسلاما من الرجل من الناحية الموضوعية والشكلية ؟

أسئلة كثيرة لم يعن الإخوان بالرد عليها ، ربما كان ما يجمعها كلها ، هو ما ذهب إليه بعض قادتهم من قبل عندما أعلنوا أن الإسلام لم يعد يقبل إلا في الإطار الذي وضعه فيه الإخوان المسلمين ، الأمر الذي يؤكد ما ذهبنا إليه من قبل من أن ( **التشكيل** ) عند الإخوان قد أصبح هو الأساس ، وأصبح تشبيها بالوثن المقدس ، رغم أنه مجرد وعاء لمضمون لم يعن به الإخوان كثيرا عنايتهم بالحفاظ على تشكيلهم ، ولم يقدسوه كما قدسوا التنظيم .

## تصدير

للمرة الثالثة منذ أنشاء جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ ، دفع أعضاؤها عام ١٩٦٦ أفدح ثمن ( حياتهم نفسها ) من أجل « حق » تحدى السلطة الرسمية في مصر . فبعد خروج الإخوان من المعتقلات ومن ظلال الحياة السياسية المصرية عام ١٩٦٥ ، ظهر أن أعضاء التنظيم اشتركوا في نوع من المؤامرة ضد نظام الرئيس عبد الناصر . وعادت حملة الاعتقالات في صيف ١٩٦٥ وإستمرت بقية العام وخلال النصف الأول من عام ١٩٦٦ ، وفي ٢١ أغسطس ١٩٦٦ كانت الاعتقالات والمحاكمات قد بلغت ذروتها بصدور أحكام محكمة أمن الدولة العليا بأعدام سبعة من الإخوان شفقاً وبالسجن لمدد مختلفة على مائة أو أكثر ، وفي ٢٩ أغسطس خففت على الأحكام أربعة من المحكوم عليهم بالإعدام إلى السجن المؤبد . وتم شفق الثلاثة الآخرين .. والواقع أنه في غياب المصادر التي تشكل المادة الكافية ( ووجود ) صعوبات عديدة ، لمستها بنفسى ، تواجه الدراسة الجادة لهذه الحركة ، فإنه من الأفضل أرجاء الحكم النهائي على مداول هذه الأحداث الأخيرة . على أننا نعتقد أنه يمكن أن نلاحظ ، في إيجاز وعلى نحو عابر ، أن هذه الأحكام التي صدرت بالإعدام ، وعلى خلاف ما تذهب إليه الحكومة المصرية ، لن تكون مانعة من أن تبعث جماعة الإخوان المسلمين من جديد ، ومن الممكن تصوير ما حدث على أنه لا يبدو كونه إنبجاراً كان متوقفاً بسبب التوتر



الذى غذته زمرة من الأرهايين الأفراد كرسست نفسها « لموقف إسلامى » من المجتمع بعيداً تماماً عن روح الإسلام ، ومجموعة أخرى من محترفى السخط. وشعورنا الذى أحسسنا به منذ فترة ، والذى يشاركنا فيه الآن آخرون ،<sup>(١)</sup> هو أن القومية القائمة على أساس الإصلاح الدنيوى أساساً والرائجة الآن فى العالم العربى سوف تواصل مسيرتها حتى تنتهى تماماً إلى ما نادى به جماعة الإخوان المسلمين فى بدايتها .

وتعنى هذه الدراسة بتلك الفترة المبكرة ، منذ تأسيس الجماعة عام ١٩٢٨ وعبر أزمتهما الأساسيتين فى ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ . وهى دراسة تنقب فى تاريخ الحركة وتنظيمها وأفكارها<sup>(٢)</sup> وقبل البدء فى سرد تاريخ الحركة أوردنا ملخصاً لحياة مؤسسها ، حسن البنا ، الذى بدأ فى وقت مبكر من شبابه الارتباط الطويل بمنظمات تهتم بالفضيلة والبعث الروحى للأسلام ، كما نرى فى الوقت ذاته حسه القوي بالنواحى العملية وكان لذلك كله صدىه المباشر فى إحساسه بالزعامة . هذا الإحساس الذى تطور فيما بعد على نحو فعال .

وقد تتبعنا الدراسة تطور حركة الإخوان منذ بدايتها المتواضعة بين عمال مدينة الإسماعيلية بمنطقة قناة السويس وخلال أيامها الأولى بالقاهرة ، حيث تم إرساء لإطار الأساسى لتنظيمها ، ثم خلال الحرب العالمية الثانية عندما استكملت الجماعة مؤسساتها ومارست أول صدام مع السلطة . ونحن نرى أن القوى المتصارعة — أثناء فترة الحرب العالمية الثانية — قد لعبت دوراً هاماً فى ظهور الجماعة — فى فترة ما بعد الحرب — فى مركز الحلقة السياسية المصرية . ولقد كشفت تلك الفترة عن التناقض الأساسى بين الحزبين

الجماهيريين في مصر — الإخوان المسلمين والوفد — في محاولة كل منهما احتلال موقع الصدارة في الحياة السياسية . كذلك كشفت تلك الفترة عن تناسق داخلي من حيث الهدف ( وهو هنا مناوأة الوفد ) بين الجماعة والقصر ، ذلك التناسق الذي إنهار في إثر أعمال العنف التي إتسع نطاقها في مصر فيما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ والتي بلغت ذروتها في ذلك العام الأخير بمصرع النقراشي باشا رئيس الوزراء على يد أحد الإخوان المسلمين ، وما أعقب ذلك من حل للجماعة واغتيال زعيمها حسن البنا بتحريض من السلطات الرسمية . ونحن نرى أن أعمال العنف التي وقعت خلال الفترة التالية للحرب العالمية لم تكن سوى نتيجة ، لا سببا ، لانهايار الحياة البرلمانية في مصر الحديثة ، وهي حقبة وصلت إلى نهايتها بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد ظلت الجماعة — لفترة قصيرة بعد حلها الأول — تعمل بصورة سرية ، ثم ظهرت بزعامة جديدة بعد ثورة ١٩٥٢ ، وبهالة من الأهمية واضحة وجديدة ، نجمت عن الارتباط السري القديم بين بعض الضباط الأحرار وبين الجماعة . على أن العلاقات الطيبة بين الجماعتين لم تكن في الواقع بالقوة التي ظهرت بها في البداية ، إذ سرعان ما تدهورت خلال فترة لم تزد عن عامين . لتنتهي تـمـاً في أكتوبر ١٩٥٤ بمحاولة اغتيال عبدالناصر رئيس الوزراء في ذلك الوقت وحل الجماعة مرة أخرى وشنق ستة من الإخوان في ديسمبر ١٩٥٤ ، وتلك هي نهاية الفترة التي يتوقف عندها تأريخنا للجماعة .

أما القسمان التاليان من الدراسة فيتناولان — على الترتيب —



الميكمل التنظيمى للجماعة وأفكارها وخططها لتحقيق نظام إسلامى حقيقى .  
وفى خاتمة الدراسة حاولنا تقييم الجماعة تقييماً موضوعياً فى ضوء التاريخ السياسى  
الحديث لمصر<sup>(٣)</sup> وفى ضوء النزعة التجديدية الإسلامية<sup>(٤)</sup> وقد ركزنا فى ذلك  
على نقطتين : الأولى ، أن انقسط الأكبر من العنف السياسى الذى أتهمت به  
الجماعة — إنهماً غير كاذب — كان نتيجة لإحساس بالاحباط السياسى  
والاقتصادى والاجتماعى شمل العناصر المديدة للحركة الوطنية ، والذى كان  
بدوره نتيجة للشال الذى أصاب الحياة السياسية والمسار العام للتطور الاقتصادى  
والاجتماعى فى مصر ذلك الإحباط الداخلى الذى غذاه النزاع المصرى البريطانى  
وقضية فلسطين . والثانية ، أن عنف الاخوان تسبب فى ظهور نزعة طائفية  
شديدة الوقع — شملت المسلمين مثلاً شملت الأقليات اليهودية والسيحية —  
وكان منشأ هذه النزعة فقدان التوازن بين التراث المعترف به وبين المقومات  
الفعلية لمجتمع مسلم ، فضلاً عن السمة الفضالية التى حاولت بها الجماعة التغلب  
بها على إعدام التوازن هذا<sup>(٥)</sup> .

ونتيجة للمشاركة للالتزمة للجماعة فى الحياة السياسية ، فإن موقعها فى  
حركة التجديد الإسلامى ليس واضحاً بما يكفى . فرغم إنبائها ، فى بعض  
المجالات ، التراث الفكرى — المتفتح نسبياً — لشيخ محمد عبده ، إلا  
أن الجماعة عكست أيضاً بالتالى التغير المضطرب فى طابع هذه الحركة الرمزية من  
التصلب والتعصب . وعلى ذلك ، فإننا نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الحركة  
رغم الطابع المحافظ لروحها العام وشروط عضويتها ، استطاعت أن تجذب  
إليها عدداً كبيراً من أهل الريف والحضر كأعضاء ، متحمسين ، والذين  
كان أغلبهم قد قبلوا بالفعل لكن بدرجات متفاوتة أسس النظرة المعاصرة .

ولما كان العديد من هؤلاء الأعضاء ، لا يجدون مكانا مواتيا لهم في مجتمع متزايد التنمية ولا سيطرة لهم عليه ، لذا جنحوا إلى التطرف والتمرد ، على النحو الذى ميز حركة الإخوان .

والدراسة التى يضمها هذا الكتاب أعدت فى الأصل لتقديمها كرسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة « برنستون » عام ١٩٦٠ . وكنت قد قررت القيام بهذه الدراسة عن جماعة الإخوان المسلمين فى ربيع ١٩٥٢ بعد شهور قليلة من مراقبة الحياة السياسية فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ — عندما كانت مصر قد ألغت معاهدتها مع بريطانيا وكانت تحاول مرة أخرى ، بالدبلوماسية وبالغنى مما حل قضية الشكل النهائى للعلاقة التى تربطها ب تلك الأمة .

واقد بدأت الخطوات الفعلية الأولى للبحث فى مجال الدراسة فى يوليو ١٩٥٣ وأنهت فى أبريل ١٩٥٥ . وخلال تلك الفترة تعرض البحث للتوقف مرات عدة ، وكان أحيانا يتقدم بفضل الحصول على معلومات جديدة وفيرة ، إلا أن التعميدات واجهته دائما بسبب المتاعب المتزايدة التى واجهتها حكومة الثورة والتوترات التى إنسع مداها بين الحكومة العسكرية وبين جماعة الإخوان ، والاتقسام داخل الجماعة نفسها ، وحل الجماعة رسميا مرتين فى عهد الحكومة العسكرية ، والصراع الذى نشأ داخل الحكومة من أجل السلطة وهو الصراع الذى ساهمت فيه الجماعة ، ثم محاولة إغتيال عبد الناصر رئيس الوزراء فى تلك الفترة وما تلاها من تنفيذ الإعدام شنقا فى ستة من أعضاء الجماعة فضلا عن سجن المئات من أعضاء. ولم تسكن ظروف هذه الدراسة فى مجرى الأحداث التى واكبتها بالشىء السهل ، بل وتزايد تعقيد المسألة بسبب تناول الدراسة



لحركة جاءت محاولة التأريخ لها مع نوع من التطرف المستيرى معها أو ضدها على حد سواء ، وهو ما حاولت - وربما لم أوفق - في أن أبدده .

وفي هذه الطبعة المنقحة لم أحاول - كما أشرت - أن أصل بها إلى أحداث ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، كما خولت لنفسى حرية حذف بعض المواد والعديد من الوثائق التي إقتصرت أهميتها على البحث الأصلي . فضلا عن أنني لم أشعر بضرورة الإشارة - سواء فيما يتعلق بالنص أو التعليقات الواردة في الهوامش أو القائمة البيبلوجرافية - إلى الأعمال الضخمة التي ظهرت منذ كتابة أصل هذه الدراسة ، حول مصر الحديثة ، باستثناء ما أرتبط منها بما ركزت عليه من تحليلات ، أو الأعمال التي توفر معلومات جديدة حول الموضوع . ذلك أن الدراسة - كما كان متصوراً لها في لأصل - لم تكن ترمى أبداً إلى أن تكون أكثر من تغطية محدودة لجانب من تاريخ مصر الحديثة .

وإني لا أشعر بامتنان عميق للعديد من الشخصيات والمعاهد - فند أناحت لي مؤسسة « فولبرايت » القيام بأول زيارة لصر . كما دعمت مؤسسة «فورد» البحث بسخاء ، كذلك أعرب عن شكرى الخاص استر « كليون ، أو. سوينزى » وهيئة مكتبه . كما ساعد مستر « جون مارشل » من « مؤسسة روكفلر » في دعم الكتابة الأصلية للدراسة ولقد قدم قسم اللغات والآداب الشرقية في جامعة برنستون عوناً كريماً لدراستى العليا بصفة عامة ولاستكمال هذه الدراسة بصفة خاصة . وأسجل هنا الأسماء القليلة بسبب اشتراكها المباشر تقريباً في القيام بهذه الدراسة : بروفيسور « نيكولونج » الذى شجعنى على الاستمرار ، و « ر . رابلي وندر » الذى قرأ الدراسة بعد كتابتها .

وأعرب عن شكرى أيضا للعديد من الأصدقاء والزملاء ، أذكر هنا القليل منهم : « كريس كارسون » الذى شارك فى مناقشات استمرت ساعات طويلة حول مدلول هذه الحركة والحقائق المرتبطة بها . و « وليم براون » و « وليم د . تورجر » من مركز دراسات الشرق الأدنى ، الذى أتاح لى الفرصة لإعادة التفكير ومراجعة الدراسة . ولقد قدمت لمركز « متشجان » - كنوع من العرفان - جميع المواد التى جمعتها فى الدراسة الميدانية ، احفظها فى مجموعة أبحاثه الخاصة . وأعتقد أنها ستكون أكثر المجموعات الكاملة الموجودة فعلا .

وقد قدم لى الكثير من طلبتى مساعدتهم فساعد « أحمد جودة » خلال البحث فى القاهرة بالترجمة ومناقشة الأحداث . كما قرأ مع « شارلز دى سميث » النص الكامل للدراسة وفحص المراجع وقدم ملاحظات مفيدة . وقدم لى نفس المساعدة « جيمس جانكويسكى » الطالب بجامعة كلورادو الآن وقام كل من « ديلاند . إل » و « باترشيا فيتشر » و « بولا آجيه » بنسخ البحث على الآلة الكاتبة ومراجعة النسخ .

كما أوجه شكرى أيضا إلى مس « كاترين دوف » التى أعدت الكتاب للنشر ، ولستر « آر طومسون » الذى أعد الفهرست .

وفى النهاية فإننى أكن أعظم مشاعر العرفان لمشركات المصريين والخوان المسلمين وغيرهم ممن رحبوا بى وتحدثوا معى ( أو أظهروا لى العدا ) فقد تعلمت منهم الكثير فشكرا بلا حدود . أما بالنسبة لأسرتى ، التى عانت طوال فترة إعداد الدراسة ، فإن الكلمات المجردة تصبح هنا بلا معنى .

ريتشارد ب . ميتشل



## هوامش التصدير :

١ — أنظر بوجه خاص : م . هالبرت ، سياسات التحول الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٦٥) ص ١٩٥٣ .  
وأيضاً م . ب هاريس القومية والقومية والثورة في مصر ( ١٩٦٤ ) ص ٢٠٩ .

٢ — علينا أن نلاحظ هنا أن هذه الدراسة لا تعنى بالحركات الجماهيرية وإنما هي دراسة لحركة واحدة في العمق .  
ونحن لم نربط هذه الدراسة بالحركات الجماهيرية الأخرى كما لم نضيف إليها أية معلومات مستمدة من المكتابات النظرية التي ظهرت في الفترة الأخيرة حول الحركات الجماهيرية والسلوك السياسي في المجتمعات « غير الغربية » فالأسلوب الذي تناولت به الموضوع هو تاريخي على نحو كلاسيكي ، أي أسلوب محاولة بحث الظاهرة تاريخية بين سلسلة الأحداث والأفكار المترابطة خلال فترة زمنية محددة — في أبعادها الأعمق دلالة — وذلك على مستويين ، ( ١ ) دراسة الظاهرة من خلال قانونها الداخلي الخاص ، و ( ٢ ) من خلال الإطار الذي يعكس تصوري الخاص عن الانسان والمجتمع والإفراضات والمسلمات التي تنشأ خلال الدراسة نفسها وأنتى لأرجو أن يجد زملائي الباحثين في فروع العلم الاجتماعي الأخرى ، وهم الذين تمرسوا على رؤية العالم بأساليب مختلفة ، أن يجدوا في هذه الدراسة — التي يغلب عليها الطابع التجريبي — معلومات تساعد على بناء أنساق

نظرية ذات مغزى تستطيع من خلالها أن نفهم تلك الحقبة على نحو أفضل .

وفي دراستي هذه فأنى أدين بالكثير للعمل الرائع الذى كتبه الحسينى «الاخوان المسلمون : كبرى الحركات الاسلامية الحديثة» كذلك هناك عمل آخر يدافع عن الإخوان كتبه محمد شوقي زكى وهو كتاب مفيد وإن لم يحز نفس الشهرة . وعلينا أن نذكر بطبيعة الحال الدراسة الهامة المبكرة التى كتبها « هيوارث دون » بالانجليزية « الدين والاتجاهات السياسية فى مصر الحديثة ١٨٥٠ » والمؤلف - كما سنلاحظ فيما بعد - شارك فى تأريخ الحركة وكتابه يعد من المصادر الأساسية . أما أحدث الدراسات التى تهتم على نحو مباشر بالحركة فهى دراسة هاريس عن القومية والثورة :

وهناك دراستان هامتان تتناولان بالتحليل والنقد السياسية الناشئة فى مصر والشرق الأدنى ، نجد فيهما محاولة للدراسة الجماعية ؛ الدراسة الأولى هى :

« مصر تبعت عن مجتمع سياسى \* - أن . صقران . ( ١٩٦١ ) .

والثانية : ( سياسات التحول الاجتماعى ) . وهناك أيضا الدراسة التى كتبها ل . بشدر والتى لا تتعرض مباشرة لتاريخ الجماعة . دراسة كاتويل سميت « الاسلام فى التاريخ الحديث » ( ١٩٤٧ ) ودراسة كريج « الحركات العربية



في الاسلام المعاصر « فتمتزمان بصورة أساسية بالدلالة الدينية  
للحركة . أما أول هذه الدراسات جميعا وأكثرها أهمية فهي  
دراسة البروفيسور جيب : الاتجاهات الحديثة في الاسلام -  
١٩٤٧ .

٣ - سوف يتضح للقارىء في سياق قراءته للدراسة أننا  
لم نختلف مع الكثير من العناصر المكونة لآطار تاريخ  
مصر الحديثة والمعارف عليها باستثناء المواضع التي تتصل بهذه  
الحركة . ودراسى التاريخية تدبر بالكثير لأعمال كولومب  
ومارلو وكيرك ولا كوتير وهويلوك ولتيل والمؤرخ المصرى  
الرافعى ولأن هذه الدراسة لاتتناول التاريخ العام لمصر الحديثة ،  
فقد ثرت ألا أستعرض فى هذه الصفحات معرفتى البيبلوجرافية  
بذلك التاريخ .

٤ - كذلك لم أحاول أن أكتب مرة أخرى ؛ أو حتى  
أن أخلص ، ذلك العمل الذى قام به على أفضل وجه كل  
من جيب وشبيت وكريج وآدمز وحورانى وجاردييه  
وأنوانى وجومير وجمال أحمد وآخرين .

٥ - أننى مدين للبروفيسور ما نوريد هالبرن من أجل  
ما قدمه لى من عون للوصول إلى تصور أكثر وضوحا لمسألة  
العتف هذه .

## المراجع الأساسية

١ — المجلات والجرائد المصرية المختلفة خلال الفترة  
الى تناولتها الدراسة .

٢ — مجلات ودوريات غربية .

L' Afrique et l' Asia  
Cahiers de l' orient Contemporain  
Middle East Affairs  
Middle East Journal  
The Muslim world

٣ — الرسائل والمنشورات الرسمية :

الفاشيديد - بين الأمس واليوم - دستورنا - دعوتنا في  
طور جديد - العبادة جوهرها وآفاقها - الاخوان المسلمون  
نحت راية القرآن - الجهاد - الحمديية - ومن آداب  
الأسرة والكتيبة - المرأة بين البيت والمجتمع - مشكلاتنا  
في ضوء النظام الإسلامي - المجتمع الإسلامي - المؤتمر  
الخامس - نحو جيل مسلم - نظام الأمر نشأتها وأهدافها -  
نظام الأمر ورسالة التعليم - إلى الشباب - الرسائل الثلاث  
( دعوتنا - إلى أي شيء ندعو الناس - نحو النور ) -  
التشريع الإسلامي - الرسالة الأولى للاخوان المسلمين .



برنامج ثقافى مهنى للمدرسين - البيان الذى أقرته الهيئة  
التأسيسية للاخوان المسلمين فى إجتماعها غير العادى المنعقد  
بالمركز العام فى يوم الجمعة ١٠ ذو القعدة ١٣٧١ . ( أول  
أغسطس ١٩٥٢ ) - اللأئمة العامة للنشاط الرياضى -  
اللائمة الداخلية العامة للاخوان المسلمين - اللأئمة الداخلية  
لقسم الاتصال - المنهج الدراسى الإسلامى لمدرسة الجمع -  
المنهج الدراسى الإسلامى لآخوان الأسر - قانون النظام  
الأساسى لهيئة الآخوان المسلمين العامة .

٤ - كتابات بالعربية لمؤلفين من أعضاء جماعة  
الآخوان المسلمين :

فتحى العسال : حسن البناء كما عرفته ، ١٩٥٣ .

عبد القادر عودة : الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه ،  
١٩٥٢ .

الإسلام وأوضاعنا القانونية ١٩٥١ .

الإسلام وأوضاعنا السياسية ١٩٥١ .

المال والحكم فى الإسلام ١٩٥١ .

التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى  
( ٣ أجزاء ) ١٩٤٩ .

عبد الباسط البنا : منى .. إلى .. شهيد الإسلام ١٩٥٣ .

تاج الإسلام وملحمة الامام ١٩٥٢ .

- لميب البوهى : الإخوان أيام المحنة ( ١٩٥٠ — ١٩٥٢ ) .
- الإيمان والرجل ( ١٩٥٠ — ١٩٥١ ) .
- مع شهداء الإخوان ( ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ) .
- محمد الغزالى : فى موكب الدعوة ١٩٥٤ .
- الاسلام والاستبداد السياسى ( ١٩٥٠ — ١٩٥١ ) .
- الاسلام والمناهج الاشتراكية ١٩٥١ .
- الاسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين .
- الطبعة الثالثة ١٩٥٣
- الإسلام والأوضاع الاقتصادية .
- الطبعة الثالثة ١٩٥٢
- من هنا نعلم الطبعة الرابعة ( ترجمة إسماعيل
- قاروخى واشنطن ١٩٥٣ ) .
- تأملات فى الدين والحياة ١٩٥١ .
- التعصب والتسامح بين الاسلام والمسيحية
- ( ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ) .
- أحمد أنس الحجاجى : الإمام (جزآن) ١٩٥٠ — ١٩٥٢ .
- الرجل الذى أشعل الثورة ١٩٥٢ .
- رسالة من المريخ .
- روح وريحان ١٩٦٤ .
- فتحى عبد الجود : قضية الشهيد حسن البنا ١٩٥٤ .



أنور الجندى : قائد الدعوة : حياة رجل وتاريخ مدرسة ١٩٤٦ .

عبد الخبير الخولى : قائد الدعوة الاسلامية حسن البنا ١٩٥٢ .

حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ١٩٥١ .

سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الاسلام ( الطبعة الثالثة ) ترجمة

جون هاردى ، واشنطن ١٩٥٥ .

دراسات اسلامية ١٩٥٣ .

معركة الاسلام والراسمالية ١٩٥٢ .

السلام العالمى والاسلام ١٩٥١ .

سعيد رمضان : في آفاق العالم الاسلامى ١٩٥٧ — ١٩٥٤ .

معالم الطريق دمشق ١٩٥٥ .

محمد عبد الله السمان : الإسلام المصفى ١٩٥٤ .

كامل إسماعيل شريف : الإخوان المسلمون في حرب فلسطين

( ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ) .

٥ — أعمال بالعربية لكتاب آخرين :

محمد حسن أحمد : الإخوان المسلمون في الميزان ( ١٩٤٧ —

١٩٤٨ ) .

محمد حبيب أحمد : نهضة الشعوب الاسلامية في العصر الحديث

١٩٥٢-١٩٥٣

موسى اسحق الحسينى : الاخوان المسلمون : كبرى الحركات

الاسلامية الحديثة الطبعة الأولى بيروت

( ١٩٥٢ ) ترجمة جون برون بيروت

. ١٩٥٦

مجلس قيادة الثورة : الاخوان والابهاب ١٩٥٥ .

عبد الرحمن الرافي : في أعقاب الثورة المصرية ١٩٤٧-١٩٥١-

٣ أجزاء .

أنور السادات : صفحات مجرولة ١٩٥٤ ( الطبعة الانجليزية

نيويورك ١٩٥٧ ) .

محمد شوقي زكي : الاخوان المسلمون والمجتمع المصري ١٩٥٤ .

٦ - وثائق :

- الحكم في قضية النيابة العمومية رقم ٢٢٩٤ ، ١٩٥٠ ،

الخاصة بقضية الجيب الصادر في ١٨ مارس ١٩٥١ .

- مجلس الدولة ، القضية رقم ١٩٠ دائرة وقف التنفيذ

برئاسة حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك .

- الحكم في قضية الجناية العسكرية رقم ٥ عايد ١٩٤٩

الخاصة بمقتل المنفور له دولة محمود فهمي النقراشي باشا ،

الصادر في ١٣ أكتوبر ١٩٤٩ . والمواد التالية لا تصلح

كوثائق بسبب كونها منشورات ماصرة للحركة ،

إلا أنها تحتوي بالفعل رغم سياقها التحيز على أجزاء



من الاجراءات والدعاوى والقضايا السالفة الذكر وغيرها  
والتي شارك فيها الاخوان :

دار الفكر الاسلامي : قضايا الاخوان : قضية سيارة  
الجيب ، أقوال كبار الشهود وحوادث التمذيب ١٩٥١ .

قضايا الاخوان : قضية سيارة الجيب الحثيات ونض  
الحكم ١٩٥١ .

كمال كيره : محكمة الشعب ١٩٥٤ جزآن .

الجزء الأول

# تاريخ الجبال





## الفصل الأول

### حسن البنا

وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين

## الفصل الثاني

الوصول الى مركز القوة

## الفصل الثالث

الصعود الى القمة  
وفترار الحل

## الفصل الرابع

اعادة التشكيل ... المرحلة الثانية

## الفصل الخامس

ثورة يوليو ١٩٥٢  
وفترار الحل الثاني



## القسم الاول - التاريخ

### الفصل الأول

حسن البنا وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين<sup>(١)</sup>

حسن البنا :

ولد حسن البنا في أكتوبر عام ١٩٠٦ بمدينة (محافظة) البحيرة في قرية المحمودية والتي تبعد تسعين ميلاً شمال غرب القاهرة. وكان أبوه «الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا» الساعاتى هو مأذون الناحية وإمام مسجدها، ودارساً ومؤلفاً للعديد من كتب الحديث، وقد تلقى علومه في الأزهر في عهد الإمام محمد عبده<sup>(٢)</sup>. وفيما بين فترات قيامه بواجباته الدينية وقراءاته ودراساته، كان يمارس حرفة يدوية هي إصلاح الساعات، وهى الحرفة التى حرص على تلقينها لأبنه جنباً إلى جنب مع مالهقه إياه من معارف تقليدية وكلاسيكية واسعة وحب للعبادة.

وفي الثامنة من عمره<sup>(٣)</sup>، بدأ حسن البنا - 'الأبن الأكبر بين خمسة أبناء - تعليمه النظامى فى كتاب القرية<sup>(٤)</sup> وكان معلمه الشيخ محمود زهران من بين الأشخاص الأوائل بعد والده، الذين تركوا أثراً عميقاً فى تطور تكوينه الشخصى والفكرى.

وفي الثانية عشرة، التحق البنا بالمدرسة الابتدائية، حيث بادر بالاشتراك



في أول جماعة دينية من بين الجمعيات التي شارك في عضويتها خلال مراحل تطوره ، وكان معلمه بالمدرسة — الذي ترك أثراً آخر في تكوينه — هو الذي نظم ووجه « جماعة السلوك الأخلاقي » في بادئ الأمر والتي كانت تهدف إلى تعميق حساسية أعضائها تجاه الآثام الأخلاقية ، والتي فرضت نظاماً من الفرامات المرهقة يطبق على أعضاء الجماعة الذين يتلفظون بالسباب واللعنات في حديثهم ويصبونها على زملائهم أو يرتكبون ما يخالف الدين.

وخلال فترة وجيزة أصبح البنا قائداً للجماعة ( ص ٦ — ٧ ) وقد شكل عدد من الفتيان الأحداث عهداً والذين كانوا غير مقتنعين بهذا العمل ، جماعة أخرى أسموها « جماعة النهى عن المنكر » تمثل هدفها الأساسي في ممارسة تأثير أعمق على حياة المدينة . وكان من بين نشاطاتها الرئيسية كتابة وتوزيع الخطابات السرية ( وأغلبها خطابات تهديد ) إلى من ترى أنهم يحيون بصورة تتعارض مع تعاليم الإسلام .

وخلال هذه الفترة المبكرة من حياته ، شهد البنا حلقات الذكر لأول مرة في لقاءاته بالطريقة الصوفية « إخوان الحصافية » . وقد أنخرط في نشاط هذه الفرقة الصوفية عشرين عاماً متوالية ، بعد أن تأثر بعمق بما شهدته فيها . كما أنهم بالصوفية خارج إطار هذه الفرقة معظم فترات حياته ، وقرأ بشغف الأعمال المتوفرة عن مؤسس الطريقة وعن الصوفية بشكل عام ، وأصبح في نفس الوقت عضواً متعمساً في حلقات الذكر وتلميذاً لشيخ مشايخهم ( ص ١٠ — ١٤ ) .

وكان من نتيجة إنضمام هؤلاء الأعضاء الجدد — البنا وزمرته — إلى الجماعة

الصوفية ، أن برزت فكرة إنشاء منظمة أخرى سميت أيضا جمعية الحضافية للبر ، ذات هدف مزدوج : هو النضال من أجل الحفاظ على المبادئ الأخلاقية للدين الاسلامي ، ومقاومة نشاط البعثات التبشيرية المسيحية في المدينة . وفي الثالثة عشرة أصبح البنا سكرتيرا للجمعية ، أما رئيسها فكان أحمد السكري الذي لعب بعد ذلك دورا هاما في تطوير فكرة جماعة الإخوان المسلمين . وكان السكري شابا صغيرا عندما تعرف به البنا في حلقات الذكر . ولقد نظر البنا إلى هذه المجموعة فيما بعد على أنها الأرضية الأساسية والارهاص الذي مهد لقيام جماعة الإخوان المسلمين ( ص ١٦ ) .

وفي العام الأخير للبنا في المدرسة الابتدائية أندلعت ثورة ١٩١٩ . واشترك البنا كطالب في المظاهرات التي انفجرت داخل وخارج المدرسة ، وفي تأليف وإلقاء الأشعار الوطنية . وفيما بعد ، كان عليه أن يتذكر بمرارة خاصة منظر القوات البريطانية أثناء إحتلالها لمسقط رأسه في ذلك الوقت ( ص ٢٢ - ٢٥ ) ولقد صحبته هذه الذكريات عندما كان يتبها - ولم يبلغ بعد الرابعة عشر - للالتحاق بمدرسة المعلمين الأولية بدمنهور على بعد ١٣ ميلا جنوب غرب الحمودية . وأصبحت النزعة الصوفية التي راودته مؤخرا أكثر تغلغلا في كيانه وفي عام ١٩٢٢ تم قبوله كمضوعامل في جمعية الحضافية ، بل وأرتدى - لفترة من الوقت - العمامة ذات الشراشيب والعباءة البيضاء المميزة للجماعة ( ص ١٤ - ١٦ ، ص ١٩ - ٢٢ ) وفي ذلك الوقت أصطبغت رؤيته للأمر بصبغة التعاليم الصوفية والتعاليم التي وضعها شخصية لها مكانتها الرفيعة في التاريخ الاسلامي ألا وهي شخصية أبو حامد الغزالي ( ١٠٥٨ - ١١١١ ميلادية ) . وقد دفعت به آراء أستاذ العصر الوسيط ( الغزالي ) هذا حول للتعليم ، والتي أستمد منها البنا من

كتابيه ( إحياء علوم الدين ) إلى الاقتناع بعدم جدوى الاستمرار في التعليم الرسمي . وهكذا تعرضت للخطر المرحلة الأخيرة من تعليمه الرسمي ، أى مرحلة التعليم العالى فى العاصمة . ويتذكر البنا الصراع الذى دار داخل نفسه فى السنة النهائية لمدرسة المعلمين بين « حبه للتعليم » واقتناعه « بفوائد التعليم للفرد والمجتمع » وبين التعاليم الفزالية حول العلوم والمعرفة ووجهة النظر القائلة بأن التعليم يجب أن يقتصر على ما هو ضرورى « لتحقيق الواجبات الدينية واكتساب الرزق » ( ص ٩٠ ) . وهذا الموقف من التعليم كان السمة المميزة لمواعظه التى ألقاها على أتباعه الأوائل فى الجماعة ، وهو الموقف الذى عزز ودعم — خلال حياته المهنية — ما يمكن تسميته بالسمات الواقعية والغيبية « لتكوينه العقلى » . على أن معلميه فى تلك الفترة حاولوا إقناعه بأن يطرح جانباً تلك الشكوك التى تراوده وأن يواصل تعليمه العالى . وفى عام ١٩٢٣ ، وكان فى السادسة عشر ، ترك مدرسة المعلمين الأولية والتحق فى نهاية العام نفسه بدار العلوم بالقاهرة ( ص ٢٨ — ٢٩ ) . ولقد أنشئت دار العلوم عام ١٨٧٣ كأول محاولة مصرية لتقديم تعليم « عصرى » عال ( علوم ) فضلاً عن العلوم الدينية التقليدية التى تخصصت فيها الجامعة القديمة التابعة للآل وهى أصبحت دار العلوم من الوجهة الأساسية مدرسة عليا للمعلمين ، إلا أنها اصطفت أكثر فأكثر ، مع تطور النظام الدينى للجامعة ، بالصيغة التقليدية السلفية .

وخلال تلك الفترة كانت معالم التكوين العقلى والعاطفى للبنا آخذة فى التبلور ، فحتى ذلك الوقت ، كان العاملان المؤثران فى تثقيفه بصورة دائمة هما التعاليم الإسلامية الكلاسيكية والانضباط الروحى للصوفية . كذلك كان



التأثير المنهجي الواضح لوالده ومعلميه أكثر أهمية من تعليمه الرسمي . وكان يعتز بأنه كان يتخطى نطاق المعرفة المرتبط « ببرنامجه الدرامي » . إذ كانت له فضلا عن هذا البرنامج ، مطالعته الواسعة : أدب الصوفية والسيرة النبوية والقصص التاريخي عن البطولة والدفاع عن « الوطن » و « الغيرة في الدفاع عن الدين » و « النضال على طريق الله » . وليس واضحا ما إذا كان هذا النوع الأخير من القراءات قد جاء سابقا أم تاليا على إدراكه لوضع مصر كبلد محتل ، إلا أنه يشير بوضوح إلى علاقة هذه القراءات بذلك الإدراك<sup>(٦)</sup> .

وكل هذه المؤثرات في حياته وجهها معلوم وجهته عملية طبقها في الجماعات الدينية العديدة التي اشترك فيها . ومن الأمثلة التي تكشف عن حماسه الدينية وإيمانه الديني الراسخ تلك القصة الأسطورية التي تنطوي — رغم الشك في صحتها — على دلالة رمزية في هذا الصدد . وتشير تلك القصة إلى أنه وهو في العاشرة من عمره استطاع بمجهده الخاص أن ينجح في الاستمانة بالبوايس لإزاحة أحد التماثيل « الداعرة » لامرأة شبه عارية من فوق أحد زوارق النهر ، وتحطيمه<sup>(٧)</sup> . ولقد تشكل هذا الميل الطبيعي للفعالية على نحو جديد أكثر حدة من خلال ما تلقاه من خبرة في القاهرة .

وقد توافقت وصول البنا إلى القاهرة مع فترة الغليان الفكري والسياسي التي ميزت العشرينات . وباستعراضه الموقف « بعيني ربي »<sup>(٨)</sup> التي ميزت البنا أن يميز المشكلات الأكثر خطورة من وجهة نظر : الصراع المحتدم بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين على حكم مصر ، والمجادلات السياسية الصاخبة التي أسفرت عن « الانقسام » في أعقاب ثورة ١٩١٩

و « اتجاهات الردة والعدمية » التي غمرت العالم الاسلامى بعد الحرب ،  
والهجمات التي كانت تشن على التراث وعلى الساف الصالح - والتي شجعنها  
« الانتفاضة السكالية » في تركيا - والتي اتخذت شكلا منظما من خلال  
حركة « التحرر الفكرى والاجتماعى » لمصر ، وكذلك التيارات « اللإسلامية »  
في الجامعة المصرية بعد إعادة تنظيمها والتي بدا أنها تنفلق من الاعتقاد القائل  
بأن « الجامعة لن تحقق علمانيتها إلا إذا ثارت ضد الدين وحاربت التقاليد  
الاجتماعية المستمدة منه » ، والجمعيات والأحزاب و « الصالونات الأدبية  
والاجتماعية » العلمانية المؤيدة لمبادئ الحرية في الفكر والعمل التي عملت  
على تثبيت هذه الأفكار ، مستهدفة « إضعاف شأن الدين » بصورة أساسية  
(ص ٤٦ - ٤٨) (١٠) .

وكان رد الفعل لدى البنا وأصدقائه ذوى الاتجاهات الفكرية المشابهة  
لفكره إزاء صورة القاهرة هذه هو : « الله وحده يعلم كم أمضيئا من ليال  
لبحث حال الأمة ، نحلل العلة ونفكر في وسائل العلاج الممكنة ولقد بلغ بنا  
القلق درجة وصلنا معها إلى حد البكاء » (١١) .

وفي القاهرة انصل البنا بجمعية الحسافية ، وانضم في السنة التالية لجماعة  
دينية أخرى هي « جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية » « التي كانت تظم  
المحاضرات حول الموضوعات الإسلامية » (١٢) إلا أن كلا من الجمعيتين لم  
تسكن بكافية في رأيه لحد الفجوة التي رأى أنها تفصل بين المسلمين وبين  
الإسلام وتعاليمه . وهكذا من قناعة متزايدة بأن « المسجد وحده غير كاف »  
للوصول بالناس إلى بر الإيمان الحق ، انطلق إلى تنظيم مجموعة من طلبة  
جامعة الأزهر ودار العلوم الذين توفرت لديهم الرغبة في التدريب للقيام بمهمة

« الوعظ والارشاد » . وقدم هؤلاء خدماتهم في المساجد كما قدموها في التجمعات الشعبية « - (المقامى وأماكن التجمع الأخرى) (ص ٤٤ - ٤٦) - وكان النوع الأخير من النشاط هو الأكثر أهمية وقد ثبت نجاحه الكبير فيما بعد . وقد أرسل عدداً من هؤلاء الطلاب بعد تدريبهم في القاهرة إلى جميع أنحاء الربف المصرى لتولى أعمالهم ليس فقط من أجل « نشر الدعوة الإسلامية<sup>(١٣)</sup> » بل أيضاً ، وبصورة عملية ، انشر فكرة جماعة الاخوان المسلمين .

وقد أدى اهتمام البناء بظاهرة ارتداد « الشباب المتعلم » عن « النهج الإسلامى فى الحياة » إلى سعيه للحصول على مشورة الجيل الأكبر من رجال الدين وغيرهم من المفكرين العلمانيين . فكثيراً ما كان يتوجه إلى المكتبة السلفية التى كان يديرها فى ذلك الوقت محى الدين الخطيب ، ويتردد على الخلف السورى لمحمد عبده ، رشيد رضا ، المشرف على تحرير مجلة المنار ، كما أعجب إعجاباً صادقاً بفريد وجدى وأحمد تيمورباشا الذين رأى فيهما نصيرين « للقضية الإسلامية » (ص ٤٩ - ٥٠ ، ٥٧ - ٥٨) . وأخيراً ، فقد أعرب البناء عن قلقه لمشايخ الأزهر - المركز الفكرى للإسلام - ثم حمل بشدة على معارضتهم السلبية واستسلامهم الواضح فى وجه « التيارات التبشيرية والالحادية » التى تشيع الفوضى فى المجتمع الإسلامى . ذلك أنه أدرك أن وقت العمل قد حان ، ومن ثم كان يبحث الآخرين على إدراك ذلك (ص ٥٠ - ٥٤)<sup>(١٤)</sup> . فتجاربه المبكرة هى التى هيأته للإدراك الحاد لهذه المشكلة ، واقد ظل طوال حياته يحمل ذكريات مريرة ومؤلمة حول القلق الروحى العميق الذى ساد هذه الفترة من حياته فى القاهرة فى علاقاته « بطبقة



الموظفين « الدينيين » . وبوضوح أكبر بدأ يتبين نوع « الفعل » اللازم لانقاذ المجتمع الاسلامى ، ودوره هو الخاص فى هذا الصدد .

وفى السنة النهائية بدار العلوم ، دعى الفصل الذى به حسن البناء لكتابة مقال حول الموضوع القالى : تحدث عن الآمال الكبيرة التى تراودك بعد إتمام دراستك ، وبين كيف ستعتمد نفسك لتحقيق تلك الآمال . وقد استهل البناء مقاله بالعبارة التالية : « أعتقد أن أفضل الناس هم أولئك الذين يحققون سعادتهم بتوفير سبل السعادة للآخرين وبإسداء المشورة لهم » : ثم ذهب إلى أن ذلك أمر يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال إحدى الوسيلتين الآتيتين : الأولى هى « طريق للصوفية الحق والتفانى بالعمل الصادق فى خدمة الإنسانية » . أما الثانية فهى طريق التعاليم وإسداء النصيح ، وهو طريق مشابه للطريق الأول من حيث أنه يتطلب الاخلاص والعمل إلا أنه يتميز عنه بارتباطه بحياة الناس « ثم يضيف » إننى أعتقد أن شئى قد إبتعد عن أهداف إيمانه نتيجة المراحل السياسية التى مر بها والتأثيرات الاجتماعية التى تعرض لها وتحت تأثير الحضارة الغربية .. والفلسفة المادية والتفايد الأفرنجية » ونتيجة لهذا فإن تراث الشباب أصبح إيماننا « فاسدا » وسادت بينهم « مشاعر الشك والخيرة » و « بدلا من الايمان تفشى الأحساد بينهم » . وإزاء وضع كهذا كان رأى البناء أن مهمته فى الحياة هى نهضة هذه الاتجاهات ، فعليه أن يصبح « ناصحا ومعلما » يكرس نفسه بالنهار للأطفال ، ولأبائهم بالليل مبهرا إياهم بأهداف الدين وبالمصادر الأصيلة لرفاهيتهم وسعادتهم فى الحياة . وسيكون عليه أن يقدم لهذه المهمة أقصى ما يملكه من « مثابرة ونكران للذات » ، ومن فهم ودراسة ، واهباً لذلك جسدا يتوق لمواجهة المصاعب وروحاً

« نذرها لله » . وكانت كلمة الختام في مقاله هي « هذا عهد بيني وبين ربي »  
( ص ٥٤ — ٥٧ )<sup>(١٥)</sup> .

وفي صيف عام ١٩٢٧ تخرج البنا من دارالعلوم وعمره ٢١ عاماً . وفكر لفترة قصيرة في الانضمام إلى واحدة من البعثات السنوية الدراسة بالخارج ، إلا أنه لم يفعل ذلك لأسباب غير معروفة ( ص ٥٨ -- ٥٩ )<sup>(١٦)</sup> ، وبدلاً من ذلك قبل التعمين في إحدى المدارس التابعة للحكومة . وجاء تعينه مدرساً للغة العربية بإحدى المدارس الابتدائية بمدينة الاسماعيلية بمنطقة القناة . وغادر القاهرة في ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ إلى موطنه وعمله الجديد وظل يعمل في حقل التدريس حتى استقالته عام ١٩٤٦ بعد تسعة عشر عاماً من إلتحاقه بالخدمة .

#### تأسيس الجماعة :

منذ البداية بدأ حسن البنا يسهم بدور فعال في حياة مجتمع الاسماعيلية . ومن خلال المسجد والمدرسة اختلط بالشخصيات الدينية والعلمانية البارزة في المدينة . وعلى الفور — وكما وعد في مقال تخرجه — لم يقتصر نشاطه على الفصول النهارية فقط ، بل امتد أيضاً إلى تقديم الدروس الليلية لأولياء الأمور . وكانت غالبية هؤلاء — في ذلك الوقت — عمالاً وموظفين وتجاراً صفاراً ( ص ٦١ — ٦٢ )<sup>(١٧)</sup> . وبينما استخدم خلال أيام نشاطه الأولى المدرسة والمسجد ، إلا فإنه عاد مرة أخرى لاستخدام المقاهي — كما فعل في القاهرة لخلق جمهور من المستمعين ، وهو اتجاه أوحى به مناقشات المسجد . وكانت طريقته أن يلقى حديثه ، وأن يلاحظ أي المستمعين هو الأكثر تأثراً ، ثم يأخذ هؤلاء في مجموعات أصغر من أجل إعطائهم المزيد من الدروس والوعظ

والمناقشة لقضية الاسلام . كما سعى في تلك الفترة أيضاً إلى أن يتعرف على نحو أوثق ، وأن ينفذ إلى مصادر القوة في مجتمعه المحلي . تلك التي تصورها على أنها تتكون من (١) العلماء ، (٢) مشايخ الطرق الصوفية (٣) عليّة القوم ، وكان يقصد بهم العائلات الكبيرة ولزمرة ذات المركز القيادي بالمعنى الواسع للكلمة (٤) النوادي (الجمعيات ذات النشاط الاجتماعي والديني) . تلك هي المصادر التي اهتم بها وسعى بالتالي إلى التأثير من خلالها على أصحاب الرأي (ص ٢٢-٧١) .

وقد اعترف عند تعيينه في الاسماعيلية بأنه لا يعرف أين تقع تلك المدينة على وجه الدقة ، وأن كل ما يعرفه في هذا الشأن لا يتعدى ما يعرفه غالبية المصريين وهو أنها إرتبطت دائماً بقناة السويس وبكل ما يتصل بها من أحداث ، ولقد أدت مراقبته لمجتمع المدينة إلى تعميق وعيه بدور المدينة الهام كنقطة محورية لكل من الاحتلال البريطاني العسكري و «الاحتلال الاقتصادي» الأجنبي . فهنا لا توجد فقط المسكرات البريطانية بل وهناك أيضاً - وهو ما يمثّقه البنا بنفس الدرجة - شركة قناة السويس حيث السيطرة الأجنبية الكاملة على الخدمات العامة وحيث المنازل الفاخرة الأجانب في مواجهة المنازل «البائسة» لعمالهم . وحتى علامات الشوارع في الأحياء الشعبية المصرية - كما لاحظ البنا - كانت مكتوبة بلغة الاحتلال (ص ٧٣) .

وفي الوقت الذي تركز فيه اهتمامه على بيئته الجديدة ، إلا أنه لم يفس القاهرة بكل خطاياها وآمالها . وعلى ذلك فقد احتفظ بصلاته مع الجماعات الاسلامية فيها ومع الأصدقاء الذين نذر نفسه معهم لخدمة «رسالة الاسلام»



فقد ساند إقامة جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ كما عمل مندوبا محليا لمجلة « الفتح » التي تأسست حديثا والمنطقة بإسناد التجمعات الاسلامية المحافظة في ذلك الوقت ، والتي أشرف على تحريرها محي الدين الخطيب مدير المكتبة السلفية وأحد مؤسسي جمعية الشبان المسلمين ( ص ٧١ — ٧٢ <sup>(١٨)</sup> ) .

وبعد تأسيس جمعية الشبان المسلمين في القاهرة بفترة قصيرة ، ولدت حركة البنا الخاصة . ففي ذى القعدة من عام ١٣٤٧ هجرية ( مارس ١٩٢٨ ) كما سجل البنا : حضر ستة أشخاص من العاملين بالمعسكرات البريطانية لرؤيته ، وبكلماتهم نفسها دشنوا رسميا جماعة الاخوان المسلمين والواقع أنه لا يمكن التحقق مما قالوه بالفعل في تلك المناسبة . أما ما نسب إليهم فهو أمر جدير بالاهتمام لسببين اثنين : أولا ، تلخيصه الدرامي الذي لا يخلو من دقة لمطامح الحركة وروحها ، وثانيا ، تعبيره بوضوح عما أصبح مصدرا رئيسيا لقوتها ، وهو طبيعة العلاقة بين القائد والأتباع . وتسير الرواية على النحو التالي : حضر الرجال إلى البنا وبعد أن شكروه على ما قدم لهم من علم قالوا : « لقد سمعنا ووعينا وتأثرنا ونحن لا نعرف السبيل العملي للوصول إلى عزة الإسلام وخدمته ورفاهية المسلمين . لقد سئمنا حياة الذل وانقيود هذه . وعجيب أن نرى العرب والمسلمين ليست لهم منزلة ولا كرامة فهم ليسوا أكثر من أجراء تابعين للأجانب . ونحن لا نملك شيئا إلا هذا الدم .. وهذه الأرواح .. وهذه العملات النقدية القليلة .. وإننا لنشعر بعجزنا عن فهم الطريق إلى العمل كما تفهمه أنت ، ولا نعرف الطريق إلى خدمة الوطن والدين والأمة كما تعرفه أنت . وكل ما نرغب فيه الآن هو أن نقدم لك كل ما نملكه حتى نصبح في حل من المسؤولية أمام الله ولكي تصبح أنت مسئولاً أمامه عناوهم

يجب أن نقوم به . فإذا ما تعاهدت مجموعة مع الله باخلاص على أن تمحى في سبيل دينه وأن تموت في سبيل خدمته وعلى ألا تسعى إلا لما فيه رضاه فحسب ، عندئذ ستضمن جدارتها ونجاحها مهما كان من صفر عدد أعضائها أو ضعف وسائلها .

وقد قبل البنا ، الذي تأثر بالموقف تأثراً عميقاً ، بالمهمة الصعبة التي أقيمت على عاتقه . وأقسموا جميعاً على أن يكونوا « جنداً لرسالة الاسلام » . وتم اختيار الاسم باقتراح البنا : « نحن أخوة في خدمة الاسلام ، ومن ثم فنحن (الاخوان المسلمون) ( ص ٧٣ - ٧٤ ) (٢٠) .

#### الاسماعيلية : ١٩٢٨ - ١٩٣٢ :

كان الهدف المباشر للجماعة ، خلال السنوات الثلاث الأولى من حياتها ، هو توسيع نطاق عضويتها داخل مدينة الاسماعيلية وفي المناطق المحيطة بها - وقد عمل البنا وعدد من المندوبين المختارين على تحقيق هذا الهدف عن طريق الاتصال المباشر والقيام بجولات في الريف أيام الأجازات الأسبوعية والمعاملات ، وإلقاء المواعظ في المساجد في أغلب الأحوال وفي المنازل والنواحي والتجمعات الأخرى أيضاً وقد وفر لهم الحديث داخل المساجد الشرعية والاحترام اللازمين لحركتهم . كما أن الصلات المباشرة مع الناس في منازلهم وأما كن عملهم وأيام راحتهم ، أضفت على هذه الشرعية طابع الصدق والتواصل الانساني وخلال سنوات أربع تكونت عدة شعب للجماعة على طول الجانب الشرقي للدلتا في الاسماعيلية وبورسعيد والسويس وأبو صوير ، وعلى الجانب الغربي حتى شبراخيت ، كما كانت هناك صلاة محدودة نسبياً بالقاهرة ( ص ٨٤ - ٨٦ ، ١٠٠ - ١٠٨ ) .

وانتخبت الجماعة من أحد المنازل القديمة بالاسماعيلية مركز نشاطها في تلك الفترة - مقراتها . وساعدت التبرعات ( ومن بينها خمسمائة جنيهه مصرى من شركة قناة السويس ) والقروض المقدمة من تجار المنطقة على تمويل بناء مسجد انتهى منه في عام ١٩٣٠ ( ص ٨٢ - ٨٦ - ٩٣ - ٩٦ ) ، ثم أضيف إليه بعد ذلك مدرسة للبنين وناد ( ص ٩٦ - ٩٨ ) ومدرسة للبنات ( ١٠٩ - ١١٠ ) وقد تم تأسيس الشعب الأخرى على نفس النمط : إنشاء مقر قيادة يتبعه إنشاء بعض المشروعات : مسجد ، مدرسة ، ناد ، مصنع محلي صغير أى مشروعات يمكن استخدامها ركيزة لممارسة مصالح أو أنشطة تخص المجتمع المحلي<sup>(٢١)</sup> .

لكن مع الانتشار السريع للجماعة ، ظهرت موجة من العداء الفريرى والأعمال المفاهضة لنشاطها ، مثلت نذيراً لما سوف تحمله السنوات التالية على نطاق لم يكن ليحلم به البنا . ففي ذلك الوقت ، عام ١٩٣٠ ، انهمرت المشاعر العدائية في الشكاوى المقدمة حول الحركة ونوابها تجاه وزارة اسماعيل صدقي باشا . وقد زعمت هذه الاتهامات ضمن ما زعمت - والتي أدرك البنا أن بعضها موجه من قبل المسيحيين - بأن البنا كان : ( ١ ) شيوعياً يستخدم الأموال الشيوعية في القيام بنشاطه ( ٢ ) وقدبا يعمل ضد صدق ( ٣ ) جمهورياً يعمل ضد الملك فؤاد ( ٤ ) مجرماً انتهك شروط الوظيفة التي تحظر جمع الأموال واستخدامها لأغراض غير قانونية . وقد تم التحقيق مع البنا من قبل وزارة المعارف بناء على طلب رئيس الوزراء ، إلا أن التحقيق انتهى بتبرئة ساحته « من جميع التهم ( ص ٨٨ - ٩٣ ) . وإن كان هناك شيء آخر أضافه التحقيق فهو ذلك الاهتمام الذي أولاه صدق باشا للجماعة ، الذي لعب دوراً آخر فيما بعد في الكشف عن تاريخها .



وبعد أجازة صيف عام ١٩٣٢ طلب البنا نقله إلى القاهرة وأجيب إلى طلبه . وكانت جماعته على صلة سابقة بجماعة الثقافة الإسلامية بالقاهرة ، التي كان يرأسها عبد الرحمن البنا أحد أشقائه الأصغر سناً وامتدین بنفس الدرجة والذي كان يعمل بالقاهرة بعد حصوله على دبلوم التجارة العليا . وقد اندمجت الجماعتان لتكون منهما أول شعبة للاخوان المسلمين في القاهرة ، مما أتاح للجماعة فرصة الدخول بصورة منظمة في « الدوائر الإسلامية » بالعاصمة . وأصبح أغلب أعضاء مجموعة القاهرة قادة للجماعة في محيطها الجديد بهذه المدينة ( ١٠٨ - ١٠٩ ) (٢٢) .

وكانت الحاجة لاختيار من يحل محل البنا في الاسماعيلية مناراً لأول خلاف يدور داخل الجماعة . ويروى البنا كيف نذر هذا الخلاف على الدخول التالي : بعد أن طلب الأعضاء المقربون منه أن يرشح ممثلاً يحل محله ، وفي اجتماع عام عقد بالمسجد تم اختيار مرشح بالإجماع . إلا أن أنصار أحد المتنافسين - عزز ما بدأوا حملة من الحماس ضد الممثل المنتخب محتجين بأن الاجتماع لم يكن قانونياً بسبب تغيب بعض الأعضاء . . . وناقش البنا المسألة مع المنشقين ووافق على الدعوة لاجتماع آخر أعلن عنه على أوسع نطاق ، غير أنه طلب منهم الموافقة المسبقة - وقدموها فعلاً - على الالتزام بالقرار الذي سينتهي إليه هذا الاجتماع . . . ومع ذلك فعندما عزز الاجتماع الثاني ما انتهى إليه الاجتماع الأول ، لجأ المنشقون إلى حيلة جديدة - فقد أشاعوا في البداية أن القدرات الإدارية المتواضعة للمضو المنتخب تعرض القروض المقدمة للجماعة لخطر الضياع . وعالية أعلن البنا ، بموافقة دائني الجماعة ، تحميله شخصياً مسؤولية

المبلغ بأسره . وعندما أعلن ذلك قدمت التبرعات الخاصة إليه لتمكينه من سدّاد الديون بالكامل .

ثم قدم المذشقون ، وكان من بينهم أمين صندوق الجماعة ، بلاغاً رسمياً ضد البنا ، متهمين إياه بإساءة استخدام أموال الجماعة وذلك بتوزيعها على الشعب الجديدة ومن بينها الشعبة التي يرأسها شقيقه في القاهرة . وقد أصدر النائب العام قراراً ببراءة البنا من التهمة عندما اعترف المدعى بأن الأعضاء أنفسهم يؤيدون تصرف البنا . واقتنع البنا تماماً أن هؤلاء الرجال فقدوا إدراكهم لطبيعة الجماعة وإيمانهم بطاعة القيادة ، وبأن من الواجب فصلهم . إلا أنهم استقالوا قبل أن يقدم على اتخاذ هذا الإجراء ليشتبوا حملة من الإشاعات حول خطورة الجماعة و « عمالها السري » وليشدوا بالذات على وقوفها ضد « حربة الرأي » وبعد وصول البنا إلى القاهرة حاول بعضهم تشويه سمعته عند ناظر المدرسة التي نقل إليها . . . إلا أن أصدقاء البنا قاموا بالاعتداء عليهم بالضرب وتم تحويلهم إلى المحكمة ، حيث أفرج عنهم جميعاً ( ص ١١٩ - ١٣٥ ) .

وذلك هو الخلاف الوحيد في حياة الجماعة - في عهد البنا - الذي توجد له رواية رسمية يمثل هذا الشمول . ورغم عدم توافر أي دليل مستقل يعزز أي جزء مفرد من رواية البنا ، إلا أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن هذا الخلاف كان نموذجاً لجميع القضايا الخلافية التي حدثت من حين لآخر الوحدة الداخلية للجماعة عندما اتسع نطاق نشاطها ، والتي كان لها تأثيرها على مسار تقدم الجماعة وعلى مجرى تاريخها ، وأخيراً توقفها النهائي عن النشاط .

## هوامش الفصل الاول :

( ١ ) المصدر الأساسي لحياة حسن البنا مستقى من المادة الخاصة بسيرته الذاتية بعد جمعها ( وتصنيفها ) من صفحات جرائد ومجلات الجماعة . وقد ظهرت أول كتب المذكرات ، والتي جمعها أحد السوريين ( انظر مجلة الدعوة ١٥ ابريل ١٩٥١ ص ٨ ) في بيروت وتحت عنوان : « مذكرات حسن البنا » الجزء الأول ، والكتاب يتناول حياة البنا والسنوات الأولى من تاريخ الحركة . على أن الطبعة التي صدرت في القاهرة بعنوان « مذكرات الدعوة والداعية » هي النص الأصلي لطبعة بيروت مع إضافات كتبها أحد الكتاب المصريين امتدت بالموضوع حتى بداية الحرب العالمية الثانية . ومن المعروف أن النص الأول ظهر في بيروت عقب أول حل للجماعة عام ١٩٤٨ وأن النص الثاني ظهر في الفترة المبكرة من إعادة تنظيمها بعد ١٩٥٠ . وسوف نستعين في هذه الدراسة بطبعة القاهرة وسنشير لها بعد ذلك بكلمة « مذكرات » . ولأن هذا الفصل يعتمد بصورة أساسية على هذا المصدر ، فسوف نضع إشارتنا إليه بين أقواس في متن الدراسة . ول سوء الحظ لا توجد ، فيما نعلم ، أية مصادر نقدية يمكن مقارنتها مع هذه السيرة الذاتية .

ومن أجل الإلمام الأكثر تفصيلا بحياة البنا وبشخصيته



وتأثيره يمكن الرجوع إلى مجلة الدعوة (غير الرسمية والموثوق بها مع ذلك) وبصفة خاصة الأعداد التذكارية التي صدرت في مناسبة ذكرى وفاة البنا : الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ ، ١٢ فبراير ١٩٥٢ ، ١٠ فبراير ١٩٥٣ و ١٦ فبراير ١٩٥٤ و ١٥ فبراير ١٩٥٥ . ومن أفضل وأقدم التحليلات والتأثيرات للمادة المتوفرة حول البنا كتاب الحسيني « الأخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة » ص ٧ - ٨ ، ١٢ - ١٩ ، ٤٠ - ٦٢ .

( ٢ ) يذكر الحسيني في ( الأخوان المسلمون ) أن من بين أعماله دارستين عن الفقيهين الشافعي وابن حنبل ، وأنه استقى مادته من الدراسة الوحييدة والطولة عن والد البنا لأحمد أنيس الحجاجي « روح وريحان » ، ص ١٠١ - ١٢٢ .

( ٣ ) انظر مارواه البنا عن طفولته وأيامه قبل الدراسة في مجلة المصور ( ٢٠ أغسطس ٥٥ ) ص ١٦ .

( ٤ ) انظر « ذكريات هذه الأيام في مكتبة والدي » بقلم شقيقه عبد الرحمن في مجلة « الدعوة » ( ١٣ فبراير ١٩٥١ ) ص ٣ ، ٣٠ .

( ٥ ) انظر أيضا الحسيني « الأخوان » ص ٤٧ .

( ٦ ) بالإضافة إلى الأعمال التي ذكرها البنا ( ص ٢٧ ) انظر الحسيني « الأخوان » ص ٧ ص ٤٨ ، ٤٩ .

( ٧ ) نفس المصدر ص ٤٦ .

( ٨ ) وردت هذه القصة ضمن قصص أخرى على لسان والده في مجلة المصور ( ٢٩ أغسطس ١٩٥٢ ) .

( ٩ ) محمد حبيب أحمد ، نهضة الشعوب الإسلامية في العصر الحديث ص ١٠٥ .

( ١٠ ) انظر أيضا أنور الجندى « قائد الدعوة : حياة رجل وتاريخ ومدرسة » ص ١٤٧ — ١٣٩ ، والحسيني ، الأخوان ص ١٠ — ١١ .

( ١١ ) المؤتمر الخامس ص ٧ .

( ١٢ ) انظر قائمة الجماعات الدينية في كتاب « مصر الحديثة » لمهيوث دون ، ص ٣٠ .

( ١٣ ) المؤتمر الخامس ص ٦ .

( ١٤ ) ذهب البنا إلى أنه نتيجة لهذا التفاعل للاراء ظهر « التطوران الاسلاميان » الهامان في عام ١٩٢٧ وهما : تأسيس جمعية الشبان المسلمين على غرار جمعية الشبان المسيحيين ، وإصدار « مجلة الفتح » التي كان مخططا لها أن تكون « صوت الإسلام » انظر مجله الدعوة ( ١٥ فبراير ١٩٥٥ ) ص ١٨ ، لمزيد من التفاصيل حول المقالات الأولى للبنا في مجلة الفتح .

( ١٥ ) انظر أيضا من أجل وصف تفصيلي بليغ للاسلوب

« المغمم بالقلق » الذى كتب به «الجنة» المقال ، الحجاجى «روح  
وريجان» ص ٨٥ - ٩٨ .

(١٦) أثار الأعضاء أنفسهم السؤال الهام بخصوص ما كان  
سيحدث لو أن الجنة قد سافرت إلى الخارج . انظر الدعوة ( ١٥ )  
فبراير ١٩٥٥ ص ١٨ وحبيب أحمد ، نهضة الشعوب ص ١٠٤ .  
(١٧) انظر أيضا فتحى العسال « ح ن الجنة كما عرفته »  
ص ٥٤ - ٥٥ .

(١٨) انظر الهامش رقم ١٤ ولم يكن نشاط جمعية الشبان  
المسلمين عريضا في نظر الجنة بحيث يستحوذ على كامل اهتمامه .

(١٩) يتوافق ذو القعدة ١٣٤٧ هجرية مع شهرى أبريل  
ومايو ١٩٢٩ كما لاحظ هـ. ورت دوز في « مصر » ص ١٥  
وروزنتال « الأخوان المسلمون في مصر » ومجلة . الم الإسلام  
أكتوبر ١٩٤٧ ص ٧٢٨ إلا أن الجنة أورد التاريخ الهجرى  
المبين أعلاه متوافقا مع مارس ١٩٢٨ . ومن جهة ثانية يورد  
الحسينى في « الأخوان » شهر مارس ١٩٢٨ دون أن يشير إلى  
الشهر الهجرى . وأتبع الكتاب هذا التاريخ أو ذاك دونما  
إشارة إلى الاختلاف بينهما . وقد تم الاحتفال بالذكرى  
العاشر فى يناير ١٩٣٩ مما جعل تاريخ ١٩٢٩ هو الأرجح  
إلا أن الاحتفال بالذكرى العشرين تم فى سبتمبر ١٩٤٨ . يقبل  
أغلب الأعضاء تاريخ ١٩٢٨ على أنه الأكثر دقة فضلا عن أنه  
مذكور فى المادة الأولى من « قانون النظام الاساسى للحياة



العامّة للاخوان المسلمين ، ص ٥ مع التاريخ المجرى المذكور  
آنفا . انظر كتاب هاريس « القومية والثورة » ص ١٥٠ .

(٢٠) انظر أيضا الحسيني « الأخوان » ص ١٧ — ١٩  
وعبد الباسط البنا « تاج الإسلام وملحة الأمام » ص ١٨ — ٢٥ .

(٢١) الحسيني ، الأخوان ص ٢١ ، والعسال ، البنا كما  
عرفته ، ص ٥٤ .

(٢٢) انظر أيضا عبد الباسط البنا « تاج الإسلام » ص  
٣٤ — ٣٦ ولييب الجوهي « الإيمان والرجل » ص ٦ — ٧ ،  
وعبد الجليل الخولي « قائد الدعوة الإسلامية حسن البنا »  
ص ٢٦ ومجلة الدعوة (فبراير ١٩٥٢) س ١١

## الفصل الثانى

### « الوصول إلى مركز القوة »

القاهرة : ١٩٣٢ — ١٩٣٩

لم تؤد الأزمة الصغيرة التى أفست على البنا رحيله عن الاسماعيلية إلى إضعاف مشاعر البهجة والتفاؤل بالمستقبل التى رافقت التحرك إلى القاهرة — وقسم البنا وقته بين التزاماته تجاه المدرسة التى يعمل بها وبين التنظيم أو المنظمة الجديدة . ونقد سبق أن لاحظنا أن الاندماج مع جمعية الثقافة الإسلامية قد هيا للجماعة نقطة بدء فعالة . وأعلنت شعبة الاسماعيلية نقل مقر القيادة إلى القاهرة وواصلت تقديم المعونة المالية لنشاط الجماعة بالقاهرة . ويزعم البنا أنه رفض ، فى هذا الوقت المبكر ، عروضاً مختلفة « بالاعانة المالية » فى مقابل تأييد « الوضع السياسى القائم » ، والتى قدمها إسماعيل صدق باشا رجل القصر الدائم والقوى ، والعدو اللدود لحزب الوفد<sup>(١)</sup> .

وقد التزم البنا وبحزم بعدد من الأعباء التى يقوم بها بعد فراغه من العمل المدرسى وأتبع نظاماً روتينياً ثابتاً : يزور مركز الجماعة فى الصباح قبل الذهاب إلى المدرسة ، ثم بعد عودته منها ، ثم فى المساء . وخلال تلك الأوقات كان يتركب على تعريض الأعمال والبث فى المسائل . وكان يلقى المحاضرات أو يكتفى بالتحدث مع الأعداء الكبيرة المتزايدة من الزوار<sup>(٢)</sup> وكان يخصص الفترة

بين غروب الشمس وصلاة العشاء لألقاء المحاضرات التقليدية ، ومعظمها يتعلق بتفسير القرآن . كان يقدمه بصورة مبسطة لمستمعيه الذين كانوا في ذلك الوقت من فقراء الحى المحيط بقر الجماعة وكانوا قوما « بلا تعليم وبلا رغبة فى التعلم »<sup>(٣)</sup>

من هذه البداية المتواضعة التى لم تختلف عن بدايات العديد من الجماعات الدينية التى ازدهرت فى العاصمة ، نمت جماعة الإخوان المسلمين فى فترة نشوب الحرب العالمية الثانية لتصبح واحدة من أهم القوى السياسية المتصارعة على المسرح المصرى . ودخل فى عضويتها أنواع مختلفة للغاية بحيث أصبحت تمثل عمليا فئات المجتمع المصرى على اختلافها . كذلك كانت لها — وهو الأهم — غزوات فعالة داخل الفئات التى كانت محلا لتنافس كافة القوى السياسية — المرطنين والطلبة — والفئات التى لاقت إهمالا بالغا رغم قوتها الهائلة الكامنة ، أى عمال المدن والفلاحين .

رأى سلسلة من التنقلات خرج مقر الجماعة من أزقة الأحياء الشعبية إلى شوارع القاهرة الرئيسية ، ومن الحجرات الصغيرة إلى المباني والأرض الشاسعة فصلا عن وجود هيئة دائمة من السكرتارية والموظفين<sup>(٥)</sup> ذوى المرتبات المدفوعة ولمفرغين للعمل تمشيا مع حجم عضويتها المتنامى وإتساع نفوذها وحقل نشاطها داخليا وخارجيا . وهناك معيار آخر لنمو الجماعة يتمثل فى حجم ونطاق « المؤتمرات العامة » التى كانت تقام بصورة دورية لمناقشة عمل الجماعة ووضع الخطط اللازمة له أو للتصديق على ماتم القيام به فعلا أو ماتم الاتفاق عليه . كذلك تقدم هذه المؤتمرات صورة عامة لنشاط الجماعة فى الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٩ .



وقد تركز اهتمام المؤتمر العام الأول المنعقد في مايو ١٩٣٣ على المشكلة الخاصة بنشاط البعثات التبشيرية المسيحية وأساليب مواجهتها . وأرسلت الجماعة خطابا إلى الملك فؤاد أعربت فيه عن اعتقادها بضرورة إخضاع نشاط البعثات التبشيرية الأجنبية المراقبة الحكومية الصارمة <sup>(٦)</sup> .

وتناول المؤتمر العام الثانى ، المنعقد فى وقت متأخر من نفس العام ، تناول بالبحث مسائل الأعلان والدعاية التعليمية ، وأقر تأسيس شركة صغيرة لأنشاء مطبعة خاصة بالأخوان المسلمين <sup>(٧)</sup> . وتلى ذلك مباشرة إصدار عدة صحف معبرة عن الجماعة : ففي البداية صدرت مجلة « الأخوان المسلمون » الأسبوعية ، ثم ظهرت بعد ذلك مجلة « النذير » ، كما قامت المطبعة بطبع « الرسائل » التى أصبحت فيما بعد أهم النصوص « التوجيهية » بالنسبة للأعضاء ، وكانت حتى عام ١٩٤٨ هى المصادر الأساسية لدراسة أفكار الحركة — وتورد هذه الرسائل ، التى كتبها حسن البنا ، نسخا من رسائل الجماعة وإتصالاتها بالحكومة المصرية المختلفة أو موجزا لتلك الرسائل حول وضع المجتمع المصرى والطريق إلى الإصلاح ، أو تفتوى على رسائل كتبت للأعضاء حول فكرة أو حول المهام أو المسئوليات الملقاة على عاتقهم . كذلك سارعت الجماعة إلى إقامة الاتصالات الشفوية بالقاء محاضرات اسبوعية على جميع المستويات فى المركز العام وفى الشعب المختلفة ، وبالقاء المحاضرات والمواظف فى المساجد وفى أى مكان آخر يكون مجالا للتجمع <sup>(٨)</sup> ذلك أن البنا كان يرى أن قضية اكتساب أنصار جدد هى المرحلة الأولى التى لابد منها لأى حركة إنها مصر .

« الدعاية والاتصال والأعلام » .

وانعقد المؤتمر العام الرابع للاحتفال بتتويج الملك فاروق عام ١٩٣٦ . أما

المؤتمر الثالث والخامس ( مارس ١٩٣٥ ويناير ١٩٣٩ ) فقد ناقشت فيهما موضوعات معينة مثل مقاييس أو شروط العضوية ومسئولياتها ، والسلطة الدلية للجماعة وبنيتها التنظيمية . ونظم المؤتمر بوجه خاص تشكيلات « الجواله » التي تمت بصورة منتظمة من خلال ممارسة التدريبات الرياضية التي بدأت في الأيام الأولى للجماعة بالاسماعيلية<sup>(١٠)</sup> . وبعد الجواله جاء تأسيس الكتائب عام ١٩٣٧ للفرض نفسه هو العمل على تواجده أتباع مخلصين للجماعة<sup>(١١)</sup> وتزويدهم بالأدوات اللازمة لوضع أفكارها موضع التنفيذ. أما المؤتمر الخامس فقد أولى اهتماما خاصا المسائل المتعلقة بتعديل اللوائح الداخلية<sup>(١٢)</sup> . وهو الأمر الذي وصفه البنا بأنه « المرحلة الثانية » للحركة ، الخاصة بالتشكيل والاختيار والأعداد<sup>(١٣)</sup> .

وقد توافقت المؤتمر الخامس مع الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة وخلال هذه السنوات العشر تبلورت مجموعة الأفكار التي شكلت أيديولوجية الجماعة وجوهر فكرتها خلال السنوات العشر التالية وما بعدها . وكانت هذه الأفكار أساساً بمثابة تعريف لإسلام الأخوان المسلمين ، وتأكيده على أن : (١) الإسلام كنظام شامل متكامل بذاته ، هو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها (٢) الإسلام تابع من ، وقائم على مصدرية الأساسيين ، ما جاء به الوحي في القرآن وحكمة الرسول في الحديث (٣) الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان<sup>(١٤)</sup> .

وفي داخل هذا الإطار حدد حسن البنا للأعضاء نطاق الحركة التي يشكون جزءا منها : ففكرة الأخوان المسلمين تنطوي في ذاتها على جميع نواحي الإصلاح ، وفي كلمات محددة أوضح أن الحركة « دعوة سلفية وطريقة

سنية وحقيقة صوفية ومنظمة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية وفكرة إجتماعية<sup>(١٥)</sup> « وكان من بين خصائصها المميزة تجنب الخلافات الذهبية التي « الأعيان والأعلام » « والأحزاب والجامعات » وإهتمامها بالتنظيم والبرنامج والعمل والسعى الدائب لنمو حجم عضويتها<sup>(١٦)</sup> واستنادا لهذه الأسس أوضح البنا اتجاه الجماعة إزاء السلطة والحكومة والدستور والقانون والقضايا الوطنية والعروبة<sup>(١٧)</sup> .

على أن المؤتمر الخامس تطامح أيضاً إلى المستقبل، إلى فجر « حياة جديدة » « ونضال جديد » ، إلى الأعداد للمرحلة الثالثة من نشاط الحركة ، وهي مرحلة التنفيذ « وتلك هي المرحلة النشطة التي سنخرج منها « الثمار الفاضحة لرسالة الأخوان المسلمين » . إلا أن البنا ، إزاء حفظ أنصاره من الشباب ( كما سنرى بعد حين ) ، اهتمز الفرصة كي يحذر « المتسرعين والقلقين » بأن الطريق مازال طويلاً إلا أنه لا طريق سواه ، وأن النجاح لن يتأتى إلا بعد الصبر والتخطيط وأن العمل وليس الكلام ، والتحضير وليس الشعارات ، هما الكفيلان بأحراز النصر . وفي كلمة الختامية الشهيرة صاغ شروط تلك المرحلة :

« . . في الوقت الذي يكون فيه منكم — معشر الأخوان المسلمين — ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسها روحياً بالآيمان والعقيدة ، وفكرياً بالعلم والثقافة ، وجسمياً بالتدريب والرياضة في هذا الوقت طابوني بأن أخوض بكم لجأج البعار ، وأفتحكم بكم عنان السماء ، وأغزو بكم كل عنيد جبار ، فأني فاعل إن شاء الله<sup>(١٨)</sup> . »

وعلى ذلك ، فقد رأى المؤتمر الخامس في عام ١٩٣٩ أن المنظمة قد أكتسبت



داخليا اطارها الأساسى وأنها أصبحت قوية بدرجة تكفل لها أن تستعرض عضلاتها علنا وبحرص شديد فى وقت معا ، أما نشاطها الخارجى ، الذى لم يكن يحده سوى متطلبات تنظيم فى مرحلة النمو ، فقد تطور على نحو متزايد الجرأة والثقة بالذات وبصورة مضطردة الأتساع مع تطور أفكارها والأدوات المرتبطة بتحقيق تلك الأفكار بصورة أكثر وضوحا وتحدا .

وكان خطاب الجماعة إلى الملك فؤاد فى ١٩٣٣ بخصوص النشاط التبشيرى بمثابة البداية لمعديد من الاتصالات المشابهة برؤساء الحكومات المصرية بهدف الوصول إلى الإصلاح بأسم الإسلام روحا ونصا . ومن أكثر هذه الاتصالات شدة ، الخطاب الذى وجه إلى الملك فاروق ورئيس وزرائه مصطفى النحاس باشا ولرؤساء الحكومات العربية عام ١٩٣٩ وهو عبارة عن صياغة المقترحات التى سبق أن تقدم بها البنا ، والتى ظهرت فى الرسالة المعروفة بأسم « نحو النور »<sup>(١٩)</sup> . وقد شغلت عملية توجيه هذه الرسائل وإصدار المجلات الأسبوعية الجانب الأساسى لنشاط الجماعة خلال سنواتها الأولى فى القاهرة .

وقد هيأت الاضطرابات التى وقعت فى فلسطين بين الصهاينة والعرب والبريطانيين أولى الفرص للتدخل الفعال للجماعة والذى تجاوز حدود الدعاية فى المسائل « السياسية » . وإنخذ هذا التدخل صورة جمع الأموال لمساعدة العرب الفلسطينيين على مواصلة « الاضراب » العربى فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ ، وفى القيام بالمظاهرات وتوزيع الكتيبات والقاء الأحاديث دفاعا عن قضيتهم<sup>(٢٠)</sup> . وقد اعترف البنا رسميا — وأن جاء ذلك فى وقت لاحق فى أول عدد من مجلّة النذير فى مايو ١٩٣٨ بأن النشاط السياسى يشكل جزءا من إهتمامات الحركة ميز — على حد قوله — « بداية مشاركتها فى النضال السياسى الداخلى والخارجى »<sup>(٢١)</sup> وسوف نذكر المؤتمر الخامس أنه

حدد طبيعة الجماعة بأنها — ضمن الأشياء الأخرى — « هيئة سياسية » ومن الواضح أن هذا التحرك في اتجاه النشاط السياسى قد تطابق توقيته ايس فقط مع شعور الجماعة المتنامى بقوتها التنظيمية بل أيضا مع الاتجاه المواتى من الأهتمام السياسى الواضح الذى وجه « للقضايا الإسلامية » فى العالم العربى وفى شمال إفريقيا وجنوب آسيا .

وفى مصر ، كان الموقف السياسى محكما بوجود الملك الشاب فاروق الذى اعتلى العرش حديثا وكان محببا إلى الناس فى ذلك الوقت ، وقد توج ملكا فى يوليو ١٩٣٧ ، بعد فترة من الوصاية على العرش بدأت فى مايو ١٩٣٦ . وقد حظى إتحاده الدينى المبكر ، نتيجة تأثيره بأحد معلميه الخصوصيين وهو الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر ، بتقدير الشعب واحترامه . وكما أسلفنا القول ، فإن المؤتمر الرابع للأخوان قد دعى للاحتفال باعتلاء فاروق للعرش . وبعد إحتفال طويل وهيج — لعبت خلاله الجلالة أول ادوارها الهامة كقوى « للنظام والأمن » — تجمع الأخوان عند بوابات قصر عابدين وهم ينشدون قصما تقليديا بالولاء : « نهيك ولأنا على كتاب الله وسنة رسوله <sup>(٢٢)</sup> » .

وإلى جانب المراغى ، كان صاحب الأثر الآخر على الملك الشاب هو على ماهر باشا ، الصديق القديم للأسرة المالكة وعدو الوفد وقد انتقلت هيئة الملك الجديد إلى على ماهر ، الذى سارع إلى انتهاز الفرصة لى يمسك القصر بزمام المبادرة فى الصراع التقليدى بين الأمتياز الملكى وحزب الوفد الشعبى . وقام دلف المراغى — ماهر ، بالضرب إلى النعمة العربية بل والإسلامية بمنزلة

بالسياسة المعادية للوفد ، فخطى بتأييد الإخوان المسلمين ومصر الفتاة أو « القمصان الخضراء » بزعامة أحمد حسين أفندي — وبالتالي أبدى الحلف تشجيعه لمثل هذه التجمعات . ومن وجهة معينة ، كانت الجماعتان بوصفهما حزبين شعبيين مفيدتين كذئب سياسي مضاد للوفد . على أن نشاط الإخوان المسلمين دفاعا عن فلسطين ند أثر فضلا عن ذلك — في كل من المراغى وماهر ، اللذان رأيا في هذه القضية وانصارها شيئا مفيدا لتعزيز هيبة مصر في العالم العربى .

وعندما عاد على ماهر إلى القاهرة في مارس عام ١٩٣٩ بعد حضوره مؤتمر المائدة المستديرة حول فلسطين في لندن ، كأحد أعضاء الوفد المصرى للمؤتمر ، استقبله الإخوان استقبالا حافلا<sup>(٢٣)</sup> .

وقد اكتسبت هذه العلاقة بين ماهر والإخوان المسلمين أهمية إضافية خلال السنة الأولى للحرب ، وهو الأمر الذى سنتناوله في جزء قادم من هذا الفصل وحالا أصبحت هذه العلاقة أكثر وضوحا سنحت الفرصة لأنشاق ثان أكثر خطورة هذه المرة . ففي خريف عام ١٩٣٩ على وجه التقريب ، انفصلت مجموعة صغيرة من المنشقين عن الجماعة وشكلت « جمعية شباب سيدنا محمد » وقد حدث الانشقاق حول ثلاثة مسائل منفصلة اندمجت بالتدريج في قضايا أساسية حول الوسيلة والغاية .

وأولى تلك المسائل كانت تتعلق باستخدام الأموال التى جمعها البنا لدعم إضراب العرب فى فلسطين والأنشطة التى قامت بها الجماعة دعمهم . وقد قبل معظم الأعضاء بوجهة نظره بأن إنفاق بعض هذه الأموال على شعب الجماعة فى مصر — وبالتالي جعل الجماعة أكثر فاعلية — ليس من الأمور التى تلحق



الضرب بالفلسطينيين بل تساعدهم بالأحرى بطريقة أخرى . وقد لزم المنشقون الصمت لفترة ، إلا أن سخطهم ظهر مجددا مع النقطة الثانية في الخلاف : وهي مسألة ما إذا كان يتعين أولا يتعين على الجماعة عقد تحالفات مع قوة أو أخرى من القوى السياسية الموجودة في البلاد .

وكان البنا قد أوضح أن من بين الفضائل الأساسية للجماعة تجنب التورط مع « الأكابر والأعلام » و « الأحزاب والجماعات » إلا أن علاقته الودية مع علي ماهر — التي ساد اعتقاد راسخ بأنها تضمنت تقديم « مساعدات » من نوع ما إلى الجماعة ، وهي التهمة التي لم يقر بها البنا وإن لم ينكرها بحزم<sup>(٢٤)</sup> أدت إلى إتاحة الفرصة لأثارة القضية . فطالبت جماعة المنشقين بفصل « أحمد السكري » صديق البنا منذ الطفولة والزميل القديم في فكرة إنشاء التنظيم ، والذي حضر إلى القاهرة مؤخرا لتولي منصب نائب الزعيم . وكان السكري الذي اعتبر محور المشكلة في العلاقة مع ماهر ، قد أصبح في هذا الوقت « ضابط الاتصال السياسي » غير الرسمي وهو الدور الذي ظل يمارسه حتى تم فصله عام ١٩٤٧ . وفي عام ١٩٣٩ رفض البنا فصله ، وبالتالي سمح للموقف بأن يزداد اشتعالا . ووضح أن بعض المنشقين كان يحركهم رد فعل قوى لم ينشأ عن الاعتبارات السياسية أو التحالفات بقدر ما نشأ عن موقف الجماعة من علي ماهر<sup>(٢٥)</sup> وفكرة السماح للجماعة أن تصبح أدواته للحزبية الوفد . ففي ذلك الوقت لم يكن من المتناقض بعد ، أن تصبح عضوا وفديا وأنت في جماعة الإخوان المسلمين .

وقد أدت قضية التحالفات السياسية والنشاط السياسي إلى ظهور المشكلة

الثالثة المتعلقة بالأساسيات العقائدية والاخلاقية التي يجب ان تسترشد بها الجماعة وبالرغم من تسوية هذه المشكلة بصورة مؤقتة إلا أنه لم يتم حلها أبدا حلا نهائيا . وقد اتخذ بعض الأعضاء الذين انضموا إلى الجماعة — « دفاعا » عن القيم الإسلامية — هذا الالتزام بصورته الحرفية وشجعهم على هذا تأكيد الجماعة على النظام والتدريب البدني والروحي والمعنوي . وقد مال هؤلاء الأعضاء مع تنامي قوة الجماعة ومع تجسيد هذه القوة في نظام الجواله والكتائب ، إلى المطالبة بأن تؤدي الجماعة رسالتها . فرسالة الجماعة ، في رأيهم واضحة لا تتأثر بالاعتبارات السياسية المعقدة ، أنها الخلاص الروحي لمصر « بقوة السواعد » إذا استدعى الأمر . وقد لجأوا في هذا السياق ، إلى الحديث النبوي القائل : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبأسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان » .

وقد عارض البنا ، في هذا النزاع ، تطبيق الحديث مؤثرا العمل بالآية القرآنية : أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن أن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين .<sup>(٢٦)</sup> مما أدى إلى انفصال عدد من الأعضاء عن الجماعة خلال الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ ، بسبب سخطهم على موقف البنا في هذه المسألة ، وهو الموقف الذي بدا متناقضا في رأيهم مع تعاليم الجماعة . ولقد قيل أن واحدا من هؤلاء حاول الانتداء على حياته . وفي عام ١٩٣٩ أدى تفاقم الغضب حول المسائل السياسية وإستخدام الأموال في مصر وفلسطين ورفض البنا المستمر لفكرة فرض الإصلاح بالقوة إلى ازدهار الحركة الانشاقية . وأكدت الاتجاهات التطورية لجمعية شباب سيدنا محمد الجديدة الأهمية النسبية للجانب المعنوي في النضال ضد البنا .

وقد أدى هذا الانشقاق إلى نتائج عاجلة . وكان تحذير البنا في المؤتمر الخامس عام ١٩٣٩ ضد « المتعجلين والقلقين » هو تحذير فرضه هذا التطور

وظل الشعور بالتوتر عاليا لدرجة قامت معها ضجة أخرى حول هذه المسألة عام ١٩٤٠ ، مما أدى إلى حدوث مزيد من الانشقاق . ومن بين أبرز هؤلاء المنشقين نجد محمود أبوزيد المشرف على تحرير مجلة النذير الذي أخذ معه الحملة ورخصة الجماعة الخاصة بإصدارها<sup>(٢٧)</sup> ورعما بدأ في النهاية ، أن فتام السكتة بقد حكم عليه بالفشل الذريع نتيجة لرد الفعل من جانب المنشقين إزاء برنامج التدريب ، وقد نعت أعضاء من الأخوان هذا الموقف بأنه سلوك « أهوج » أدى — فيما بعد — إلى توقف البرنامج .

ورغم أن انشقاق ١٩٣٩ والمشكلات التي أثارها كانت من الأهمية بمكان بالنسبة للبنا كما كان سببا كافيا لازعاجه ، إلا أنه لم يؤد إلى أى عرقلة حقيقية لتقدم الجماعة سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث النفوذ . وقد أدت سنوات الحرب والفتائج السياسية والاقتصادية التي ترتبت عليها إلى إضافة قوة دفع جديدة لهذا التقدم . كذلك اتضحت ، على نحو محدد ، الاتجاهات الفكرية والتنظيمية للجماعة — والتي كانت مفهومة ضمنا أو موجودة كامكانية خلال سنواتها العشر الأولى، وتطورت الجماعة بصورة غير محسوسة — في الغالب — إلى قوة راغبة وقدرة على القيام بدور حاسم ، في سنوات ما بعد الحرب في الحياة المصرية .

### الحرب العالمية الثانية

منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، ارتبط تاريخ الإخوان المسلمين — بصورة لا انفصل — بتاريخ مصر . وقبل تقديم وصف مفصل لتطور الجماعة،



سيتمين علينا أن نعرض للأحداث السياسية العامة في مصر والعلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى . ففي أغسطس ١٩٣٩ استقال محمد محمود باشا رئيس الوزراء لأسباب صحية . وكلف الملك على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ، وعين على ماهر من بين وزرائه محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطني وهي الوزارة ذات الأهمية الاستراتيجية ، وعبد الرحمن عزام بك وزيراً للأوقاف أولاً ثم وزيراً للشئون الاجتماعية ، ثم في المنصب الأخطر : قائداً للجيش المرابط مع تعيين اللواء عزيز على المصري رئيساً لأركان القوات المسلحة .

ومع وجود ملك متأثر وخاضع تماماً لعلى ماهر والمراغى والأفكار الخاصة بالوحدة العربية ( بل وربما الإسلامية أيضاً ) ومع وجود هذه الشخصيات لم تكن مصر في أيدي من تعتبرهم بريطانيا زعماءها الذين يمكنها الاعتماد عليهم (٢٨)

ولقد اتخذت مصر موقفاً صائباً . فمع إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا ، قامت مصر بتنفيذ ما هو مطلوب منها طبقاً لبنود معاهدة ١٩٣٦ : إذ قطعت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع ألمانيا ، وصادرت الممتلكات الألمانية وأعتقلت جميع الرعايا الألمان الذين لم يقرؤا بعدائهم للنازي . وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ ، مع تعيين رئيس الوزراء حاكماً عسكرياً ، ووضعت الموانئ تحت سيطرة البحرية البريطانية وفرضت رقابة صارمة على البريد والبرقيات والتلغرافات والمطبوعات بالمشاركة مع البريطانيين (٢٩) .

كذلك أعلنت الحكومة ولاءها وصداقتها وانتظرت لتري نتيجة الحرب التي بدت آفاقها — في المراحل الأولى — متطورة في غير صالح الحلفاء .

وكان من نتيجة الأنباء الواردة عن سير الحرب فضلا عن الدعاية الألمانية  
النشطة أن عانت بريطانيا مزيدا من الصعوبات — في غيبة الإعلان المصري  
لحالة الحرب — لكي تحظى بالتزام مصري أعمق في مواجهة أعباء الحرب  
المتزايدة الثقيل ، وبالأستجابة بفاعلية أكثر في مواجهة الأخطار التي تحيق  
بقضية الحلفاء الآخذة في التدهور . لقد وضحت خطورة المسألة مع دخول  
إيطاليا طرفا في الحرب في يونيو ١٩٤٠ ، ومع نشوء مشكلة الأمن بسبب  
وجود جالية إيطالية كبيرة في مصر — كان أن أجرت السلطة البريطانية ،  
في مواجهة انقياده المصرية اللامبالية لـ ورعما المعادية ، سلسلة من التغييرات  
أدت إلى تعزيز سلطة الحلفاء بصورة معقولة في ذلك الوقت . فقد أعلن فجأة  
في فبراير ١٩٤٠ عن منح عزيز المصري قائد القوات المصرية «أجارة مرضية»  
لمدة ثلاثة أشهر ، امتدت ستة أشهر أخرى في مايو ١٩٤٠ ، ثم أحيل إلى  
المعاش في ١٧ أغسطس وحل محله لواء آخر اعتبرته السلطات البريطانية محلا  
للثقة ، وأعقب التخليص النهائي من عزيز المصري تشكيل وزارة جديدة ،  
فبعد دخول إيطاليا الحرب ، إستقال على ماهر نتيجة لاختلافه مع السلطة  
البريطانية حول كيفية معالجة الوضع الجديد ، وحل محله أحمد حسنين باشا رئيس  
الديوان الملكي .

ثم شكل حسن صبرى باشا وزارة جديدة في ٢٩ يونيو ١٩٤٠ ، لم  
يشترك فيها صالح حرب كوزير للدفاع ، واستمرت الوزارة قائمة حتى وفاة  
رئيسها في نوفمبر . وخلال تلك الفترة ، وبينما انشغلت مصر بالتفكير في  
إمكانية القيام بدور الدولة الحزبية ، اشتعلت معركة أفريقيا وقصفت  
الاسكندرية ذاتها بالقنابل . وتولى حسين صرى باشا الوزارة في نوفمبر ،

الأمر الذي كان يبشر باستمرار تحسن العلاقات بين أطراف المعاهدة ، بالرغم من رفض كل من الوفد والسعديين الاشتراك في الوزارة . وأدى نجاح بريطانيا في الصحراء الغربية والذي أعقبه استقرار الأوضاع في هذه الجبهة في ربيع ١٩٤١ إلى المساعدة على استقرار نمط العلاقات المصرية الانجليزية بصورة تعاونية وفعالة على أسس معقولة لمواجهة أعباء الحرب .

ومع ذلك فقد تعرضت العلاقات المأدبة نسبيا لأنهياف في مايو ١٩٤١ بسبب العصيان المسلح الذي قام به رشيد على ( السكيلائي ) في العراق ، والذي أعادت بريطانيا بعده بحث موقف الأمن في مصر وقام حسين مري بتحديد إقامة على ماهر في عزبته بوصفه شخصية ذات ميول هدامة . وفي نفس الوقت اتصلت المخابرات الألمانية والإيطالية بعزير المصري ، الذي أحيل إلى التقاعد ، ثم كان أن خطط للهرب من مصر للاتصال بالتمرد في العراق ، إلا أنه تم اعتراضه وهو داخل طائرة تابعة للسلاح الجوي المصري ليلة ١٥ - ١٦ مايو ورفقته ضابطين آخرين ، لكنه تمكن من الهرب بمفرده ثم ألقى القبض عليه بعد ذلك في ٦ يونيو . وفي ١٩ مايو صدر قرار من وزارة المعارف بنقل حسن البنا على أمر عسكري مصري . وفي ٢٠ مايو حل شخص آخر محل عزام بك في قيادة الجيش المربط (٣٠) .

ولفترة قصيرة بدا أن الموقف في مصر قد ركن مرة أخرى إلى الاستقرار . وسمح للبنا بالعودة من الصعيد في الخريف ثم ألقى القبض عليه في أكتوبر . وإذا ما نظرنا الموقف نظرة شاملة فسنجد أن فقر الحصول ونقص المواد



الغذائية وعودة التوتر بسبب فتح جبهة هجومية في الصحراء الغربية قد أدت جميعها إلى استئثار السخط في البلاد هذا السخط الذي تركز على الموقف المهيمن للقصر بسبب قرار الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى الفرنسية في يناير ١٩٤٢ ، وادت المظاهرة الضخمة التي قام بها الطلاب في اول فبراير إلى استقالة وزارة حسين سرى .

وقام السفير البريطاني سير مايلز لامبسون ( لورد كيلرن فيما بعد ) بزيارة الملك فاروق وشكى من ان :

« تعاون حكومة سرى مع بريطانيا قد ابقى نتيجة للتآمر في الدوائر الأخرى ، وان دعاية المحرر لانوانج بالشدة الكافية ، كما ان العناصر الموالية للمحور تعمل بحرية وقد جرى تشجيع الطلبة على التظاهر تأييدا لرومل ، والآن وفي الوقت الذي يتقدم فيه العدو في شبه جزيرة اليونان فإن الموقف الاستراتيجي بالنسبة لمصر التي تعتبر القاعدة البريطانية الحيوية في الشرق الأوسط اصبح ملغما بالاحتمالات الخطرة .. ( لذلك ) يصبح واجبا تطبيقا لأحكام الدستور ، تشكيل حكومة اغلبية في البلاد ، تكون قادرة بالتالي على السيطرة على الموقف الداخلي » (٣١) .

وطلب من الملك دعوة مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد إلى تشكيل الوزارة . ووعده الملك بعقد مؤتمر لزعماء الأحزاب بهدف تشكيل حكومة ائتلافية . إلا ان البعض نصحه بعدم جدوى هذا المنهج . وفي ٤ فبراير تسلم انذارا بريطانيا ، وبعد أن حاول المقاومة ، وجد قصره محاصرا بالدبابات البريطانية فآثر الإستسلام . وفي ٦ فبراير تشكلت وزارة

النحاس باشا<sup>(٣٢)</sup> .

وظلت حكومة الوفد في السلطة حتى نهاية الحرب تقريبا ، حيث انجزت كل ما كان ينتظره البريطانيون من حفاظ على النظام والأمن الضروريين لمواصلة الحرب بنجاح . . إلا ان فسادها الداخلي الخاص ( الذي ادى إلى انقسام في صفوف الوفد ) وتراجع خطر الحرب عن وادي النيل وظهور التوتر السياسي القديم والجديد ( وبخاصة بين القصر والوفد ) افسح المجال لاقالة وزارة النحاس باشا بأمر ملكي في ١ أكتوبر ١٩٤٤ . وتشكلت الوزارة الجديدة في ١٩ أكتوبر برئاسة احمد ماهر زعيم السعديين الذي اختتم فترة الحرب باعلان الحرب على قوات المحور ليدفع حياته ثمنا لهذا الأعلان عند قراءته له امام مجلس النواب في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ .

وعندما بدأت الحرب ، اعلن الأخوان المسلمون في خطاب إلى علي هاجر رئيس الوزراء عن تأييدهم لعدم اشتراك مصر في الحرب وانفصر المساعدات المقدمة فيها لبريطانيا على ما يلزمها به نص معاهدة ١٩٣٦<sup>(٣٣)</sup> وفيما عدا ذلك واصلت الجماعة في الظاهر ، شرح قضيتها ، كذلك قامت بدور فعال في إثارة المشاعر الوطنية ضد بريطانيا بالرغم من وجود حالة الحرب ، وهو الأمر الذي واجهته بريطانيا -- كما سبق ان لاحظنا -- بالحزم حرصا على تأمين مؤخرتها .

وبعد نقل حسن البنا للصعيد في مايو ١٩٤١ ، استخدم موقعه الجديد كقصر للجماعة ( وكان السكري قد نقل في نفس الوقت إلى الوجهة البحري ) .

وواصل نشاطه علنا . وقد أدى نقله إلى قيام مناوشة برلمانية . فقد انشهر الوفديون الفرصة لأحراج الحكومة لأسباب أخرى لاصلة لها بأنبنا . وعندما برر حسين سرى رئيس الوزراء ، نقل البنا بأنه أهمل في أداء عمله كموظف بوزارة المعارف ، أعدت قيادة الجماعة مذكرة لتقديمها خلال المناقشات البرلمانية — أرفقت بها صورة لملفات التفتيش بوزارة المعارف — لتفند ملاحظات حسين سرى . وفي شهر سبتمبر أعيد البنا والكرى إلى القاهرة . إلا أنه ألقى القبض عليهما وعلى عبد الحكيم عابدين أمين عام الجماعة في أكتوبر اثر انتهاء أحد الاجتماعات الجماهيرية المناهضة لبريطانيا . وأصدرت الحكومة في نفس الوقت قراراً بإيقاف صحف الجماعة « المعارف » و « أشماع » وصحيفة « المنار » المعروفة التي أوكل ورثة رشيد رضا أمرها للبنا مؤخراً . كما حظر على الصحف نشر أية أنباء عن الأخوان أو عن الاجتماعات التي يقيمونها<sup>(٣٤)</sup> . وفي نفس الشهر تم الإفراج عن المعتقلين نتيجة لحدوث رد فعل برلماني عام مضاد للحكومة فضلاً عما قيل عن الضغط الذي مارسه القصر في هذا الصدد<sup>(٣٤)</sup> وكانت تلك هي « المحنة » الأولى — على حد تعبير الأخوان — التي تصيب الجماعة . ومنذ ذلك الوقت لم تستطع أى حكومة في مصر أن تتجنب الصدام مع الأخوان المسلمين .

والواقع أن توافقت نقل البنا في مايو ١٩٤١ مع أبعاد على ماهر وفصل هزام من قيادة « الجيش المربط » وإحالة عزيز المصري إلى التقاعد قد أوحى بوجود علاقة بين هؤلاء الرجال أدت إلى اتخاذ هذا الموقف المشترك منهم . على أن البنا قد نفى بعد ذلك أنه كان يعرف ، خلال وزارة ماهر ١٩٣٩ —



١٩٤٠ ، أيام الوزراء ورئيس الوزراء باستثناء صالح حرب باشا .  
ولأخير ان كانا معروفين لدائرة واسعة من الناس ، والأخوان بوجه خاص ،  
نظراً لاختصاصهما الواضح للقضايا العربية والإسلامية<sup>(٣٦)</sup> . وبالمثل أصبح  
لعل ماهر بعضاً من هذه المكانة ، فضلاً عن أنه ، وعلى عكس ما أكد  
البنا — اجتمع بالبنا وتم التعارف بينهما منذ ١٩٣٥<sup>(٣٧)</sup> . وإلى جانب ذلك  
فإن هناك من المعلومات ما يؤكّد ما ذكرناه : إذ كان واضحاً أن هناك  
اعتماداً مستمراً من جانب على ماهر وزملائه على الإخوان المسلمين لتأييد  
السياسة القومية والعربية المعادية للبريطانيين . فتلك التركيبة المنشأكة من  
العلاقات كان تشمل في أحد الجوانب القصر وعلى ماهر وعزام والمصري  
والاغنى ، وعلى الجانب الآخر طلبة الأزهر والأخوان المسلمين ومنظمات  
سياسية أخرى مثل مصر الفتاة<sup>(٣٨)</sup> . وقد استمر اتصال البنا بعلى ماهر — الذى  
كان سبباً فى إنشاق البعض عن الجماعة قبل الحرب مباشرة كما سبق أن ذكرنا  
— خلال السنتين الأولتين من الحرب ، على أنه لا تتوافر حليماً أية معلومات  
محددة عن طبيعة هذه الاتصالات<sup>(٣٩)</sup> .

على أن هناك قدراً أوفر من المعلومات فيما يتعلق بعلاقة البنا بعزیز  
المصرى . فالمصرى ، مثل عزام وحرب ، معروف بإسهاماته فى خدمة القضايا  
الوطنية والعربية ، ولقد نال شهرة ومجداً عسكرياً خلال الحملات العثمانية فى  
طرابلس كما شارك فى الانتفاضات التى اجتاحت العالم العربى وأدت إلى الثورة  
على السلطان التركى . وقد سجل المصرى بنفسه أول لقاء له مع الإخوان ،  
متمين فى شخص البنا ، بعد زيارة له إلى لندن عام ١٩٣٧ . فقد استقبله فى المطار  
ثلاثة أشخاص يرتدون « الملابس الإسلامية » ( يقصد الجلابيب ) وقدموا له

التحية في كلمات لم تبهت في نفسه الرضا حتى أنه صاح غاضبا « أريد أن أرى  
الأخوان وقد مثلوا فكرة التجديد والنهضة حتى في ملابسهم .. (وأن أرى)  
في أيديهم - فضلا عن المسابح - كتباً يتناقشون فيها معي »<sup>(٤٠)</sup> .

ومن المعروف أن المصري كان يميل في الفترة من ١٩٢٨ حتى ١٩٤٠ ،  
بالتنسيق مع على ماهر ، على التودد ليس للأخوان المسلمين فقط . بل أيضاً لمصر  
الفتاة . وطبقا لما ذكره هيورث دون ، سعى المصري إلى توحيد الجماعتين<sup>(٤١)</sup>  
التي ساد التوتر بينهما نتيجة للمنافسة المتزايدة<sup>(٤٢)</sup> . وكانت الصداقة بين الرجاءين  
من القوة بحيث استطاع البنا في عام ١٩٤٠ أن يقوم بدور الوسيط بين المصري  
وبين مجموعة من ضباط الضباط الساخطين الذين اطلقوا على أنفسهم فيما بعد  
اسم « الضباط الأحرار » ثم قادوا الثورة الفاجعة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢<sup>(٤٣)</sup> .

وكان أنور السادات ، احد اعضاء المجموعة الثورية ، هو الضابط الذي  
اجتمع به البنا في اللقاء الأول . ولم يكن معروفا - على وجه البتة في ذلك  
الوقت - من هم هؤلاء الذين يمثلهم السادات ، إلا انه كان ضابطاً عاملاً بالجيش  
وكان يشير إلى مجموعات تخطط للثورة . ولم يكن واضحا بحال انه كان يقصد  
« الضباط الأحرار » الذين أصبحوا بعد ذلك حكاما لمصر . وقد قيل انه  
التقى هو والبنا ، في البداية ، عن طريق الصدفة في صالة طعام الضباط بأحد  
المسكرات خارج القاهرة . وكانت الليلة هي ليلة المولد النبوي حيث التقى  
البنا حديثا دينيا كجزء من الاحتفال بالمولد . وقامت بين الاثنين علاقة  
اتسمت بالألفة ، وبدأت بينهما سلسلة من اللقاءات استمرت نحو عامين .

وبشير السادات — خلال حديثه عن تلك اللقاءات — إلى ان فكرة الثورة قد تأصلت جذورها في الجيش منذ عام ١٩٣٨ ، وإن المجموعة الثورية كانت تسعى إلى الحصول على التأييد من داخل بنية السلطة القائمة. وتحقيقاً لهذا الهدف كانوا يتطلعون إلى الاتصال بعلي ماهر وعزيز المصري الذين شكلا هدفين أساسيين لعداء بريطانيا عقب نشوب الحرب (٤٤) .

وأدت تنحية علي ماهر في يونيو ١٩٤٠ إلى إبتعاده عن نطاق إ اتصال الجماعة ، أما عزيز المصري فقد تم الاتصال به عن طريق البنا. ففي خريف ١٩٤٠ أجمع به السادات في قيادة الدكتور إبراهيم حسن النائب الثاني لجماعة الأخوان وبحث الاثنان محنة مصر في ظل الاحتلال البريطاني وإلتقا ، بعد أن ثبت قصور كل الوسائل الأخرى ، على أن « خلاص البلاد لن يتأتى تحقيقه إلا بانقلاب يتم على أيدي العسكريين » وهو « هدف بعيد » ملا السادات شعورا بالرهبة . وبعد هذا اللقاء الأول بدأ السادات والبنا في كشف « الأمرار » التي تشكك كل منهما في أن الآخر يخفيها عنه . وبدأ لأول مرة يتحدثان بصراحة عن النوايا وعن توحيد الصفوف من أجل تحقيق الهدف المشترك (٤٥) . وبعد هذه السلسلة من اللقاءات بدا أن عزيز المصري قد أصبح الشخصية المركزية التي التفت حولها جماعات من الجيش والأخوان والبوليس والتي وجدت كل منهما في الأخرى سنداً في عزمها المشترك على النضال ضد البريطانيين (٤٦) .

وفي مايو ١٩٤١ قام المصري بمساعدة ضباط الخبايا الألمانية وأنور السادات ، بمحاولة الفاشلة للاتصال بالتمرد في العراق . وكان عبد المنعم عبد الرؤوف أحد الضابطين الذين تم القبض عليهما معه ، وكان صديقاً لكل



من السادات والمصري ، وأحد الساطين على السلطة فى الجيش منذ ١٩٣٩ .  
و حين تم الإفراج عنه فى ربيع ١٩٤٢ وبعد القاء القبض على أنور السادات فى  
أغسطس من نفس العام ( بسبب إنصالة المستمر بملاء الألمان ) أصبح  
عبد الرؤوف ضابط الاتصال الأساسى بين الجيش الإخوان المسلمين<sup>(٤٨)</sup> .  
وعلى عكس السادات أصبح عبد الرؤوف بعد ذلك عضوا عاملا فى الجماعة .  
وقد لعب دورا بالغ الأهمية فى تاريخها . فى الوقت كان يقوم بدور المبعوث  
الأساسى لتيار السخط فى الجيش ، فكان يقوم باحضار الضباط إلى مقر الجماعة  
للاستماع إلى البنا ، ثم يرتب بعد ذلك للقاءات خاصة بينه وبينهم<sup>(٤٩)</sup> . ونتيجة  
لهذا اكتسب وضعاً قيادياً فى صفوف تيار السخط الرئيسى والناحى فى الجيش  
والذى بلغ ذروته فى ثورة ١٩٥٢ .

وهناك نقطة أخرى لها أهميتها فى هذا الصدد . فقد سر السادات أن يرى  
— خلال لقاءاته بالبنا — أن الأخير قد شرع بالفعل فى جمع السلاح . إذا بدأ  
البنا — دون أن يخبر بذلك حتى أقرب الزملاء إليه — فى جمعه قطعة قطعة  
عن طريق أتباعه فى صفوف الجيش<sup>(٥٠)</sup> . ومن جهة ثانية ، التقى السادات  
بالبنا للمرة الأخيرة ، قبل القاء القبض عليه فى أغسطس ١٩٤٢ بوقت نصير  
حيث ادلى إليه بكل ما يستطيع أن يقوله حول مجموعة الجيش وحول عمالها  
ورغم الدهشة التى ابداه البنا لهذا الأشاء ، إلا أن السادات شعر بأنه لم يقتنع  
بعد تماماً بفكرة قيام الجماعة بدور المساند المدنى أو « الشعبى » لحركة  
عسكرية لتحرر من البريطانيين . وظل السادات مقتنعا — حتى وهو يكتب  
عن هذه الفترة فى ١٩٥٣ — بأنه على الرغم من أن البنا كان يكرس حياته  
للمهدف « قلبا وقالبا » وعقلا وروحا ، إلا أن الترتيبات والتجهيزات الضرورية

والخاصة « بالتسليح والتشكيلات » ، التي دفع البنا - بساوكه التكتي -  
- السادات إلى الاعتقاد بوجودها، لم يكن في الأمكان الاعتماد عليها ، وأن  
الدور الذي عرض القيام به في عملية التحرير هذه على أساس شروط الجيش ،  
لا يمكن الاطمئنان إليه تماما<sup>(٥١)</sup> . وكما اتضح في نهاية المطاف ، كانت نقطة  
الخلاف القائم بينهما نظرية بحثة في تلك الفترة . أما بعد ذلك، فإن هذا الخلاف  
لم يمنع قيام مزيد من العلاقات الثمرة بين الجيش والأخوان مع اكساب  
فكرة الثورة قوى دافعة جديدة . ومع هذا ، فإن ذلك خلق إحساساً بالريبة ظل  
سائداً بدرجة أو بأخرى عن العلاقات بين المجموعتين كلما ازدادت مشاركتهما  
في النشاط السياسى الدائر ، والذي أدى في النهاية إلى تفويض هذه العلاقة .

على أنه وأياً كانت أهمية هذا الاتصال بالجيش من جانب الجماعة فيما  
بعد ، فقد كان مقصوراً في ذلك الوقت على البنا وحده ، والوانع أن الأهمية  
الأساسية لهذا الاتصال كانت تكمن في إقامة الصلة بين الجماعة والنطاق الأشمل  
للنضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وهو النشاط الذى أحرز تقدماً جديداً  
وأكتسب ثمة أعقق بسبب ضغوط الحرب على بريطانيا ، ومصادرها الأواية .  
وكان رد الفعل البريطانى عنيفاً وحاسماً ، وقد تمثل عنف إجراءات رد الفعل  
هذا في عملية تنصيب وزارة النحاس باشا في فبراير ١٩٤٢ . منذ ذلك الحين بدأت  
عناصر الحركة الوطنية على إختلافها في تطوير ركيزة جديدة لنشاطها النضالى  
تكون أكثر حدة بصورة لم يسبق لها مثيل .

كان أول عمل لوزارة النحاس في ٧ فبراير هو حل البرلمان والدعوة إلى  
انتخابات جديدة . وفي المؤتمر العام السادس للأخوان المسلمين ، والمعقد في

يناير ١٩٤١ تم إتخاذ قرار بأن تتقدم الجماعة في الوقت المناسب بمرشحين للانتخابات . وقد إعتبرت دعوة الوفد لاجراء الانتخابات فرصة مناسبة لأول إختبار للقوة الانتخابية للجماعة . وأعان البنا عن ترشيح نفسه عن دائرة الاسماعيلية ، مسقط رأس حركته ، وبمجرد تقدمه بالترشيح اسرح النحاس باستدائه وطالب منه أن ينسحب ووافق البنا دون الدخول في جدال طويل . ولكن « في مقابل » الآتي : (١) حرية الجماعة في استئناف أعمالها على نطاق شامل . (٢) أن تعد الحكومة بإتخاذ الاجراءات اللازمة لحظر المشروبات الكحولية والدعارة . ووافق النحاس ، وأمر بعد فترة وجيزة بفرض قيود على بيع المشروبات الكحولية في أوقات معينة يوميا ، وخلال شهر رمضان وفي الأعياد الدينية . كما إلتخذ بعض الاجراءات الضرورية لحظر ممارسة الدعارة وقام فورا بإغلاق بعض المواخير . كذلك سمح باستئناف الجماعة لمص نشاطاتها ، بما في ذلك إصدار بعض مطبوعاتها وعقد الاجتماعات<sup>(٥٢)</sup> .

ومكذا انتهت قضية الانتخابات وأعلن البنا في مارس تأييده للحكومة الوفدية<sup>(٥٣)</sup> ولم تحدث اية أنشطة تحريرية هامة في الفترة الباقية للحكومة الوفدية في السلطة ورغم ذلك ظلت العلاقات بين الأخوان المسلمين والوفد غير مستقرة . ففي نهاية ١٩٤٢ أغلق النحاس مرة ثانية جميع الشعب فيما عدا المقر الرئيسي للجماعة . وتغير الموقف في بداية ١٩٤٣ بزيارة مجموعة من أعضاء حزب الوفد البارزين — معظمهم من الوزراء — لمقر الجماعة وأعلنهم — بعد الحديث الذي القاه البنا — « ولا هم » لا « فكرة » التي يمثلها الأخوان . وخلال الفترة الباقية من عمر الوزارة تراوحت العلاقات ما بين العداء والمودة ، فترة من الرقابة والمتابعة الصارمة تلتوها فترة من الحرية النسبية .



لقد عكس التضارب في موقف الوفد ، جزئيات تسايمة بتعاضد قوة الأخوان المسلمين والمنهج المتفاير الذي اتبعه، منذ ذلك الوقت فصاعداً ، في التعامل معهم .  
فبالنسبة للجناح « الليبرالي » من الوفد كان الأخوان دائماً شيئاً ملعوناً . أما الجناح « اليميني » الذي تزعمه منذ ذلك الوقت فؤاد مراح الدين ، فكان ينظر إلى الجماعة على أنها أداة مفيدة ضد الضغوط الاجتماعية الخطيرة التي تولدت في مصر ، حيث ازدهرت الشيوعية بصفة خاصة خلال الحرب . وذكرت التقارير أن سراج الدين قد ساعد الحركة ، بوصفه وزيراً للزراعة في تلك الوزارة ، على الانتشار في الريف . أما الوفد ككل ، فلم يكن بمقدوره التفاوض عن أية قوة كامنة قد تستخدم في الصراع الطائفي الذي لا يهدأ مع القصر ، أو قد تشكل تهديداً إذا ما نجح القصر في إستخدامها<sup>(٥٥)</sup> .

على أن علاقات الوفد بين بالجماعة تأثرت بتخوف النحاس — في ظروف إعلان حالة الطوارئ القصوى خلال أيام الحرب — من أن يقدم الأخوان على أي تصرف بالكثافة أو بالقوة يهدد التأييد الكامل للحلفاء الذي وعد به البريطانيون ، والذي ظل ملتزماً به إلى النهاية ورغم أن سلوكه هذا كان يصدر عن قناعة وعن صالحه الخاص ، إلا أن تطابق وجهة نظره مع السفارة البريطانية جعله عرضة للاثهام بالتواطؤ مع « الامبرياليين » ورأى الأخوان في معاملة الوفد لهم — أحياناً — استمراراً لاضطهادهم الذي بدأ منذ مايو ١٩٤١ على يد « المعتدى البريطاني » .

وبعد الإفراج عن البنا في أكتوبر ١٩٤١ ، جرى اتصال بين السفارة البريطانية والأخوان المسلمين . والواقع أن مسألة من الذي يادر بالاتصال ؟

كانت وما تزال موضعاً للخلاف ، وعلى أن الواضح إن الاتصال قد تم بالفعل وأنه لم يسفر عن نتائج إيجابية<sup>(٥٦)</sup> . والنقطة الأساسية هنا هي أن الأخوان قد رأوا في فشل بريطانيا في « شرائهم » سبباً أساسياً لمضايقات النعاس للجماعة أولاً برفضه ترشيح البنا للانتخابات<sup>(٥٧)</sup> وثانياً بمواقفه العدائية المتكررة تجاههم طوال فترة بقائه في الحكم . وتأكد الأخوان بشكل قاطع من الموقف العدائي الثابت للبريطانيين تجاههم ، حتى أن البنا كتب رسالة وداع لاتباعه في منتصف عام ١٩٤٣ نتيجة لاقتناعه بأن المحاربات البريطانية تعمل جاهدة على نفيه<sup>(٥٨)</sup> .

وتتضمن هذه الوثيقة — التي نحتل مكاناً بارزاً في قائمة القراءات الموصوفة للأعضاء — ثمار تجربته خلال السنتين الأولتين له في الصراع مع السلطة ، كما تحتوي على تحذيره للأعضاء من المعاناة التي تنتظرهم في مواجهة تزايد العداء الخارجي ، ويجدر هنا الاستشهاد بحزء من تلك الوثيقة بوصفها أنه كاساً لا اتجاه فكري أساسي في الحركة ، وبوصفها أيضاً نوعاً من التنبؤ بما سيقع من أحداث :

### العقبات في طريقنا

« أحب أن أصارحكم أن دعوتكم لازالت مبهولة عند كثير من الناس ويوم يعرفونها ويدركون مراميها وأهدافها ستلقى منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية وستجدون أمامكم كثيراً من المشقات وسيعرضكم كثير من العقبات وفي هذا الوقت وحده تكونون قد بدأت تسلكون سبيل أصحاب الدعوات أما الآن فلا زلتُم مجهولين ولا زلتُم تمهدون للدعوة وتستعدون لما

تطلبه من كذباح وجهاده سيف جهل الشعب بحقيقة الإسلام عقبة في طريقكم ،  
وستجدون من أهل الدين ومن العلماء الرسميين من يستغرب فهمكم للإسلام  
وينكر عليكم جهادكم في سبيله ، وسيحقق عليكم الرؤساء والزعماء وذوو الجاه  
والسلطان ، وستقف في وجهكم كل الحكومات على السواء ، وستحاول كل  
حكومة أن تحمد من نشاطكم وأن تضع العراقيل في طريقكم .

وسيتذرع الفاصبون بكل طريق لمناهضتكم وإطفاء نور دعوتكم ،  
وسيتهمنون في ذلك بالحكومات الضعيفة والأخلاق الضعيفة والأيدى الممتدة  
إليهم بالسؤال وإليكم بالإساءة والعدوان وسيثير الجميع حول دعوتكم  
غبار الشبهات وظلم الاتهامات وسيحاولون أن يلصقوا بها كل نقيصة وأن  
يظهروها للناس في أبشع صورة معتمدين على قوتهم وسلطانهم ، ومعتدين  
بأموالهم ونفوذهم : « يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو  
كره الكافرون » وستدخلون بذلك ولا شك في دور التجربة والإمتحانات  
فتسجنون وتمتقلون وتنفلون وتشردون وتصادم مصالحكم وتمطل أعماكم  
وتفتش بيوتكم ، وقد يطول بكم مدى هذا الإمتحان : « أحسب الناس أن  
يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون » ولكن الله وعدكم من بعد ذلك كله  
نصرة المجاهدين ومثوبة العاملين الحسنيين « بأبها الذين آمنوا هل أداكم  
عل تجارة تنجيكم من عذاب أليم . . . فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم  
فأصبحوا ظاهرين » فهل أنتم مصرون على أن تكونوا أنصار الله ؟ . . .

أبها الإخوة المسلمون ، إسمعوا :

أردت بهذه الكلمات أن أضع فكرتكم أمام أنظاركم فلعل ساعات عصبية



نتظرنا بحال فيها بينى وبينكم إلى حين ، فلا أستطيع أن أتحديث معكم أو أكتب إليكم ، فأوصيكم أن تدبروا هذه الكلمات وأن تحفظوها إذا استطعتم وأن تجتمعوا عليها ، وأن تحت كل كلمة لمعانى جمة .

أيها الإخوان : أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزباً سياسياً ولا هيئة موضعية لأغراض محدودة المقاصد ولكنكم روح جديد يسرى في قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن ، ونور جديد بشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله ، وصوت دار يعلو مردداً دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن الحق الذي لا غلو فيه أن تشعروا أنكم تحملون هذا العبء بعد أن تخلى عنه الناس . إذا قيل لكم الإمام تدعون فقولوا ندعوا إلى الاسلام الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم والحكومة جزء منه والحرية فريضة من فرائضه ، فإن قيل لكم هذه سياسة ! ، فقولوا هذا هو الاسلام ونحن لا نعرف هذه الأقسام ، وإن قيل لكم أنتم دعاة ثورة ! فقولوا نحن دعاة حق وسلام نعتقد ونعتر به ، فإن ثرتم علينا ووقفتم في طريق دعوتنا فقد أذن الله أن ندفع عن أنفسنا وكنتم التأثيرين الظالمين وإن قيل لكم أنتم تستمعينون بالأشخاص والهيئات فقولوا : « آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنتم به مشركين » فان لجوا في عدوانهم فقولوا « سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين » .

وسواء أكان هذا التهديد حقيقياً أم متوهماً إلا أنه لم يتحقق أبداً في حياة البناء . على أن كلماته كانت متمشية مع أحداث التطورات التنظيمية الداخلية . فالاحتكاك مع الحكومة جعل الجماعة أكثر عداء للسلطات المحتلة ، فضلاً عن أنها عززت للمرة الأولى من عدائها للنظام القائم في مصر . لقد استكمل البناء خلال هذه الظروف ذاتها ، المرحلة النهائية لتخطيطه التنظيمي . ففي أواخر ١٩٤٢ أو أوائل ١٩٤٣ ، خرجت إلى الوجود تلك الوحدة التي عرفت داخل الجماعة بإسم « النظام الخاص » وعرفت خارجها بإسم « الجهاز

السرى<sup>(٦١)</sup> ، ويشير هذا التاريخ ، وهو الأرجح بين كل التواريخ الأخرى إلى بدء تأسيس الوحدة وليس بداية التفكير في إنشائها . وقد حدد الأعضاء أنفسهم شفويًا تاريخ بدء الجهاز السرى بوقت ما يقع بين ١٩٣٠ و ١٩٤٧ ، وهو ما يمد تعبيراً مباشراً عن جهل الجمهور الواسع من الأعضاء بالمسائل المتعلقة بهذا الجهاز .

وفي بداية عام ١٩٣٠ ، في أول نزاع لبنا مع الأعضاء المنشقين ، أتهم البنا مباشرة أحياناً وبيث الإشاعات أحياناً أخرى بالقيام « بأعمال سرية »<sup>(٦٢)</sup> ، إلا أنه من المؤكد أن هذا الاتهام — في تلك المرحلة المبكرة — كان يرجع أساساً إلى إحساس القريبين منه بإفتقار أسلوب البنا إلى الصراحة والمباشرة . ولقد تضمن تصنيف العضوية الذي أقره المؤتمر العام الثالث في مارس ١٩٣٥ إلى جانب الفئات الثلاث : « ١ » المساعد ، « ٢ » المنسب « ٣ » العامل ، فئة رابعة هي « المجاهد »<sup>(٦٣)</sup> ، ولم يجر تفسير المعنى المحدد لهذه الفئة في ذلك الوقت وترى مصادر أخرى أنه لم يكن يرمى إلى تكوين « جهاز » بمعناه الذي عرف عنه فيما بعد وإنما مجرد تكوين مجموعة من أكثر الأعضاء إخلاصاً وفعالية والذين يستطيعون تحمل العبء لخدمة « الله والرسالة » . وبحلول عام ١٩٣٦ كان قد تم تشكيل الجواة ، وفي نفس الوقت بدأ البنا شخصياً في الإضطلاع بمهمة تبصير مجموعات صغيرة تتألف من عشرة أعضاء بأهداف الجماعة ، كذلك فإن إنشاء السكتائب عام ١٩٣٧ ، بتشديدها على التدريب الجماعي وبنظامها الصارم القائم على قضاء الليل في الصلاة والتفكير ، كان تعبيراً عن مبدأ « المجاهد » المتفاني الذي أعلن عنه في إجتماع عام ١٩٣٥ . وقد توافقت هذه التطورات التنظيمية مع بداية إهتمام الإخوان بفلسطين

وبدء نشاطهم فيها . وهي القضية التي شكلت مع الإحتلال البريطاني الركيزة الأساسية لطموح الجماعة لممارسة النشاط السياسي المؤثر اجتماعيا .

ومع ذلك فإذا كان هذا الجهاز السرى — بما هو كذلك — لم يكن قد إنتهى من إنشائه بعد ، فإن التأكيـد على السرية قد أصبح أسلوب عمل تم أرساؤه فيما يتعلق بأهداف التشكيلات القائمة . وفي تصريح هام للبناء عام ١٩٣٨ — والذي لم ينشر إلا بعد ثورة ١٩٥٢ — أجاب البناء على تساؤل لأحد الشبان ذوى الميول « الثورية » من أعضاء الجماعة حول وسائل « الإصلاح » و « التحرير » بأنه من الخطأ فى مواجهة « القانون » أن يكون الإنسان صريحا ، وأن السرية إجراء ضرورى فى الفترة الأولى من عمر أى حركة للحفاظ على صمودها وضمائنا لإستمرارها<sup>(٦٤)</sup> . ولم ينشأ التنظيم السرى إلا فى أثر الصدام الأول للبناء مع السلطة فى السنوات الأولى للحرب . وفى مناقشته للمبادئ الأساسية للجماعة فى رسالة الوداع ، التى كتبها عام ١٩٤٧ ، ذكر البناء « وسائل أخرى » سياسية وإيجابية فى وقت معا « قد يقبل للبعض بشأنها الممارسات المستقرة للناس بينما يشور البعض الآخر على تلك الممارسات وقد يتصف البعض بالوداعة بينما يحتاج الآخرون إلى إستخدام القوة<sup>(٦٥)</sup> » . ولقد تعززت — فى وقت لاحق — الإتصالات بضباط الجيش ، بوقوع تلك الأحداث التى أثارت المشاعر الوطنية ، والتى كانت من الأسباب المباشرة لتشكيل الجهاز السرى والبدائيات الأولى للجوء إلى النشاط المتجاوز للشرعية<sup>(٦٦)</sup> .

وكان التنظيم السرى داخل الجماعة ، نتيجة لبزوغه كفكرة فى المرحلة الأولى تحت تأثير مفهوم « الجهاد » ثم تشكيله بعد ذلك تحت ضغط الحماس



الوطني الجارف - ينظر إليه على أنه أداة للدفاع عن الاسلام وعن الجماعة .  
وفي ١٩٤٣ بدأ الجهاز يلعب دور المدافع عن الحركة ضد البوليس والحكومات  
المصرية . ومن بين الدوافع الأساسية التي مارست تأثيرها في هذا الصدد ،  
ذلك الشعور السائد بخيانة قيادات الحركة الوطنية -- التي ظهرت على نحو  
أكثر سفورا خلال ظروف الحرب - وهذا الشعور شاركهم فيه مختلف  
عناصر الحركة الوطنية ، والذي كان لابد وأن يؤدي إلى توجيه إهتمام الحركة  
للوطنية - في ظل الضغوط المتزايدة - داخليا إلى مصر والمصريين ، وخارجيا  
إلى مناهضة الوجود البريطاني . وفي ١٩٤٤ بدأ الجهاز السري أيضا في التسلل  
إلى الحركة الشيوعية التي بقيت فيها فترة الحرب حياة جديدة ، والتي ظلت  
في نظر الاخوان المسلمين أحد الأعداء الرئيسيين .

وقد واكب تشكيل الجهاز السري حدوث تطورات جديدة وبعمدة  
الأثر في عمل التنظيم العفاني . فقد تم إستكمال نظام الكتائب ، بعد أن لاحظت  
الجماعة أنه أصبح نظاما قاصرا ، بتنظيمه بشكل أكثر دقة ومرونة وجعله أكثر  
قابلية الانضباط التنظيمي ، وقد شكل نظام الكتائب بانسجامه مع روح  
الجماعة الأداة الأساسية لحشد ولاء الأعضاء . والشكل التنظيمي الجديد هو  
ما اطلق عليه « نظام الأسر » الذي أصبح حجر الزاوية في القوة التنظيمية  
للاخوان المسلمين على الرغم من وجود الجهاز السري . وفي أواخر ١٩٤٣  
وافق إجتمع جماهيري للجماعة على تقرير بتأسيس « نظام الأسر التعاوني »  
الذي شكل منذ ذلك الوقت فصاعدا النمط السائد للعلاقة الداخلية . ونتج عن  
تطبيق هذا النظام إقامة عدد غير محدود من الخلايا لا يزيد عدد الأعضاء في  
كل منها عن خمسة أعضاء . وكانت تمثل وحدات توجيه عقائدي أكثر

منها وحدات تنظيمية ، حيث يتلقى فيها الأعضاء على نحو مباشر وبجهود متعاونة تلك الأفكار التي تؤهلهم للقيام بالتزامات العضوية الفعالة . وبإضافة نظام الأسر إلى الجهاز السري ، الذي تم الانتهاء من تشكيله ، ونظام الجوالمة المتزايد الفعالية ، تم تعزيز البنية الداخلية للجماعة<sup>(٦٨)</sup> .

وأثر اقالة الوفد في أكتوبر ١٩٤٤ ، اختار القصر أحمد ماهر باشا زعيم الحزب السعدى لتشكيل حكومة جديدة . وكانت تلك هى البداية لسلسلة مما أطلق عليه كل من الإخوان والوفد اسم « حكومات الأقلية »<sup>(٦٩)</sup> ومنذ ذلك الوقت وحتى إنتخابات يناير ١٩٥٠ ، حكمت مصر بواسطة المستقلين والسعديين . مما عكس عودة القصر النشطة إلى ميدان السياسة الداخلية ونجاحه فى تنحية الوفد عن السلطة . كذلك كان الموقف يبشر بأن مصر ما بعد الحرب - التى تواجه مشا كل خارجية وداخلية حرجية - التى يحكمها رجال لا يتمتعون بأدنى تأييد شعبى - محتم عليها أن تمر بفترة متأججة من تاريخها .

وعلى الفور ، اتخذ أحمد ماهر الاجراءات اللازمة لإنتخابات عامة جديدة ، وأعد الإخوان أنفسهم مرة أخرى ، لخوض غمارها واختار البنا الاسماعيلية - أيضا - كما اختار خمسة من زملائه مناطق أخرى معتمدين خوض المعركة الانتخابية على أساس « برنامج إسلامى » . وفى يناير ١٩٤٥ جرت الإنتخابات - التى اتضح أنها من أكثر الإنتخابات التى جرت فى تاريخ مصر تزييفا - وهزم البنا وجميع الإخوان الآخرين فى الدوائر التى كانوا على يقين تام من نجاحهم فيها<sup>(٧٠)</sup> فالى جانب المصلحة المباشرة للحكومة فى فوز أنصارها بالمقاعد ، كان ماهر قد أظهر حقيقة ميوله تجاه الجماعة عندما سعى للحصول على

فتوى من الشيخ المرافى شيخ الأزهر - وإن لم ينجح فى الحصول عليها - تعلن أن هناك عدداً أكثر مما ينبغى من الجماعات الإسلامية فى مصر، وكان واضحاً أن هذا الاجراء كان موجهاً ضد الإخوان المسلمين<sup>(٧١)</sup> .

وعندما أعلن ماهر عن عزمه إعلان حالة الحرب على المحور احتج الإخوان المسلمون والغالبية العظمى من العناصر الوطنية بما فى ذلك الوفد، إلا أن أحمد ماهر أصر على موقفه بهدف تأمين موقع مصر فى عملية إقرار السلام . وفى ٢٤ فبراير تم اغتياله أثناء قراءته لبيان إعلان الحرب فى مجلس النواب . وألقى القبض على البنا والسكرى وعابدين ، لكن سرعان ما أفرج عنهم بعد إجراء التحقيق وإعتراف القاتل بانتمائه للحزب الوطنى<sup>(٧٢)</sup> وقام البنا بزيارة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء الجديد وصديق ماهر الحليم وخليفته فى زعامة الحزب السعدى ، لتقديم عزائه ولتوضيح رسالة الجماعة . وقد رد النقراشى على ذلك بإصدار أوامره بفرض رقابة مشددة على نشاط التنظيم وأعضائه ، وكانت تلك هى السياسة التى التزم بها بدرجات متفاوتة من الشدة طوال فترة بقائه فى الحكم . .

ولقد كانت فترة حكم وزارة النقراشى من ٢٥ فبراير ١٩٤٥ إلى ٤ فبراير ١٩٤٦ ، فترة التحول من مرحلة زمن الحرب إلى مرحلة ما بعد الحرب من تاريخ الحركة . ورأى الإخوان فى تلك الحكومة بداية « الحقبة الكبرى »<sup>(٧٣)</sup> التى اتجهت بهم خلال السنوات الثلاث التالية إلى الفترة التى حققت فيها الجماعة أعلى مراتب القوة والنفوذ . ولقد كانت تحت رئاسة النقراشى أيضاً تلك الحكومة التى تصدت فى النهاية لهذا النفوذ الواسع .



## هوامش الفصل الثانی

(١) مذكرات الدعوة والداعية ص ١٠٩ . ويبدو أن العرض تم تقديمه لرئيس جمعية القاهرة للثقافة الإسلامية ، وهو شقيق البنا وإذا صح هذا الكلام ، فيكون بمثابة أول شاهد مسجل لما يقول عن استمرار التحالف بين المجموعات الإسلامية وبين الزعامات المحافظة (أو القصر ) ضد الوفد و (أو ) ضد الشيوعية . انظر أيضا حول المرحلة المبكرة للجماعة في القاهرة الحجاجي « روح وريحان » ، ص ٢٢٨ ، ٢٤٩ - ٢٥٣ .

٢ - الحجاجي ، ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

٣ - البوهي ، الأمام والرجل ، ص ٨ ، ص ١٠ - ١١

٤ - مذكرات الدعوة والداعية ، ص ١٤٤ ، وهويرثدون ص ١٧ .

٥ - هيد الباسط البنا « ناج الإسلام » ص ٢٦ - ٣٨ .

٦ - مذكرات الدعوة والداعية ١٤٥ ، ١٥٥ - ١٦٣ .

٧ - نفس المصدر ص ١٧٠ - ١٧١ وتاريخ المؤتمر الثاني ليس معروفا على وجه التحديد ، فمأجاء

في المذكرات من انه شوال ١٣٥٠ هجرية الموافق فبراير ١٩٣٢  
يبدو غير دقيق .

٨ — المصدر السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٨ — ١٥٠ ، ٣٥ ،

٩ — المؤتمر الخامس ، ص ٢٠ - ٢١ ، الرسائل اثلاث ،

ومن بينها رسالة « دعوتنا » ، ص ١١ - ١٢ ، كشاهد على  
اهتمام البناء باستخدام الأساليب « العلمية » في الدعاية .

١٠ — انظر « مذكرات الدعوة والداعية » ص ١٨٨

— ٢١٢ .

١١ — حول الجلالة والكتائب والأمر التنظيمية

الأخرى « انظر القسم الثاني من هذه الدراسة » .

١٢ — مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٥٩ - ٢٦٤ ،

وبوجه خاص ص ١٦٢ - ٢٦٣ .

١٣ — المؤتمر الخامس ص ٢١ - ٢٢ .

١٤ — المصدر السابق ص ٨ - ١٤ .

١٥ — المصدر السابق ص ١٤ - ١٦ .

١٦ — المصدر السابق ص ١٧ - ٣٣ .

١٧ — نفس المصدر السابق ص ٣٣ - ٦٤ انظر أيضاً

حول هذه المسائل وجميع القضايا الأخرى . المتعلقة بالأيديولوجية  
« القسم الثالث من هذه الدراسة » .

١٨ — المؤتمر الخامس ص ٢٢ — ١٥ والفصل المقتبس

ص ٢٤ .

١٩ — أعيد تقديم أجزاء من هذه الرسالة في «مذكرات»

ص ٢٣٦ - ٢٤١ ، كما أعيد نشر الخطابات الموجهة إلى رؤساء  
الوزارات في مصر سلسلة نشرت بجريدة الإخوان المسلمين في  
الفترة من أول يوليو حتى ٢٧ يوليو ١٩٤٦ .

٢٠ — انظر أيضاً الصفحة التالية .

٢١ — مذكرات ص ١٥٠ .

٢٢ — انظر نفس المصدر ص ٢٥٢ - ٢٥٥ حول وصف

الاحتفال ومباينة فاروق .

٢٣ — هيورث دون ص ٢٣ - ٢٨ وص ٣٤ ، والمعهد

الملكي للشئون الدولية « بريطانيا العظمى ومصر » ١٩٥٢  
ص ٥٦ - ٥٧ والمعروف أن استقبال الإخوان لماهر لم يكن  
محل تأييد جماعي ، كما أصبح جزءاً من عملية انشقاق أخرى  
داخل الجماعة كما سنرى .

٢٤ — مذكرات ، ص ٢٥٧ .

٢٥ — لم يناقش هيورث دون « مصر الحديثة » ص ٢٧

- ٢٨ وص ٣٠ « إلا الوجه السياسي فقط للنزاع . إلا أنه قدم  
أكمل العروض لهذا الوجه .



٢٩ — يوجد الحديث في صحيح مسلم ( طبعة القاهرة ،  
الجزء الأول ص ٤٨ ) وكتاب الايمان ( الباب الثالث والثمانين  
ونجد حديثاً بديلاً له في صفحة ٨٥ ) ويقدم الخولى في كتابه  
« قائد الدعوة الاسلامية حسن البنا » ( ص ٧٣ - ٧٤ ) الرواية  
الوحيدة المتوفرة للنقطة التالية في الخلاف ، انظر أيضا حبيب  
أحمد في كتابه « نهضة الشعوب الاسلامية » ص ١١٠ .

٢٧ — مجلة الاخوان المسلمين ( ٢٠ مايو ١٩٥٤ ) ص ٢ .

٢٨ — انظر م . كولامب « تطور مصر ( ١٩٢٤ ) —  
١٩٣٠ » ( ١٩٥١ ) ص ٨٢ ويتحدث ج . كيرك في كتابه  
« الشرق الأوسط ابان الحرب » ١٩٥٢ ص ٤ عن « وزارة  
داخلية » من المصرى وحرب وعزام ، الذى حمل تحت توجيه  
ماهر على « تعزيز ولاء القوات المسلحة للملك وعلى استخدامها  
كسند لسلطتهم الخاصة » . وقد اعتمدنا في تغطية الخلافة  
التاريخية لهذه المرحلة على كولومب وكيرك والمعهد الملكى  
للشئون الدولية « بريطانيا العظمى ومصر » .

٢٩ — كيرك ص ٣٤ .

٣٠ — أنظر بصفة خاصة حول هذه المرحلة كتاب

للسادات « صفحات مجهولة » ص ٨٢ - ٩٢ .

٣١ - كيرك ص ٢٠٩ ، وبالرغم من أن الرواية غير رسمية إلا أنها أكل الروايات المتاحة .

٣٢ - من أجل رواية مصرية لحادث فبراير انظر :  
مصطفى مؤمن « صوت مصر » ( ١٩٥١ ص ٨٨ - ١١٠ )  
ومؤمن هو أحد الزعماء الطلابيين في تلك الفترة ثم أصبح فيما  
بعد شخصية بارزة داخل جماعة الإخوان المسلمين .

٣٣ - مذكرات ص ٢٨٠ - ٢٨٦ .

٣٤ - الحجاجي ص ٢٣٠ - ٣١ ، والمسال « البنا »  
ص ٥٥ وحامد « قضية الشهيد حسن البنا » ، ص ٢٤ - ٢٧ ،  
وهيورث دون ص ٣٨ .

٣٥ - « نظام الأمر نشأتها وأهدافها » ، وهو من  
مطبوعات الإخوان الرسمية ص ٦٥ ، ٧ ، وجريدة الإخوان  
المسلمين ( ٣ يوليو ١٩٤٦ ) ص ٢ .

٣٦ - جريدة الإخوان ( ٣ يوليو ١٩٤٦ ص ٢ ،  
والحسيني ، « الإخوان ص ٢٦ - ٢٧ ، وكيرك « موجز تاريخ  
الشرق الأوسط ( واشنطن ١٩٤٩ ) ص ٢٠٠ .

٣٧ - جريدة الإخوان ( ١٣ يوليو ١٩٤٦ ) ، ص ٤ .

٣٨ - انظر مجلة الدعوة ( ١٠ فبراير ١٩٥٣ ) ص ٣ .

٣٩ - هيورث دون ص ٢٣ - ٢٨ ، ٣٣ - ٣٤ ،

٣٦ - ٣٨ ، وكيرك « الشرق الأوسط ابان الحرب » ص ٢٠٧ ،  
وجاكوب بوم « الأخوان المسلمين » ص ٢١٢ وزيق  
كابلسكى « الأخوان المسلمين » فجلة ( ديسمبر ١٩٥٤ ) ،  
ص ٣٨٠ . وانظر أيضا حول المراهى دورية الجزء الثالث  
١٩٤٦ ص ٥١١ .

٤٠ - انظر التلميحات العديدة حول دور البنا « التاريخى »  
خلال الحرب فى مجلة الدعوة ١٢ فبراير ١٩٥٢ ص ١٥ .

٤١ - الدعوة ( ١٢ فبراير ١٩٥٢ ) ص ٦ .

٤٢ - هيورث دون « مصر الحديثة » ص ٣٦ .  
والمعروف أن اسم مصر الفتاة قد تغير عام ١٩٤٠ إلى الحزب  
الاسلامى الوطنى .

٤٣ - المؤتمر الخامس ص ٥٦ - ٥٩ وكان البنا غاضبا  
بوجه خاص لاعتقاد الكثيرين بأن الاخوان المسلمين شعبة من  
جماعة مصر الفتاة .

٤٤ - المصدر الرئيسى لعلاقة الاخوان المسلمين بالحكومة  
المصرية الحالية فى مصر هو كتاب السادات « صفحات  
مجهولة » والذي ظهر لأول مرة على هيئة سلسلة من المقالات  
ابتداء من ديسمبر ١٩٥٣ فى جريدة الجمهورية الجريدة الحكومية  
فى ذلك الوقت ، تحت عنوان « صفحات مجهولة من كتاب



الثورة » . وقد ظهرت « الصفحات » - شأنها شأن الروايات الموعز بها رسميا - بعد أن عرف الجمهور بالصراع بين الجماعتين في نهاية ١٩٥٣ ، وكانت تهدف أساسا إلى أن توضح ، ربما لأبعد ما يمكن البرهنة عليه ، أن عدم التفاهم مع الإخوان هو مسألة قديمة ، والواقع إن ما ذكره السادات هو أمر يستحق التسجيل بوصفه أول رواية تتناول هذا الموضوع .

٤٥ - منذ حلع فاروق ، سجلت كافة الجماعات في مصر ذكرياتها عن عدائها القديم العهد لسياساته . ومع ذلك فمن الأمور الجديرة بالاهتمام إن مجموعة السادات في الجيش كانت تسمى للاتصال بالمصري وماهر وكلاهما من رجال القصر . ذلك أن السخط الوطني ، ولبس الثورة ، كان محركهم الواضح . .

٤٦ - السادات ، صفحات ، ص ٣٣ - ٤٨ .

٤٧ - السادات ، جريدة الجمهورية ( سبتمبر ١٩٥٤ ) ص ٩ ، ١ . وقد ذهب السادات بعيداً في الحديث عن عزيز المصري كأول زعيم لأولى « الجبهات » بين الجيش والبوليس والإخوان المسلمين . انظر أيضا هاريس ( « القومية والثورة » ص ١٨٠ ) التي استعملت مادتها من نفس المصدر .

٤٨ - السادات ، صفحات ، ص ٨٥ - ٩٢ ، ص ١٠٥ ، ١١٠

٤٩ — المصدر ( ١٠ ديسمبر ١٩٥٤ ) ص ٢٦ .

٥٠ — السادات ، صفحات ص ٥٠ - ٥٢ .

٥١ — نفس المصدر ص ٨٠ - ٨٢ .

٥٢ — هيورث دون ( ص ٤٠ ) الذى أوضح أيضا أن  
البنا قد لعب حتى النهاية دور « الشهيد » الذى أضفى عليه  
لتضحيته بالعمل فى سبيل « الإصلاح الإسلامى » انظر أيضا  
مجلة الاخوان المسلمين ( ٢٠ مايو ١٩٥٤ ) ص ٢ .

٥٣ — المعهد الملكى ، بريطانيا العظمى ومصر ص ٧٢ .

٥٤ — مجلة المباحث ( ٢٣ يناير ١٩٥١ ) ص ٤ ،  
وجريدة الاخوان المسلمين ( ٣٠ يوليو ١٩٤٦ ) ص ٤ ،  
والحجاجى « الامام » ، الجزء الثانى ص ٣٩ - ٥١ .

٥٥ — انظر بوهم « الاخوان » ص ٢١٢ - ٢١٣ ،  
وكابلنسكى « الأخوان » ص ٣٨٠ .

٥٦ — كثيراً ما ذكر الاخوان هذا الاجتماع دون  
مواربة زاعمين أن المبادرة جاءت من البريطانيين الذى تخوفوا  
من التعارف بين الاخوان والقصر . وبعد مناقشة أفكار  
وبرنامج الجماعة ، عرض الممثل البريطانى الذى « تأثر » تأثراً  
واضحاً « مساعدة الجماعة على تحقيق أهدافها » . وقيل أن البنا  
رفض العرض . وحول الروايات المختلفة لهذا الموضوع انظر

« نظام » الأسر « ص ٨ - ٩ وجريدة الإخوان ( ٣١ يوليو ١٩٤٦ ، ص ٢ ، والدعوة ( ٢ مايو ١٩٥٤ ) ص ٩ ، ومجلة الإخوان المسلمين ( ٢٢ يوليو ١٩٥٤ ) - ٩ ، و ( ٢٩ يوليو ١٩٥٤ ) ص ٩ .

ويعاق هـورت دون ، الذى يذكر الإخوان أنه شارك فى تمثيل السفارة البريطانية فى الاتصال بالجماعة ، بأن البنا صرح عن طريق المصريين الذين كانوا على اتصال بالجانب البريطانى بأن من الممكن أن يبدى استعداداً للتعاون وربما يكون مستعداً لقبول نوع من « الدعم المالى » . . . وهو ما جعل الناس يتصورن أنه قد تعلم من درس المعتقل . إلا أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا . ( ولم تكن لديه أية نية اتباع أموال الكفرة ، وقد أدلى بإيضاح أكبر فى مجلة « الإخوان المسلمون » خاصة عام ١٩٤٦ بخصوص مسألة عرض أموال عليه أثناء الحرب ) . وكان لأحمد السكرى دور كبير فى اتباع هذا التحايل . فقد طلب فى أحد الاجتماعات ٤٠ ألف دولار وسيارة فى مقابل تأييد الإخوان ، وكان الإخوان قد اتهموا بالدعاية المضادة لبريطانيا لفترة ١٢ عاماً لذا كان من المستحيل عملياً أن يطلب منهم العمل فى صالح البريطانيين « مصر الحديثة ص ٣٨ - ٣٩ » .

وقد أدى الهدوء النسبى للإخوان عقب وصول الوفد



السلطة إلى أن يتصور البعض أن الإخوان قبلوا عرض  
« الإعانة » . وقد اقتنع بهذا بوجه خاص الأعضاء السابقون  
بجماعة مصر الفتاة الذين قادوا المظاهرات الكبرى المؤيدة  
لروميل في صيف ١٩٤٢ ، والتي لم يشارك فيها الإخوان كتنظيم  
انظر بوم « الإخوان المسلمون » ص ٢١٣ ، وهيوث دون  
« مصر الحديثه » ص ٤١ .

٥٧ — فلقد قيل أن البريطانيين كانوا: (١) غير متعاطفين  
مع فكرة وجود أحد الإخوان المسلمين في البرلمان الذي  
سيطرح برنامجا سياسيا رسميا ينطوي على نقد عنيف وساخر  
لهم (٢) متخوفين من نتائج الحملة الانتخابية في منطقة قناة  
السويس البالغه العنصرية ، انظر : نظام الأسر ، ٨ ص ٧  
والمباحث (١٢ ديسمبر ١٩٥٠) ٤ ص ٤ — ٥ وانظر كذلك  
هيوث دون ص ٤٠ .

٥٨ — نظام الأسر ١٠ .

٥٩ — رسالة بين الأمس واليوم ، وكان عنوانها في الأصل .  
رسالة النبي الأمين « وأيضاً » من تطورات الفكرة الإسلامية  
وأهدافها .

٦٠ — بين الأمس واليوم ص ٢٨ — ٣٩ .

٦١ — لا يشكل الاختلاف بين التعبيرين أية أهمية إلا

بالنسبة لبعض المنضمين للجماعة . ذلك أن « القسم الخاص » هو بالنسبة لهم بمثابة الجناح الأقل علانية للتنظيم الأصلي والذي لا يتاح الدخول في نشاطه الا لخدام القضية الأكثر « تفانيا وحماسا » . ونتيجة لثقتهم في مفهوم القيادة عن « الصواب والخطأ » لم يكن يخامرهم أى إحساس بالجرم وهو الاحساس الذى ارتبط بعد ذلك بتمبير « الجهاز السرى » وانظر حول هذه النقطة اعترافات قتل النقراشى باشا فى عام ١٩٤٨ ( قضيه النقراشى ص ٤٧ ) .

٦٢ — مذكرات ص ١٢٨ .

٦٣ — المصدر السابق ص ٢٠٣ — ٢٠٥ .

٦٤ — العجاجى الرجل الذى أشعل الثورة « ص ١٦-١٩ ،

٢٣ — ٢٣ — ٢٣ — ٢٥

٦٥ — « رسالة بين الأمس واليوم » ص ٢٧ .

٦٦ — لم يكن معروفا على وجه اليقين داخل الجماعه ذاتها

وحتى نهاية ١٩٥٤ شخصيه مؤسس الجهاز هل هو البنا أم

« عبد الرحمن السندى الرئيس المعين للجهاز من عام ١٩٤٧

حتى ١٩٥٣ ( انظر حريده الجمهوريه ، ٤ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ )

نويذهب كال كيرة ( فى « محكمه الشعب » الجزء الأول )

إلى أن البنا قد استخدم الضباط الألمان لمعاونته في إنشاء الجهاز . والرواية السالفة الذكر ليست سوى رواية ملفقة باعتراف الجميع ، مع——دورها جملها الواضح . ومن الأشياء ذات الدلالة ذلك الخطاب الذي عثر عليه مؤلف هذا الكتاب أثناء الأزمة التي تعرضت لها الجمعية عام ١٩٥٤ ، والموجه من محمد علوى عبد الهادى إلى زملائه في الهيئة القيادية للجماعة — والخطاب يلقى ضوءاً تاريخياً مفيداً إلى حد ما — من خلال محاولة تحليل القضايا التي واجهتها الجماعة في أزمتها مع الحكومة عام ١٩٥٤ — على مسائل هامة أخرى من بينها قصة الجهاز السرى وتأسيسه .

٦٧ — أنظر بصفة خاصة السادات ، صفحات ص ١٤٢ ،

— ١٤٤ .

٦٨ — نظام الأسر ص ١٠ .

٦٩ — أنظر على سبيل المثال : الغزالي ، الإسلام المقترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين ص ٧ .

٧٠ — ( الشرق الأوسط ص ٢٦٣ ) في تعليقه على طبيعة الانتخابات ومن أجل عرض أكثر تفصيلاً — وان أفتر إلى الحيدة — أنظر محمد شوقي زكى « الإخوان المسلمين والمجتمع



المصري . ص ٢١ ، ٢٢ وكتاب زكى ( فى الأصل رسالة مقدمة  
لجامعة القاهرة لنيل دبلوم الدراسات العليا ) قدم على أنه  
دراسة « غير متحيزة » للحركة . وكان المشرف على الرسالة  
أحد القادة البارزين للجماعة ( كمال خليفة : جامعة هارفارد  
« كولومبيا » وجامعة ميشيغان ) ويمكن القول أن الجانب  
الأكبر من البحث عبارة عن وجهة نظر « من الداخل » .  
وتعكس رواية زكى لأحداث الانتخابات موقف الاحباط  
المنظمى للجماعة عندما رفضت محاولتها استخدام الطريق  
الشرعى أو « الرسمى » للدعاية للحركة وحول هذه النقطة  
أنظر أيضا فيما يلى : ص ٣٠٧ - ٣١٣ .

٧١ - أنظر مجلة الدعوة ( ١٠ فبراير ١٩٥٣ ) ص ١٢

- ٣١ .

٧٢ - كبرك، الشرق الأوسط ص ٢٦٦ ، والمعهد الملكى  
ص ٨١ . ويذكر كلاهما أنه قد قيل أن القائل كان من أعضاء  
جماعة مصر الفتاة . وفى ١٩٥٤ بذلت الحكومة أول جهد مركز  
لائهام الجماعة بارتكاب الجريمة ، أنظر مجلة آخر ساعة « أول  
ديسمبر ١٩٥٤ » ص ٤ ، « الإخوان والارهاب » ص ٢١

- ٢٧

٧٤ - جريدة الإخوان المسلمون ( ٤ يوليو ١٩٤٦ )

ص ٤ .

شوقي زكي « الإخوان المسلمون والمجتمع المصري »  
وربما قصد من استخدام تعبير « المحنة » الاستشهاد بالإضطهاد  
القديم الذي تعرض له السلفيون المحافظون ، وخاصة أحمد بن  
حنبل ، على أيدي الخلفاء الثأثرين بالاتجاهات العقلية (المعتزلة)  
من بني أمية والفترات الأولى للحكم العباسي . أنظر ب . ك.  
هيتي ، تاريخ العرب ص ٤٢٩ — ٤٣٠ ( ١٩٤٩ )

## المفصل الثالث

### المصعود إلى القمة . . وقرار الحل

١٩٤٥ — ١٩٤٩

الجو العام

بإنتهاء الحرب إنتهى أيضا التوتر المكبوت ، كما كشفت إنتهاية الحرب  
الغطاء عن المشاعر المتأججة التى طالت تحتدم طويلا فى ظل ضوابط وقبود  
قانون الأحكام العرفية . وكان إغتيال أحمد ماهر ، رئيس الوزراء ، هو أول  
تعبير واضح عن هذه الحقيقة . كذلك كان للأثر المباشر للحرب نفسها على  
الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمصر نتائجها المتنوعة فيما يتعلق بالقوة  
الدافعة للحركة الوطنية وإتجاه هذه الحركة . وقد اخص عيسوى ، فى فقرات  
قليلة ، أهم السمات المميزة للحياة فى مصر فى فترة ما بعد الحرب <sup>(٢)</sup> بقوله :

« وربما تمثل أهم هذه العوامل فى فرض تضخم القرن العشرين على بنية  
اجتماعية تنتمى - من نواح عدة - للقرن الثامن عشر . فالفجوة بين الأغنياء  
والفقراء والمتسعة بالفعل إزدادت إتساعا ، والعمال غير المهرة من الريف  
والحضر يقاسون فقرا مدقما ، أما العاطلين المتوسطة وما دون المتوسطة من  
ذوى الرواتب الشهرية ، والذين شهدت دخولهم النقدية إرتفاعا ضئيلا للغاية ،  
فقد عصرت بلا رحمة » .



« والإتجاه الآخر الذى عجلت به ظروف فترة الحرب كان « تمدين »  
العمالة الزراعية ، بما ترتب عليه من نتائج إجتماعية عديدة . فقد جذب نمو  
النشاط الصناعى المزارعين المدمين إلى المدن ، ورفع أجور العمال المهرة ،  
وحدث على تشكيل النقابات العمالية . فى أوج المجهود الحربى ، كانت الورش  
والمرافق التابعة لجيش الحلفاء تستخدم أكثر من ١٠٠٠ ر ٢٠٠ عامل مصرى  
من بينهم حوالى ١٠٠ ر ١٠ من الكتبة ، وحوالى ٨٠ ر ١٠٠ من العمال  
المهرة وأشباه المهرة . فضلا عن ذلك وجدت ألوف عديدة أخرى مجالا للعمل  
فى خدمات التموين المختلفة لجنود الحلفاء وكان طبيعيا أن تشد الحياة السياسية  
والعمل التعريضى هؤلاء الوافدين الجدد .

وقد أدى انسحاب الجانب الاكبر من قوات الحلفاء بعد الحرب إلى حدوث  
بطالة قدرت بما يزيد على ٢٥٠ ر ١٠٠ عامل وإلى المزيد من الفقر والهمياج .

« وفى هذه التربة الخصبة نثرت بذور بعض الأفكار الشديدة الاقتناع .  
ولقد بذلت مصر أقصى ما فى وسعها حتى تتجنب التورط فى الحرب ، إلا أنها  
أغرقت بفيضان الدعاية الذى يتدفق عليها من كل إتجاه . فبريطانيا والولايات  
المتحدة تعززان بلا إنقطاع على نعمتى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعلى  
النفمة التى ربما حظت أكثر من غيرها بجمهور متفهم لأنها تتحدث عن  
مساندة الاستقلال الوطنى ضد العدوان النازى ( وبالتالى ضد العدوان  
السوفيتى ) . أما الألمان فقد واصلوا الضرب على الأوتار الحساسة ، معلنين عن  
تأييدهم وتماطفهم العميق مع القضية المصرية والعربية ضد السلطات الغربية ،  
واعدين الطبقات المصرية العليا بتوريشهم ملكيات الأجانب ومؤكدين

للفلاحين أن دخول القوات الألمانية مصر سوف تنلوه مباشرة إعادة توزيع الملكيات الكبيرة من الأراضي. أما فيما يتعلق بالدعاية الروسية ، فقد أتاحت أمامها فرصة نادرة ، فرصة توفرت دون قصد غالبا من خلال الحماس المسرف لمستوامين من البريطانيين والأمريكيين. إذ قرظت الدعاية التي قاموا بها البراعة الفائقة للاتحاد السوفيتي ، وأوفيت الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الروسية حقها ، بل وأكثر. وكان طبيعيا في مثل هذه الظروف أن يحدث إنتشار سريع للأفكار الاشتراكية والشيوعية ، وأن يحدث أيضا إنتشار أوسع نطاقا للسخط العميق والمكبوت على النظام القائم ، والذي لا يعرف كيف يعبر عن نفسه بوضوح ، والمتمهيا تماما للمضي خلف أى إتجاه واعد بالتغيير .

واقد ساعدت قضية فلسطين وقضية العلاقات المصرية البريطانية - وقد بقيتا دون حل - على تزايد حدة الصراع الرهيب داخل البلاد بين الأحزاب السياسية الكبيرة ، وبين هذه الأحزاب من جهة والقصر والحكومة من جهة ثانية ، ذلك الصراع الذي أسفر عن تعجيل سريان الفوضى والعنف : مما دل على التدهور الفعلي - وغير المعترف به رسميا - للحياة البرلمانية وسيادة القانون . وفي حين تجاوز المحيط العام للأحداث جماعة الإخوان المسلمين ، إلا أن اسهامها الخاص في الأزمة كان مع ذلك ذا أهمية أساسية ، سواء بالنسبة لمستقبل مصر أو بالنسبة للجماعة .

وفي داخل التنظيم بدأت فترة ما بعد الحرب بداية مبشرة بمذكرة طرحت حول دستور الجماعة . ففي ٨ سبتمبر ١٩٤٥ التقى أعضاء الجماعة في إجتماع جهايري حاشد ليعيدوا تأكيد المبادئ التي تمت صياغتها

في المؤتمر الخامس - ذي الأهمية الخاصة - والذي انعقد في ١٩٣٩ .  
وقدم البناء ، في الوقت ذاته ، تحديدا شاملا للقوانين المحددة لعمل  
الجماعة ( قانون النظام الأساسي لهيئة الاخوان المسلمين العامة ) والذي  
بقي رغم تعديلات ١٩٤٨ وإضافات ١٩٥١ ، دستورا أساسيا للجماعة  
وهو ما وفر اقرارا رسميا لنظام ادارة واشراف غير معلن قائم على تفويض  
نظري بالقيادة . وتوزيع الاختصاصات والسلطات بين « المرشد العام »  
و « مكتب الارشاد العام » و « الهيئة التأسيسية » . كذلك وفر قانون النظام  
الأساسي الاطار المناسب للعمليات الادارية والفنية ، كما هيأ الأساس اللازم  
لقيام جهاز ميداني متماسك وتشكيل التسلسل الهرمي للسلطة .

وفي نفس الوقت ، وكما تقضى مواد القانون ٤٩ لعام ١٩٤٥ بخصوص  
تنظيم العمل الخيري والاجتماعي ، أحالت الجماعة سجلاتها إلى وزارة الشؤون  
الاجتماعية لمعاينتها . وقررت الوزارة أن التنظيم هو « منظمة سياسية واجتماعية  
و دينية » ، وأن القانون الذي يكفل الاعانة الحكومية للجمعيات الخيرية قابل  
للتطبيق على جانب من أنشطتها ، وبناء على هذا القرار ، قامت الجماعة  
بتقسيم نفسها إلى قسمين وتم إنشاء « قسم للخدمات الاجتماعية والخيرية » ،  
له رئاسته ونظمه وقياداته المنفصلة وتنظيمه الخاص ، والمفوض بالتعامل  
مباشرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية في المسائل التي اهم الطرفين . وبهذا  
الاجراء ، أقام البناء أساسا شرعيا لحماية الخدمات التي تقدمها الجماعة من نزوات  
النظام السياسي المتقلب .

لقد عكس إنشاء القسم الجديد التوسع الكبير في نشاط الجماعة في هذا  
المجال وفي غيره من المجالات التي كرست الحركة نفسها من أجلها تسميتها



إلى تجسيد إيمانها بشمولية تعاليم الاسلام وقابليتها لتطبيق العمل . إذ تم إنشاء المدارس والمعاهد النهارية والليلية التي تقدم برامج التعليم الفنية والأكاديمية ، لتعليم الفتيان والفتيات والبالغين . كما أقيمت بعض الصناعات الصغيرة ، بهدف التخفيف من حدة البطالة المنتشرة ولتجسيم قدرة الاقتصاد الاسلامي «على الحياة» . وأضيفت الخدمة الاجتماعية الى النشاط الخيري ، وعلى نطاق أوسع في المناطق الريفية ، وكذلك اكتمل هذا النشاط بالخدمة الطبية في شكل مستشفيات وعيادات ومستوصفات . وسوف تناقش هذه المسائل والمسائل الأخرى المتصلة بها في الجزء الثاني من هذا الكتاب ، إذ أنها ، أيها كانت قيمتها كحافز ايدولوجي للأعضاء ، فإنها تركت في حياة الجماعة طوال فترة ما بعد الحرب أثراً أقل بكثير مما تركه انخراطها الكامل في القضايا والصراعات السياسية والتي كانت تشكل في ذلك الوقت المسألة الأساسية في مضر .

## السياسة والحركة الوطنية

رغم احتفاظ الوفد ، بعد الحرب بقوته التقليدية ، إلا أنه فقد مع ذلك دوره الفريد بوصفه الصوت الأساسي المبرر عن مشاعر الاسنياء الوطني الواضح . فقد تغيرت صورته تغيراً ملحوظاً في أعين الوطنيين الشباب نتيجة لقبوله السلطة تحت اشراف البريطانيين في فبراير ١٩٤٢ . أضف الى ذلك ، الفساد الذي اعتري حكم الوفد والذي كشف عن نفسه في خروج مكرم عبيد السكرتير العام للحزب ونشره للملف الشهير «الكتاب الأسود»<sup>(٢)</sup> فضلاً عن أن هذا البوح بالاسرار قد كان الوفد قدرا من هالة النقاء التي أحاطت به طوال تاريخه ، فانه

نجده أيضا ( وهو الأمر الأكثر أهمية ) يوثق الحقيقة التي كانت معروفة حتى الآن على نحو غير مؤكد ، والتي مؤداها أن الوفد، المعقل التقليدي « للطبقة الوسطى » قد أصبح محكوما — من داخل قيادته — بواسطة رجال ترتبط مصالحهم بالنخبة الحاكمة . وبغض النظر عن الاقتراحات الخاصة بالتشريعات التقدمية التي تقدم بها الوفد ، نجد أن قيادته قد بدأت تتحدث بوضوح أكبر بلهجة المصالح الاقتصادية السائدة ، كما بدأت تشارك بنصيب أوفر في اللامبالاة العامة التي تبديها الفئات الحاكمة عند مطالبة بالتحرك لتخفيف حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة والتي تعاني منها جماهير الشعب المعمرى .

وبانتهاء الحرب ، مثلت مسارعة الوفد إلى توطيد موقعه كقيادة الحركة الوطنية ، في جانب منها ، محاولة منه لتغيير صورته المرتبطة بالتعاون مع البريطانيين<sup>(٤)</sup> كذلك مثلت ، من جانب آخر ، خطوة ترتبط أساساً بالحاس التقليدي للوفد في فترات وجوده خارج السلطة ، وأن ارتبطت على نحو أوضح بالتحدى الذي يمثله نشاط الأخوان المسلمين . فقد تسربت تلك الجماعة داخل المعاقل التقليدية للوفد : الجامعة والوظائف المدنية والريف ، كما أن ما أحرزته من مكانة ونفوذ جديدين قد ترك أثرا ضارا على الصراع القائم بين الوفد والقصر . وكان قد عزز انبعاث الوفد من جديد أن « الجناح اليساري » للحزب قد أتيح له — بالتدريج على ضوء تقدير القوى الاجتماعية المتواجدة في الساحة في فترة ما بعد الحرب وطالما كان الحزب خارج الوزارة — أن يصبح الصوت المعبر عن الحزب<sup>(٥)</sup> .

كذلك كان حادث فبراير ١٩٤٢ بمثابة ضربة حاسمة للقصر . فلم يعد باستطاعة الملك أن يسترد وضعه السابق الذى أمتلك فيه زمام الأمر والنهى محاطا بمواطني التقدير من شعبه ، وكان الموقف واضحا بوجه خاص فى حالة ضبط جيشه الشبان ، الذين استولى عليهم شعور طاغ ومؤلم باستسلامه الممين أمام استعراض البريطانيين لقوتهم<sup>(٦)</sup> والواقع أنه قد أصبح موضحا للكرامية العميقة ، وذلك لأنه انتهك فى حياته الشخصية كل ما تعرفه التقاليد من فضائل كما ازداد تفرد فى حياته السياسية ( هو وعرشه ) مع البريطانيين ومع الفئة الحاكمة .

واقد اصطبغ الموقف السيامى ، حتى قبل أن تنتهى الحرب ، بصيفته التقليدية والمعروفة عندما أمن القصر موقفه عند أول فرصة مرآتية وطرد الوفد من الحكومة . ومنذ ذلك الحين فصاعدا ، وكلما كان ذلك مقاحا ، استمر القصر فى التعبير عن ممتته للوفد وذلك بدعوته أعضاء الحزب السمدى أو المستقلين لتشكيل الوزارة والعمل على حل المشكلات المتتالية فى تلك الفترة . ولم تكن حكومات الأقلية ، كما أسمتها المعارضة ، تستند إلى أى تأييد شعبى ، ولم يكن فى إمكانها أن تمسك بدفة الحكم ، فى مواجهة روح التحزب المتطرفة والمشكلات الحادة فى فترة ما بعد الحرب ، إلا باستنادها إلى القمع البوليسى أو بالمناورات البارة فى مواجهة القوى المعارضة . واقد شارك الرؤساء « المحافظون » للحكومات ، سواء كانوا من الوفديين السابقين أو من الأعداء التقليديين للوفد ، شاركوا القصر ممتته للحكم الوفدى ومن ثم فقد شاركوا بحماس فى الحركة ، خصوصا منذ بدأ انتشار الفكر الراديكالى فى مصر يتحول



إلى مشكلة أكثر خطورة نتيجة لما ظهر من تزايد النفوذ الشيوعي داخل الوفد نفسه . وفي الخلفية العامة للامتحانات ، كان من الطبيعي أن تنشأ ضرورة للاتصال بالآخوان المسلمين . كذلك كان طبيعياً بنفس القدر ومع وجود التناقضات الكامنة - إن اتصلاً من هذا النوع لن يستمر طويلاً .

ومنذ أن بدأ الإخوان يحتلون موقعاً بارزاً في ساحة النشاط السياسي ، أخذت المجموعات المحافظة ، كما سبق أن لاحظنا ، في التودد إليهم في محاولة كسب تأييدهم . ورغم أن دعوة على ماهر إلى الوحدة العربية والوحدة الإسلامية كانت موجهة أساساً ضد البريطانيين ، إلا أنها جسدت أيضاً النظرة التقليدية للإسلام كحصن وافي في مواجهة الراديكالية الاجتماعية والاقتصادية قولاً وعملاً كما أن هذه النظرة تفسر جزئياً العروض المقدمة من الوفد - أو بالأحرى « الجناح اليميني للوفد » - بالمصالحة والصداقة في ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ، كما أن من الواضح أنها كانت تحكم أيضاً مواقف القصر ورؤساء حكومات الأقلية . والواقع أن القوى نفسها التي دفعت الوفد المرء إلى سياساته « التقدمية » في فترة ما بعد الحرب ، قد ساعدت على ظهور ردود فعل قوية بين الأطراف المحافظة ، كان من أوضاعها ذلك البرنامج المتفق عليه والواسع النطاق والخاص بقمع الشيوعيين والجماعات الشيوعية أو المتحالفة مع الشيوعيين وما سمي بالصحف والدوريات الشيوعية التي بدأ إصدارها في ظل وزارة إسماعيل صدقي في عام ١٩٤٩<sup>(٧)</sup> وكان في مقدور الإخوان المسلمين ، بمعاداتهم الصارمة للشيوعيين ، أن يشاركوا في هذه الحملة بحماس شديد . فقد أوردت صحافتهم تفاصيل الحملة الحكومية ، في محمود يومى عنوانه « مكافحة الشيوعية » . كما أن مخازن الجماعة أمدت الحكومة بمعلومات مفيدة خلال حملات التفتيش

المستبصرة عن الشيوعيين المعروفين والمشتبة فيهم ، وبوجه خاص في الدوائر  
العملية والجامعية .

إلا أن البنا رغم مناهضة الشيوعية العنيفة له ، كان يخاطب وهو جماعة  
نفس المجموعات التي قد يكون هذا المبدأ ( الشيوعية ) قد شدها إليه بتأثير  
الأسباب التي ولدت السخط في النفوس ، وإن كان قد فعل ذلك باستخدام  
« مصطلحات إسلامية » . وقد أدى هذا التوجيه الديني إلى تعميق المواقف  
الاصلاحية المناوئة ، القاسمة والسكائمة ، في الحركة ، كذلك خلقت هذه  
المواقف وضعا يتعارض تماما ، من نواح عدة ، مع استمرار بقاء الوضع السياسي  
والاقتصادي والاجتماعي القائم والذي تركز له جهود الفئات الحاكمة . وقد  
أكدت هذه الحقيقة ( رغم عدم إدراكها بوضوح ) أن الاتصال بين الإخوان  
المسلمين والحكام المحافظين سيسير على نحو مقلقل وواهن . ومع ذلك ،  
ففي ذلك الوقت كان من الممكن استخدام الجماعة دون أن يجرى التفكير في  
مسألة تحقيقها لأهدافها الثورية المضرة ، ذلك لأن هناك في تلك اللحظة أعداء  
مشاركين يواجهون القصر والرؤساء المحافظين للحكومة والإخوان المسلمين  
هم : ( الشيوعيون والوفد ) . وفيما يختص بالبنا ، كان هناك بعد آخر . فبعد  
أن وجد الآن التنظيم القوي الذي يؤيده أصبح في مقدوره لا أن يدافع بحزم  
عن الأهداف التي كرس لها كل طاقاته فحسب - إصلاح مصر من خلال  
تحويلها إلى مجتمع إسلامي حقيقي واجلاء البريطانيين - بل أصبح في مقدوره  
أيضا أن يفكر بتحديد أكثر في الوسائل التي تلزم لتحقيق تلك الأهداف ،  
وهو ما يشتمل حتما على مشاركة الإخوان المسلمين في توزيع السلطة  
في البلاد .

أما كيف تجسد هذا الاهتمام المشترك في علاقات رسمية بين تلك الأطراف ، فذلك أمر بقى غامضاً « والواقع أن غالبية أعضاء الجماعة كانوا سيرفضون رفضاً باتاً أى اقتراح بأن يقوم البنا بأى تصرف فى اتجاه القصر أو حكوماته » . إلا أن زملاء البنا المقربين منه يؤكدون أنه لم يكن يحمل لفاروق أى عداوة شخصية ، وأن من بين أحلامه الكبيرة أن يتم استقباله فى الحضرة الملكية . وبما يعزز هذا الكلام أنه ذهب فى معرض وصفه لمستقبل الإسلام ، إلى أن الحديث عن إقامة الخلافة هو أمر بعيد عن الوضوح وأنه يحتل موقعا بعيداً فى المستقبل بحيث يصبح غير ذى معنى الآن . وفى حديثه عن البناء الإسلامى الجديد ، قيل أنه تعمد تعميم آرائه فى التعبير عن « النظام الإسلامى » دون إضافة أى تحديد آخر لما يعنيه ذلك بلغة نظم الحكم نظرياً وعملياً . وربما كانت محاولته تجنب العدوانية فى هذا الصدد حيلة أو تكتيكاً مراوفاً لاختفاء البواعث البعيدة لحركته ، أو مجرد محاولة لتفادى أية إثارة للحفيظة الملكية دونما ضرورة ، على أنه يبدو أقرب للحقيقة أن البنا ظل مستمراً فى ولائه للعرش ، وأنه كان يأمل ، فى تحقيق اصلاحاته من خلاله .

إن إعادة بناء هذا الموقف تقوم أساساً على عملية تمحيص لآراء خاصة يتمذر حتى الآن دعمها بالوثائق . ويضيف أحد المصادر ( ذكريات أنور السادات حول خلفية ثورة ١٩٥٢ ) بعض المعلومات المفيدة ، وأن لم تدعم بالأدلة حتى الآن ، والتي تتعلق باتصالات وقعت بالفعل . فى أغسطس ١٩٤٢ ، ألقى القبض على السادات ، ألا أنه تمكن من الهرب فى نوفمبر ١٩٤٤ ، بعد شهر واحد من اقالة وزارة النحاس ، وعلى الفور إستأنف اتصالاته بالبنا

والتي بدأت عام ١٩٤٠ . ويسجل السادات إستفراجه عندما قدم البنا ، بعد عدة لقاءات معه ، تفسيراً غريباً ورجاءاً غريباً . فقد أخبر السادات أن القلق قد ساوره من أن « الملك والأجانب » قد يشعرون بالخوف من حركته ؛ الأول بسبب إستناد الجماعة إلى الآراء الإسلامية التقليدية حول إعتبار « البيعة » لا الورثة هي المصدر الصحيح لسلطات الملك ، والأجانب بسبب تخوفهم من أن يفقدوا أعمالهم وأملأهم وحقوقهم إذا ما نجحت الحركة . وشعر البنا إنه إذا ما أعيدت الطمأنينة إلى الملك فسوف تعود أيضاً إلى الأجانب ثم أنهى كلامه بأن رجا السادات أن يرتب له مقابلة مع الملك ، وكانت في إمكان السادات ترتيب مثل هذا اللقاء من خلال علاقته الشخصية القوية بيوسف رشاد ، الطبيب الخاص لقاروق . وقد وافق السادات في النهاية ، مع صعوبة الأمر بسبب وضعه الخاص كسجين حارب ، وذهب إلى يوسف رشاد الذي وافق على القيام بالمحاولة . وقام رشاد بمحاولتين مختلفتين لضمان الحصول على موافقة الملك على لقاء البنا فاشلنا معا نظراً لاستياء الملك ، إلا أن الملك عدل قراره بعد بضعة شهور أخرى وأمر رشاد بمقابلة البنا وأن يقدم له تقريراً عما تم بينهما . ونفذ رشاد الأمر الملكي ، ولأنه أفتنع « بإخلاص » البنا لقاروق ، فقد نقل رأيه إلى الملك الذي قمقه ضاحكاً : « لقد خدعك حسن البنا » . والمعروف أن هذه الأحداث وقعت جميعاً في عام ١٩٤٥ . ويسكمل السادات القصة بالكلمات التالية : —

« ذلك ما أخبرني به يوسف رشاد » .

« وقد أخبرني أيضاً بعد عدة سنوات أن الملك خاطب إبراهيم عبد الهادي



عند نهاية تواليه للوزارة في عام ١٩٤٥ يقول : لقد أخطأنا بضربنا الأخوان ، ويتوجب علينا أن نعود إلى السياسة القديمة ( . وسألت يوسف رشاد ماهي تلك السياسة القديمة . فاجاب قائلا : صدقني . . لا أعرف . . لكن يبدو لي أن اتصالا آخر قد تم بين حسن البنا والملك من خلال واسطة أخرى غيري . . وأن الملك قد اتخذ موقفا معينا في مواجهة الأخوان لفترة قصيرة خلال ١٩٤٦ ، ثم غير هذا الموقف بعد حرب فلسطين . . ) ثم قال : ( الله أعلم )<sup>(٩)</sup> .

أما من الذي قام بهذه الوساطة ، فذلك ما بقي لغزا ، مثلما هو الحال فيما يتعلق بأية تفاصيل خاصة بطبيعة أو مدى قوة الصلة . وهناك قصة ، كثيرا ما تكرر ترديدها ، تقول أن البنا قد أخذ رأيه في تعيين اسماعيل صدقي باشا رئيسا للوزراء في فبراير ١٩٤٦<sup>(١٠)</sup> . ومن الواضح أن الموقف الودي الذي اتخذته الجماعة من الفترة المبكرة لوزارة النقراشي باشا التي تلت وزارة صدقي في ديسمبر ١٩٤٦ ، كان ينطوي على إشارة واضحة لاستمرار الصلة . وبعد فترة قصيرة من تعيين إبراهيم عبد الهادي رئيسا للديوان الملكي في فبراير ١٩٤٧ ، دعى البنا - للمرة الأولى - لحضور إحدى الولائم الملكية<sup>(١١)</sup> وتؤيد الحادثة التي أوردتها السادات بين إبراهيم عبد الهادي وبين الملك الرأي الشائع القائل بأن وجود عبد الهادي كان مهما بالنسبة لأية روابط قامت بين الملك وبين البنا ، كذلك يسجل السادات ، وهو مصيب في ذلك ، أن حرب فلسطين كانت نقطة تحول في تلك العلاقة .

ومن الصعوبة بمكان أن نحدد ما عناه ذلك كله من الوجهة العملية طوال عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فمن الواضح أن جماعة الأخوان كان ينظر إليها بوصفها

«أداة لمناهضة الوفد والشيوعيين . ويدعو أن البنا قد حصل من صدق على مجموعة من التسهيلات الرسمية شجعت على القيام بهذا الدور . ومن بين هذه التسهيلات : ترخيص بإصدار الصحيفة الرسمية للجماعة « جريدة الأخوان المسلمون » التي بدأت تصدر منذ مايو ١٩٤٦ ، امتيازات في شراء ورق الطباعة بالأسعار الرسمية والتي تعنى توفير من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ من أسعار السوداء ، امتيازات مخصصة للجوالة ( استخدام الزى القومى الذى يتم شراؤه بسعر مخفض ، وإستخدام المعسكرات والتسهيلات الحكومية ، ومنحها قطعاً من الأرض لإقامة المباني اللازمة فى المناطق الريفية ) . كذلك كان واضحاً أن تعيين محمد حسن المشاوى ، الذى دعا منذ وقت طويل إلى إقرار التعليم الدينى فى المدارس المدنية ، والصدىق الحلىص للجماعة ، فى منصب وزير التعليم ( المعارف ) فى حكومة صدق . أدجاء . فسجما مع نفس السياق من الأحداث . أما « الإعانة » المالية فلأرجح أنها لم توجه للجماعة على نحو مباشر وإنما تم تمريرها من خلال وزارة التعليم والشئون الاجتماعية بوصفها مساهمات أو إعانات حكومية مشروعة للخدمات التعليمية والاجتماعية والاجيرية للجماعة .

وأيا كانت طبيعة تلك الإجراءات ، فإنها لم تمن شيئاً فى ضوء ما كان يجري من أحداث ، فقد أبدت صحافة الجماعة فى معظم الحالات عداء سافراً للحكومات المتعاقبة ولا نشطتها ، لتبرز فى بعض الأحيان لسان حال حزب الوفد . واستمرت صدامات الحكومة والجماعة ، وخاصة فى الاضرابات العمالية والمظاهرات الوطنية . وكان واضحاً أن الاتصال بالسلطات العليا هو نوع من « السياسة العليا » يمتص بها البنا وحفنة من رفاق المختارين . أما

فما يتعلق بالأعضاء المستشارين فيلزم أن يكون هناك معنى لأي صلات ودية مع حكومات القصر . وكانت طبيعة المصادمات وحركات الشعب العمالية والوطنية ونمطى استتباب الأمن — هي البقية الثابتة للتمارض الأساسى بين قوى التحالف ، وتد تأكد صدق ذلك على نحو درامى فى العنف والغضب الذى ميز انهيار هذا التحالف إبقاء من عام ١٩٤٨ .

وعلى ذلك لم تكن العلاقات بين السلطة والأخوان المسلمين بأكثر من توافق مؤقت وعارض ، ومن ناحية أخرى كان هناك صراع جوهري بين الإخوان المسلمين والوفد ، وهو الأكثر أهمية نتيجة لما ترتب عليه من نتائج — فقد واكب الأضعاف المضطرب لمكانة الوفد تداعى المسلم الميزة للحياة البرلمانية وما رافقه من اضطراب كبير فى التجهيزات الناشطة خارج البرلمان وفى مجالات النشاط غير الشرعية : وكان محتمل أن يمتد نطاق العنف الذى تلا ذلك ليشمل كل القوى الداخلية فى البلاد ، إلا أنه لما كان كل من الوفد وجماعة الإخوان هما الحزبان الجماهيريين الواسعين ، فكان طبيعيا أن يسود الصراع بينهم مسرح الأحداث . وقد نشبت المارك فى أكثر من جبهة : فى أمم صحفهم ، الإخوان المسلمين والمصري . وصوت الأمة بعد ذلك ، وفى الريف فى صورة حملة التجنيد المكثفة للأعوان وفى حملات التعريض داخل الأوساط العمالية ، وفى أنباء من أجل السيطرة على الحركة الطلابية . وبطبيعة الحال ، كانت الحركة الوطنية فى صورة الصراع .

وفى ضوء ما سبق ، ومستعدين إلى ما يكفى من تفاصيل التاريخ

المصري ليمطى لذلك دلالة — يمكن لنا أن تتبع مسار حركة الإخوان وهم  
يوصلون التقدم إلى مركز الحياة السياسية المصرية .

وكانت نهاية الحرب في مايو ١٩٤٥ هي مؤشر أمام القوات للتحالفة لبدء  
طور جديد للنضال الوطني ضد بريطانيا . وقد بإدر الوفد بإتخاذ  
موقف حينما أحال مذكرة إلى السفير البريطاني حول تطلعات وطموحات  
الشعب المصري . وأعرب الإخوان المسلمون عن موقفهم بالدعوة إلى « مؤتمر  
شعبي » يعقد بالقاهرة وفي سبعة مراكز رئيسية في الأقاليم<sup>(١٢)</sup> في بداية  
أكتوبر لمناقشة القضية الوطنية واتحديد وصياغة المطالب ، موجّهين بذلك  
أنظار الوفد والحكومة والبريطانيين إلى الدور الطموح والشامل الذي تتوقع  
لبنفسها أن تلعبه . ولم تطلب حكومة النجاشي رسميا أن تبدأ مفاوضات  
بالجلاء ووحدة وادي النيل إلا بعد أن مضت عدة أشهر ( ديسمبر ١٩٤٥ ) .

وقد بدأت إجماعات الإخوان قبل أيام من بداية العام الدراسي بالجامعات  
والتي تمثل ، عادة ، الثورة الرئيسية للاثارة الوطنية ، والتي ستكون  
مسرحا أيضا لأكثر جوانب الصراع بين الوفد والإخوان المسلمين أهمية .  
ذلك أن طلبة الجامعات ، رغم وحدة الاخلاص للقضية الوطنية التي تجمعهم  
ورغم أنهم يعملون في تآلف في المناسبات الهامة ، إلا أنهم كانوا منقسمين  
في الواقع — إنقساما مريرا — حول قيادة الحركة الوطنية .

وفي جامعة فؤاد ( القاهرة الآن ) كان الانقسام الأساسي بين مؤيدي  
الوفد وأنصار الإخوان المسلمين . أما الشيوعيون فكانوا في تحالف تكتيكي



مع الوفد ، بينما كان الإخوان يلقون بتأييد الحزب الوطنى ومصر الفتاة بقيادة أحمد حسين ، وعدد آخر من المجموعات الأصغر ذات الانتماءات السياسية المشابهة . وكانت المبادرة الأولى من جانب الوفد ، وذلك عندما دعت مجموعة أطلقت على نفسها إسم « اللجنة الوطنية » إلى « مؤتمر عام للطلاب لبحث المطالب الوطنية » يعقد في ١٧ أكتوبر . وفى اليوم السابق على عقد الاجتماع دعا الإخوان المسلمون فى أولى مناوراتهم التى تلاهقت بعد ذلك ، إلى اجتماع طلابى وعقدوة بالفعل وانتهى بأن قرر إحالة مذكرة إلى الحكومة تحدد الحد الأدنى من مطالب الحركة الوطنية . وفى الاجتماع المقرر عقده فى ٧ أكتوبر ، قدم ممثل الإخوان قرارات الاجتماع السابق وطالب بأن يتفق الجميع على هذا القرارات ، باسم « الوحدة الطلابية » ، وفوز إعلان الرفض الغاضب لهذا الطلب ، انسحب الإخوان من الاجتماع وفصلوا أنفسهم عن عمل المجموعة . على أنهم عادوا مرة أخرى إلى حضور اجتماعاتها فى ديسمبر ، عندما بدأت عملية انتخاب بقيادة اللجنة الوطنية ، إلا أنهم لم ينجحوا فى تنفيذ البرنامج الوفدى . . . . . ومنذ ذلك الحين فصاعدا وبعد أن حصلت اللجنة على تفويض من الطلاب ، غيرت اسمها إلى « اللجنة التنفيذية<sup>(١٣)</sup> » .

وتوقف النزاع للحظة عندما وصل الرد البريطانى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ فاتراً وملتبساً ، على مذكرة النقراشى<sup>(١)</sup> فقد طرح الطلبة خلافاتهم جانباً ، وقد أثار تأثرهم هذا السلوك الذى اعتبر إهانة وقحة للسيادة المصرية ، وحشدوا صفوفهم من أجل مؤتمر طلابى عام لإنخاذ قرارات احتجاج قوية وفى ٩ فبراير أرسلت مذكرة عاجلة إلى الملك فاروق تطالب بالبدء الفورى

للمفاوضات . وفي اليوم نفسه ، بدأ الطلبة « مسيرة سلمية » إلى قصر عابدين  
تعبيراً عن إصرارهم على تحقيق مطالبهم وفي طريقهم إلى القصر فرقمهم البوليس  
بالقوة ، وقد سمي هذا الحادث ، الذي نازح حوله خلاف كثير ونحول إلى واقعة  
تاريخية شهيرة في حوايات الحركة الطلابية ، « مذبحة كوبرى عباس » .  
وتثير المجموعات الطلابية المختلفة في كل مناسبة موانية - بما في ذلك الإخوان  
المسلمين - الذي تقدم قائداً في الجامعة « مصطفى مؤمن » مسيرة ذكرى هؤلاء  
الذين استشهدوا فوق كوبرى عباس « من أجل قضية مصر وعلى أيدى البوليس  
المصرى الذى يسيطر عليه البريطانيون » (١٥) .

وفي العاشر من فبراير وصل الملك ، الذى اعتزم الذهاب إلى الجامعة من  
أجل الافتتاح الملكى للسكن الطلابى الجديد ، المدينة الجامعية ، وصل ليجد  
تجمعا طلابيا غاضبا يرفض تحيته . وفي ذلك المساء ، وعن طريق رئيس ديوانه  
الملكى أحمد حسنين ، دعا الملك كل القيادات الطلابية لزيارة القصر لحضور  
مؤتمرا لم يعرب فيه فعسب عن عدم رضائه عن أفعال البوليس في اليوم السابق ،  
بل ولمح أيضاً إلى إقالة وزارة النقراشي . وفي الحادى عشر من فبراير خرجت  
مظاهرة - يقودها أيضاً مصطفى مؤمن - من الجامعة إلى القصر ، تحت «حاية»  
البوليس هذه المرة . وفي الرابع عشر من فبراير سقطت وزارة النقراشي . وكان  
حادث الكوبرى هو الحلقة الأخيرة في سلسلة الأزمات الداخلية في الوزارة والتي  
أصبح استمرارها في السلطة بعده أمراً مستحيلاً .

---

\* كان ذلك في عهد حكومة النقراشي .

ودعى إسماعيل صدقي باشا لتأليف الوزارة الجديدة وقد خفف في التو من القيود المفروضة على المظاهرات والتي وضعها سلفه . ذلك أن القصر كان يشعر أن من الواجب ترك الناس ليعبروا عن أنفسهم<sup>(١٧)</sup> وقد ضاعف وصول صدقي للوزارة وما بدا للمعارضة من إئتوائه التحالف مع الإخوان من حدة التحرك والانقسام داخل الحركة الوطنية .

وفور تعيين صدقي ، بادر الوفد بالسعي إلى توسيع الجبهة التي يقودها عن طريق ضم الطلاب والعمال الصناعيين في مجموعة أطلق عليها اسم « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » والتي ظهرت نتيجة لنشاط المجموعة التي يوجهها الشيوعيون والمسماه « لجنة العمال لتحرير الوطن » . وقد شككت المجموعة الأخيرة في أكتوبر ١٩٤٥ ، لتشرّف على إضرابات عمال الصناعة في مركز صناعة النسيج في القاهرة « شبرا الخيمة » ، والتي سببت مرضا لها بتفصيل أكثر بعد قليل . وسارعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بالدعوة إلى إضراب على مستوى البلاد في ٢١ فبراير « يوم الجلاء ووحدة وادي النيل » ، وهو الإضراب الذي تحول إلى واحد من أسوأ وأدمى الانتفاضات خلال الفترة كلها ، بعد أن اشتبك الطلاب مع البوليس والقوات البريطانية التي كانت ما تزال متمركزة في القاهرة . وفي فترة الأعداد للإضراب ، رفض الإخوان الانضمام متذرعين بعدد من الأسباب ، وأهمها سيطرة « عناصر أجنبية » على اللجنة ، أي الشيوعيين . وقام وفد من اللجنة بزيارة البنّا لطلب مساندته وأجابهم برد غير واقعي مؤداه أن « الإخوان غير جاهزين »<sup>(١٨)</sup> وكان واضحا أنه لن يتعاون مع الشيوعيين ولن يسمح بأن يعمل تحت قيادة الوفد . وعلى الفور أنهم بتخريب الحركة الوطنية لصالح صدقي باشا . وفي يوم الإضراب كان

الاخوان بطبيعة الحال في كمال إستعدادهم ، مع التركيز أساسا على نشاطهم المستقل تماما في الاسكندرية . وبصرف النظر عن الوعد الذي يمكن أن يكون البنا قد التزم به مع صدقي ، فمن الواضح أنه لم يكن ينطوي على تغيير اتجاه الحماس الوطني لاتباعه . (١٩)

وفي ٢٧ فبراير ، وفي محاولة أخرى لاستكشاف نوايا الوفد ، نشر البنا في الأهرام نداء من أجل تكوين « لجنة موحدة لتنظيم إضراب آخر على مستوى البلاد في الرابع من مارس » « يوم الحداد الوطني » من أجل ضحايا مظاهرات ٢١ فبراير . ولم يلق النداء إستجابة باستثناء الاتهامات الساخرة بأن البنا يقود حركة مضادة للحركة الوطنية بتوجيه من صدقي وذلك للحفاظ على الأوضاع القائمة . ومضى البنا إلى مدى أبعد بأن شكل بمفرته « لجنة تنفيذية عليا » . من بعض الجماعات السياسية ، وانتهى الإضراب بسلام ، باستثناء ما حدث في الاسكندرية . وقد شاركت في الإضراب كل الجماعات السياسية الصغيرة وان جمات كل جماعة منها تحت قيادتها الخاصة (٢٠) .

وخلال الشهر التالي استمر تركيز الانقسامات في الجامعة على سيطرة الوفد على صوت الطلاب ، أي « اللجنة التنفيذية » . وعندما فشل الاخوان في اراحة قيادتها في اختبار انتخابي جديد ، أنشأوا مجموعة أخرى منافسة من أحزاب الأقلية سميت « اللجنة الوطنية » . الا أنهم استمروا في محاولتهم للتمكن من السيطرة على اللجنة التنفيذية حتى جاء يوم ١٧ أبريل ، وخلال إحتفال بجلاء الفرنسيين عن سوريا ، حدثت مشادة كلامية ، اتهم فيها الاخوان بصراحة الجبهة الوفدية « بالارتباط بالشيوعية » ودمرت الحركة الحامية التي وقعت بعد



ذلك كل إمكانية لقيام جهة موحدة ومهدت الطريق لما تلا ذلك من تدهور العلاقات بين الحزبين الجماهيريين<sup>(٢١)</sup> على أن الجامعة نفسها لم تعد - بالمعنى المقنوم - تمثل أية مشكلة بالنسبة للحكومة، إذ أن الربيع كان قد جاء وأصبحت الامتحانات على الأبواب .

وكانت التوترات بين الجماعتين قد تركزت الآن ، بمثل ما تركز إلتقاء الحكومة ، في الاضراب الشامل الذي شل حركة الإنتاج في مركز صناعة النسيج الضخم بشبرا الخيمة . لقد بدأ الاضراب في سبتمبر ١٩٤٥ بقيادة مجموعة من النقابيين ذوي الانتماءات الشيوعية الذين كانوا قد وصلوا منذ أيام قليلة من مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات الذي عقد في باريس . وفي الثامن من أكتوبر شكل ثلاثة من أعضاء وفد النقابيين الذي حضر المؤتمر « لجنة العمال للتحرير الوطني » التي قادت الاضراب . ورغم اعتقالهم في يناير ١٩٤٦ ، ورغم المضايقات التي تعرض لها من خلفهم أثناء حملة صدق ضد اليسار ، فإن الاتصال كان قائما مع الائتلاف الوفدي الشيوعي في الجامعة ، والذي أسفر عن تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي سلف ذكرها .

وقد انضم العمال « الاخوان » في منطقة شبرا إلى الاضراب فور إعلانه ، ثم أيدته في مطلع العام الجديد نقابة عمال الترام . على أن الاخوان سحبوا كل إتصال رسمي وغير رسمي بقيادة الاضراب بعد مظاهرة الرابع من مارس<sup>(٢٢)</sup> . وكما حدث في الجامعة سخط عليهم الوفديون والشيوعيون لشرحهم الجبهة المتحدة المتأسكة ضد الإدارة المسنودة من الحكومة . وهنا وجهت اليهم تهمة

مشاركة صدقي غواطفه المناهضة للحركة الوطنية وتحويلهم بالتالى إلى « أدوات للإمبرياليين » وفى ذلك لم تقتصر تهمتهم على « كسر الاضراب » بل تعدت ذلك إلى « التجسس » على العمال وبالتالى اتهموا بأنهم « أعداء للطبقة العاملة » يعملون فى خدمة « الرأسماليين والمستغلين »<sup>(٢٣)</sup> وبطبيعة الحال أنكر الاخوان المسلمون تلك الاتهامات جميعاً ، وشرحوا فهمهم الأفضل لدور العمل<sup>(٢٤)</sup> وكان واضحاً أن تبادل الاتهامات والانكارات جيئة وذهاباً لم يغير شيئاً من حقيقة أن الاخوان المسلمين لم يتعاونوا - بعد مارس - مع اللجنة التى يقودها الشيوعيون فى تحمل مسؤولية الاضراب ، على أن الجماعة واصلت إضراب العمال التابعين لها فى شبرا وفى الاسكندرية ، والذى تصاعد لعدد من الشهور ليجهز على ماتبقى من وشائج العلاقة القائمة بينها وبين الحكومة<sup>(٢٥)</sup> .

ولقد توترت هذه العلاقة أكثر فأكثر ، على أية حال ، عندما صرح صدقي فى شهر أبريل بأنه ينوى بدء المفاوضات مع البريطانيين : ومنذ اللحظة الأولى كانت صحيفة الجماعة فى مقدمة الأصوات المرتفعة بالمطالبة الوطنية . وأصر الاخوان - مثلما حدث مع الجماعات الأخرى فى البلاد - بالخروج إلى الشوارع ، بصفة دورية ، لتذكير صدقي « بعهدهاته » للأمة . وكانت الاتهامات « بالتصلب السيامى » التى توجه لكل تصريح يصدر حول الصداقة البريطانية والمصالح المتبادلة من المسائل التى جعلت جو المفاوضات صعباً للغاية . وعقدت الاجتماعات الجماهيرية لدراسة الموقف كلما انتهت مرحلة من مراحل المحادثات<sup>(٢٦)</sup> وتلت حوادث الاسكندرية فى آخر أيام مايو وأول يونيو و ٨ يونيو حملة اعتقالات ثم مضايقات متفرقة لأماكن الاجتماعات التى يعقدها الاخوان خلال يوليو وأغسطس ، ووضع المصلون فى الجوامع تحت المراقبة ، وفى سبتمبر لم يعد مسموحاً

الجولة بحرية الحركة . وخلال ذلك الشهر نفسه ، وبعد الاستنكارات المستمرة « لاضطهاد » . . صدقي للجماعة ، حذره البنا بقوله : « إن ما جمعه الله لا يستطيع العبد أن يفرقه »<sup>(٢٧)</sup> وكان الإحساس بقوة الإيمان يكتسب مزيداً من القوة للدافعة .

ورغم تلك التطورات ، واصلت صحافة الوفد حديثها المسهب عن تحالف « البنا - صدقي » وفي أوائل يوليو انفجرت المراتة التي تولدت بين الحزبين الجماهيرين في سلسلة من الممارك الساخنة بين شباب كل من الجماعتين ، في محاولة كل منهما إفشال اجتماعات الطرف الآخر في الاسماعيلية وبور سعيد . وفي واحد من تلك الاجتماعات انفجرت قبلة بجوار البنا فكادت أن ترديه قتيلاً<sup>(٢٨)</sup> وبطبيعة الحال اتهمت كل جماعة منهما الأخرى بآثارة الفلاقل . وقدم الوفد - مستغلاً الحادث وخطابات التهديد التي زعم أنها وجهت إلى كبار رجال الحزب - مذكرة لصدقي يحذرها إياه من أنه سيضطر إلى « الامساك بزمam القانون بين يديه إذا لم تضع السلطات حداً لأعمال العنف الفاشستية التي يرتكبها الاخوان » وعلى وجه التخصيص ، طالبت المذكرة بحل « كتاب الاخوان المسلمين » ، أي فرق الجولة<sup>(٢٩)</sup> .

وكان للحملة اللاذعة التي شنتها صحافة الوفد على البنا - وخاصة تهمة العلاقة الودية مع الحكومة في غضون تلك الفترة - أصدأؤها داخل الجماعة نفسها . وكان على البنا أن ينكر مراراً وتكراراً في صحافة الجماعة تلك التهم . وفي يونيو دعا البنا إلى عقد إجتماع خاص للأعضاء لشرح موقفه إزاء صدقي . وقد قدم للأعضاء التفسير المعتاد والتقليدي القائل بأن الجماعة لا تعارض

ولا تؤيد أية حكومة مهما كانت ، ذلك لأن الجماعة ليست حزبا سياسيا بالمعنى الشائع والسائد لتلك الكلمة . وكل ما حصلت عليه الجماعة من أموال من حكومة صدقي هو مساهمة حكومية مشروعة في أنشطة الجماعة الخيرية . وعلى النحو ذاته استنكر البنا الفكرة « السخيفة » القائلة بأنه « تدخل » في الحركة العمالية أو أن يكون قد أفاد بالتالي « الرأسمالين المستغلين للشعب » (٣٠) .

وخلال الشهور التالية بدت تلك التفسيرات المعادة أكثر اقناعا في نظر الأعضاء مع الإزدیاد الواضح للتوتر في العلاقات بين الجماعة والحكومة . وقد أدى ذلك ، بالإضافة إلى الضغوط التي مارسها بعض الأعضاء من داخل التنظيم ، إلى عقد إجتماعات سرية في أغسطس أو سبتمبر بين فؤاد سراج الدين زعيم الجناح اليميني للوفد وأحمد السكري النائب الأول للجماعة وضابط اتصالها الشيوعي . وكان الهدف من الاجتماع التوصل إلى « تفاهم » و « حل النزاعات » . وانكرت كل من الجماعتين أن أية « إتفاقية » قد عقدت بينهما (٣١) والواقع أنه ، ومع تصاعد التوتر في تلك الفترة ، لم يحدث أى نوع من تطور المشاعر الودية بينهما قبل فترة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ . وعلى أن تلك الاجتماعات ساعدت داخل التنظيم - على إزدیاد حدة الأقسام الذى حطم أقوى وأعرق الصداقات داخل الجماعة ، وهي الصداقة التي ربطت بين البنا والسكري ، وهو ما سنعرض له من فورا .

لقد تم توقيع اتفاق بين الوفد وجماعة الإخوان ليواكب على وجه الخصوص الذروة التي أوشتكت المفاوضات الإنجليزية المصرية على بلوغها .



فبعد إجتياز صدق لأزمة وزارية (من أول سبتمبر حتى ١٢ سبتمبر) وبعد ثلاثة شهور من المفاوضات غير المجدية في القاهرة ، ذهب صدق إلى لندن في السابع عشر من أكتوبر . وفيما بين بداية مناقشة المسألة الوطنية ورحيله إلى لندن ، كانت الحركة الوطنية قد انتقلت من مرحلة الإصرار على شروط محدودة للتفاوض إلى مرحلة الرفض الكامل لأية مفاوضات قبل إتمام الجلاء أولا . وقد أرسل البنا خطابا إلى الملك وإلى صدق مفاديا بـ « دعوة الأمة إلى الجهاد »<sup>(٣٣)</sup> وبمقاطعة إنجلترا إقتصاديا وثقافيا وإجتماعيا . وفي رسالة إلى « شعب وادي النيل » أعلن محذرا : « إن حكومة صدق باشا ، في إصرارها على إجراء المفاوضات ، لا تمثل إرادة الأمة ، وأى معاهدة أو تحالف تتوصل إليه مع بريطانيا قبل أن يتم جلاء قواتها ، هو إجراء باطل ولن يلزم الأمة »<sup>(٣٤)</sup> وفي اليوم السابق على رحيل صدق إلى إنجلترا ، أكد الإخوان هذا التحذير بدعوتهم إلى مظاهرات ضخمة في جميع أنحاء البلاد<sup>(٣٥)</sup> .

وعاد صدق إلى القاهرة في الخامس والعشرين من أكتوبر بالخطوط الرئيسية لمشروع معاهدة صدق - بيمن ، ليواجهها وصف بأنه انهيار لا تقصده الخاص ، والذي جاء نتيجة لعدم ارتياح كل من الحزبين لشروط المعاهدة<sup>(٣٥)</sup> . واستقبلت عناصر الحركة الوطنية مشروع المعاهدة بماء شديد . ولقد أعلنت شروطها - مما ضيع الفرضة أمام إمكانية قبولها - في مطلع العام الدراسي الجامعي . وفي ١٦ نوفمبر انضم الطلاب إلى « الجبهة الوطنية الطلاب وادي النيل » وفي غضون أسبوع كان النشاط السياسي القائم على الخطابة وإرسال خطابات الاحتجاج إلى أعضاء البرلمان وإلى الحكومة قد تحول إلى انتفاضات يومية انفجرت بحلول الخامس والعشرين من نوفمبر في سلسلة من الحرائق

شملت الكتب الإنجليزية والمحلات التجارية وعربات الترام والأشجار ،  
ومعاملات الهجوم على قوات الأمن والقوات البريطانية في كافة المراكز الرئيسية  
وكان هذا اليوم — من جانب — مقروفاً منذ ما يزيد عن شهر في حملة الإخوان  
من أجل « مقاطعة ثقافية » للإنجليز والتي أعلنت رسمياً في ٢١ أكتوبر والتي  
شملت إلقاء مجموعة ضخمة من الكتب المكتوبة بالإنجليزية في « يوم الحريق »  
الذي تم بالفعل في الخامس والعشرين من نوفمبر<sup>(٣٦)</sup> . وكان الحدث ، وقد  
تفجر في الشهر الأول من العام الدراسي ، كافياً ليحفز المجتمع الطلابي ككل  
 للمشاركة في اليوم وتوسيع آفاقه .

وتحركت الحكومة بسرعة وحدة . فأغلقت الجامعة والصحف ، ووضعت  
القاهرة تحت حالة الطوارئ ، واعتقل العديد من الوفديين والشيوعيين  
والاشتراكيين والإخوان المسلمين . وفي ٢٧ نوفمبر ، ألقى القبض من جديد  
على أحمد السكري نائب البنا ، الذي سبق اعتقاله والإفراج عنه في ٢٥ نوفمبر ،  
بسبب خطبه النارية في مدح المتمردين . وفي ذلك الوقت كان حسن البنا في  
الحجاز اقضاء فريضة الحج . وأعقب حركة الاعتقالات انتفاضات مستمرة  
وقعت في الأسبوع التالي ، وشملت الهجوم الأكثر سفوراً على المؤسسات  
والشخصيات البريطانية وعلى البوليس المعري<sup>(٣٧)</sup> . وبحلول الثامن من ديسمبر ،  
كان الانتفاض قد حقق هدفه فبعد أن فشل صدقي في بيع المعاهدة لمصر ، قدم  
استقالته . ودعا الملك فاروق محمود فهمي النقراشي باشا مرة أخرى لتشكيل  
وزارة جديدة في التاسع من ديسمبر .

واستمرت المقاومة العلنية لفكرة المعاهدة من خلال ما سمي « بلجنة

الاتصال « التي ألقتها المجموعات المناهضة لها ، وقد رفض الإخوان المشاركة في اللجنة ، بحجة أن اللجنة تفتقر إلى « الإخلاص » . وبطبيعة الحال أحيى الوفد تهمة مناهضة البناء للحركة الوطنية بأخذه جانب الحكومة ، وهي تهمة لقيت تأييداً ظاهرياً فيما تلا من أحداث . وفي غضون نفس الفترة ، في ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع النقراشي المفاوضات وأعلن اعتزامه عرض المشكلة المصرية على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وقبل ذلك بشهور عدة كان الأخوان قد ذكروا هذا الاتجاه<sup>(٣٨)</sup> . ومن هنا ، قرروا إرسال مبعوث خاص بهم مع النقراشي ، لأنهم رأوا أن صوتان أعلى من صوت واحد<sup>(٣٩)</sup> . وغادر ممثلهم مصطفى مؤمن ، القاهرة في ٢٦ يوليو . وفي الولايات المتحدة تجول وخطب من أجل القضية المصرية وأسمع صوته للأمم المتحدة نفسها . وفي ٢٢ أغسطس ، وخلال مناقشة قرار حول استئناف المفاوضات ، ألقى خطبة ملتهبة من شرفة الزوار وأشهر وثيقة موقعة بدماء الطلاب ، تستنكر المفاوضات وتطالب بالجللاء التام وبالتوحيد الكامل لواءى النيل . وبعد طرده من قاعة المناقشات في ذلك اليوم وفي مناسبة أخرى تالية ، عاد مؤمن إلى مصر قبل انتهاء جلسات مجلس الأمن ، وبمساعدة من نقابة عمال البحرية بنيويورك التي كان من أعضائها بعض المصريين السابقين ، قام بمظاهرة تخارك مبنى الأمم المتحدة .<sup>(٤٠)</sup>

ومن مصر أرسل البناء برقيات لتأييد النقراشي وأعرض الطالب المصرية على مجلس الأمن ورؤساء الوفود . وقد استنكر بصره وجشدة المفارقة التي أبرق بها مصطفى النحاس إلى مجلس الأمن ضد النقراشي الذي اعتبره البناء صوته شرعياً يتحدث باسم مصر ، وكان هذا الاستنكار بالنسبة للوفد بمثابة

البرهان على « خيانة » الإخوان المسلمين لقضية الأمة <sup>(٤١)</sup> وكان ذلك أيضا قد جاء مع زيادة الاعتقاد بأن البنا قاد بنفسه بعض المظاهرات الشعبية خلال أغسطس <sup>(٤٢)</sup> .

وانفضت اجتماعات مجلس الأمن في ١٠ سبتمبر دون أن التوصل إلى تسوية محددة للمشكلة المصرية <sup>(٤٣)</sup> وعاد النقراشي ليستقبله الإخوان باحتفال وليحظى بمزيج من الحماس الوطني الجارف والتعاطف المفعم بالحساسية الذي تدخره النفوس للأبطال المهزومين . وقد أدى عجز مجلس الأمن إلى تفاقم احساس الوطنيين بالاحباط ، ولم يكن من شأن « تدويل » المسألة المصرية سوى انه اكد وأبرز العزلة الدولية لمصر . كما انه عزز فقدان الثقة في البنا لدى الغربية . وهذا الانتقاد للثقة وذلك الاحباط أصبحا عامين اكثر أهمية وخطورة عندما أعلن مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين . وبصدور هذا القرار بدأ في البزوغ طور جديد في حياة مصر والإخوان المسلمين وعلينا قبل استئناف سرد تلك القصة ، أن نعرض للتطورات التي حدثت داخل الجماعة نفسها .

### « الانقسام الداخلي »

كان عام ١٩٤٧ — على الصعيد الداخلي للجماعة — عام أزمات وانقسامات . فقد اسفرت التهم الأخلاقية الموجهة لشكرتير عام الجماعة والخلاف الجاد حول سياسة الجماعة بين البنا ونائبه عن عدد من الاستقالات واوامر الفصل التي شلت جزئيا جهاز الجماعة الإداري ، والتي عززت — وقد جاءت متوافقة مع الضغط المتزايد للأحداث الخارجية — دور الجهاز السري .



ففي أواخر عام ١٩٤٥ نقل البعض إلى البنا أن سكرتيره العام ، عبد الحكيم عابدين ( وزوج شقيقته في الوقت نفسه ) يستغل مركزه « لانتهاك حرمة بيوت وأعراض بعض الاخوان » . ولمدة أسابيع تالية ، لم تكن هذه المزاعم قد تعدت نطاق البنا والشاكنين وحفنة من قيادات الجماعة . وكلف أحد نواب البنا ، إبراهيم حسن ، بالقيام بتحقيق سرى غير رسمى . وقبل أن تتم تسوية المسألة ، بلغت الأنباء مسامع الأعضاء ، لتسبب مع حلول منتصف عام ١٩٤٦ اضطراباً ملحوساً ، وتقدم إبراهيم حسن باقتراح يقضى بفصل عابدين وأعضاء مكتب الإرشاد الأربعة الذين اتهموه ، إلا أن اقتراحه لم يحظ بالموافقة . عندئذ كان على البنا أن يشكل لجنة تقصى حقائق من كبار الأعضاء . وبعد شهر من « الاستماع » تقدم خلالها مزيد من الشاكنين ، رأت اللجنة ، رغم أنها لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق حول صحة التهم ، أن عابدين يجب أن يفصل من الجماعة كاجراء تطهيرى ، ووصفه أحد أعضاء اللجنة الفاضلين بأنه « راسبوتين » جماعة الاخوان المسلمين .

وصوت مكتب الإرشاد على طرد عابدين بأغلبية ثمانية أصوات صوت واحد من مجموع الحاضرين . عندئذ عرض الأمر على الهيئة التأسيسية التي قامت - بتأثير واضح من البنا - بتشكيل لجنة جديدة مسئولة أمامها عن إجراء تحقيق جديد . وأسفر التصويت الذى أعقب التقرير الجديد عن تبرئة عابدين . وكان واضحاً أن البنا قد نجح فى إقناع غالبية أعضاء الهيئة بأن التصويت - مراعاة لمصالح الجماعة - لا يجب أن ينتهى إلى الإدانة ، وفى نفس الوقت وعد البنا بأن يبعد التهم عن أنشطة الجماعة ثم يطلب منه بعد فترة

تقديم استقالته . ولقد قيل أن من بين الاعتبارات التي انطوى عليها القرار الثاني الحقيقة الهامة المتعلقة بالصلة العائلية المباشرة بين البنا وعابدين وما سوف يتعرض له شخصياً من إساءة لو أن القرار جاء بالادانة . وكانت الاستقالة في طريقها بعد ذلك إلى مكتب الارشاد ، إلا أن البنا استطاع أن يثني المكتب برفضها . على أن اخفاق الزعيم في طرد السكرتير العام قد كلفه واحداً من أقدم أعضائه ، ففي ٢٧ أبريل قدم الدكتور ابراهيم حسن استقالته احتجاجاً .

وعقب خروج ابراهيم حسن من الجماعة بشهور قليلة فصل نائب آخر للبنا هو أحمد السكري ، وكانت المناسبة هي الاختلاف حول سياسة الجماعة في التعامل مع الوفد . وكانت اتصالات السكري الأساسية ، بوصفه ضابط اتصال الجماعة السياسي ، تجري مع الوفد وفي موقف النزاع الذي أعقب الحرب اكتسب دوره أهمية أكبر ، خاصة بين هؤلاء الذين تصوروا أن الصراع مع الوفد هو أمر لا مفر منه إلا أنهم كانوا يتشككون في أية أهمية خاصة تضافى على هذا الصراع حينما يكون في صالح القصر — وهو ما بدا واضحاً خلال عام ١٩٤٦ . وكما سبق أن لاحظنا ، كان البنا يشعر أنه مضطر لانكار مزاعم الوفد على نحو متكرر فيما يتعلق بعلاقاته مع حكومات صدقي والنقراشي خلال عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ . واقد دفعت أعمال العنف الخطيرة التي وقعت بين الحزبين في بداية يوليو ١٩٤٦ ببعض أعضاء الطرفين إلى إعادة التفكير في العلاقة القائمة بين الحزبين ، كما كانت سبباً إلى حد ما فيما جرى من مفاوضات بين سراج الدين والسكري في الشهور الثلاثة التي أعقبت تلك الأحداث . ومن المؤكد أن هذه الاجتماعات قد عكست رغبة مشتركة في احباط مشروع معاهدة صدقي — بينين ، التي كانت المفاوضات بشأنها

قد اكتملت تقريبا ، على أن الأمر بالنسبة للسكري كان يتعمق أيضا بالمشكلة  
الأعمق والخاصة بالطابع النهائي للعلاقة بين الحزبين الجماهيريين .

ولم يكن ذلك بالأمر الجديد في فكر زعماء الجماعة ، فلقد قيل أن  
البنا قبل من حيث المبدأ فكرة الائتلاف إذا ما تبني الوفد برنامج ومبادئ  
الجماعة . أما السكري وهو « المفكر السياسي » فقد أعرب عن تصور أوضح  
وأكثر تماسكا : هو أن جماعة الإخوان المسلمين يمكن أن تصبح قوة ذات  
شأن في مصر في حالة واحدة هي أن تدخل في وحدة عضوية مع الوفد ، وأن  
الجماعة لكي تمارس وجوداً إنتخابياً ذا ثقل أو تملك بالسلطة فعليا  
أن تعمل من خلال وأن تستند إلى حزب سياسي ( دنيوى ؟ ) والوفد ،  
الحزب الوحيد الذي يستند إلى تأييد شعبي ، هو ذلك الحزب . لقد تصور  
السكري دور الإخوان المسلمين بوصفة يحقق التكامل « الروحي » للوفد  
كذلك رأى في نفسه الزعيم السياسي للإخوان المسلمين ، بينما رأى في حسن  
البنا مرشدهم « الروحي » ، حيث يعملون جميعاً كجزء من وحدة لا تقاوم ،  
باعتبارها ممّا حزبي الشعب . وبصرف النظر تماماً عن مدى إخلاصه أو  
إصراره على فكرة الوحدة مع الوفد ، فإن السكري كان قد قرر في الواقع  
أن يتعدى دور البنا كزعيم للجماعة . وكان باعثه الأساسي في ذلك — شأنه  
شأن إبراهيم حسن وعدد آخر من أعضاء الجماعة القياديين — هو التمرد ضد  
استمرار البنا في الإستخدام المتعسف لسلطانه . ومن المسلم به أن القواعد التي  
وضعت في عام ١٩٤٥ قصد منها التمهيد لأن يتخلى البنا بالتدريج عن  
إختصاصاته ، وتوزيع هذه الإختصاصات والسلطات على وحدات حاكمة  
يتم تشكيلها بعناية وكفاءة ، على أن العملية لم تحدث بالسرعة المطلوبة .

وإزدادت أهمية هذا الموضوع — وربما كان ذلك هو سبب تركيز السكري لاختلافه مع البنا على مسألة التحالف مع الوفد — عندما ظهر أن البنا ، وعلى نحو لا يتماشى بحال مع طبيعة القوى الناشطة والمؤثرة في الحركة الوطنية قد جعل من الجماعة أداة في يد القصر .

ولقد ظلت الخلافات المتفاقمة بين الصديقين القديمين مسألة خاصة بينهما وفي نطاق المستويات العليا للجماعة خلال عام ١٩٤٦ . وتوافقت الانفجار العام لموضوع عابدين وما ارتبط به من إستجابة مربية وموقف مهزوز من جانب البنا من التعقيد المتزايد فيما يتعلق بعلاقات الجماعة الخارجية ، لتنتج عن ذلك أزمة خطيرة . وكلا المسألتين تركزنا حول البنا . وبعد خروج إبراهيم حسن من الجماعة في إبريل ١٩٤٧ بفترة وجيزة ، أحال البنا السكري إلى الهيئة التأسيسية لمساءلته في موضوعات حددها البنا . وإنصاعت الهيئة لرغبة الزعيم التي أعرب عنها خاف السكواليس — وأصدرت قرارها بفصل السكري<sup>(٤٥)</sup> .

ونتج عن خروج إبراهيم حسن والسكري من الجماعة في وقت واحد تقريباً مشكلة حقيقية — وأن لم تكن ظاهرة — في الإدارة وفي الروح المعنوية العامة . وقال أحد الأعضاء أن الخلاف أعطى « أعداء الجماعة » سلاحاً جاهزاً للهجوم عليها ، وأنه شنت جهود وطاقات الهيئة ومنعها من التصدي كما يجب للأحداث ( الخارجية ) . وفي تلك الظروف ، وعلى حد قول هذا المراقب نفسه ، إضطر البنا إلى أن يتحمل « هذا العبء وحده » بمساعدة « القسم الخاص » الذي كان إتصاله به شخصياً<sup>(٤٦)</sup> .

والواقع أن تنشيط حركة الجهاز السري قد جاء نتيجة لهذه الأزمة



المعطلة للقيادة . والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الرجل الذي اختاره  
البنّا لينخلف إبراهيم حسن والسكري في منصب النائب هو صالح عشاوى  
الذى يعمل رئيساً للجهاز السرى . ومن الصعب تحديد ما حدث بعد  
ذلك بدقة كافية . على أن الجهاز السرى قد بدأ في ذلك الوقت وقد  
أكمل هيكله ووضعت قواعد مناسبة لتحديد المهام وطرق إصدار وتسلل  
الأوامر ، والسلطات والمسؤوليات والشفرة الملائمة والقسم ، والمعدات .  
أما عدد الأعضاء والذى لم يصل أبداً إلى حد الضخامة ، فقد إزداد  
زيادة ملحوظة من خلال عملية التجنيد عبر ضباط الجيش ، والتي ربما  
شملت بعض هؤلاء الذين شاركوا فيما بعد في ثورة ١٩٥٢ . وكانت  
علاقة البنّا بالتنظيم السرى من الوجهة الاختصاصية هي علاقة القائد  
الأعلى ، إلا أنه حافظ على الإتصال الدائم به من خلال ممثلين مختارين .  
أما قيادة التنظيم نفسه فقد انتقلت من عشاوى إلى عبد الرحمن السندى ، وقد  
أثارت تولية السندى بعض السلطات الاستثنائية عدداً من المشكلات  
منها ما يتعلق بالاتصال بين رئاسة الجهاز والبنّا والتي كانت من  
شواهد المبكرة التغيرات الدورية لضباط الاتصال الذين لم يوفقوا  
في مهمتهم ، ثم تولى البنّا بنفسه الاتصال المباشر في النهاية . وكانت آخر  
المشكلات هي ما نسب إلى البنّا حول بعض أوجه النشاط التي أصبح  
الجهاز السرى — فيما بعد — مسئولاً عنها<sup>(٤٧)</sup> .

## فلسطين

في أعقاب تبنى الأمم المتحدة لقرار التقسيم — في شهر نوفمبر ١٩٤٧ ،

أصبحت مشكلة فلسطين هي أكثر المشكلات الخارجية إلحاحاً وأهمية بالنسبة للجماعة، وكانت الجماعة قد بدأت إهتمامها المباشر بالشئون الفلسطينية عندما زار عبد الرحمن البنا ( شقيق حسن البنا ) فلسطين عام ١٩٣٥ والتقى بالحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في ذلك الوقت<sup>(٤٨)</sup> وعكست الزيارة الاهتمام المتوقع لجماعة الاخوان المسلمين - كعربيين وكعرب وكسامين - بقضية فلسطين . ومنذ البدايات الأولى للحركة في القاهرة ، كان عبد الرحمن البنا هو الصوت الرئيسي والبارز للجماعة في التعبير عن هذا الاهتمام .<sup>(٤٩)</sup> وقد ظهر أول دعم رسمي من جانب الجماعة خلال الاضرابات العربية الشاملة عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . وفي المؤتمر العام الثالث - المنعقد في مارس ١٩٣٥ - طالب البنا بجمع المال لمساندة قضية العرب وشكل لجنة للدعاية للموضوع عن طريق إرسال البرقيات والرسائل للسلطات المعنية ، وعن طريق الصحافة والمنشورات والخطب . وتم تعزيز هذه الوسائل بالظاهرات التي خرجت تأييداً للمصريين في فلسطين وبارسال المؤن والمعدات .<sup>(٥٠)</sup>

هذا ولم تتمح سنوات الحرب - العالمية الثانية - فرصة كافية للاتصال ( بالفلسطينيين ) وإن جرت بعض الاتصالات خلال تلك الفترة بأمين الحسيني ثم استؤنفت العلاقات فور انتهاء الحرب من خلال المبعوثين المرسلين من مصر ليس فقط من أجل نشر الدعوة للحركة بل للبحث أيضاً على مناهضة الصهيونية . ومن بين المبعوثين كان هناك بعض الخبراء الفنيين للمساعدة في تأسيس وتدريب الجواله الفلسطينية وكان من أبرز هؤلاء الفنيين محمود لبيب الضابط المتقاعد الذي كرس جهوده في خدمة الجماعة وأصبح فيما بعد « نائباً للشئون العسكرية » ( للمرشد العام ) ، وقد أرسل الفلسطين للمساعدة

في تدريب المجموعات المدنية تدريباً عسكرياً . وفي عام ١٩٤٧ طلبت السلطات البريطانية منه ومن أعضاء آخرين مغادرة فلسطين<sup>(٥١)</sup> .

على أن النشاط الأساسي للجماعة في هذا المجال كان يتركز حتى ذلك الوقت في حقل الدعاية على اتساع العالم العربي ، وفي مصر . وظلت مشكلة فلسطين محتفظة بخطورتها وبحضورها السياسي من خلال الإشارة الدائمة لها في الصحف والكتيبات والخطب والأحاديث العامة ، ولاجتماعات الشعبية وفي المظاهرات . وعندما وصل المفتي ، الحاج أمين الحسيني ، إلى القاهرة عام ١٩٤٦ قادت صحيفة الجماعة حملة مناشدة ناجحة للحكومة لمنحه حق اللجوء السياسي<sup>(٥٢)</sup> . ومنذ انتهاء الحرب ( العالمية الثانية ) كان البناء على اتصال وثيق بالجامعة العربية وبوجه خاص ، الأمين العام للجامعة عزام باشا صديقة القديم ، فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية . وبعد صدور قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ اشترك البناء مع بعض « الشخصيات الإسلامية » مثل صالح حرب باشا من جمعية الشبان المسلمين ومحمد علوبه باشا في تشكيل « لجنة وادي النيل » لجمع المال وال السلاح للمتطوعين الذين أصبحوا يجندون الآن علنا « لانقاذ فلسطين » . وكان مصطفى مؤمن هو ممثل الجماعة في تلك اللجنة<sup>(٥٣)</sup> .

وفي أكتوبر ١٩٤٧ أصدر البناء أوامره لشعب الجماعة ببدء الاستعداد للجهاد . وفي العشرين من أكتوبر ، توجهت الكتيبة الأولى إلى الميدان وبطبيعة الحال كانت « التهيئة » البريعة ممكنة نتيجة أن أعضاء هذه الكتيبة الأولى واليكفائب الأخرى التي أرسلتها الجماعة كانوا قد دربوا بالفعل قبل ذلك في فرق الجواله والجهاز السري<sup>(٥٤)</sup> .

وكانت قناعة البنا — والتي شاركه فيها عزام باشا ومفتى القدس — هي أن الحكومات نفسها لا ينبغي أن تشارك في المشكلة الفلسطينية إلى أبعد من حدود الدعم الدبلوماسي والسياسي الذي في مقدورها أن تقدمه لعرب فلسطين ، أما إذا أصبح القتل ضروريا فينبغي أن يترك للفلسطينيين أنفسهم والمتطوعين . وعلى هذا النحو ، كان ممكنا في رأيهم إبقاء الموضوع في نطاق « المسألة الداخلية » وبالتالي تفوت الفرصة على تدخل الأطراف الدوالية<sup>(٥٥)</sup> . ولم توافق حكومة النكراشي بصورة رسمية على الخطة في ذلك الوقت ، إلا أنه تحت ضغط الجامعة العربية التي أبدت استعدادها للتمويل ، سمح لها رسميا بتدريب المتطوعين بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف أحد ضباط الجيش . ونظمت الجامعة للعربية من ناحيتها حركة المتطوعين في جميع أنحاء العالم العربي بما في ذلك شمال أفريقيا ، وزودت كل من جاء منهم بالأسلحة والتدريب<sup>(٥٦)</sup> . وأضاف الأخوان ، بمبادرة منهم على المستوى الشخصي والجماعي ، المزيد إلى المخزون المتزايد من الأسلحة<sup>(٥٧)</sup> فضلا عن تدريبهم وتسليحهم الخاص ، وهو البرنامج الذي كان من الواضح أن ضباطا من أعضاء الجهاز السري قد أشرفوا على تنفيذه .

وفي أبريل ١٩٤٨ ، وقبل بدء الحرب الرسمية ببضعة أسابيع ، أرسلت الكتيبة الأولى من المتطوعين إلى العريش على الجبهة ، حيث انضم إليها قائدها أحمد عبد العزيز وهو ضابط أحيل للاستيداع . ثم لحق بهم بعد ذلك ضباط آخرون ، منهم كمال الدين حسين وصالح سالم ، الذين أصبحوا بعد ذلك من الأعضاء الأساسيين لمجلس قيادة الثورة ، ومثلهم مثل أحمد عبد العزيز ، تركوا وحداتهم للحاق بالمطوعين في ميدان القتال . ولقد استمر هؤلاء الضباط



ومن على شاكلتهم يكونون مصدراً أساسياً لجهاز التدريب والمعدات للجماعة خلال حرب فلسطين<sup>(٥٨)</sup> .

وليس معروفا على وجه التحديد إلى أى مدى شارك الإخوان في حرب فلسطين ، كما أن طبيعة أنشطتهم خلالها ليست واضحة تماماً . ومع ذلك فمن الممكن أيضاح بعض النقاط فيما يتعلق بذلك<sup>(٥٩)</sup> حتى قبل أن يصل المتطوعون الرسميون « للجامعة العربية » كان الإخوان قد اشتبكوا مع الصهاينة في النقب . وخلال محاولاتهم الاستيلاء على بعض المستوطنات ، تعلموا بعض الدروس المبكرة والمريرة فيما يتعلق بطبيعة القتال الدائر<sup>(٦٠)</sup> . وبعد وصول أحمد عبد العزيز ، وبعد إعلان حالة الحرب رسمياً في مايو ، وقعت بعض الاشتباكات الصغيرة ، والتي لم تعتمد بعض مهمات التحرش بالمواقع للصهيونية ، ولم تكن لها أهمية كبيرة ، باستثناء مساهمتهم في تعزيز الدفاع العربي عن القدس وبيت لحم ، قبل وبعد الهدنة الأولى خلال شهرى يونيو ويوليو . وبقى عبد العزيز مصرعه على نحو غير مقصود برصاصة من حارس مصرى فى أغسطس ١٩٤٨ وحل محله قائد جديد أحضر معه كتيبة جديدة من المتطوعين لتفرض لبقايا الكتيبة الأولى . ثم أرسل الجميع إلى القطاع الأردنى من الجبهة ، حيث بقوا — بسبب الخلافات مع السلطات الأردنية — غير معبئين للقتال من الناحية العملية .

أما الإنجاز الملحوظ للإخوان فكان المساعدة التي قدموها للمصريين المحاصرين في « جيب الفلوجا » والذي نشأ عن تقدم الإسرائيليين بعد خرقهم للمدنة الثانية في أكتوبر ١٩٤٨ . فقد عمل الإخوان أثناء وجودهم في الميدان

على نقل المؤن إلى القوات المحاصرة ، وفي القاهرة شاركت الجماعة مع الآخرين في الضغط على الحكومة المصرية من أجل مزيد من المتطوعين لفك الحصار عن القوة المطوقة . وجاء رد النقراشي بالرفض ، ولم يتم فك الحصار عن القوة إلا في فبراير التالي ، بعد توقيع إتفاقية الهدنة .

وفي نوفمبر ١٩٤٨ بلغ الاحتياج بسبب الفالوجا ذروته . وفي بداية الشهر التالي فقدت جماعة الإخوان المسلمين تواجدتها الشرعى . ففي ليلة ٨ ديسمبر صدرت أوامر لقوات الإخوان المسلمين في فلسطين بالعودة إلى المعسكرات وفي الصباح التالي وجدوا أنفسهم محاطين بقوات من الجيش المصرى ، ثم تم إبلاغهم بالقرار الذى صدر فى القاهرة للتو معلنا حل الجماعة . وطبقا لما أورده مؤرخ \* الإخوان في حرب فلسطين ، فإن فؤاد صادق قائد القوات المصرية ترك لهم الخيار بين تسليم أسلحتهم والعودة إلى القاهرة وبين البقاء في الجبهة في نطاق الانضباط العسكري ، والاستمرار في معاونة الجيش . وقد فضل معظمهم البقاء ، ويرى المؤرخ أنهم قرروا ذلك بدافع من الولاء للمهمة التي جاءوا من أجلها فضلا عن الرسالة التي وصلتهم من البنا يناشدهم فيها بالتزام الهدوء والنظام<sup>(٦٣)</sup> وبعد إتفاقية رودس وإعادة توزيع ونقل قوات كلا الطرفين ، لحق هؤلاء الإخوان ، بعد مصادرة أسلحتهم ، بإخوانهم في القاهرة في « المحنة »<sup>(٦٤)</sup> .

---

\* الاستاذ كامل الشريف وزير الأوقاف والشئون الإسلامية في الأردن الآن .

## « العنف وقرار الحل »

كان الباعث الأساسي وراء قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٤٨ الاعتقاد بأن الجماعة كانت تخطط سرا للقيام بثورة . على أن صدور القرار كان مترتباً بصورة أكثر مباشرة على تيار أحداث العنف المتتابع الذي هزم مصر منذ ١٩٤٥ فصاعداً ، حيث كان دور الإخوان — وإن لم يكن الوحيد — هو الأكثر درامية والاكثر انطواءً أيضاً على الخطورة من وجهة نظر الحكومة .

وكان الصراع العنيف على السيادة في ساحة الحركة الوطنية بين الوفد والإخوان في حد ذاته جزءاً من صورة أكبر للعنف شملت كل الجماعات المنظمة وغير المنظمة في البلاد ، في تمحدي كل منها للآخرى وفي تمحيدها للسلطة الحاكمة ، وتزايد حجم العداوات المتبادلة بفعل مشاعر الاحباط التي تولدت خلال الصراعات مع الصهيونية والبريطانيين . ولم تكن حكومات « الأقلية » تملك أى قدرة ملحوظة — أو أية إرادة ذات وزن — على جذب أى درجة من التأييد الشعبي . ومن الممكن النظر إلى محاولاتهم في بعض الفترات للجوء إلى جماعة الإخوان لتطويعها كأداة في محاربة الوفد ، على أنها محاولات لتعويض هذا الافتقار إلى التأييد الشعبي . إلا أن مثل تلك المناورات لم تكن لتمثل سوى محاولات مؤقتة ، طالما أن الإخوان المسلمين — وأيا كانت نوايا زعمائهم — كانوا في طليعة القوى التي عجلت بحدوث الأزمة . وإذا ما نحن رجعنا بذهننا إلى تلك السنوات فإن في إمكاننا أن نتصورها كسنوات بدأ فيها الطور الأخير لأنهياء الحياة البرلمانية وحكم القانون في مصر ، والذي بلغ

ذروته بثورة ١٩٥٢ . كان جوا الاضطراب والتخريب والعنف والمارك الدامية، والذي عملت على إذ كائه كل الجماعات التي تملك حدا أدنى من الفاعلية والقوة الرسمية وغير الرسمية ، هو الثمن الفادح لهذا الأنهار .

فى فبراير ١٩٤٥ ، أغتيل أحمد ماهر فى أعقاب إعلانه الحرب على الحور ، وقد عكس ذلك الأعتيال المناهضة الواسعة النطاق لما سعى حينئذ بمواطن ماهر والحزب السمدى المؤيدة الانجائز - وكما سبق أن لاحظنا ، فإن قاتله لم يصرح بأكثر من أنه عضو فى الحزب الوطنى .

وأعقبت ذلك الحادث محاولة فاشلة فى ديسمبر ١٩٤٥ لأغتيال النحاس باشا قام بها وطنى شاب هو حسين توفيق ، وقد أفلح فى يناير ١٩٤٦ فى قتل أمين عثمان باشا وزير المالية فى زمن الحرب ، والذي شاع اتهامه بأنه « عميل الانجليز »<sup>(٦٥)</sup> . واعترف توفيق مقدما باغتياله لعثمان باشا وبمحاوالاته الفاشلة لأغتيال النحاس ، وقد صرح فيما بعد بأسماء زملائه ، وكان من بينهم أنور السادات الذى سجن لمدة واحد وثلاثين شهرا ثم أطلق سراحه بعد أن برأته المحكمة . ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، دأب السادات على على الاعراب عن اعتزازه بالمشاركة فى مسئولية هذا الأعتيال وتنظيمه « لجماعة إغتيال » مهمتها تصفية عدد من الشخصيات الأخرى كانت لها مواقفها الخائفة<sup>(٦٦)</sup> . واتقد أشيد بالقضية فى مصر بوصفها « قضية إغتيال سياسى » وعادت للظهور فى الصفحات الأولى للجرائد عندما استطاع مفتقل عثمان باشا الحرب فى يونيو ١٩٤٨ مصحوبا بالتمنيات الطيبة لعدد كبير من مائندوه فى عمله « البطولى »<sup>(٦٧)</sup> .



وفي اعترافات المجموعة التي شاركت في عملية الاغتيال السياسي أنروا بوجود خطط أخرى للاغتيال وأعمال العنف موجهة للبريطانيين ، وهو حقل للعمليات مفضل دائماً بالنسبة للوطنيين . ومنذ عام ١٩٤٦ فصاعداً كان من الشائع أن تنفجر القنابل في عربات نقل البريطانيين ومنشأتهم وأما كن سكنهم في المدن الكبيرة ، حتى تم جلاء القوات البريطانية عنها ، ثم في منطقة القناة حيث تمركزت هذه القوات بعد ذلك . وفي هذا المجال يمكن القول أن الجماعات كانت تتنافس فيما بينها . ومن الواضح أن الإخوان المسلمين استخدموا هذا النوع من العمليات « كاختبارات تدريبية » لأفراد الجهاز السري . ومن الأشياء التي توضح نوعية فهمهم للأمر أنهم كانوا على استعداد تام لاستخدام مناصب البوابيس المصري كهدف لهم<sup>(٦٩)</sup> . فقد أصبحت « الأمبريالية » و « الحكومة » — بصورة متزايدة الوضوح أكثر فأكثر — بمثابة « عدو » واحد .

وفي مايو ١٩٤٦ تم تدمير أجزاء من مباني سينما مترو وسينما ميامي بالقاهرة بالقنابل ، وفي الحادثين كانت الخسائر في الأفراد قاصرة على المصريين . . . وفي الحادث الأول لم توجه اتهامات محددة ، إلا أن الاعتقالات التي أعقبت الانفجار الثاني والحكمة التي تلتها . . . والتي سميت « محاكمة قنبلة القاهرة » أدانت المجموعة التي ألقى القبض عليها بسبب الانفجار الأول وبسبب محاولات أخرى لأغتيال عدد من المصريين والبريطانيين خلال تلك الفترة . . . وكانت المجموعة تسمى نفسها « رابطة الشباب » وكانت تضم الوفدين بصفة أساسية .

وفي خريف ١٩٤٧ ، وبعد أن رفض مجلس الأمن مناقشة المسألة المصرية

وخلال مناقشته قضية فلسطين ظهرت التشكيلات شبه العسكرية للحزب الوطني والوفد وجمعية الشباب المسلمين بصورة علنية في القاهرة - وكانت جميعها تشهر السلاح والذخائر والمتفجرات الممدة للاستخدام في فلسطين وضد البريطانيين فضلا عن استخدامهما - أيضا - ضد الجماعات الأخرى من المصريين . ويقول كولومب في وصفه للموقف عند نهاية ١٩٤٧ « محاولات إشعال الحرائق باستخدام زجاجات مشتعلة تلقى على واجهات المحلات ... انفجارات . . اغتيالات .. قذف قنابل . . تلك هي الوقائع الجارية على الصعيد اليومي للحياة السياسية الداخلية . »<sup>(١٧)</sup> وفي ديسمبر انتهى العام بمظاهرات يومية تقريبا في العاصمتين القاهرة والإسكندرية احتجاجا على قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ نوفمبر بتقسيم فلسطين ، وهي المظاهرات التي اتخذت - شأنها شأن كل المظاهرات المرتبطة بقضية فلسطين - قالباً تخريبيا معاديا للوجود الأجنبي<sup>(١٨)</sup>

وكان عام ١٩٤٨ هو عام الإخوان المسلمين . ففي يناير أعلنت الحكومة أنها اكتشفت وجود ١٦٥ قنبلة ومجموعة من الأسلحة في بقعة منعزلة عند تلال المقطم في أطراف القاهرة وأنها صودرت جميعا بعد معركة بين رجال البوليس وبعض شبان الإخوان المسلمين الذين كانوا يتدربون في التلال . وقد زعم الشبان أنهم يدخرون السلاح من أجل فلسطين « فهي مشتاة من العرب ( البدو ) من أجل العرب » . والقي القبض على قائدهم سيد فايز الذي لم يكن معروفا وقتها للحكومة كقائد للجهاز السري ، ثم أفرج عنه في الحال مع الآخرين<sup>(١٩)</sup> . وهكذا استمرت عمالية جميع الأسلحة « من أجل العرب » و « التدريب » في المضي قدما بعد أن تم تبريرها .

وفي ١٧ فبراير ١٩٤٨ تحول الانتباه إلى صنعاء عاصمة اليمن حيث الانقلاب

الذى قام به رجال «الحركة اليمنية الحرة» والذي اسفر عن مقتل الامام يحيى وثلاثة من ابنائه . وسرعان ماراجت اشاعات قوية بان الأخوان المسلمين قد شاركوا فى الانقلاب . ومن المؤكد أنهم كانوا على اتصال باليمنيين الاحرار وفى نفس اليوم ابرق البنا لأمير العرش عندئذ سيف الاسلام احمد داعيا إلى بذل الجهد « لرفع المستوى الاجتماعى لليمن » ، وبعد خمسة أيام شكل الأخوان بعثه وأوفدت لليمن « بهدف » محدد<sup>(٧٤)</sup> وقد ظهر الاهتمام الآخر للأخوان باليمن فى البرقية المرسلة من البنا فى ١٥ مارس ١٩٤٨ ، فى ذروة الازمة التى اعقبت الانقلاب ، الى سيف الاسلام أحمد ، الذى أصبح أمام اليمن المنتصر الآن ، طالبا فيها موافقته على « الانضمام إلى جامعة الدول العربية » على أساس دستور جديد يستمد سنده الاساسى من الارادة الوطنية ( حرفيا « قواعد الميثاق القومى » ) حيث يصبح الحاكم فيه « اماما دستوريا » كذلك أيد البنا رأى القائل بوجوب الموافقة على ضم قائد التمرد إلى الحكومة « كرئيس لمجلس الشورى » لتأسس بذلك فى اليمن « حكومة دستورية »<sup>(٧٥)</sup>

على أنه ليس واضحا تماما إلى أى مدى عبر هذا الاهتمام باليمن عن ذاته فى تخطيط فعلى ومشاركة فى الحادث مع قادة الحركة - السيد عبد الله بن أحمد الوزير والابن السادس للامام العجوز ، سيف الحق إبراهيم - ولقد فسر أمر البعثات المرسلة قبل وبعد الانقلاب على أنه جزء من مخطط موجه من القاهرة ، وزعم أن الدال أرسل - أو ان الاستعداد كان قد تم لإرساله - إلى البنا من المنشقين سواء لشراء المعدات اللازمة أو فى مقابل عون الجماعة<sup>(٧٦)</sup> على أنه وإلى أن يتوفر المزيد من المعلومات ، ليس فى امكاننا أن نذهب إلى أكثر من أن الجماعة قد أيدت بالفعل أهداف حركة اليمنيين الاحرار ،

وانها عملت بنشاط في صالح المنشقين بعد أن أدى فشل الانقلاب إلى طرح القضية كلها أمام الرأي العربي العام الرسمي<sup>(٧٧)</sup> ولم يبذل الإخوان أى جهد ملموس لتفنيد ما قيل بصدد اشتراكهم مع اليمنيين الأحرار وإنما أعربوا بوضوح عن اهتمامهم « باصلاح اليمن » . وفي حين لم يكن هناك ارتباط أساسى بين أحداث اليمن ومشاركة الإخوان فيها ، وبين الازمة المصرية ، إلا أن هذه الأحداث وتلك المشاركة كانت لها بالضرورة آثارها على مايجرى .

وفي مصر ، في الثانى والعشرين من مارس ، اتخذت الأحداث طابعا مأساويا مع نبأ اغتيال أحد القضاة المعروفين وهو في طريقه إلى مقر عمله ، فقد قتل أحمد الخازندار بك بسبب إصداره الحكم بالسجن على أخ مسلم لمهاجمته مجموعة من الجنود البريطانيين في احد الملاهي الليلية بالاسكندرية . ومصرعان ما تم القبض على الشابين الذين قاما باغتياله ، وهما عضوان بالجهاز السرى ، وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ حكم عليهما بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة . كذلك تم احتجاز حسن البنا ، ألا أنه أطلق سراحه لعدم توافر الأدلة<sup>(٧٨)</sup> . وقد سجل القريبون منه امتعاضه مما حدث وتخوفه من ان يكون أعضاء الجهاز السرى قد خرجوا عن طاعته ، وهناك — كما سبق أن لاحظنا — قدر غير كاف من الدلائل على واقعية الاعتبار الثانى<sup>(٧٩)</sup> ، إلا أن رأى السائد داخل الجماعة تمثل في أنه لا يمكن تبرئة ساحة البنا تماما ، على الأقل بسبب إخفاقه في ممارسة الضغط فيما يتعلق بالحكم الذى قضى به الخازندار . وسواء أ كان البنا قد ساهم فيما حدث أو لم يشارك ، وبصرف النظر عن حقيقة أن أعضاء الجماعة قد رفضوا الحادث دون استثناء فقد كانت ماثلة في أذهانهم دائما « الحقيقة »



القائمة على اعتبارات مختلطة تقول بأن الخازن دار قد أمر بسجن « وطنى » كل « جريمته » أنه هاجم « المحتل البغيض » . وقد أعرب الرافعى المؤرخ المصرى عن أسفه لأن قاعات المحاكم — التى شهدت تلك القضية وقضية مقتل أمين عثمان التى جرت محاكمتها فى نفس الفترة وحضرها محامون من مختلف الانتماءات السياسية — قد تحولت إلى « منابر لتمجيد القتل والجريمة »<sup>(٨٠)</sup> .

واقد تخللت الأحداث الرئيسية للشهور التسعة التالية محاولتان جديدتان لاغتيال للنحاس باشا : واحدة فى أبريل فى أعقاب الانفجارات التى وقعت فى نادى الحزب السعدى وفى مبنى الصحيفة السعدية : دار أخبار اليوم<sup>(٨١)</sup> . والأخرى فى نوفمبر والتى قتل خلالها أنثان من الحرس الخاص للنحاس باشا<sup>(٨٢)</sup> وفى المحاولة الأولى اتهم النحاس سكرتير إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى وأحد زعماء الحزب السعدى واتهم فى المحاولة الثانية سكرتير النقراشى رئيس الوزراء السعدى<sup>(٨٣)</sup> . على أن تلك الأحداث نفسها غطى عليها الاهتمام الذى اشتهد فى ذلك الوقت بمجرى الأحداث فى حرب فلسطين .

وفى الثالث عشر من مايو ، وقبل دخول الجيش المصرى أرض فلسطين رسميا بيومين ، أعلنت الحكومة الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد — وفى أعقاب ذلك تم اتخاذ إجراءات يقضيها الأمن القومى . وفى ٢٧ مايو أعلنت الحكومة ضرورة حصول المصريين والأجانب على إذن خاص قبل السفر خارج البلاد . وحدد قرار آخر حجم الأموال المسموح بخروجها من البلاد ، كما حظر انتقال الممتلكات إلى السودان . وفى ٣١ مايو أصدرت الحكومة أوامرها بالاستيلاء على ممتلكات الأشخاص المتعرض عليهم

أو المحتجزين لأسباب تتعلق بحرب فلسطين ، وممتلكات التنظيمات المرتبطة بهؤلاء الأشخاص . وقد صدر هذا القرار في أعقاب حملة إعتقالات واسعة النطاق للمشتبه في انتمائهم للصهاينة والشيوعيين . وهذه الأوامر ، التي أثرت أساساً على الطائفة اليهودية ، كانت بمثابة مساهمة من الحكومة في اتجاه إذكاء جو الاضطراب والتوتر الذي كانت وثاره قد تصاعدت بالفعل نتيجة الحرب بين العرب واليهود . وقد وقع أول تعبير عنيف عن ردود الفعل الشعبية بعد خمسة أسابيع من بداية القتال (٨٤) .

ففي ٢٠ يونيو اشتعلت النيران في بضعة بيوت في أحد أجزاء الحي اليهودي، وفسر الحادث على أنه اشتعال غير مقصود للنيران ١ وفي ١٦ يوليو ظهرت طائرة إسرائيلية وحيدة في سماء القاهرة وألقت بقنابلها التي انفجرت في حي فقير من أحياء المدينة . وفي ١٧ يوليو انطلقت صفارة الانذار بفارة وتسبب ذلك في إثارة حركة تخريب مناهضة للأجانب . وفي ليلة ١٩ يوليو وقع انفجار في الجزء الجنوبي من شارع فؤاد ( \* ) ، أحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة ، ليدمر محلين تجاريين كبيرين مملوكين ليهود ، هاشيكوريل وأوركو . وانحت الصحف باللائمة - بتوجيه من الحكومة - على «القنابل الإسرائيلية» التي أقيمت على القاهرة أثناء إحدى الغارات الجوية . وفي ذلك الصباح أخبر المصريون بنياً توقيع الهدنة الأولى على الجبهة الفلسطينية . وخلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو وبداية أغسطس وقعت عدة انفجارات أتلقت أودمرت بعض المؤسسات التجارية اليهودية الأخرى : بنزا يون وجاتهايو وشركة الدقا

---

(\*) شارع ٢٦ يوليو الآن .

التجارية ، ومحطة تلفراف ماركوفى ( التى اعتبرت مركزا للاتصالات الصهيونية ) . ثم وقع انفجار آخر فى ٢٢ سبتمبر دمر جزءاً آخر من الحى اليهودى (حارة اليهود) وفى ١٢ نوفمبر دمرت قنبلة مبنى الشركة الشرقية للاعلان ، والى شاع الاعتقاد بانها تساعد النشاط الصهيونى . وفى كل تلك الأحداث كانت الخسائر فى الممتلكات عالية كما قتل وجرح عشرات من الناس<sup>(٨٥)</sup> ولم تقع فى ذلك الوقت أية عمليات قبض كما لم توجه أية تهم .

وخلال الفترة نفسها ، أكتشفت الحكومة مخبأ للأسلحة والمعدات فى الإسماعيلية فى عزبة الشيخ محمد فرغلى قائد كتائب الأخوان فى فلسطين . وفى الخامس عشر من نوفمبر تركز كل انتباه حول الأخوان المسلمين ، وفى مساء ذلك اليوم كانت إحدى عربات الجيب تقاھب للوقوف أمام أحد المنازل بالقاهرة فى نفس اللحظة التى تصادف فيها مرور قوة من رجال البوليس . وعند ما لاحظ رجال البوليس أن العربى غير مطلية بأى دهان وأنها محملة بالاقصص ، ذهبوا لمواجهة الرجلين اللذين هبطا منها ولاذا بالفرار فى الحال إلا أن الزحام الذى تجتمع بهـد أن أخذ رجال البوليس فى الصياح : صهاينة .. صهاينة - أوقفهما على بعد مسافة قصيرة . وخلال لحظات قليلة كان رجل ثالث يحمل حافظة جلدية يسير فى طريقة إلى المكان المحدد للقاء . قد آثار الشبهات وأوقف أيضاً عن طريق الزحام المتجمع وأتى رجال البوليس القبض عليه . وكشف تفقيش شقة الشخص الثالث -والتى كانت هى المكان المحدد للقاء - عن ثلاثة آخرين من المجموعة ، وخلال ساعات قليلة وصل عدد المقبوض عليهم إلى اثنين وثلاثين . ومن خلال الأوراق والوثائق التى عثر عليها فى السيارة الجيب والحافظة الجلدية وملفات المذكرات والأجهزة

ومحافظ الجيب والسجلات الشخصية الأخرى التي عثر عليها في منازل المقبوض عليهم ، ظهرت البوادر العلفية الأولى لانكشاف أمر الجهاز السرى للاخوان المسلمين . أضف إلى ذلك كله الأدلة التي تجمعت من خلال القبض على الشبان في تلال المقطم في شهر يناير وفي قضية اغتيال الخازندار في مارس ، ومصادرة الأسلحة التي عثر عليها في عزبة الشيخ فرغلي في أكتوبر الماضي ، ومن هنا بدأت الحكومة تضع أول دعوى جادة ضد الجماعة ونهى الأسباب لحملها .

وفي ٢٨ نوفمبر ألقى القبض على البنا ، الذي أمضى معظم أكتوبر والأيام الأولى من نوفمبر خارج البلاد لقضاء فريضة الحج ، على أساس الدليل الذي عثر عليه في سيارة الجيب ، وعلى أساس اتهامه بالمشاركة في حادث التخريب الذي وقع في بداية الشهر في مبنى الشركة الشرقية للإعلان . على أنه أطلق سراحه دون ابطاء ليبدأ سعيًا حثيثًا — من خلال الاتصال المباشر ومن خلال بعض الشخصيات البارزة والتي تربطها علاقة ودية بكلا الطرفين — لتخفيف حدة التوتر بين الحكومة والجماعة . إلا أن الأحداث كانت تسير بوتيرة أسرع بكثير (٨٦) .

ففي الرابع من ديسمبر أدت القلاقل الواسعة النطاق في الجامعة بسبب المحادثات المقترحة بشأن الهدنة في حرب فلسطين إلى خروج البوليس بكامل قوته وعلى رأسه حكمدار القاهرة الذي ينفذه الوطنيون ، سليم زكي . وخلال معركة ساخنة مع الطلاب الذين تمركزوا في فناء كلية الطب وأخذوا يقذفون البوليس بكل ما تطوله أيديهم بما في ذلك المتفجرات ،لقى سليم زكي مصرعه



عندما أصابته قنبلة قذفت في اتجاهه ، ورغم أنه من المعتذر شديد هوية الفاعل في انتفاض جماهيري كهذا ( كل واحد أراد قتله ) ألا أن الإخوان المسلمين اتهموا في الحال بقتله . وما يدعو للاستغراب أنه لم يجر القبض على أحد في هذه القضية حتى ٢٦ يناير ١٩٤٩ (٨٧) .

وبعد صدور الاتهام . صدر الأمر باغلاق صحيفة الجماعة . وفي السادس من ديسمبر كان قد اتضح بالفعل ما تدبر له الحكومة ، وبذل حسن البنا جهدا مستميتا لكي يسبق الحوادث ، حتى أنه حاول الإتصال بالملك وباراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي . وفي العاشرة من مساء يوم ٨ ديسمبر أكد عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية للبنا أن شيئا ما لا بد سينفذ الوقف . وفي الحادية عشرة من مساء اليوم نفسه ، وبينما كان البنا وعديد من أعضاء الجماعة ينتظرون النتيجة في المركز العام ، أذاع الراديو نبأ الأمر الصادر من وزارة الداخلية بحل جماعة الإخوان المسلمين بكل فروعها في عرض البلاد وطولها . وفي الحال أحاط البوليس بالمركز العام واعتقل كل من فيه باستثناء حسن البنا (٨٨) . ووضعت أموال الجماعة تحت اشراف مندوب من وزارة الداخلية للانفاق منها على الخدمات الاجتماعية والخيرية بمقتضى القواعد التي تعمل بها وزارة الشؤون الاجتماعية . وقد علقت مجلة آخر ساعة الناطقة بلسان الحكومة السعودية على ما حدث قائلة : « لقد تخاضت ( الحكومة ) من جماعة يمكن اعتبارها أقوى خصومها . وهذه الجماعة لم تكن مجرد حزب بل كانت تشبه بالأحرى دولة كاملة بأسلحتها ومستشفياتها ومدارسها ومصانعها وشركاتها . وعملت آخر ساعة على الاحتجاج الشديد للهجة الذي أعلنه مكرم عبيد ( القبطى ) ضد قرار الحكومة - وهو الزعيم السياسى الوحيد في البلاد

الذى فعل ذلك — أن البنا ربما يكون قد اعتقد أن « مكرم باشا قد أصبح الأخ المسلم الأخير ». (٨٩).

واشتملت مذكرة حيثيات قرار الحل التى أحالها وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء — على دعوى الحكومة ضد الجماعة . وكانت هناك ثلاثة عشر « تهمة » : ذهبت الأولى ، استنادا إلى تحقيقات عام ١٩٤٢ ، إلى أن الجماعة كانت تعد « للاطاحة بالنظام السياسى القائم » عن طريق الإرهاب باستخدام وحدات جواتها المدربة عسكريا . واعتبرت تهمة أن الجماعة مسئولة عن مقتل شخصين وجرح آخرين فى معارك مع خصومهم فى السادس من يوليو عام ١٩٤٦ وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٨ . وتعلقت ثلاثة اتهامات بالأسلحة والتدريب : القبض فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ على بعض الأعضاء أثناء انهماكهم فى « تصنيع القنابل والمتفجرات » فى الإسماعيلية ، اكتشاف ومصادرة أسلحة والقبض على المتدربين فى تلال المنقطة فى ١٩ يناير ١٩٤٨ ، واكتشاف أسلحة ووثائق فى عزبة الشيخ فرغى بالإسماعيلية فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ وتلك التهم التى ذكرت فى الاتهام ، تدلل ( كما جاء بالمذكرة ) على عزم الجماعة القيام بنشاط إرهابى واسع النطاق يلحق أشد الضرر بأمن الدولة وكيانها .

واشتملت فقرتان أخريتان موجهتان للجماعة على اتهامات مباشرة بارتكاب أعمال العنف ، فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، عندما أقيمت القنابل على « منشآت عديدة فى مدينة القاهرة » وأعتب ذلك القبض على اثنين من أعضاء الجماعة وإدانة أحدهما ، والقاء القنابل فى يوم لم يحدد تاريخه فى عام ١٩٤٨ على فندق الملك جورج فى الإسماعيلية حيث جرح عديد من الناس من

بينهم الفاعل . وسجل بند من بنود الاتهام تهمة عامة تتعلق باصطدامات عديدة من جانب أعضاء الجماعة بالبوليس ، ايس فقط من خلال مقاومتهم ، بل بالاعتداء عليهم أيضا أثناء تأديتهم لواجبهم في الحفاظ على النظام والأمن . وأتهم بند آخر الجماعة باستخدام خطابات التهديد المرسله للشركات والمؤسسات التجارية بهدف ابتزاز المال بحجة أن « المال » هو بمثابة اشتراكات مدفوعة مقدما في صحيفة الجماعة . ومما يلفت للنظر أن الفقرات الثلاث الأخيرة في المذكرة اعتبرت الجماعة مسئولة عن العنف الذي انتشر بين العمال والمزارعين في الريف : في الثامن عشر من يناير ١٩٤٨ حيث اشعلت النار في « جنينة » أحد الملاك بالقرب من كفر بدوى ، وفي الثالث من فبراير ١٩٤٨ « حرضوا الأهالى » قرب كفر البرامون على التمرد من أجل أجور أعلى وإيجارات معتدلة . ومن أجل « التظاهر » بشعارات حماسية ومقاومة البوليس بالأسلحة والحجارة ، وفي ١٦ يونيو ١٩٤٨ حيث « دفعوا العمال في إحدى القرى التابعة لوزارة الزراعة إلى الإضراب » دعما لمطلب تملكهم أراضي تلك القرية<sup>(٩٠)</sup> ولم يشر القرار إلى الأحداث الهامة التي وقعت عام ١٩٤٨ ، تلك الأحداث التي شكلت في وقت لاحق الدعوى القضائية للحكومة ضد الجماعة .

ولم يكن يعادل رباطة الجأش التي تابع بها النقرشى سيره قدما بمددور قرار الحل سوى ذلك الجو من التوتر الذي خيم على مصر . وواصل البنا ، الذي كان ما يزال مطلق السراح وإن كان تحت المراقبة ، محاولاته لانقاذ الموقف مركزا بصفة أساسية على المساومة المباشرة مع رئيس الوزراء ، الذي رفض من جانبه الالتقاء به<sup>(٩١)</sup> وكان البنا يعرف أكثر من أى شخص آخر أية نتيجة سينتهى إليها الموقف ، ذلك انه بعد اكتشاف « السيارة الجيب » كان

من بين الأعضاء الذين قبض عليهم في ١٥ نوفمبر قادة الجهاز السرى وبعض أفرادهم . وبصرف النظر عن الآثار الأخرى لقرار الحل، فإن بعض الإعتقالات الهامة التي جعلت البناء وحيداً، وقوضت تماماً شبكة الإتصالات القائمة في التنظيم كما قوضت بالتالى كل وسائل الانضباط . وفي ٢٨ ديسمبر وقع ما كان في الحسبان . ففي اللحظة التي كان النقراشي يدخل فيها وزارة الداخلية ، تقدم منه شاب يرتدى زى ضابط شرطة وأدى له التحية العسكرية ، ثم أطلق على ظهره رصاصة بعد أن مر من أمامه أردفها بأخرى على صدره عندما استدار النقراشي ليواجهه وما لبث أن مات النقراشي بعدها بدقائق معدودة . وكان القتيل عبد المجيد أحمد حسن شاباً في الثالثة والعشرين من عمره طالها في السنة الثالثة بكلية الطب البيطري وعضواً في الجماعة منذ عام ١٩٤٤<sup>(٩٢)</sup> وفي جنازة النقراشي تصاعدت صيحات أتباعه الغاضبة مهددة متوعدة ومطالبة بـ « الموت لحسن البناء »<sup>(٩٣)</sup> .

بعد اغتيال النقراشي شكلت وزارة جديدة برئاسة صديقه الحميم ابراهيم عبد الهادي ، رئيس الديوان الملكي والذي أصبح الآن زعيماً للحزب السعدي . ونظراً لارتباط عبد الهادي دائماً بالقصر ، فقد أصبح اسمه في الشهور الستة التالية مرتبطاً في أذهان جميع المصريين بالسلطة الرسمية الغاشمة ، وقد اكتسب لنفسه عداء لا حد له من جانب كافة شرائح الرأي العام تقريباً ، وبوجه خاص من جانب مجموعة من ضباط الجيش كانت تعد للثورة . وكما سوف يتضح فيما بعد ، كان عبد الهادي هو أول القادة السياسيين القدامى الذين مثلوا أمام محكمة الثورة التي شكلها مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ وحوكم على ما ارتكبه من أفعال خلال تلك الفترة .



وقد حاول البناء مرة أخرى الوصول إلى إتفاق مع عبد الهادي ، وعرض من جانبه معاونة الحكومة في استعادة النظام والأمن في مقابل عودة الجماعة الى الشرعية ، والأفراج عن ممتلكاتها المصادرة ، وإطلاق سراح أعضائها المعتقلين<sup>(٩٤)</sup> وشككت « لجنة وساطة » ضمت صالح حرب باشا وزكي علي باشا ومصطفى مرعي بك ومحمد الناعني ومصطفى أمين ، وهم جميعا أصدقاء الجانبين . كذلك كتب البناء كراسة ، حازت قبول الحكومة ، تحت عنوان « بيان للناس » استنكر فيها اغتيال النقراشي<sup>(٩٥)</sup> وكان واضحا أن البناء يسعى إلى الإفراج عن قادة المراتب الدنيا وقادة الجهاز السري الذي في مقدورهم وحدهم استعادة بعض النظام في تسلسل السلطة والاختصاصات داخل الجماعة<sup>(٩٦)</sup> ولقد قيل بأنه صرح للوسطاء أن « موقفا خطيرا » قد نشأ بعد موت النقراشي ، وأنه لا يستطيع أن ينكر « الأخطاء » التي أرتكبها الإخوان ، وأن ما حدث قد هزه إلى حد أنه شمر شخصا بالحاجة إلى حل الجماعة<sup>(٩٧)</sup>.

على أن رئيس الوزراء لم يقتنع بمنطق البناء ولم يوافق على الإفراج عن المعتقلين . وإنهاوت المفاوضات بعد المحاولة التي وقعت يوم ١٣ يناير ١٩٤٩ لالقاء قبلة على دار القضاء حيث وضعت سجلات التحقيق في قضية الجيب . وبعد فترة وجيزة التقى الفيض على شفيق إبراهيم أنس وهو عضو قديم بالجهاز السري ، بعد أن اكتشف أنه سلم القبلة لأحد السعاة لوضعها داخل المحكمة لكنها انفجرت خارجها<sup>(٩٨)</sup> وسارع البناء مرة أخرى إلى إستنكار الحادث في خطاب رسمي لوزارة الداخلية ولأعضاء الجماعة ونضمن الخطاب عبارة حول مخططي أحداث العنف استقبلها أتباعه بألم وامتعاض ، وفي هذه العبارة قال البناء أنهم « ليسوا أخوانا وليسوا مسلمين » . وقد أبرزت الحكومة ماجاء

بخطاب البنا جنباً إلى جنب مع الفتوى التي قدمتها لجنة من كبار علماء الأزهر واستذكروا فيها إغتيال النقراشي بوصفه « عملاً مضاً للاسلام » وبعد ذلك وجه البنا نداء عاماً إلى « هؤلاء الشبان » لكف عن كتابة خطابات التهديد وإرتكاب أعمال العنف ، وأضاف أنه سيعتبر أى أفعال سيئة أخرى من قبل أى إنسان يرتبط بالجماعة على أنها « موجهة لشخصى » ، وأنه سيعصر على أن يتحمل شخصياً كل التبعات القانونية المترتبة على ذلك<sup>(٩٩)</sup> ومن المعروف أن البنا تلقى - هو وآخرين - رسالة ظهرت في الصحف من بعض الأخوان الذين لم يذكروا أسماءهم يهددون فيها بختطف طفلى النقراشي والاحتفاظ بهما كرهينة في مقابل الإبقاء على حياة قاتل النقراشي<sup>(١٠٠)</sup> .

توقفت الاتصالات بين البنا والحكومة قرب نهاية يناير وأصدر رئيس الوزراء قانوناً بتوقيع عقوبة الأعدام على أى شخص يضبط متلبساً بحمل قنابل ومفجرات ، ثم شنت الحكومة حملة إعتقالات جديدة واسعة النطاق . وكان إهتمام عبد الهادى مركزاً على تحطيم الجهاز السرى للجماعة قبل أن يفلح في القيام بأعمال عنف جديدة ، وقد كرس لهذا الغرض إمكانيات الجهاز الحكومى كلها ، القانونية وغير القانونية ، بما فى ذلك التعذيب الجسمى والمعنوى في السجون . ومن الأشياء التى أخذت على الإخوان - مثلما أخذ عليهم مازعم من تعديهم على الشرف العائلى والشخصى - ذلك القرار الذى اتخذ بتعليق الآية القرآنية التالية في خلاياهم :

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .

وعندما فقد البنا الأمل في عقد تسوية مع الحكومة، كتب كراسية صغيرة، بعنوان « القول الفصل » وزعت سرا، يستنكر فيها قرار الحل، كما استعرض فيها رواية الأخوان الخاصة لما حدث لهم خلال تلك الفترة . والواقع أنه رفض أو برر كل التهم الموجهة للجماعة والتي وردت في قرار الحل ، مفسرا إياها على أنها تلفيقات أو تشويهات لما حدث وقد أضاف بعض التعليقات على الأحداث المختلفة التي وقعت قبل وبعد صدور القرار . وأكد البنا أن الأسلحة التي حازتها الجماعة كانت الحكومة قد اعترفت بها بوصفها جزءاً من الترتيبات القائمة بين الجماعة وجامعة الدول العربية ، وأنها لم تكن تنطوي على أى نشاط أو قصد آخر بخلاف استخدامها في فلسطين . أما الانفجارات التي وقعت في المنشآت اليهودية ، وحتى لو ثبت أن من قاموا بها أعضاء في جماعة الإخوان فمن غير الممكن إثبات أنها ارتكبت بأمر من القيادة . وأضاف أن هذه الأحداث ينبغي النظر إليها على أنها نتيجة مترتبة على حرب فلسطين وما اتضح من افتقار بعض « المواطنين اليهود » وبعض الشخصيات المصرية البارزة للولاء لوطن . ورغم أنه أعرب عن أسفه لمقتل ( القاضي ) أحمد النازندار ، إلا أنه ذهب إلى أن الجماعة لا يمكن أن تعد مسئولة عن أفعال ارتكبها بعض أعضائها . كما ذكر الناس بأن هذا القاضي قد جلب على نفسه الانتقاد من قبل الشباب عندما أصدر أحكاماً بالسجن على بعض الوطنيين الشباب لمجورهم على الإنجليز . كذلك أعرب البنا عن أسفه لمصرع الفقراشي إلا أنه لفت الأنظار إلى أنه بعد قرار الحل ، لم تكن هناك ( جماعة ) لتجرى مساءلتها ، ولا أحد من قادتها يضعوا الخطط لأنهم أما كانوا في السجون أو تحت المراقبة الشديدة ، « وذلك هو رد الفعل الذي خشيناه » . وفيها يتعاقب بقنبلة دار القضاء ، أعاد البنا إلى الأذهان استنكاره الشديد للحادثة وأكد مرة

أخرى أنه مع عجز قيادة الإخوان عن فرض سلطاتها للظروف التي تمر بها فإن «المستولين عن مثل تلك الأحداث إنما هم مرتكبوها»

واستطرد البنا ليصف «الحفة» التي تعرض لها أعضاء الجماعة خلال حملة الإعتقالات الضخمة التي لم تسفر عن توجية أية تهم للمعتقلين . تعرض هؤلاء للتعذيب في السجون وفقدان الوظيفة والعمل والممتلكات فضلا عن إجراءات التفتيش التمسقي والوضع تحت المراقبة دون مبرر واضح . . ورأى البنا أن الأسباب الحقيقية لحمل الجماعة إنما تتمثل في الضغط الأجنبي والاستعداد للتفاوض مع الانجليز والصهاينة ، والرغبة في لفت الانتباه بعيداً عن الفشل الذريع في فلسطين ، والاستعداد للانتخابات القادمة ، والأصابع الخفية « للصهيونية والشيوعية العالمية ، ولدعاة الإلحاد والفسق » وأنكر الأهمية الموجهة للجماعة بأنها « تمحوت إلى حزب سياسي » وأنها كانت تخطط « للإطاحة بالنظام السياسي » وفي القسم الأخير يخلص البنا « ما أسهمت به الجماعة في خدمة وادي النيل والبلاد العربية والأمة الإسلامية » وكانت هذه الدراسة هي آخر أعمال البنا المكتوبة ففى وقت متأخر بعد ظهر يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ دعى حسن البنا ( على نحو غامض ) إلى لقاء بالمركز العام لجمعية الشبان المسلمين ، وأطلق عليه الرصاص وهو في الطريق خرجاً من المبنى بينما كان يتأهب ليستقل إحدى سيارات التاكسي ، ومات بعد دقائق قليلة في إحدى المستشفيات القريبة . وكان البنا قد سبق له أن أخبر زملاءه - على نحو نبؤى - أن عدم قيام الحكومة بالقبض عليه هو دليل رسمي على اقتواء قتله . وأوضحت الأدلة التي ظهرت خلال التحقيقات العديدة التي أجريت في وقت لاحق وما تلاها من محاكمات ، أن عملية الاغتيال كانت مخططة أو على الأقل تم التفاوض عنها



من جانب رئيس الوزراء (ربما بدعم من القصر) ، وأنها نفذت عن طريق البوليس السياسى . . وقد حوكم كل المشتركين فى الحادث بعد أن أعاد ضباط الجيش فتح ملف القضية بعد ثورة ١٩٥٢ وصدرت فى عام ١٩٥٤ الأحكام على أربعة متهمين : فحكم بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على اليد الرئيسية فى الجريمة ( أحمد حسين جاد ) ، وحكم على ضابطين آخرين ( أحمد عبد الحميد ومحمود محفوظ ) بالسجن خمسة عشر عاماً ، وحكم على محمد الجزار(\*) بسنة واحدة<sup>(١٠٣)</sup> .

وذهب البنا إلى مثواه الأخير مشيعاً بالدبابات والعربات المصفحة . ومرة أخرى كان مكرم عبيد باشا الزعيم القبطى ، هو الوحيد الذى تمحى الحكومه وإخترق صفوف قوات البوليس المحيطة بمنزل المتوفى للانضمام إلى عائلته ، ولم يكن مسموحاً بالسير فى الجنازة إلا لأفراد العائلة وحدهم<sup>(١٠٤)</sup> .

ورسخ فى أذهان أعضاء الجماعة تجريم إبراهيم عبد الهادى ومسئوليته الكاملة عن مقتل البنا وتملكهم الإحساس الفادح بالخسارة بموت قائدهم ، وبدأ للعيان أن الازمة لن تنقته سريعاً . ولقد قيل أن الملك كف مؤثماً عن أداء الصلاة فى المساجد العامة<sup>(١٠٥)</sup> وضاعف رئيس الوزراء احتياطات الأمن بالنسبة له شخصياً وفى كل أنحاء البلاد ، وكانت خطوته الأولى بعد وفاة البنا

---

(\*) أحد كبار ضباط البوليس السياسى .

حملة إعتقالات جديدة . وفي التاسع من مارس علم المصريون أن الحكومة قد تبين لها أن الإخوان المسلمين لعبوا دوراً هاماً في إغتيال الإمام يحيى أمام اليمن السابق عام ١٩٤٨<sup>(١٠٦)</sup> . وخلال أبريل إكتشف أسر عدد من الخلايا وحدثت إعتقالات جديدة . وفي الخامس من مايو وقعت محاولة الأتقاء المنتظرة منذ وقت طويل على حياة إبراهيم عبد الهادى : فبعد ملاحظه دؤوبة لتحركات رئيس الوزراء من منزله وإليه ، فى ضاحية المعادى بالقاهرة ، تمركزت مجموعة من الاخران فى بقعة إستراتيجية وأطلقت سيلا من القنابل على عربة أتضح أنها عربة أخرى من طراز مشابه لطراز عربة رئيس الوزراء ويستخدمها رئيس مجلس النواب حامد جودة الذى نجح باعجوبة بينما ألقى القبض فى الحال على عشرة من أعضاء الجماعة<sup>(١٠٧)</sup> .

وكان ذلك هو التطور الرئيسى الأخير خلال تلك الفترة ، إنتهت معه ستة شهور وصفت بأنها فترة من « التوتر والدعر والطفيان فاقت الوصف » وأدى الشروع فى قتل جودة إلى حملة إعتقالات جديدة . وعندما ترك عبد الهادى الوزراء فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ كان هناك حوالى ٤٠٠٠ من الاخوان فى سجون طره وهاكسنب ( وهو مبنى إستخدمه الأسرى كيون كشكنات خلال الحرب ويقع قرب مطار القاهرة الدولى ) وفى عيون موسى<sup>(١٠٨)</sup> . وأبان الأزمة التى أمتدت طوال عام بأمله ، والتى هزت وجود الجماعة من أساسه فى صدامها المباشر والمحتدم مع الحكومة ، كانت هناك أربعة قضايا تنظر بالفعل أمام المحاكم والمتهمون فيها من الإخوان : (١) قضية سيارة الجيب ، (٢) قضية إغتيال النقراشى (٣) قضية الخلايا (٤) قضية محاولة إغتيال حامد جودة . وبالنسبة للقضيتين الأخيرتين ، وفى ضوء الحكم الذى

صدر لصالح الجماعة في قضية الجيب -- ومع خروج السعديين من الوزارة -- فلم يصل القضاء فيهما إلى نتيجة نهائية . وفي أكتوبر ١٩٥١ أطلق سراح اثنين وخمسين مسجوناً معظمهم من المشتركين في القضيتين ثم أطلق سراح بقيتهم مع كل الآخرين الذين إتهموا في بقية القضايا ، بعد ثورة ١٩٥٢ . وكانت قضية الجيب هي أكثر تلك القضايا إثارة ، إلا أن قضية النقراشي التي نظرتها المحاكم في وقت أسبق فكانت تماثلها تقريبا من حيث الأهمية .

ولأكثر من ثلاثة أسابيع بعد القبض عليه ، رفض قاتل النقراشي أن يدل السلطات على زملائه أو أن يعترف بأكثر من اتصاله في فترة قديمة بالجماعة . ولكن حدث انفجار القنبلة في دار القضاء في ١٥ يناير جاء بنقطة تحول : فاستنكار البنا للحدوث فضلا عن لومه العلني للأعضاء ، جنبا إلى جنب مع فتوى علماء الأزهر التي استنكرت الأحداث بوصفها أعمال مناهضة للإسلام ، كل ذلك ثبط من عزم الشاب ودفعه إلى تلك السلسلة من الاعترافات التي أدت إلى تعجيل القبض على شركائه في ارتكاب الحادث وسرعة الانتهاء من التحقيقات التمهيدية التي تسبق المحاكمة<sup>(١٠٩)</sup> .

ولأن البلاد كانت تحت الأحكام العرفية في ذلك الوقت ، فقد شكلت محكمة عسكرية ، انتظمت لها مجموعة من المحامين لتمثيل كل من الإدعاء بالحق المدني والدفاع عن المتهمين . وما لبثت أن تغيرت الوزارة في يوليو ١٩٤٩ وبذلك أمكن أن ينضم محامون من الوفد ومن الأخوان المسلمين إلى محامي الدفاع وجعلوا بدلا من المحامين السعديين وقدمت الحكومة عريضة اتهم

احتوت على عدد كبير من التهم: بهدف إدانة تنظيم الجماعة بكامله (لا المتهم وحده) وذلك بدعوى أن هذا التنظيم كان يخطط للاطاحة بالحكومة. وعلى وجه الأجمال ذهبت عريضة الاتهام إلى أن العنف الذي وقع خلال الشهور الستة السابقة على مقتل النقراشي كان بمثابة التمهيد المخطط له من أجل إغتيال النقراشي وإشارة لبداية التمرد. وقدم الإدعاء البرنامج التدريبي للجماعة — بجانبه العسكري والروحي — بوصفه دليلاً على انتواء زعماء الجماعة تلقين الأعضاء وتدريبهم على العنف. وتضمنت «الوثائق» المقدمة من الحكومة في هذا الصدد بعض الرسائل التي كتبها حسن البنا لتوعية الأعضاء، وخطابات وجدت في المركز العام مرسلة من بعض الأعضاء يؤكّدون فيها ولائهم لقضية الجماعة. وأخيراً، اتهم الجهاز السري بأن وظيفته الأساسية التي حددت له هي تحقيق «أهداف جماعة الإخوان بالقوة».

على أنه وأياً كان حجم «الدrama» التي أضافها إدعاء الحكومة على المحاكمة، فإن المسألة الأساسية في القضية كانت ما تزال هي تهمة القتل. وكان واضحاً من سير التحقيقات أن قرار القتل اتخذ بعد صدور قرار حل الجماعة في ٨ ديسمبر وأن الخطأ اكتمل في ١٨ ديسمبر، وأن القاتل قد انتظر بعض الوقت للتدريب وإختيار اللحظة المناسبة. وفي المحاكمة دفع الدفاع في البداية «بمجنون» المتهم، ثم بعد ذلك «بالتأثير السيء» اأعمال الجهاز السري، ورفضت المحكمة الدفوع وحكم على الشاب بالإعدام. ونفذ الحكم في ٢٥ إبريل ١٩٥٠.

وكان تحديد المسؤولية عن مقتل النقراشي عنصراً أساسياً في سير المحاكمة



وقد بذلت الحكومة جهداً مستميتاً لتوضيح أن حسن البناء - ولو لم تقبض عليه - يجب أن يتحمل المسئولية النهائية ، على نحو غير مباشر بوصفه القائد المسئول للجهاز السرى وعلى نحو مباشر من خلال مركزه كقائد أعلى وكانت وجهة النظر المعارضة (لادعاء الحكومة) تقول أن الأحداث خرجت عن يد البناء وأنه فقد السيطرة على « المتطرفين »<sup>(١١٠)</sup> .

وخلال جلسات المحاكمة برز اسم إثنين من قيادات الجماعة . الأول هو السيد سابق ، وهو أحد شيوخ الأزهر الشبان ، والذي بدا أنه الملهم « الروحي » لارتكاب الحادث . فقد رأى في قرار النقرأشى بحل الجماعة اعتداء على الإسلام « يوازى أغلاق أبواب مئآت المساجد » كذلك بدا أنه مصدر القصة القائلة بأن المركز العام للجماعة سيحول إلى قسم للشرطة توزع عن طريقه التراخيص التى تمنح للمعاهرات ، وفضلاً عن هذه البواعث والاعتبارات « الإسلامية » كانت هناك بواعث ودوافع أكثر دنيوية شملت « خيانة الزعماء والاغنياء فى فلسطين وفى التعامل مع الانجليز »<sup>(١١١)</sup> . ورغم أنه وصف فى ذلك الوقت بأنه « مفتى الدماء » ، إلا أن المحكمة برأته لعدم توفر الأدلة على مشاركته فى الجريمة نفسها .

أما الاسم الآخر فكان أحمد فؤاد ، ضابط بوليس شاب وقائد تلك الوحدة من الجهاز السرى التى اشتركت فى الجريمة ، وقد درب من القاهرة بعد وقوعها وطارده البوليس إلى أن قتل فى معركة بالرصاص مع قوة بوليسية فى مدينة بنها . وقد أشارت كل الدلائل إلى أنه المحرك الأول فيما يتعلق بالقرار الذى اتخذ بقتل رئيس الوزراء وأنه كبير مهندسى العملية وقد

تأكد هذا الرأي إلى حد ما من خلال كلمات القاضى الختامية أثناء المحاكمة :  
« وما يؤسف له أن مهندس الجريمة ليس حاضرا ، وأنه فضل رصاصات  
البوليس على حكم الإعدام الذى كان مؤكدا أن هذه المحكمة ستصدره  
عليه » (١١٢) .

على أن قضية الجيب ، كانت تعد من وجهة نظر الأخوان ، ونظراً  
لانطوائها على مجال هام من مجالات عمل الجماعة ، مركزاً لمركزهم القضائية  
مع السلطة . وبالنظر إلى ما انتهت إليه ، اعتبرت بمثابة التبرئة الشاملة للجماعة  
وما قامت به من أعمال . والواقع أن المحاكمة شملت كل جوانب  
نشاط الجماعة وجمعت كل العناصر الرئيسية معا : بدءاً بضبط « الجيب »  
فى نوفمبر ١٩٤٨ إلى الاستيلاء على الحافظة الجلدية المملئة بالوثائق وبعدها  
اكتشاف مخبأ الأسلحة فى عزبة الشيخ فرغى ، ثم قتل النقراشى والغازندار ،  
بالإضافة إلى تهمة أخرتين باخفاء الأسلحة .

وقد نظرت القضية أولاً أمام محكمة عسكرية إلا أن الدفاع طالب بالتأجيل  
إلى أن يتم رفع الأحكام العرفية . وعندئذ حوت إلى القضية محكمة مدنية فى  
يونيو - ١٩٥٠ ، وبمجرد أن أطلعت المحكمة على أوراق التحقيق أمرت  
بالأفراج عن ثمانية من المتهمين . وبدأت المحاكمة الحقيقية لاثنتين وثلاثين عسواً  
من أعضاء الجماعة فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ . وكانت هذه المحكمة مشكلة من أحمد  
كامل بك رئيساً يساعده كل من محمود عبد اللطيف بك وزكى شرف بك ..  
واستغرقت المحاكمة ثلاثة شهور ونصف الشهر (١١٣) .

وكانت عريضة الاتهام تحتوي على نقاط أربعة :

الأولى وهي المحور الأساسي للقضية : أن المتهمين شاركوا - ومعهم آخرون - في « مؤامرة إجرامية » هدفها « الاستيلاء على السلطة بالقوة » وأن ثلاثة عشر من بين المتهمين الاثني والثلاثين شكوا فيما بينهم « وحدة إرهابية » لما قائد معين وأعضاء منضبطون مدربون جيداً على استخدام السلاح وفنون الإرهاب وشملت للعريضة أيضاً تهماً فرعية بلغت إحدى عشرة تهمة تناوأت « الخطاط » الموضوعة للثورة ، ومن بينها استخدام القتل والسرقة وأحراق المباني وتخريب المنشآت الحكومية والمواصلات والمرافق العامة والبنوك والممتلكات الخاصة وإغتيال الشخصيات العسكرية والمدنية المسئولة . وناولت النقاط الثلاث الأخيرة بالتفصيل التهم المتعلقة بتكديس المتفجرات والأسلحة غير المرخصة ، والاستخدام غير المرخص به لأجهزة اللاسلكي<sup>(١٤)</sup> .

وذهب الإدعاء إلى أن التنظيم بعد أن اشتد عوده ، أصبح يضع نصب عينيه أهدافاً سياسية ، وأن الجهاز السري إنما أنشئ ودربت فرق الجواله، المساعدة على تحقيق الهدف السياسي النهائي وهو الاستيلاء على السلطة . وقال الادعاء أنه منذ عام ١٩٤٦ بدأت الجماعة تلفت الأنظار إليها بالعنف الموجه إلى البريطانيين وأعمال العنف التي ظهرت خلال قلاقل واضطرابات فلسطين . وعلى ذلك فهم المسئولون عن الهجمات التي وقعت على الممتلكات اليهودية في القاهرة في الفترة بين يونيو ونوفمبر ١٩٤٨ . ولم تكن فلسطين سوى واجهة لتغطية مقاصدهم الحقيقية والتي تتمثل في التدريب استعداداً للثورة في مصر . ولكي يؤيد الادعاء هذا المنحى قدم الوثائق التي اكتشفت في الجيب

والوثائق الأخرى التي توفرت لدى الحكومة خلال مجرى صداماتها بالجماعة ، كذلك قدم الإدعاء بعض « رسائلها » وبعض الخطب العامة المنشورة . وكانت وثائق « الجيب » هي المصدر الأساسي للمعلومات حول الجهاز السرى ، وقد جرى تقديمها للمحكمة كدليل كاف بذاته على تأهب الجماعة للمصيان المسلح . ومن بين تلك الأوراق المقدمة ، كانت هناك خرائط ومذكرات وتعليمات تشير بوضوح إلى مسئولية الجهاز السرى عن بث الذعر الذى ساد الطائفة اليهودية خلال صيف وخريف ١٩٤٨ — كذلك كانت هناك كتيبات حول التدريب على السلاح ، والذخيرة والتنظيم العسكرى وحرب المصائب ، مكتوبة بالعربية والانجليزية ، وكانت كل هذه الوثائق تضيف — فى رأى المدعى — أدلة أخرى تؤكد صحة رأى القائل بأن الجهاز السرى كان يعد للثورة . كذلك اشتملت الأدلة التى قدمها الادعاء — بهدف إثبات النوايا الحقيقية للجماعة — الرسالة الهامة المسماة « رسالة التعاليم » التى كانت متداولة بين أفراد الكتائب والجوالة ، فضلا عن بعض الخطابات وخطب أخرى مكتوبة كانت تستخدم فيما بين الأعضاء . ومن بين هذه الأوراق عشر على « خطة » بالمركز العام ، تقدم بها الادعاء بوصفها دليلا أساسيا على التأهب للاقيام بانقلاب<sup>(١١٥)</sup> .

أما الدفاع فقد صاغ صرافته على أساس مواجهة ما جاء فى صرافة الادعاء من تقسيم التهم إلى قسمين : أعمال العنف المحدودة ، والمصيان المسلح . وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من التهم قدم الدفاع حجتيين رئيسيتين هما : (١) أن الشبان الذى ارتكبوا أعمال العنف إنحرفوا عن المبادئ التى وضعها القادة ، (٢) أن التنظيم ليس مسئولاً عن أفعال أعضائه « المتطرفين » فخطأ لا يكمن فى الجهاز السرى ، وإنما فى بعض أعضائه الذين هم « بعض الأفراد »



أساءوا فهم تدريبهم . . وشكروا فيما بينهم تنظيمًا أرهايبًا<sup>(١١٦)</sup> .

أما التهمة الثانية الأكثر شمولاً والخاصة بالمصيان المسلح فقد أنكرها الدفاع نهائياً . فالأسلحة والتدريبات والتعاليم المكتوبة حول السلاح والحرب لا تنطوي جميعاً سوى على الاهتمام العسكري للجماعة بالدفاع عن مصر والعروبة وعن الإسلام ضد بريطانيا والصهيونية ، والدليل الأوضح على ذلك قائمة « شهداء » الإخوان في معارك مقاومة الانجليز في مصر والصهيونية في فلسطين . وفند الدفاع ما ذهب إليه الادعاء من أن الأعضاء اتفقوا مبادئ العنف . « فالجهاد » كما يتضح من تعاليم الجماعة ، يعنى الدفاع عن البلاد ضد « الإستعمار والكفر » . كذلك اهتم الدفاع بتوضيح مغزى الآية القرآنية التى فسرها الادعاء كدليل على توفر نية الجريمة : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم . . . ( ٨ : ٦ ) » فذهب الدفاع إلى أن هذه الآية لا تعنى « بالقوة » العنف وإنما تعنى بالأحرى « البأس الشديد » والمقصود حشد هذه القوة تحت الاسلام فى الدفاع عنه . أما الوثيقة التى أكد الادعاء بشدة أنها بمثابة « خطة للثورة » فقد أظهر الدفاع أنها ليست سوى مقال أعد للاشتراك به فى مسابقة فى إحدى المجلات الطلابية وفيه يصف الكاتب القصور الطلابية ( للمجتمع الاسلامى )<sup>(١١٧)</sup> . وقد ركز الدفاع جانباً كبيراً من اهتمامه لاثبات المقاصد ( السلمية ) للجماعة كما يتضح من انشطتها الاجتماعية والتعليمية والطبية والخيرية ، وخدماتها الروحية المبذولة للمجتمع الاسلامى<sup>(١١٨)</sup> .

كذلك ركز الدفاع على نقطتين أساسيتين : طغيان الحكومة السعدية

ودور الأنجليز في حل الجماعة . وبالنسبة للنقطة الأولى إعتد الدفاع أساساً في تأييد حجته على التقارير المتعلقة بتمذيب الإخوان في السجن قاصداً بالتالي إلى تنفيذ أية قيمة قانونية للاعترافات التي يملكها الإدعاء . وحول تأييد الحجة الثانية ، فاجأ أحد المحامين الشبان من أعضاء الجماعة المحكمة ذات يوم بإبرازه لبعض الوثائق نشرت مؤخراً بالإنجليزية ، كانت توضح وجود إتصالات متبادلة بين السفارة الانجليزية والحكومة وأن السفارة الانجليزية طالبت باسم السفارتين الأمريكية والفرنسية بحل الجماعة<sup>(١١٩)</sup> .

وأعلنت المحكمة حكمها في ١٧ مارس ١٩٥١ . ولقد عبرت حيثياته عن ذلك النجاح الباهر الذي حققه محاميو الدفاع . وقد بدأت المحكمة حيثياتها بإيجاز بمنهج لـكل الأدلة والوثائق المقدمة إليها . ورفضت بعض الاعترافات التي أدلى بها المتهمون نظراً للوسائل ( غير السليمة ) التي إستخدمت للحصول عليها ، كما أنعت باللائمة على الحكومة لأنها كها حقوق المواطنين . وبمسد أن إستعرضت المحكمة عريضة الاتهام التي قدمها الادعاء وتاريخ الجماعة ، رأى القضاة أن الادعاء قد خلط في صرافته بين مسألتين : (١) التدريب على إستخدام السلاح وحرب المصائب ، (٢) التصرفات الإرهابية لبعض أعضاء الجماعة . ومن الخطأ الناجم عن ذلك -- إعتبار القسم المخصوص ( الجهاز السري ) ككل على أنه جماعة إرهابية . وكان رأى المحكمة أن ( القسم المخصوص ) بوصفه جهاز تدريب ، ينبجس في أدائه لأنشطته مع الجماعة المعانة حول « تحرير وادي النيل وكل البلدان الاسلامية » ، كما لا يدعوا أو ينطوي عمله على أية « جريمة » ، وليس معنياً بحال إذا ما أنشأ بعض أعضائه فيما بينهم فرقة إجرامية لارتكاب أعمال القتل والتخريب أما عن الشكائات

والتعامل حول التنظيم العسكري والأسلحة وحرب العصابات التي قدمها الادعاء بوصفها دليلاً على الثورة فلم يكن يستخدم لتدريب إرهابيين ، وإنما استخدم — شأنه شأن الخطط الموضوعة لنفس الكبارى والمواصلات والنقل — لتخطيط عمليات المقاومة ضد الانجليز . كذلك أولت المحكمة اهتماماً بما أدلى به كل من ( اللواء ) أحمد المواوى بك ( واللواء ) أحمد فؤاد صادق ( وكلاهما كان قائداً للقوات المصرية فى فلسطين ) من تقرّظ للجماعة على ما أسهم به أعضاؤها فى معارك فلسطين ، وعزياً ذلك إلى المستوى الرفيع للتدريب الذى تلقوه .

وبعد أن درس القضاة الوثائق المقدمة من الادعاء ، ذهبوا إلى أن هذه الوثائق هى أما تم تقديمها خارج سياقها فى القضية أو أنها غير ماهرة بتوقيع ، أو لا يمكن إقتفاء مصدرها ، أو غير متعلقة بالتنظيم على نحو مباشر ، ومثل تلك الشواهد لا يمكن إعتبارها دليلاً على خطط ونوايا محددة . وفيما يتعلق « بالخطة » الموضوعة للثورة فقد وافق القضاة على رأى الدفاع القائل بأنها مقل طلابى مقدم لمسابقة ولا ضرر منه ونصادف وجود المقال بالمركز العام لأن عضو لجنة تحكيم المسابقة كان يستقبل المقالات هناك وذكرت المحكمة أن الادعاء ، تجاهل عن عمد كل المعلومات الأكيدة المتوفرة حول المقال وأنه أساء تأويل ما لاحظ في هذا الصدد (١٢١) .

وعلى ذلك ، فقد وجدت المحكمة أن تهمة « المؤامرة الإجرامية للاطاحة بنظام الحكم القائم » فى ضوء الأدلة والتحقيقات ، لا أساس لها من الصحة . على أنها إنجحت فيما يتعلق ببعض التهمين ، إلى أن الأوراق التى عثر عليها فى الجيب تشكل دليلاً على إرتباطهم بأحداث العنف التى وقعت فى صيف وخريف عام ١٩٤٨ وبالتالى تدل على وجود « مؤامرة إجرامية للقتل والتخريب »

وقبل النطق بالحكم ، شرحت المحكمة دواعيها لتخفيفه : فقد أقر القضاة ، بأنهم مع إيمانهم بجلال الأهداف التي تسمى الحركة لتحقيقها ، يرون أن بعض 'معضلاتها' — تحت تأثير الانفعالات الفاجعة عن فترة ما بعد الحرب التي استمر خلالها الاحتلال البريطاني لمصر وظلت فيها مشكلة فلسطين قائمة دون حل — قد « فقدوا توازنهم » ورغبة منهم في إختصار الطريق تفكّبوا السبيل الذي سلكه زعماء الجماعة لتحقيق أهدافها . من أجل ذلك كله ، شرحت المحكمة أنه يجب أن تضع الشفقة في الاعتبار عند توقيع العقاب .

وحكمت المحكمة بسجن خمسة من المتهمين لمدة ثلاث سنوات ، وسجن اثنا عشر متبما لمدة عامين ، وسجن متهم آخر سنة واحدة . أما المتهمين الستة عشر الباقين فقد صدر الحكم ببراءتهم<sup>(١٢٢)</sup> .

وفي مناسبة لاحقة ، صرح رئيس المحكمة أحمد كامل بك بأنه بعد إنتهاء قضية الجيب كان قد وقع تحت الاغراء على الانضمام للجماعة<sup>(١٢٣)</sup> .





## هوامش الفصل الثالث :

١ - عيسوى ، مصر فى منتصف القرن، ١٩٥٤ ص ٢٦٢

- ٢٦٣ .

٢ - انظر : كيرك ، الشرق الأوسط ص ٢٦٩-٢٧٢ .

٣ - عيسوى ، المرجع السابق ص ٢٦١ .

٤ - انظر : الشرق الأوسط ( ١٩٥٤ ) ص ١٨٩ .

٥ - انظر هيوث دون ، مصر الحديثة ص ٤٣

كابلانسكى ، الاخوان ، ص ٣٨٠ . م . لكسندر « اليسار

واليمين فى مصر » ( القرن العشرين فبراير ١٩٥٢ ) ص ١٢١

يصف الصحافة الوفدية بأنها « الأرض المحررة للشيوعيين »

وزكى بدوى « المشاكل العمالية وتنظيمات العمال

فى مصر » ( ١٩٤٨ ) يحلل فيها القوى العاملة فى مصر

بعد الحرب ويصف الوفد بأنه « أم الأحزاب اليسارية » .

٦ - السادات ( صفحات ) ص ٥٢ - ٥٤ ص ٩٥-٩٦ ،

ص ١٤٣ .

٧ - انظر زكى بدوى المرجع السالف الذكر ص ١٥٨ -

١٥٩ رگولومب ، مصر ، ص ٢٤٩ - ٢٥١ فيما يتعلق بحملة  
صدق المناهضة للشيوعية .

٨ - انظر آخر ساعة أول ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤ - ٥ .

٩ - السادات ، صفحات ص ٩٩ - ١٠٢ ومعظم ماورد  
في هذه القصة أكده يوسف رشاد في مجله الدعوة ( ١٥ يونيو  
١٩٥٤ ص ٦ ) . وطبقا لما ذكره السادات ، كان برفقة البنا  
في أحد لقاءاته به ، « مستشاره العسكري » محمود لبيب ،  
الذى ظل مع ذلك لا يعلم بأمر الاتصال بالقصر .

١ - انظر في آخر ساعه ( أول ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤  
- ب ) رواية تذهب إلى أن البنا خان حركة الشعب .

١١ - ليس هناك خلاف حول ما إذا كان البنا قد  
حضر المأدبة ، إلا أن شهادات شفهوية ذهبت إلى أنه قد حضرها  
بالفعل ، انظر في ذلك الدعوة ( ٥ يناير ١٩٥٤ ص ١٣ ) التى  
اتخذت موقفا سلبيا فيما يتعلق بهذه المسألة .

١٢ - الحسينى ، الإخوان ص ٩٨ .

١٣ - أنظر من أجل جانب من القصة كتاب محمد حسن  
أحمد الذى يتخذ موقفاً مناهضا « الإخوان فى الميزان »  
ص ٨٠ - ٨٣ .

١٤ - انظر حول المذكرات المتبادلة كتاب كولومب ،

مصر ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ص ٢٤٣ - ٢٤٦ .

١٥ - الاقتباس السالف الذكر تانيمس لوجم، انظر الطلاب .

ومن أهل روايتين للاحداث انظر كولومب ، ص ٢٢٩ ،  
والرافعي ثورة ، ص ١٨ - ١٨١ . وكان من الصعب بالنسبة  
لهؤلاء الذين اتهموا الجماعة خلال تلك الفترة « بخيانة » الحركة  
الوطنية أن يفسروا مشاركة الاخوان في ذلك الحادث والأحداث  
الأخرى الدامية لتلك الفترة ، انظر على سبيل المثال : حسن  
أحمد ، الاخوان في الميزان ص ٨٣ .

١٦ - حول سقوط الوزارة انظر كولومب ص ٢٢٩ -

٢٣٠ وجريدة الأخوان المسلمين ٥ يوليو ١٩٤٦ ص ٤

١٧ - ومجلة « الاخوان المسلمون » ٥ يوليو ١٩٤٦ .

١٨ - الاخوان في الميزان ص ٨٤ - ٨٥ :

١٩ - والقصة غير المؤكدة القالية مصدرها أحد الشخصيات

المشاركة فيها فقد قيل أن البنا قد طلب من زملائه في مكتب  
الارشاد واجيب طلبه قرارا بتأييد حكومة صدقي الجديدة وفي  
مناسبة إضراب ٢١ فبراير ، أصدر البنا أمراً خاصاً إلى أحد  
أبرز قادة المظاهرات لكي يدعو الاخوان للخروج إلى الشارع،  
منتهكاً بذلك سياسة المكتب . وعندما واجه مكتب الارشاد



بواقعة خروج الاضراب على تعليمات المجلس ، وافق البنا  
- دون أن يصرح بدوره فيما حدث - على إجراء تحقيق فيه  
إلا أنه نجح في تأجيل الموضوع والانتهاء به إلى  
لا شيء .

٢٠ - حول هذه الأحداث انظر : الراقى ثورة ، ج ٣  
ص ١٨٤ - ١٨٧ وجريدة الاخوان ٥ يوليو ١٩٣٦ ص ٤ .

٢١ - الاخوان في الميزان ص ٨٨ - ٩١ الراقى ج ٣  
ص ١٨٧ جريدة الاخوان ٥ يوليو ١٩٤٦ ص ٤ ، ٣ يوليو  
١٩٤٦ ص ٢ .

٢٢ - انظر : هاندل ( الحركة العمالية في مصر )

٢٣ - انظر بوهم ( الاخوان المسلمون ) ص ٢١٨ -  
٢٢٠ والاخوان في الميزان ص ٣٨ - ٥٠ ومن الكتب اليسارية  
التي ظهرت حديثا حول مصر كتاب أنور عبد الملك : مصر  
مجتمع يحكمه العسكريون ( ١٩٦٢ ) وفي حين يهتم الكتاب  
أساسا بالعهد الحاضر ، إلا أنه يتناول المسائل موضوع  
المنافسة خلال الفترة باختصار انظر ص ٣٢ - ٣٤ .

٢٤ - جريدة الاخوان المسلمين ٣ ، ١٤ ، ١٧ يونيو

١٩٤٦ .

٢٥ — جريدة الاخوان ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ يوليو ، ٦ أكتوبر

. ١٩٤٦

٢٦ — انظر على سبيل المثال : جريدة الاخوان ٨ مايو ،

٣ يونيو ، أول سبتمبر ١٩٤٦ .

٢٧ — جريدة الاخوان أول سبتمبر ١٩٤٦ ص ١ ، ٣

وأيضاً : ١٤ يونيو ، ٩ ، ١١ يوليو ، ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ .

٢٨ — جريدة الاخوان ، ٧ يوليو ١٩٤٦ . انظر أيضاً

جريدة الوفد - المصري ، ٧ يوليو ١٩٤٦ صوت الأمة ٢٥

أغسطس ١٩٤٦ وأنصر :

٢٩ — انظر : بوهم ( الاخوان المسلمون ) ص ٢١٢-٢١٣ ،

جريدة الوفد المصري ، ٩ يوليو ١٩٤٦ ، صوت الأمة ١٧ سبتمبر ،

١٩ أكتوبر ١٩٤٦ . ونوه الوفد بموقفه من القوانين التي صدرت

في ١٩٣٣ و ١٩٣٨ بشأن منع أي حزب سيامي من أن يحوز تحت

تصرفه تشكيلاً طابع عسكري رغم أن شباب الوفد لم يكن

منظماً في تلك الفترة في تشكلات تشبه القمصان الزرق ، التي شكلها

الحزب في فترة سابقة والتي صدرت بسببها القوانين السالفة

الذكر إلا أنه كان يؤدي نفس الوظائف بمهارة معقولة .

٣٠ — جريدة الاخوان المسلمين ، ٣ يونيو ١٩٤٦ ص .

والهامش ( ٢٤ ) .

- ٣١ - المصدر نفسه ١٥ أكتوبر ١٩٤٦ ص ٢ ، وصوت الأمة ، ١١ سبتمبر ١٩٤٦ ص ٢ ، وانظر أيضاً ص ٢١٢ .
- ٣٢ - جريدة الاخوان ، ٨ أكتوبر ١٩٤٦ ص ١ .
- ٣٣ - المصدر نفسه ١٠ أكتوبر ١٩٤٦ ص ٤ .
- ٣٤ - المصدر السابق ١٦ و ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ .
- ٣٥ - حول الوجهتين من النظر انظر : والرافعى ، ثورة ٢٠٠ ج ٣ ص ١٩٥ - ٢١٣ .
- ٣٦ - جريدة الاخوان ٢١ أكتوبر ٢٤ نوفمبر ١٩٤٦ .
- ٣٧ نفس المصدر ٢٨ نوفمبر ١ ، ٢ ، ٤ ديسمبر ١٩٤٦ كرومب ص ٢٣٣ - ٢٣٦ ، وانظر .
- ٣٨ - جريدة الاخوان ٨ مايو ١٩٤٦ .
- ٣٩ - مصطفى مؤمن ، صوت مصر ص ١ ، وهو كتاب يضم مذكراته حول مصر الحديثة وانطباعاته عن الولايات المتحدة جمعها خلال رحلته إليها عام ١٩٤٧ وعندما أثرت مشكلة الوفد الرسمي ، نشرت إحدى الصحف اليومية القاهرية رسماً كاريكاتورياً يصور كل زعماء البلاد وهم سائرون إلى الأمم المتحدة ، وكان بينهم - من اليمين ، الذي أخذ اتجاهها معاكساً لأنه رأى ، كاشح الرسم ، « أن أعضاء مجلس الأمن

مسيحيون جميعاً والأخوان المسلمون لا يحبونهم » . ( أنظر آخر ساعة ٢٩ يناير ١٩٤٧ ص ١٣ ) ولم يكن ذلك بمثابة افتراء على الإخوان بقدر ما كان تعبيراً عن فكرة سائدة في أوساط المثقفين ثقافة غربية من المصريين في نظرهم لعلاقة مصر بالعرب .

٤٠ — مؤمن ، صوت مصر ص ١ - ٤ ، ٢٩٥ - ٣٢٥ والصور المرافقة .

٤١ — هكذا بدا الأمر للحكومة الثورية في فترة لاحقة .

٤٢ — أنظر : في الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ . ص ٢٢ .

٤٣ — أنظر حول الروايتين : الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ، ص ٢٢٢ - ٢٣٤ .

٤٤ — أنظر حول هذه القصة الروايات الوحيدة المتوافرة وان كانت جزئية في : كبير ، محكمة ، ج ٢ ص ٣١ - ٣٥ الجمهورية ، ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ ، ٨ ، ٤ والرواية الأخيرة تفصل دور البنا في إستبدال اللجنة الأولى باللجنة الثانية . وكلا الروايتين المستندتين لمصادر حكومية تعد متحيزة في نظر الإخوان ، إلا أنهما لا يختلفان في الواقع بصورة ملحوظة عن الروايات التي صدرت عن الإخوان أنفسهم باستثناء حذف



الدفاع المثير الذى قدمه عابدين وأنصاره : انه بدخوله بيوت  
الاخوان فانما ليحقق بنزاهة وشرف مهمته غير الرسمية في  
ترتيب علاقات زواج داخل مجتمع الاخوان ، وان الفيرة  
والأحقاد الشخصية هي السبب الحقيقي للخلاف .

٤٥ - أنظر كتاب السكندر الذى سلف ذكره ص ١٢٥  
حيث يذكر - كأحد موضوعات الخلاف - قبول البنا لبعض  
المال من البريطانيين عام ١٩٤٦ والنزاع أو الخلاف على النحو  
الذى صورناه لم يعالج في كتابات منشورة على حد علمنا ،  
والرواية السالفة الذكر تستند إلى مصادر شفوية من كلا  
الجانبيين .

٤٦ - أنظر الملحق ( ٩٨ ) في النص الأصلي لهذه  
الدراسة .

٤٧ - حول بعض التضييعات بأن ذلك كان الموقف  
الحادث ، والتي أكدتها بعض المصادر الشفوية ، أنظر : كيره  
محكمة ج ١ ، ص ٣٣ - ٢٤ التابعى واخرين : هؤلاء هم  
الاخوان ( القاهرة ١٩٥٤ ) ص ٥٢ - ٥٣ وأيضا كتاب بيننز  
عن الاخوان ص ٩ .

٤٨ - مذكرات ص ٢١٣ .

٤٩ - عبد الرحمن البنا، ثورة الدم ١٩٥١ حيث تجد بعض

المقالات حول فلسطين نشرت في الاعداد الأولى من صحف  
الجماعة .

٥٠ - أنظر الفصل الأول ، وأيضاً : مذكرات ص ٢٢٢ -  
٢٢٧ ، ٢٤١ - ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، نظام الاسر نشأتها وأهدافها  
ص ٦ ، البنا ( عبد الباسط ) ، تاج الإسلام ص ٣٧ - ٣٨ .  
ويذهب الشريف في « الاخوان في حرب فلسطين » إلى أن  
« المقطوعين » أرسلوا لشد أزر الأضراب العربي وفي مجلة  
المباحث أكد المفتي ( أمين الحسيني ) صحة هذا الرأي .

٥١ - جريدة الاخوان ١١ أغسطس ، ١٧ ، ٢٣ أكتوبر ،  
١٥ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ . الشريف ، الاخوان في حرب فلسطين  
ص ٤٣ - ٤٦ . المسال ، البنا كما عرفت ص ٤٣ مامش رقم (١)  
أقوال وتعذيب ص ٢٠ - ٣١ .

٥٢ - جريدة الاخوان ٢١ يونيو ١٩٤٦ ص ١ ، وحول  
أعمال الدعاية في العالم العربي أنظر : الاخوان ٢١ مايو ١٩٤٦  
ص ٣ ، الدعوة ١٧ فبراير ١٩٥١ ص ٢٢ .

٥٣ - أقوال وتعذيب ص ٣٢ . وقد اتهمت الجماعة  
عام ١٩٥٤ بسوء استخدام المبالغ التي جمعت من أجل فلسطين  
أنظر الجمهورية ١٩٥٤ ( ٢٢ نوفمبر ص ٣ ) على سبيل المثال

٥٤ - الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ ص ٢٢ ، الجمهورية ١٢

نوفبر ١٩٥٤ ص ٤ .

٥٥ - الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ ، ص ٢٢ ، ١٥ يونيو

١٩٥٤ ، ص ٦ .

٥٦ - الشريف، الإخوان في حرب فلسطين ص ٦٢ ،

١٠٣ ، ١٠٤ أقوال تمذيب ص ٤٤ - ٤٥ . وانظر أيضا

كتاب ص ٢٢٢ - ٣ .

٥٧ - أقوال وتمذيب ص ٣ - ١٦ ، ٣١ ، ٤٤ ، مجلة

المباحث ، ١٦ يونيو ١٩٥٠ ص ٨ - ٥٩ ص ١٦ .

٥٨ - أنظر الجمهورية ٩ يونيو ١٩٥٤ ص ٤ ، المصدر

١٤ نوفبر ١٩٥٢ . ص ١٢ - ١٣ ، الجيل الجديد ، ٢٠ يوليو

١٩٥٣ ص ٤ - ٥ وفي كتاب « صفحات . » يقول السادات

« شعر الضباط الأحرار بأن من الواجب تدريب الشباب

الذين يتطوعون للمعركة ، وأن يتطوعوا معهم وأن يقودهم

خلال المعركة ويسجل السادات « في صفحات . . . »

(ص ١٧٧ - ١٨٢) الاجتماعات في منزل البنا مع الضباط الأحرار

بما في ذلك جمال عبد الناصر ، من أجل توحيد الجهود .

٥٩ - كتاب كامل الشريف الإخوان في حرب فلسطين

هو العمل الوحيد لواحد من الإخوان حول الحرب في فلسطين .

أما المعلومات الأخرى فهي إما شحيحة أو مشوشة .

٦٠ - أنظر بوجه خاص كتاب الشريف: الإخوان في حرب فلسطين ص ٨٠ - ١٠١ وبعد هذه الاشتباكات الأولى تقرر استخدام تكتيكات حرب المصائب بدلا من الهجوم المباشر على المواقع الصهيونية .

وقد نقلت جثث الشهداء الاثني عشر الأوائل إلى القاهرة و اقيمت لهم جنازة ضخمة ، انظر الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ ص ٢٢ ، ٣١ ، وانظر البوهي : مع شهداء الإخوان ص ٢٤ ٣٦ حيث نجد فقرات قصيرة تتناول حياة هؤلاء الشهداء وغيرهم من المتطوعين في فلسطين .

٦١ - الإخوان في حرب فلسطين ص ١٠٩ - ١٧٢ .

٦٢ - نفس المصدر ص ١٤٥ - ١٤٦ ص ١٦٠ - ١٦٦ ص ١٧٣ - ١٧٩ أقوال وتعذيب ، ص ٣٨ - ٤٨ الدعوة ٧ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ . وقد تمت التسوية النهائية لمشكلة حصار الغالوجا مع انتقال المنطقة لتبعية إسرائيل وجلاء الكتيبة إلى مصر هلا باتفاقية رودس الموقعة في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، انظر الرافعي ثورة ج ٣ ص ٢٦٥ وكان عبد الناصر من المدافعين عن الغالوجا .

٦٣ - الإخوان في حرب فلسطين ص ١٤٦ - ١٤٧

ص ١٧٩ - ١٨٥ .



٦٤ - أقوال وتعذيب ص ٥ - ١٦ .

٦٥ - أنظر الراقى ، ثورة ج ٣ ص ٢٦٥-٢٦٦ عيسى ،  
مصر ص ٢٦٨ ويصف أمين عثمان بأنه « الوسيط الأسامي بين  
النحاس والبريطانيين خلال فترة الحكومة الوفدية في الفترة  
١٩٤٢ - ١٩٤٤ . »

٦٦ - أنظر ثلاثة أسابيع في القاهرة ص ١٠٣ ( فبراير  
١٩٥٦ وأنظر أيضا السادات صفحات ص ١٥٩ - ١٦٠ .  
٦٧ - أنظر هورث دون ص ٣٩ والهامش ٣٩ ، وأنظر  
الراقى ج ٣ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، ٢٦٧ .

٦٨ - كانت القلعة محتملة في ٤ يوليو ١٩٤٦ إلا أن  
آخر القوات البريطانية غادرت تكتلات قصر النيل في ٢٩ مارس  
١٩٤٧ ، أنظر الراقى ج ٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

٦٩ - المصدر السابق ٢٦٦ جريدة الاخوان ٦ مايو  
١٩٤٦ ص ٣ ——— ددين القالبين وأنظر قضية النقراشي  
ص ١١٠ .

٧٠ - هورث دون ص ٩٩ وأنظر جريدة المصري ٤ يناير  
١٩٤٩ ص ٦ من أجل تكذيب إرتباط الوفد ، وأنظر :  
إرهاب ص ٤٨ - ٥٠ من أجل الإتهام الموجه للاخوان .

٧١ - كولومب : مصر إلى أين ، وأنظر أيضاً : الشرق  
المعاصر ( ١٩٤٧ ) ص ٢١٢ و ( ٩٤٨ ) ص ٢٢٤ .

٧٢ — أنظر: ميدل إيست جورنال (أبريل ٤٨) ص ٢٠٤

٧٣ — المصري ٢٢ يناير ١٩٤٨ ، ص ٦ حيثيات وحكم،

ص ٢٦ - ٢٧ .

٧٤ — الدعوة ، ١٣ فبراير ١٩٥١ ص ٣١ .

٧٥ — إرهاب ص ٤٩ - ٥٠ ويصف هيورث دون

(ص ٧ - ١٨) الانقلاب بوصفه محاولة لتأسيس « حكومة

دستورية تعمل وفقا لأحكام الشرع الإسلامى » وقد قرظ

الغزالي فى من هذا نعلم ص ١٠٦ « الثورة على الكهنوت »

فى اليمن .

٧٦ — أنظر هيورث دون ص ١٧ - ١٨ وأنظر هامش

(١٧) من أجل المعلومات المستقاة فى أغلبها من الغاميز وأنظر:

إرهاب ص ٤٢ - ٥١ من أجل تفصيل المشاركة فى الانقلاب

فما يتعلق بالجانب الآخر : المباحث ١٢ ديسمبر ١٩٥٠ ص ٥ ،

وانظر والدعوة ، ١٣ فبراير ١٩٥١ ص ٣١ .

٧٧ — أنظر ميدل إيست جورنال أبريل ١٩٤٩

ص ١٨٣ .

٧٨ — أنظر آخر ساعة ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨ ص ٦ - ٧ ،

المصور ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ وأنظر

٧٩ — الجمهورية ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠ .

- ٨٠ — الرافعي (ثورة) ج ٣ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .
- ٨١ — المصدر السابق ٢٦٧ - ٢٦٨
- وأنظر أيضا كتاب التابى (هؤلاء...) ص ٤٩ - ٥٠
- حيث أنهم الإخوان أيضا بإرسال خطابات تهديد لنفس  
الدار وربما كان ذلك صحيحا .
- ٨٢ — أنظر ، ميدل ابست جورنال يوليو ١٩٤٨ ص  
٣٢١ ويناير ١٩٤٩ ص ٦٦ .
- ٨٣ — مجلة المباحث ٢٣ يناير ١٩٥١ ص ٢ .
- ٨٤ — ميدل ابست جورنال يوليو ١٩٤٨ ص ٣٢١ .  
وحول مناقشات أكثر تفصيلا وتحديد الموضوع أنظر:  
لاندشت : المجتمعات اليهودية في الشرق الأوسط (١٩٥٠)  
و . . ال . رسنر (غرباء الى الأبد) ١٩٥١ ص ١١٤ .
- ويعطى لاندشت إهتماما أكبر من رسنر بالعلاقة بين  
التوترات الناجمة عن المسألة الفلسطينية وهذه الانفجار لأعمال  
العنف المعادية لليهود في مصر .
- ٨٥ — فيما يتعلق بالصورة والشخصيات أنظر إرهاب  
ص ٦١ - ٩٢ وأنظر أيضا الرافعي ج ٣ ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ ،  
المصري ٢٠ و ٢١ و ٢٩ يوليو و ١ ، ٤ أغسطس ١٩٤٨ .  
وأنظر كتاب رسنر السالف الذكر ص ١١٦ - ١٢٤ ولاندشت  
ص ٣٥ - ٤١ .
- ٨٦ — حيثيات وحكم ، ص ٢٣ - ٢٧ إرهاب ص ٩٦  
- ٩٧ .

٨٧- -جريدة المصرى، ٢٦ يناير ١٩٤٩ ص ١. وقد حكم على المقبوض عليهم بالسجن عشرين عاما مع الأشغال الشاقة وحول مزيد من المعلومات فيما يتعلق بقضية سليم زكى أنظر قضية النقراشى ، ص ١١١ . ويرجع البعض أن إستبعاد هذا الحادث من ملف الاتهامات التى عددها مجلس قياده الثورة فى تاريخ الجماعة السابق كان يرجع لإشتراك أنور السادات فيه .

٨٨- -بخصوص التفاصيل المتعلقة بالحادث أنظر مجلة المباحث ١٢ ديسمبر ١٩٥٠ ص ١٦٠١ .

٨٩- -آخر ساعة ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ ص ٥ وأنظر الرافعى ( ج ٣ ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ) من أجل دعوى تعارض منطقية أو شرعية قرار الحل ، وهى دعوى الجماعة فى تقديمها فى وقت لاحق فى المحاكم .

٩٠- - أنظر « ارباب » ص ٩٩ - ١٠٢ من أجل نسخة من قرار الحل ، وأنظر المعوة ( ١٦ أبريل ١٩٥٢ ) من أجل بعض التفاصيل القانونية . وهناك رواية حول ما جرى خلف كواليس قرار الحل مصدرها مصدر مطلع تقول أن المهاجرين من أوروبا الشرقية الذين عملوا فى البداية فى خدمة المخابرات الإنجليزىة ثم بعد ذلك فى خدمة مخابرات (القصر) المصرىة ولعبوا دورا هاما فى نشر فكرة أن الإخوان كانوا



في الحقيقة أدوات في يد الشيوعيه العالميه وأن من الواجب  
كبح جماحهم . وكان يوسف رشاد من بين هؤلاء الذين قاوموا  
الفكرة وحاربوها من رجال الحاشية الملكية ، إلا أن الملك  
كان قد اقتنع بها في أكتوبر ، وأخذ منذ ذلك الوقت بدفع  
النقراشي لإصدار القرار ومن المؤكد أن الفقرات الثلاث  
الأخيرة من قرار الاتهام — في ضوء الأنشطة والأعمال المعروفة  
عن الإخوان — كانت تفتقر إلى مسوغات معقولة .

٩١ — حسن البنا ، القول الفصل ( ١٩٥٠ ) ص

٣٧ — ٣٨

٩٢ — أنظر الراقى ج ٣ ص ٢٧١ — ٢٧٢ ارهاب  
ص ١٠٢ — ١٠٨ روز اليوسف ، ٥ يناير ١٩٤٩ ص ٨ — ٩  
آخر ساعة ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ ص ٣ — ٤ .

٩٣ — المباحث ٢٣ يناير ١٩٥١ ، ص ٢ .

٩٤ — الحجاجي ، الامام ، ج ١ ، ص ١١٦ — ١١٧ .

٩٥ — المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٧ المسال ، البنا  
كما عرفته ، ص ٨٢ .

٩٦ — القول الفصل ص ٣٩ — ٤٠ ، حيث يتحدث  
البنا عن الموقف . والتصور المذكور هو تفسيري الخالص  
للموقف القائم .

٩٧ - الجمهورية ١٦ يونيو ١٩٥٤ ص ١٠ ، الحسينى ،  
الإخوان ص ٣٦ .

٩٨ - إرهاب ص ١٠٩ - ١١١ المصرى ، ١٥ يناير  
١٩٤٩ ص الجمهورية ٢٨ مايو ١٩٥٤ ص ٨ .

٩٩ - روز اليوسف ١٣ فبراير ١٩٤٩ ص ١١ ، المصرى  
٤ يناير ١٩٤٩ ص ٥ وذهت قصة راجت فى تلك الفترة إلى  
أن أعضاء الجماعة أخذ بهم الغضب من البناء حتى أن خطابا  
وصله من السجن يقولون فيه . نحن نعتقد أن البيان هو  
مناورة من الحكومة ، على أنه إذا كان صادرا منك حقيقة  
فسوف نطلب منك تفسيراً لذلك عند خروجنا . وكانت  
الإشاعة حول هذه الرسالة هى أساس الرأى الذى ذهب اليه  
البعض بعد ذلك والقاتل بأن للبناء اغتاله رجاله أنفسهم . أنظر  
فيما يلى هامش رقم ١٠٣ .

١٠٠ - المصرى ٢٢ يناير ١٩٤٩ ص ١ ، آخر لحظة  
١٩ يناير ١٩٤٩ ص ٣ .

١٠١ - القرآن ( ٥ : ٣٣ ) وحول مسألة التعذيب أنظر  
الغزالي ، من هنا نعلم ، ص ٣٨ وزكى ، والإخوان ص ٢٧  
أقوال وتعذيب ص ٥٣ - ٧٩ حيثيات وحكم ، ص ٣٨  
- ٤٢ ص ٧٩ - ٨٥ ، البوهى ، الإخوان أيام الحقنة

مواضع متفرقة ، والدعوة ، ٦ فبراير ١٩٥٣ ص ١٦ ومن الواضح أن التعذيب هو وسيلة يشجع استخدامها من قبل البوليس المصرى بغض النظر عن طبيعة النظام القائم ، وليس هناك ما يمنع من تصديق ما قيل حول التعذيب فى تلك الفترة رغم أن بعض الشبهات قد تثور فيما يتعلق ببعض التفاصيل الرهيبة . أنظر فتحى عبد الحميد ، قضية الشهيد حسن البنا ، ص ٩٠ - ٩٢ من أجل ملخص لنتائج التحقيق القضائى فى محكمة الثورة فى وقت لاحق عام ١٩٥٣ ضد إبراهيم عبد الهادى فيما يتعلق بهذا الموضوع .

١٠٢ - هذه الكراسه ، القول الفصل ، سبق الإشارة إليها ( أنظر هامش ٩٦ ) وقد ظهرت منها عدة نسخ عام ١٩٥٠ إلا أنها ظهرت قبيل ذلك لأول مرة فى جريدة المصرى عام ١٩٤٩ وتلك حقيقة توحى بمناورة وفديه فى وقت اقتربت فيه الانتخابات لإضعاف مركز السعديين ولحسب تأييد الاخوان . كما نشرت مرة أخرى فى مجلة المباحث ( ١٢ ، ١٩ ديسمبر ١٩٥٠ ) ونشرت أجزاء منها فى كتاب الحجاجى الإمام ج ١ ، ٩ ، ٦٢ .

١٠٣ - تمييز المادة التى تغطى الحادث والتحقيقات والمحاكمات التى تلقى بالفزاره ، ألا أنها لا تصل إلى مستوى الصياغة الدقيقة للحدث والنشاط القانونى المتعلق بالجريمة . ولقد

تعرضت كل كتب الاخوان منذ ١٩٥٠ لحادث اغتيال البنا بالتفصيل تقريبا، من ذلك، عبد الباسط البنا - شهيد الاسلام - ص ١٣ .  
٢٩ ، الحجاجي الإمام ج ١ ، ص ٣٠ - ٧٨ ، المسال البنا كما عرفت ص ٧٥ - ٩٣ . وقد جمع المحامون التحقيقات التي أجرتها الحكومات المختلفة حول الحادث وقدموه لأسرة البنا تحت اسم : محاضر التحقيق ومذكرات النيابة في قضية اغتيال الإمام الشهيد حسن البنا ، ( ثلاثة أجزاء ١٩٥٤ ) . وقد تم طبع هذه المجلدات الثلاثة قبل فترة قصيرة من صدور قرار حل الجماعة عام ١٩٥٤ . وليس معلوما على نحو محدد مصير نسخ الكتاب . وكما سلف لنا القول ، فقد بدأت أول تحقيقات وأول محاكمة جادة بعد ثورة ١٩٥٢ . وكان قد تقرر عقد جلسات المحكمة في يونيو ١٩٥٣ ، ثم أجل الموعد حتى سبتمبر ، وقطع سير الجلسات مرة أخرى في ديسمبر ، عندما دفع موكلو المدعى والد البنا ببطلان تشكيل المحكمة . واستؤنفت الجلسات ثانياً ونهت بصدر الحكم في ٢ أغسطس ١٩٥٩ . ومن أجل تغطية صحيفة كاملة لسير المحاكمة أنظر الجمهورية منذ عددها الأول في ٧ ديسمبر ١٩٥٣ حتى ٢ أغسطس ١٩٥٤ ، ومن أجل موجز لما جرى في المحاكمة وحول الاحصائيات الخاصة بها أنظر مجلة الاخوان المسلمين أغسطس ١٩٥٤ ص ٩ . أما التفسير الذي أشرنا اليه فيما سبق ( أنظر هامش ٩٩ ) والقائل بأن البنا قتله أتباعه ، فقد



دوجته الصحيفة السعدية أخبار اليوم ، أنظر الإخوان  
المسلمين ص ٢١٥ وأنظر الجمهورية ٣٠ مايو ١٩٥٤ ، ص ٣.

١٠٤ - المباحث ٢٣ يناير ١٩٥١ ص ٥ وأنظر كلمات  
مكرم عبيد في الدعوة ، ١٢ فبراير ٥٢ ص ٦ .

١٠٥ - أنظر : مجلة الشرق المعاصر العدد ١٧ سنة ١٩٤٩ .

١٠٦ - آخر ساعة ( آخر لحظة ) ٩ مارس ١٩٤٩ ص ١

١٠٧ - إرهاب ص ١١٣ - ١٢٠ آخر ساعة ( آخر لحظة )  
٦ أبريل ١٩٤٩ ص ١ .

١٠٨ - أنظر ( كبره محكمة ج ١ ، ص ٣٨ . وقد هرب  
بعض الإخوان إلى قورينة ، وحصلوا هناك على اللجوء  
السياسي .

١٠٩ - « قضية النقراشي » هي الوثيقة الرسمية الصادرة  
عن المحكمة بخصوص القضية وكانت محفوظة أثناء قيامها بالدراسة  
في مبنى مجلس الدولة بالقاهرة . وهذا الملخص يعتمد على  
تلك الوثيقة ، وخاصة الصفحات ٢ ، ١٩ - ٢٢ ، ٤٩ ، ٦٥ -  
٨٩ ، ١١٤ - ١٢٤ .

١١٠ - أنظر : مجلة ميدل إيست ( أبريل ١٩٤٩ ) .

ووزير كاسل في كتابه «الأحلاف الغربية والحضارة الإسلامية»  
يذهب إلى أن جريمة القتل قام بها - على نحو  
مؤكد - «عضو من أعضاء الجماعة» وأن لم يكن ذلك  
قد تم ، بعلم من البنا ، الذي كان من الذكاء بحيث كان في  
مقدوره تقدير ما ستترتب عليها من نتائج «أنظر القابض  
وهؤلاء... ص ٥٢ - ٥٣ .

١١١ - قضية النقراشي ص ١٩ - ٢٢ ، ٥٧ ، ١١٢ .

١١٢ - أنظر المصور ١٢ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ١٣ .

١١٣ - حالت الظروف دون أن يرى كاتب الدراسة  
حيثيات المحكمة في «قضية الجيب» لأكثر من ساعات  
قليلة ، وتجد ما يخصها بنقاطها ووقائعها الهامة في «كتاب  
السيارة الجيب - حيثيات» نص الحكم ص ١٣ - ١٧ ،  
ومن أجل معلومات أكثر أنظر المباحث ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠  
ص ٨ - ٩ - الدعوة ، ٣٠ مارس ١٩٥١ ، ص ٤ ، ٥ .

١١٤ - حيثيات وحكم ص ١٨ - ١٩ .

١١٥ - المصدر نفسه ص ٣٤ - ٣٦ ، ٤٦ - ٦٠ .

١١٦ - قضية الجيب ج ١ ، ص ٩٧ ، ٩٨ .

١١٧ - نفس المصدر ص ٩٩ - ١٠٠ حيثيات وحكم ص

٣٢ - ٣٣ ، ٥٥ - ٥٦ .

١١٨ - معظم هذا الجزء من صرافعة الدفاع نشرته  
تحقيقات الصحف عن المعاكسة ، أنظر المباحث ٢٣ يناير  
١٩٥١ ص ١ - ٩ ، ص ١٦ ، الدعوة ، فبراير ١٩٥١ ، ص  
١٢ - ١٣ ، ٢٠ فبراير ١٩٥١ ص ١٢ - ١٣ ، ٢٧ فبراير  
١٩٥١ ص ١٢ - ١٣ .

١١٩ - القصة كما قدمت تسير على النحو التالي : في العاشر  
من نوفمبر ١٩٤٨ التقى ممثلو كل من بريطانيا وفرنسا  
والولايات المتحدة في بلدة فايد التي تقع على شاطئ البحيرات  
المرّة بمنطقة القناة ، واتفقوا جميعاً على المطالبة بحل جماعة  
الإخوان المسلمين من خلال السفارة البريطانية . ولقد قيل أن  
الدافع لعقد هذا الاجتماع مذكرة قدمها بعض الأجانب  
المقيمين بمصر ومعظمهم من اليونانيين للسفير البريطاني ،  
يؤكدون فيها أنه لم يعد في مقدورهم أن « يشعروا بالأمان على  
أرواحهم في مصر » وقد أسفر الاجتماع عن سلسلة من  
المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية أدت  
في النهاية إلى صدور قرار الحل . ومن أجل معلومات تفصيلية  
حول الوثائق المقدمة للمحكمة ، أنظر المباحث ( ١٢ ديسمبر  
١٩٥٠ ص ٥ ) ، ومن أجل نسخة بالإنجليزية لنفس الوثائق  
أنظر الدعوة ( ٣١ يناير ١٩٥١ ، ص ١ ) وحول الدفاع عن  
صحة الوثائق أنظر الدعوة ( ١٢ يونيو ١٩٥١ ، ص ٨ - ٩ )

ويذهب البنا في « القول الفصل » ص ٢٦ ، إلى أنه علم من وكيل وزارة الداخلية بأمر التدخل الثلاثي ، أنظر أيضاً الحجاوي ، الإمام ، ج ١١ - ١١٩ . ويورد رسنري كتابة المذكور آنفاً ( ص ١٢٠ ) أن الحكومات الثلاث ، احتجت في نوفمبر ١٩٤٨ مهددة بإرجاع الإحتلال البريطاني للبلاد ، إذا لم يستقب الأمن ثانية في البلاد .

١٢٠ - حيثيات وحكم ، ص ٣٤ / ٤٢ - ٨٩ / ٨٥

١٢١ - المصدر السابق ص ٤٦ - ٧٤ ص ٨١ . وكان عنوان المقال « النظام الاسلامي في العصر الحاضر » . وقد قدمها الادعاء كدليل على خطة لاقامة اشتراكية دكتاتورية ووصفت المحكمة محتويات المقال على أنها صورة « للجمهورية الاسلامية » التي ستقوم على أساس من « الديمقراطية البرلمانية » من ممثلين منتخبين ورئيس يستمر حكمه طوال حياته . وحيث تقوم سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية وتصبح مسئولة عن كفالة حقوق المواطنين . أما مهمة الدولة الأساسية فهي حماية مواطنيها من الفقر والمرض والجمل . وقد ناقشت ملحقات للمقال مشكلات الاصلاح الزراعي وإنشاء الطرق .

١٢٢ - المرجع السابق ص ٧٤ - ٧٨ ص ٨٥ وحول

الأفراد الذين حوكموا أنظر الدعوة ج ٣ ، ص ٢٦٤ ، وأنظر هيورث دون ( ص ٧٤ - ٧٧ ) فيما يتعلق بالرأي القائل بأن الجماعة كانت تخطط لإنتقال ، ألا أن البنا أنكشف أمر



« وأنظر أيضاً فيما يتعلق بآراء مشابهة لهذا الرأي عيسوى  
ص ٦٨ ، كولومب ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ص ٢١٤ - ٢١٥ ويرى  
أن التنظيم « إستغل إسترخاء الضوابط الأمنية المعتادة » لكي  
يبدأ التعبئة والتخطيط للاطاحة الكاملة بالنظام « ونحن نعتقد  
أن هذا الرأي هو تبسيط زائد للاحداث ، كما يتضح من هذا  
النص . وكما سوف نرى في هذا الدراسة ، فقد أخذ مجلس  
قيادة الثورة عام ١٩٥٤ - والذي يحتمل أن يكون أعضاؤه  
قد إستحسنوا أعمال العنف التي وقعت عام ١٩٤٨ - موقفاً آخر  
أنظر كيرة ، محكمة ، ج ١ ، ص ٣٤ .

١٢٣ - الجمهورية ١٧ يونيو ١٩٥٤ ص ٣ .

## الفصل الرابع

### إعادة تشكيل الجماعة : الطور الثاني

#### العودة إلى الشرعية

في السادس والعشرين من يوليو ١٩٤٩ خلفت وزارة حسين سرى باشا وزارة إبراهيم عبد الهادي ، حيث شارك فيها الوفد حتى نوفمبر . وعندما تشكلت الوزارة الجديدة تم حل البرلمان ، وبدأ « حسين سرى » الإعداد لانتخابات جديدة . وفي الثالث من يناير ١٩٥٠ فاز الوفد في أغلبية الدوائر وشكل الحكومة الجديدة في ١٢ يناير<sup>(١)</sup> ، وسلم القصر بالأمر الواقع .

وصاحبت عودة الوفد للحكم تذبذب البندول في صالح الجماعة المطرودة من حقل الشرعية ، رغم أن الافراج عن المعتقلين كان قد بدأ بعد تولي حسين سرى للوزارة في يوليو ١٩٤٩ . وعاد المحتجزون في منطقة فلسطين على دفعات صغيرة ، ليعترضوا الاستجوابات ( من قبل الحكومة ) والاحتجاز لفترة قصيرة ، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك<sup>(٢)</sup> وقد بدأ التنظيم في التجمع مرة أخرى - رغم أنه ظل عمليا خارج حقل الشرعية - تحت قيادة الوكيل السابق للجماعة ، صالح عشاوي ، وكانت عودة الحيوية إلى التنظيم بهذه السرعة راجعة بصفة أساسية إلى استمراره في العمل داخل السجون ، إذ كان من السهل على الاخوان ،

وقد تركزوا في تجمعات كبيرة (في السجون) ، أن يعيدوا تشكيل أنماط وعلاقات العمل التنظيمي السابقة<sup>(٣)</sup> ، كما أن الذين هربوا خارج البلاد إستقروا في نشر الدعوة ، وخاصة في سوريا والأردن وباكستان<sup>(٤)</sup> . وكانت رسائلهم حول تعاطف الأوساط الإسلامية في الخارج وحاسما للجماعة وهي تمر « بالحنة » وعن الأرض الجديدة التي تكسبها الفكرة ، تذكى الإحساس بحياة جديدة للجماعة وباستمرار دائم للدعوة . وكانت مهمة الأعضاء غير المعتقلين - الذين لم يعتقلوا أو كانوا في السجن ثم أطلق سراحهم - هي ، وعلى حد قول أحدهم ، أن « يدفعوا الدولة إلى الاعتراف بسكان الكهوف الذين يتواجدون خارج نطاق القوانين والدستور »<sup>(٥)</sup> ولقد فعلوا ذلك من خلال التمس الدؤوب لتأييد الوفد .

ومنذ ترك عبد الهادي الوزارة في منتصف عام ١٩٤٩ ، تمهدت الجريدة الوفدية « المصري » قضية الإخوان المسلمين بالإشارات المتحمسة والمستمرة إلى إغتيال البنا والتحقيقات نصف الجادة التي أعقبته ، وبالنشر المتواصل كلما أمكن لأية معلومات جديدة تظهر ، بهدف مزدوج هو إخراج السعديين من ناحية وكسب تأييد الإخوان من ناحية أخرى ، خاصة وقد اقترب موعد الانتخابات الجديدة . وبطبيعة الحال كان الوفد بتعديده للسعديين ، يتحدى القصر في الوقت ذاته ، وفي تركيزه الهجوم على جريمة القتل الموعز بها رسمياً والتي راح ضحيتها زعيم الإخوان ، لم يكن الوفد يركز على تحسين صورته في أعين الإخوان فحسب ، بل كان يؤكد لنفسه أيضاً أن إتصال القصر في فترة ما بعد الحرب بالجماعة لمناهضة لن تتكرر مرة ثانية . كما أن المفارقات

التي جرت بين الوفد والجماعة - وتولاها فؤاد سراج الدين زعيم الجناح اليميني في الحزب - قد أوضحت أن التصور التقليدي للجماعة بوصفها متراسا في مواجهة اليسار (كان ما زال قائما) . وكان واضحا أيضا أن فؤاد سراج الدين كان يسعى لتقوية جناحه ضد الجناح اليساري داخل الحزب نفسه .<sup>(٦)</sup>

أما بالنسبة للإخوان ، فقد طغى الدافع المتعلق بالعودة إلى الشرعية على كل اعتبار آخر . وقد تم - إلى حد ما - تخطي العقبة الأيدولوجية الخاصة « بالحصول على تأييد حزب سياسي » بكون حزب الوفد - إذا ما قورن بالسعديين - يمثل « حزب الأغلبية »<sup>(٧)</sup> وقد وضع ذلك من سؤال لمراسل وكالة الأسوشيتد برس حول تأييد الوفد وجهه ، إلى « صالح عشاوي » المتحدث باسم الجماعة فرد بقوله : « ان الوفد هو الحزب الشعبي لمصر وأعضاؤه ينتمون لنفس الطبقات التي ينتمي إليها أنصار جماعة الإخوان ، أي الطبقات الشعبية . وعلى ذلك ، فليس هناك أي تنافس بين الجماعة والوفد »<sup>(٨)</sup> لقد اقتضت المصلحة والحاجة المتبادلة ، في ذلك الوقت ، طمس العداوة الكامنة بين الحزبين . إلا أن الود لم يستمر طويلا .

وفي المفاوضات التي جرت بين الحزب والجماعة كان ممثل الإخوان هو مصطفى مؤمن . وكان سراج الدين ، وزير الداخلية وممثل الوفد يمسك في يده بالأوراق الاربعة . لذلك فقد وضع شروطا ثلاثة لاعادة الجماعة للحياة الشرعية :

- (١) لا يتم إستئناف النشاط الرسمي للجماعة إلا بعد رفع الأحكام العرفية ،
- (٢) يمكن إستئناف النشاط بصورة غير رسمية ولكن تحت اسم جديد ،
- (٣) لا يستخدم الاسم القديم إلا بعد رفع الأحكام العرفية وعودة الجماعة نهائيا إلى



الشرعية . وقد اضطر مؤمن تحت إلحاح الرغبة لإعادة نشاط الجماعة بأى شروط إلى قبول العرض الوفدى وقد ذهب فى ذلك إلى حد إقتراح إسم جديد للجماعة هو « النهضة الإسلامية » على أن بقية زعماء الجماعة ، وعشماوى بوجه خاص، رفضوا كلا الاقتراحين : تغيير إسم الجماعة ، وتأجيل نشاطها الشرعى . وقبل أن تظهر نتائج الانتخابات ، كانت الجماعة قد آهمت الوفد بالغدر والخديعة .

وفى موازاة الخلاف مع الوفد ، كان هناك خلاف آخر داخل التنظيم ، أدى إلى فصل مصطفى مؤمن . فبعد أن رفض عشماوى شروط الوفد ، أصر مؤمن على إطراء الترتيبات المقترحة بوصفها الممكن الوحيد حالياً . وقد جاب بذلك على نفسه تهمة بيع نفسه للوفد وقد انتهز عشماوى هذه الفرصة وتلك المجموعة من المقالات التى كتبها مؤمن للصحافة الوفدية عن « الإصلاح » الإسلامى ، لىبدأ حملة ضده ، ركز فيها على تطلعه للزعامة وعلى إتفاقه مع الوفد وعلى « عدم تقواه » وأصدر عشماوى أوامره للشعب التابعة للجماعة بعدم دعوة مؤمن للخطابة ، وقرب إلتهاء ١٩٥٠ دعا (عشماوى) إلى عقد جلسة خاصة لمكتب الإرشاد نجح فيها فى إستصدار قرار بطرد (مؤمن) على أساس أنه « إنحرف عن مبادئ الإخوان »<sup>(٩)</sup> . ولم يكن للعداء الذى بدأ يظهر بين عشماوى ومؤمن عندهما كان الإخوان فى السجون — والذى دعا فيه مؤمن إلى المطالبة بصيغ الجماعة بالصيغة الديمقراطية — سوى بداية للأحداث التى أثارته مشكلة إختيار من يخلف البنا .

وقد هيات المشادة مع مؤمن الركيزة للملائمة التى إستقطاع (عشماوى)

من خلالها إذكاء جذوة الخلاف مع الوفد، وفي صحيفة « مجلة المباحث » استغل عشاوى كل فرصة خلال عام ١٩٥٠ لتذكير « حكومة الشعب » بوعدها - الذي نكثت به - لآخراج الجماعة من ورطتها الشرعية، وللمهجوم أيضا على التعرش الموعز به رسميا ضد نشاطها الذى بلغ أوجه سريعا . وأزادت الحكومة غضب الاخوان احتداما باستمرارها فى الاشارة اليها بمهارة « الجماعة المنحلة » وبقديمها للبرلمان القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٥٠ الذى يعلن رفع الأحكام العرفية وكل القرارات المرتبطة به، باستثناء ما تعلق منها بالاخوان المسلمين (١٠) .

ونحو نهاية العام أعلن وزير الداخلية أن الحكومة تفكر فى إستبدال قرار الحل « بقانون جديد للجمعيات » والذى ينبغى بموجبه تسجيل معلومات تفصيلية عن كل عضو مرفقا بها صورة فوتوغرافية ، لدى السلطات المختصة . وبما أن الاخوان المسلمين هم المجموعة الوحيدة المعنية بهذا الأمر ، فقط نظروا إلى القانون على أنه موجه ضدهم بالذات . وكان القانون غير ذى فائدة فى نظر الاخوان كما كان مقيدا لحركة الجماعة ، فضلا عن ذلك كان قانونا اضطراديا يحل محل مرسوم عسكري اضطرادى ، ويتيح فى الواقع تصديقا برلمانيا على القرار العسكري « غير القانونى » الصادر بحل للجماعة . (١١) .

على أن الحكومة كانت مصرة على تمرير القانون . وقدمته بالفعل يوم ١٦ أبريل الى البرلمان . وفى ١٨ أبريل ، وخلال مناقشة القانون ، أمر عشاوى الأعضاء بالخروج فى مظاهرة ضخمة أمام مبنى البرلمان . وبعد خطاب وأحاديث تدين القانون ، قدمت مذكرة احتجاج رسمية للحكومة ثم فرق

قادة المظاهرات جموع المتظاهرين<sup>(١٣)</sup> وخلال أيام قليلة تم التصديق على القانون وأعلنت الجماعة على رؤوس الأشهاد أنها لن تسجل .

وفي أول مايو كان قد تم رفع الأحكام العرفية . والتقى مكتب الارشاد في الحال وصرح بأن جماعة الاخوان المسلمين تنعم الآن بالتواجد الشرعى . وارتفعت راية الجماعة في جميع أنحاء البلاد ، وبادرت قوات الأمن الحكومية إلى العمل على الفور ، فمزقت الرايات وأنزلتها هي وكل ( الشارات ) الأخرى المرتبطة بالجماعة ، واحتلت المركز العام<sup>(١٣)</sup> وأصر الاخوان على موقفهم ، فاجتمعت الهيئة التأسيسية في ١٧ مايو لأول مرة منذ حل الجماعة في مركز عام مؤقت ، وفي ٢٠ مايو عقدوا اجتماعهم الجماهيري الأول منذ قرار الحل<sup>(١٤)</sup> ، بعد أن أخطروا به الحكومة .

ولقد أصبح الخلاف علنيا بين الحكومة والجماعة بسبب ما أعلنه وزير الداخلية عن عزمه شراء ( مبنى ) المركز العام للجماعة<sup>(١٥)</sup> لتحويله إلى نقطة بوليس . وللحيلولة دون ذلك ، فضلا عن توضيح الموقف القانوني الذي فرضه القرار الأصلي الصادر بحل الجماعة عام ١٩٤٨ والاعتمادات التي طبقت في ظل القانون الملغى للأحكام العرفية في عام ١٩٥٠ ، رفعت الجماعة دعوى أمام مجلس الدولة ضد رئيس الوزراء ووزيرى الداخلية والمالية .

وكانت هناك دعوى معيقة - أمام مجلس الدولة منذ نوفمبر ١٩٤٨ قدمها البناء نفسه والسكرتير العام للجماعة عبد الحكيم عابدين ضد الحكومة بالتظلم من قرار إغلاق فرعين للجماعة في بور سعيد والاسماعيلية في ذلك الشهر . وقد استؤنف نظر الدعوى التي سقطت بموت البناء بعد التماس جديد قدمه عابدين

عن الجماعة عام ١٩٥١ . ونظرت الدعوى برئاسة القاضى «سامى مازن بك»  
فى ١٥ أغسطس ١٩٥١ (١٦) .

ورغم أن سير الدعوى كان متعلقا أساسا بالوضع القانونى للجماعة ، إلا  
أنه دخل فى مناقشات ومدىارات حول المبررات القانونية لقرار الحل والاجراءات  
التي تلتها . وقد صدر قرار مجلس الدولة فى النهاية مؤيدا الحجاج التي ساقتها  
الجماعة ، ودفع القرار ببطلان أمر بيع المركز العام ، كما أوصى باعادة ممتلكات  
الجماعة وأرصدها المالية . وكان من نتيجة صدور هذا الحكم من على جهة قضائية  
فى مصر ، ان اعتبر بمثابة تصديق قانونى على الوجود الشرعى للجماعة . وفى  
١٧ ديسمبر أفرجت الحكومة عن ممتلكات الجماعة المصادرة بما ذاك الصحف  
والمنشآت جميعها . (١٧)

### ( زعيم جديد )

وفى غضون تلك الفترة ، كان الموضوع الأكثر إلحاحا هو : من يخلف  
حسن البنا ؟ فبعد وفاته كان طبيعيا أن تنتقل السلطة إلى صالح عشاوى نائب  
البنا منذ ١٩٤٧ وكان من المسلم به بين الجماهير الواسعة من الاعضاء ان عشاوى  
سيمين رسميا «خليفة» البنا - على أساس قيادته النشطة للجماعة خلال أيام  
الأزمة فى ظل حكم السعديين والوفديين فضلا عن إرتباطه القديم والمخلص  
بالتنظيم وبالبنا وما أداه لهما من خدمات .

ولقد ثبت أن سير الأحداث كان على خلاف ذلك ، مما كان له نتائج  
الخطيرة بالنسبة للجماعة خلال فترة سنين قليلة تالية .



وكان من الواضح أن عشاوى يتطلع إلى أن يصبح المرشد الجديد ، رغم انكاره دائما لذلك <sup>(١٨)</sup> وكان هناك منافسون آخرون، امشاوى أبرزهم : عبد الرحمن البنا شقيق حسن البنا ، وعبد الحكيم عابدين السكرتير العام . والشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الارشاد (وزير الأوقاف فى الحكومة الثورية فى وقت لاحق ) ، الذى عمل مع عشاوى للمحافظة على الروح المعنوية للجماعة والتنظيم خلال ١٩٤٩ - ١٩٥٠ والذى اعتقد العديد من الناس أن البنا اختاره لخلافته <sup>(١٩)</sup> أما مصطفى مؤمن فقد خرج من السباق بطرده من الجماعة عام ١٩٥٠ .

وخلال « المحنة » برز اسم منير الدلة فى العمل مع عشاوى والباقورى فى المحافظة على وجود التنظيم وهو عضو انضم فى تاريخ حديث نسبيا للجماعة وكان انضمامه عام ١٩٤٧ قد وصف بأنه ادخال لـ « كاديلاك والأرستقراطية إلى قلب الحركة » وقد أصبح ( الدلة ) تابعا مخلصا للبنا وساهم من ثروته - كأحد كبار ملاك الوجه القبلى - بسخاء من أجل قضايا الجماعة . ومن أجل هذا ، وبسبب إخلاصه وخدماته للجماعة فى فترة الأزمات كان صوته مسموعا فى المناقشات التى أحاطت باختيار خليفة للبنا . وبايماء منه - فى اجتماع بمنزله - برز اسم حسن اسماعيل المضيبي لأول مرة وهو قاض اشتغل بالقضاء فترة تجاوزت عشرين عاما ، كمرشح كفء لمنصب المرشد العام . <sup>(٢٠)</sup>

وليس هناك سوى القليل من المعلومات حول ردود أفعال المنافسين الآخرين فيما يتعلق بهذا الاقتراح أو بالحملة المكثفة على كل مستويات التنظيم من جانب من ناصرُوا هذه الفكرة . إلا أنه من الواضح

أنها لاقت قبولاً عاماً على أساس أن الحركة ستعرض للانقسام والصراعات إذا ما تم تعيين واحد من المتنافسين الأساسيين ، وأن من الواجب في ضوء هذا الاعتبار أن يعين زعيم من خارج التنظيم لفترة مؤقتة . فضلاً عن ذلك كانت هناك صفات إيجابية في المرشح الجديد شدت الانتباه وروج لها أنصاره فتعيين قاص في منصب المرشد العام سيكون له وقع الطيب في الأوساط القضائية والقانونية - حيث لم يمتح بعد مصرع القاضي أحمد الخازندار - كما سيساعد الدعاوى المرفوعة من الإخوان والمعلقة ما تزال أمام المحاكم . كما أن القصر سيهدأ روعه (فزوج شقيقة المضيبي رئيس للياوران الملكي) وبالتالي سيساعد ذلك على تعجيل العودة إلى الشرعية ، كذلك فإن الجماعة في حاجة إلى «وجه جديد ، ودماء جديدة وشخصية جديدة تظهر أمام المجتمع»<sup>(٢١)</sup> وكان الانطباع الذي خلفته تلك الإعتبارات جميعاً هو أن الجماعة تحتاج إلى شخصية محترمة معروفة ، والمضيبي شخص محترم ومعروف ، وكما أوضح عشاوي بعد ذلك بقوله «كان ضرورياً أن تختفي أسماء الأرباب الذين جعلتهم الصحافة موضوعاً لقصص عديدة عن الذعر والإرهاب»<sup>(٢٢)</sup> وبالنسبة لمعظم الأعضاء القدامى ، كان هذا التعيين يمثل حلاً وسطاً ومؤقتاً ينسجم مع الظروف القائمة .

وانتهت المناقشات بين الأعضاء والمباحثات التي جرت مع المضيبي في أكتوبر ١٩٥١ بعدها أعلن عن تعيينه رسمياً<sup>(٢٣)</sup> وليس هناك قدر كبير من المعلومات حول حياة الرجل ، سوى أنه في مقابلة صحفية مقتضبة ، قال أنه ولد لأبوين عاملين من عرب الصوالة في منطقة شبين وأنه تلقى تعليمه الأولي في كتاب القرية حيث حفظ القرآن . وفي العاشرة ، قرر أن يصبح محامياً ، رغم

أن والده كان قد قرر إرساله للأزهر . وقد شق الهضيبي الطريق الذي إختاره في النهاية والتحق بمدرسة الحقوق بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوى . ويذكر الهضيبي أنه لم يكن طالبا متفوقا خلال دراسته وأنه كان يتجنب أى مظاهره أو ال فترة دراسته بإستثناء جازة مصطفى كامل ، وهو اعتراف مذهش من زعيم سياسى مصرى . وتخرج الهضيبي فى مدرسة الحقوق عام ١٩١٥ ليعمل بمكتب المحامى حافظ رمضان الحامى والزعيم الذى (بعد مصطفى كامل) للحزب الوطنى ، وتزوج بعد حصوله على إجازة مزاولة المهنة . ويلفت النظر فى روايته تصريحه الفخور أنه سعى بنفسه يطلب يد زوجته ، وعندما طلب منه والدها أن يتقدم أبوه بطلبها ، أجابه الهضيبي « لقد تقدم والدى بنفسه لخطبة أمى . . وفيما يتعلق بى ، فإننى أقدم نفسى ، طالما أننى العريس وليس والدى » وكان يعلم ، على حد قوله إن تصرفه هذا ان يضايق والده لأنه « لا يعيش فى جيله » . والحقيقة أن الهضيبي لم يكن يعترف بالعديد من التقاليد الذى سادت عصره .

ولم تكن الأمور تسير على ما يرام بالقاهرة ، لذا قرر أن يرحل إلى الريف ، إلى سوهاج حيث تمكن خلال عام من الاستقرار مع عيشيا . ولقد عاش وشارك فى أحداث ثورة ١٩١٩ وغم أن حماسه لم يكن فى مستوى الحماس المعتاد للمصريين الآخرين . ومن ذكرياته تلك ، كان واضحا أنه يمجج العنف واستخدام القوة ، وقد ظل هذا الجانب فى شخصيته واضحا خلال حياته داخل الجماعة . وفى عام ١٩٢٤ عين الهضيبي فى سلك القضاء وأمنى العشرين سنة التالية كقاض تنقل فى محاكم مصر .

ويحكى المضيبي أنه قابل — لأول مرة — بعض شبان الاخوان عام ١٩٤٤  
وأنه أصبح خلال فترة وجيزة واحدا من أصدقاء البنّا وأوفى مريديه . وحول  
أول حديث سمعه من البنّا ، يقول المضيبي :

« لقد استمعت في حياتي لكثير من الأحاديث ، وفي كل مرة كنت  
أمل أن ينتهي الحديث أو الخطبة سريعا . . إلا أنني في هذه المرة كنت  
أخشى أن ينهي حسن البنّا خطبته . . ومرت مائة دقيقة وقد جمع في راحتي  
يديه قلوب المسلمين المنصتين . . وكان يهزها كيفما شاء . . وانتهى الخطاب ،  
وأعاد إلى مستمعيه قلوبهم . . فيما عدا قلبي ، الذي بقي في يده . »

وقد دفعته لقاءاته واتصالاته بالبنّا إلى أن يضع « عقله جنبا إلى جنب مع  
قلبه في خدمة الجماعة » . ومن الواضح أن ذلك لم يكن يعني انضمامه رسمياً  
لعضوية الجماعة . وعندما أعلن عن تعيينه ( مرشداً للجماعة ) قدم استقالته من  
سلك القضاء (٢٤) .

والكي تتم الجماعة هذا التعيين تجاوزت عن إجراءاتها الخاصة التي تقتضي  
أن يكون المرشد عضواً في الهيئة التأسيسية وأن يكسب ثلاثة أرباع أصواتها .  
والواقع أن إجراءات التعيين تمت عن طريق مكتب الارشاد وصدقت عليها  
الهيئة التأسيسية دون الرجوع إلى قاعدة ثلاثة أرباع الأصوات وأربعة أخماس  
أعضاء الهيئة التأسيسية كمنصب قانوني والاعتبارات الأخرى المنصوص عليها  
في اللائحة الداخلية . وفضلا عن ذلك عينت الهيئة والمكتب — بفاء على طلب  
الزعيم الجديد — عبد القادر عودة المحامي والعضو المنظم حديثاً للجماعة وكيلا  
له ، وتم ذلك أيضاً من خلال التجاوز عن اللائحة الداخلية . وفي غضون



سنة أشهر طلب المضيبي إنشاء منصب جديد هو منصب « النائب » لكي يشغله محمد خميس حميده وهو من قادة الجماعة القدامى في المنصورة . وكان السبب في طلبه هذا — أو أحد أسباب هذا الطلب — انخلاف الذي ظهر بينه وبين وكيله الذي اختاره بنفسه ( عودة ) كما أن حالته الصحية كانت تدفعه إلى أن ينيب عنه مرؤوسيه لتصرف به بعض الأعمال وكانت تلك الانطلاقة جديدة ومحيرة بالنسبة للأعضاء القياديين ، وجاء هذا التوزيع السريع لبعض المناصب القيادية<sup>(٢٥)</sup> وهذا التعدي المباشر للجهاز السري الذي كان قائماً ما يزال ، مسبباً لحيرة أخرى لهؤلاء الذين ظنوا أن تعيين المضيبي مسألة مؤقتة .

لقد بدا للأعضاء القدامى أن هذا التغيير في المراكز القيادية — الذي حل بوجبه أعضاء مبتدئون محل أعضاء قدامى يحظون باحترام الجميع — كان إجراء متسرعاً ومتعسفاً ، متجرباً وعدوانياً . فلم يكن هناك إقرار من جانب الأعضاء التقليديين بحق المضيبي في تعيين المناصب المساعدة له بسبب الجو الذي أحاط بتعيينه تداً للجماعة . وقد تلخص ذلك كله على نحو دقيق في تلك الكلمات التي سمعها المضيبي بعد انتهاء إجراءات تعيينه : « نحن لا نريد منك شيئاً ، ولست في حاجة حتى للحضور إلى المركز العام . سوف نحضر لك الأوراق لكي توقع عليها أو ترفضها حسبما يترأى لك . . . إننا نحتاج فقط إلى قائد يكون رمزاً للنزاهة والتطهير<sup>(٢٦)</sup> » وحاول المضيبي أن يطلب عون الأعضاء القدامى ، إلا أنهم لم يستجيبوا له نظراً لعدم ارتياحهم إليه — ولقد نجم عن فشله وإحفاقه منذ البداية في إضفاء اللمسة « الشخصية » على دوره كزعيم للجماعة وفي اكتساب ثقة الأعضاء ، نجم عن ذلك إشكال لا حل له ، إذ أن

قوة الجماعة تعتمد أساساً على شخصية قائدها التي تنطوى على هذه الصفات بالذات . وكل تلك الصعوبات تضاعفت عدة مرات في محاولة الهضيبي البت في مسألة الجهاز السرى ، الذي اعتبر أعضاؤه أنفسهم النخبة المختارة للجماعة .

لقد مكث الهضيبي بعد تعيينه قرابة الشهر في منزله ، ثم طلب بعد ذلك أن يعاد النظر في قبوله هذا المنصب - وكان ذلك ، تالياً لاكتشافه أن الجهاز السرى ما يزال قائماً . وبادر بالاعراب عن نفوره من العنف الذي ميز السنوات ( ١٩٤٦ - ١٩٤٩ ) ، وعن إصراره على عدم المشاركة بأي دور في كفالة استمرار أداة هذا النشاط . وحول تلك الأحداث قال الهضيبي : « إن أخطاء الماضي يمكن إصلاحها » . وقال أيضاً حول التنظيم السرى : « لا سرية في خدمة الله . . لا سرية في الرسالة ولا إرهاب في الدين »<sup>(٢٧)</sup> وهو بقوله هذا ، لا يبعد فحسب أعضاء الجهاز السرى عن مجال الأهمية بل يهون أيضاً من شأن عظمة الهدف التي حاول من قاموا بدور في هذه الأحداث ( أحداث ٤٦ - ١٩٤٩ ) أن يضيفوها عليها ، وحل ذلك أيضاً تحدياً لبعض المفاهيم الأساسية والتقليدية في عمل الجماعة حول كل من الوسائل والغايات ، وهو فضلاً عن ذلك يبلور قضية كانت في فترة « البنا » لا زالت في مرحلتها الأولية ، تلك هي التحدى الذى يطرحه على القيادة العلنية وجود « القيادة التحتية » ، أى قيادات وأعضاء الجهاز السرى . وكما أوضح « عبد القادر عوده » فيما بعد ، كان الجهاز السرى خطأ « من الوجهة التنفيذية » إذ كان سبباً في وجود قيادة « مزدوجة » بل ومتناقضة في أغلب الأحوال<sup>(٢٨)</sup> .

ولقد تفاقمت التوترات التي نجمت عن تلك المسائل والمشكلات الأخرى

المتربطة بتعيين القائد الجديد ويسلوكه عبر السنوات القليلة التالية التي لعب خلالها الإخوان دورهم على المسرح المصري ، ثم بلغت ذروتها أخيراً عندما فرضت الظروف الخارجية مزيداً من المشكلات الأكثر أهمية على الجماعة نفسها أما في تلك الآونة فقد كرست الجماعة نفسها لدورها الجديد مع بروز مرحلة من الصراع المصري البريطاني .

### القومية والثورة

في الثامن من أكتوبر عام ١٩٥١ قاد النحاس باشا مصر إلى عملية إلغاء تاريخية ومن جانب واحد - لمعاهدة<sup>٦</sup> ١٩٣٦ الإنجليز معصرية وإتفاقية السيادة المشتركة على السودان المعقود عام ١٨٨٩ . وأمام البرلمان أنهى النحاس باشا خطابه بالكلمات التالية : من أجل مصر وقفت معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها<sup>(٢٩)</sup> . وفي اليوم التالي أعلنت مجلة الدعوة تأييد الإخوان المسلمين لتصريحات النحاس وشاركت من فورها في المطالبة الفاضية « بالكفاح المسلح » و « الجهاد » . وفي ١٧ أكتوبر - في أعقاب الصدام الأول بين المصريين وبين القوات البريطانية - أعلن الإخوان في منطقة الأسماعلية « الجهاد » ضد البريطانيين<sup>(٣٠)</sup> . وفي الثامن عشر من ذات الشهر وافق المصطفى ، الذي كان يشغل منصب الرئاسة منذ بعض الوقت على إعلان نبأ تعيينه مرشداً عاماً للجماعة . . وفي ضوء الظروف القائمة ، وما كان متوقفاً حدوثه ، بدأ واضحاً أن هذا الإعلان كان توقيته متعمداً للسيطرة على زمام الموقف داخل الجماعة . ولقد أصبح معروفاً على أوسع نطاق بعد فترة قصيرة من هذا الإعلان أن مجلة الدعوة لم تعد تؤدي دور الجريدة الرسمية

للحركة . وذلك لأن رئيس تحريرها صالح عشاوى المنافس القديم على منصب الرئاسة قد أصبح من جانب الخضم الأساسى للنهضى ، على أن السبب الرئيسى لذلك تمثل فى أن موقفها إزاء الحركة الوطنية كان متناقضا ، فى ذلك الوقت مع ميول وسياسة القائد الجديد . عل أن المجلة كانت تعبر بالفعل عن مشاعر جمهور الأعضاء وهى حقيقة — أصبحت سافرة فى الشهور القليلة التالية ، حيث كانت البيانات الرسمية للقيادة تتناقض على نحو صارخ مع ما كان الأعضاء يسهمون به بالفعل فى خدمة القضية الوطنية .

وفور وقوع أول صدام مع البريطانيين فى أكتوبر ، بدأ المتظاهرون من عناصر الحركة الوطنية ، الذين أخذوا يملأون الشوارع يوميا ، بدأوا بإطلاق النار بالأسلحة والتدريب وإنشاء « كتائب تحرير » لمقاتلة العدو ، بعد أن صار واضحا تماما أن الحكومة أقدمت على إلغاء المعاهدة دون أن تعد سوى القليل ( وربما لا شيء على الإطلاق ) من الخطط بخصوص ما سوف يترتب حتما على إجراء كهذا . وبحلول أول نوفمبر كانت حركة إنشاء الكتائب قد أشادت عودها فى الجامعات ، وفى معظم الحالات كان الإخوان وراء تلك الحركة . وعندما أعلن وزير الداخلية فى ١٤ نوفمبر أن الحكومة سوف تتعهد عملية تسليح وتدريب للكتائب ، إنتشر الاعتقاد بأن وراء ذلك الإعلان مزاورة قصد بها السيطرة على هذه الكتائب لا المساعدة على تعزيز إمكانياتها . وإنخرط الإخوان المسلحون فى عمليات التدريب ولم يكتفوا بعمليات التدريب التى يشرف عليها ضباط الجيش فى المعسكرات العامة التى تم إنشاؤها فى الجامعات والمدارس الثانوية بل كانت هناك تدريبات خاصة شارك فيها



هؤلاء الضباط وضباط آخرين كان بعضهم أو أغلبهم على صلة بالمجموعات العسكرية التي أصبحت تسمى نفسها في تلك الفترة « الضباط الإحرار » وقد زود هؤلاء الضباط أيضاً الأخوان بالأسلحة التي إستخدموها في منطقة القناة وإعتباراً من ديسمبر وما تلاه أتجه حوالى ٣٠٠ متطوع — بعضهم من أعضاء الجهاز السرى — إلى منطقة القناة ، وشاركوا في عمليات التجرش بالبريطانيين وبالمواقع البريطانية<sup>(٢١)</sup> .

وفي تناقض مع الحقائق بدا غير قابل للتفسير أنكر الهضبي في ٢٢ نوفمبر أن الجماعة أعدت كتائب خاصة للقتال في منطقة القناة ، أو أن الأخوان ينتوون المشاركة في «حركة كتائب التحرير» ، فالمهمة الوحيدة للأخوان — كما قال — هي نشر رسالتهم سلمياً . وكان ذلك بمثابة تأنيب عانى لأحد كبار رؤسياه على تصريح قصد به تبرئة الجماعة مما أبداه الهضبي من عدم اكتراث بمسألة السويس<sup>(٢٢)</sup> . وقد سأل أحد الصحفيين ، في محاولة منه للعثور على تفسير للتناقضات المدهشة في الكلام والفعل ، سأل أحد المقررين للهضبي عن رأيه في ذلك وكانت الاجابة التي تلقاها أن سياسة الجماعة هي كما يعلنها المرشد ، وفيما عدا ذلك فان لكل عضو كامل الحرية في أن يخدم الأمة على الوجه الذي يترأى له .

وكان من بين الدوامل التي حدثت هذا الموقف ، نفور الهضبي الشخصي من العنف وتصوره الخاص لحركة الكتائب بوصفها جهداً بلا طائل . وهناك عامل آخر ، الملح إليه في التصريح السالف الذكر ، يتمثل في أن القيادة كانت توفر « الحماية » للتظيم بابقعها عن إصدار التصريحات

الرسمية « الملتزمة » أو المنطوية على التعريض . فذكرى فلسطين والأزمة التي تلتهما كانت أصداؤها ما تزال قوية في أذهان الكثير من الأعضاء ، الذين مثل لديهم الحفاظ على تحقيق الجماعة لرسالتها الاعتبار الأكثر أهمية : وقد وفرت قيادة الهضيبي ركيزة رسمية جاءت في حينها للجبن القنطري بل والخوف الصريح من الأقدام على أى فعل . ولقد واجهت السياسة الرسمية للجماعة مقارنة من بين صفوف المؤمنين بضرورة النشاط السياسى — وهم أساسا اما أعضاء فى الجواز السرى أو متصلين به — مما أضاف المزيد الى قائمة مشاعر الاستياء الموجهة ضد القائد الجديد . وفى نفس الوقت كان الهضيبي يوفر المزيد من الذخيرة لمصومه .

فى ١٣ نوفمبر نظمت مصر نفسها فى مظاهرة جماهيرية ضخمة وصامتة احتجاجا على البريطانيين . وفى اليوم التالى ١٤ نوفمبر ، قام الهضيبي فى عربة ملكية بزيارة القصر لمدة خمس وأربعين دقيقة بناء على دعوة من الملك . وفى طريق عودته أدلى الهضيبي للمراسلين بكلمات تعبر عن ولائه للملك مصر . وأوردت مجلة الدعوة نبأ الزيارة مع تلميحات لم تكن لتعفى على قرائنها ، بأنها المقابلة الرسمية الأولى بين جلالة الملك وبين المرشد العام للاخوان المسلمين . (٣٤)

ونظرا للوضع الخاص للهضيبي ( كزعيم رسمى للاخوان ) ، فان لقاءه بالملك كان حدثا يدعو إلى التشاؤم إذ لم يكن مجرد تعبير منافس تماما للشعور العدائى التقليدى الذى يكنه الاخوان للقصر ، بل تطابق أيضا مع إصرار الملك المتزايد على مناهضة الوفد ومنهم ، بطريق غير مباشر ، مناهضة الحركة الوطنية . وقد تعزز هذا الرأى عندما بعث الهضيبي برسالة تهنئة لحافظ عفيفى

في ٢٤ ديسمبر ، بمناسبة تعيينه رئيساً للديوان الملكي . وجاء هذا التعيين خطوة رأت فيها الحركة الوطنية اشارة لاتجاه نية الملك إلى وضع حد لنشاطها وفي داخل الجماعة بلغ السخط مداه على هذا التعيين وعلى مباركة المضيبي (٣٥) .

وبمثل هذه التصرفات وبالزيارة الثانية التي قام بها المضيبي للقصر في ١٦ يناير ١٩٥٢ بمناسبة مولدولي العهد أحمد فؤاد، أثار المضيبي المزيد من الشكوك في أذهان هؤلاء المعنيين بنشاط الجماعة لقد تصرف المضيبي على هذا النحو إما نتيجة لأوامر ملكية أو عن اقتناع شخصي متأثراً حتماً بعمله كقاض لفترة طويلة ، وهو تصرف يتنافى مع التقليد الذي يتمشى مع تواليه منصب الزعامة لواحد من أهم التنظيمات في مصر . وبالنسبة للوفد ، كان شبح العلاقة الودية بين القصر والاعوان يعود مرة أخرى إلى الظهور في الأفق . وأحاط قادة الوفد جماعة الاعوان باحساسهم بالاهانة لعدم إهتمام المضيبي باقتمام بزيارات مجاملة لهم أيضاً (٣٦) وفي داخل التنظيم تصاعدت الحيرة مع نمو المعارضة .

وفي غضون تلك الفترة ، وعلى صعيد الجبهة السياسية ، حل الغضب والمرارة محل انفعالات الحماس المتفائلة مع نهاية العام . فرغم كل شيء ، لم يحل الغناء معاهدة ١٩٣٦ المشكلة الوطنية ، فالبريطانيون كانوا ما يزالون في منطقته القناة وكان إصرارهم على البقاء هناك أسراً واضحاً تماماً رغم وجود كتائب التحرير . وتحولت المظاهرات التي أعلنت تمهيداً وإستخفافاً بالبريطانيين وهتفت لـ « بطل الأمة » النحاس باشا ، تحولت بالتدريج الى حركات شغب وتمرد مناهضة للحكومة تلعن « المحرم » سراج الدين وزير الداخلية ورمزاً لارتياح

العميق الذى ثما الآن حول مدى جدية وإخلاص أقدام الحكومة الوفدية على إلغاء المعاهدة . وقد أدى إخفاق الحكومة فى إجراءات جادة كفيلة بمواجهة الأزمة ، وتعيين الملك لحافظ عفيفى كرئيس لديوانه الملكى ، وإجراءات الرقابة الأكثر تشدداً التى فرضت على التعبير عن مشاعر الأمة إلى تعزيز فكرة اقتراب البريطانيين من كسب جولة أخرى فى النزاع المصرى البريطانى . ولقد اتى كل ذلك تعبيراً واضحاً فى مظاهرة قصيرة جيدة التنظيم والتخطيط بدأت إثر الانتهاء من مراسم جنازة ضخمة فى ١٩ يناير ، لتشييع رفاة أحد أوائل « الشهداء » العائدين من أفراد كتائب التحرير بمنطقة القناة . وفى ذلك اليوم شيعت جنازة عمر شاهين أحد أفراد جماعة الإخوان باعتبار استشهادهم رمزاً ليس ضد الاحتلال الأجنبى الدامى فحسب بل وضد الخيانة الوطنية الخزية . (٣٧) .

وفى يوم ٢٥ يناير اقتحمت الأحداث الطريق المسدود الذى سارت إليه المشكلة الوطنية . وفى ذلك اليوم وخلال محاولة القوات البريطانية فى منطقة القناة نزع سلاح بعض أفراد بلوكات النظام التابعة للبوليس ، شنت هجوماً كبيراً على هؤلاء المدافعين — بناء على الأمر الصادر من وزير الداخلية بالدفاع حتى آخر رجل — عن المقر الرئيسى للبوليس فى الاسماعيليه ، وقتل ما يزيد على الأربعين أثناء المعركة التى تلت الهجوم . وفى اليوم التالى ، ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، تحول قلب العاصمة الغربى الطابع الى خرائب متفحمة فى أعقاب أوسع حركة تخريب شهدتها تاريخ مصر الحديث .. وفى الصباح عبر أفراد بلوكات النظام بالقاهرة الكبرى الى الجامعة فى الجزيرة وبعد أن تجمعوا فى مسيرة ضخمة مع الطلاب والجنود والضباط عادوا الى المدينة والى البرلمان حيث أعلنوا مطالبهم بالإعلان الفورى للحرب على بريطانيا . وفى نفس الوقت كانت مجموعة أخرى



جيدة التنظيم والتجهيز قد شرعت في عملية أشغال منسجمة للنيران في وسط المدينة . وأتت النيران على المحلات التجارية ودور السينما والبارات والملاهي الليلية ومعارض السيارات والجراجات ومكاتب الطيران . . ألخ وتبلور الحريق في حركة رفض عاتية ضد البريطانيين وغيرهم من الأجانب والأثرياء والملوك والباشاوات . وقد وصف ( عيسوى ) أحداث ذلك اليوم وصفا جيدا حينما قال « كانت الكتابة على الحوائط ، لسنين طويلة ، شيئاً واضحاً يمكن رؤيته دائماً لكن معناها خلال انتفاضات ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ أصبح بارزاً للعيان بحروف من نار <sup>(٣٨)</sup> » .

والم يملك الوفد فرصة لإعلان حالة الحرب ، رغم أن المتحدثين بلسانه وعدوا ( خلال ذلك اليوم ) بأن يتم ذلك . وفي وقت متأخر في المساء ، وبعد أن وقع معظم البلاء ، استدعى الملك الجيش ، وفي ذات الليلة أعلنت الأحكام العرفية وأقيمت وزارة النحاس باشا . وكلف على ماهر بتشكيل وزارة جديدة وإعادة النظام للمدينة التي أنلفت النيران قلبها ، وإعادة الثقة في الحكومة المصرية .

وكان حسن الهضيبي من بين الذين قبض عليهم ، إلا أنه أصبح مطلق السراح في الحال أيضاً ولاريب أن الإخوان المسلمين كتنظيم ، ليسوا بمسئولين عن الاعداد للحريق وتنفيذه ، ولاريب أن الأعضاء قد شاركوا في الحريق كأفراد <sup>(٣٩)</sup> ، شأنهم شأن الألوف من المصريين الآخرين سواء في ذلك المنتمين أو غير المنتمين للنشاط الحزبي ، كحملة للمشاعل أو كجمهور متجاوب . وأصدر الهضيبي - في اليوم التالي - بياناً استنكر فيه الحريق وهؤلاء الذين « ضلوا »

باعتمادهم أن مثل هذا الفعل سينحصر البلاد من الانجاز ومن مشكلاتها الاخلاقية وذلك طالما أن سبب الفوضى الاخلاقية هو أمر «تبيحه القوانين» . وفي معرض استنكاره لكل نشاط مشابه في الماضي ، أكد المضيبي أن الجماعة ستستمر في نضالها «بالترقى المشروعة» لتغيير تلك القوانين .. وعقب صدور البيان أرسلت مذكرة للحكومة تطالب رسمياً برفع الأحكام العرفية ، وإعادة الحريات المدنية ، والافراج عن المعتقلين السياسيين .

وفي محاولة من على ماهر لأحكام السيطرة على الحركة الوطنية ، أمر بإعادة المتطوعين من منطقة القناة . على أنه اضطر من الناحية السياسية — تحت الضغط المتوالى من الجامعة — إلى أن يدعو الأمة لإقامة «جبهة وطنية» ، ومن الناحية العسكرية إلى مواصلة برنامج التدريب العسكرى للكثائب وإخفاء الطابع الرسمى على هذا البرنامج بهدف معان هو خاق قوة احتياط «شعبية»<sup>(٤٠)</sup> .

وفي أول مارس ، أقيل ماهر وكان من أسباب إقالته تعطيله للبرلمان الوفدى<sup>(٤١)</sup> ، وشكلت وزارة جديدة برئاسة أحمد نجيب الهلالي وهو أحدث الخارجين عن الوفد ووزير التعليم السابق . وبادر الهلالي إلى إعلان برنامج «تطهير» للحكومة من الفساد — وتلك حركة عادة ما تلجأ إليها الوزارات التى تأتى فى الفترات التالية للحكم الوفدى — وفى هذه المرة كان الهلالي جاداً فيما أعلنه ، إذ كان يشارك العديد من المصريين قناعتهم بأن معر لن تتحرر من الاحتلال الجائم على أرضها إلا عندما تجاس على مائدة المفاوضات وقد تطهرت من فسادها . وعندما سئل زعيم الاخوان عن رأيه فى الحكومة

الجديدة وعن برنامجها بشأن الإصلاح ربط إجابته بين ثبات الجماعة على موقفها التقليدي ( والذي يتمثل في ابتعادها عن الارتباط بأية وزارة ) وبين ترحيبها بأى خطوة حقيقية لإصلاح أحوال الأمة<sup>(٤٢)</sup> . وفيما يتعلق بمشكلة البريطانيين ، أخبر المصطفى الهلالي باشا ، بعد أيام قليلة بأن الاخوان توقعوا أن « يعمل على اخراج الانجليز من مصر في زمن معقول »<sup>(٤٣)</sup> . وبعد حل البرلمان في ٢٣ مارس واختيار ١٨ مايو موعداً لإجراء الانتخابات ، كتب المصطفى خطاباً أكثر تفصيلاً وأكثر صراحة — وقد اقتنع الآن بمجدبة وإخلاص رئيس الوزراء — يتحدث فيه عن آراء الجماعة بالنسبة للمشكلات الوطنية . وطالب مرة أخرى برفع الأحكام العرفية<sup>(٤٤)</sup> كذلك أعلن أن الجماعة لن تشارك في الانتخابات القادمة . وأبدت أسباب عدة — على لسان المصطفى وبعض المتحدثين باسم الجماعة . لاحتجام الجماعة عن دخول الانتخابات وأهم تلك الأسباب : عدم اقتناع الجماعة بقوانين الانتخابات ، وعدم موافقتها على موعد إجرائها الذي رأت في قربها أنه سيسبب « الشقاق والكراهية » في صفوف « الكفاح الوطنى » ، تخشى المشاركة في الانتخابات بالصورة التى تتم عليها في مصر حتى لا تأتى النتيجة مؤسفة لسمعة الجماعة ، الاعتماد على مخاطرة الحجب إلى السلطة في مجتمع على تلك الصورة من الفساد المتفشى بمصر ، عدم تهوى الجماعة لخوض معركة انتخابية<sup>(٤٥)</sup> . وأيا كان السبب الحقيقى بين تلك السلسلة من الاحتمالات ، فقد انتهى الأمر مع التأجيل المتكرر لموعد إجراء الانتخابات .

وفي المسائل الأخرى ، كانت العلاقات بين الجماعة وحكومة الهلالي ودية على غير العادة . فقد أرسلت الحكومة ممثلين رسميين للحفلات الرسمية التى

أقامتها الجماعة<sup>(٤٦)</sup> . كما كان هناك تبادل للزيارات بين الهلالى والهضيبى<sup>(٤٧)</sup> وقد انعكس هذا الجو الودى فى إيقاف أعمال التعريض داخل الجامعة . وواصل الهلالى سياسة « ماهر » المتمثلة فى إبعاد المتطوعين من منطقة السويس ، إلا أنه صرح باستمرار عملية التدريب فى معسكرات داخل الجامعة ، وبحرية كاملة تقريبا . وكان الطلاب يجتازون الطريق حول الحرم الجامعى فى سيارة جيب من النوع البرمائى ، ثم يطلقون أعيرة مدافعهم الرشاشة حول قبة الجامعة الشهيرة أمام مبنى الإدارة ، تعبيراً عن « الانتصار » الذى أحرزوه على محاولة الحكومة الإجهاز على كتائب التحرير . كذلك أوردت تقارير مشابهة من جامعة الأسكندرية أن العديد من الطلاب المسلحين كانوا يختبرون المتفجرات ويطلقون الأعيرة النارية حول الحرم الجامعى . وكان القسط الأكبر من هؤلاء الطلاب من الإخوان المسلمين .

وفى ذات الوقت ، ومن ناحية ثانية ، وضعت مظاهرات الجامعة وحركة الرأى فيها ، فيما بدا كوجه آخر للصفقة ، تحت رقابة مشددة . فالهلالى كان فى حاجة إلى الهدوء فى الوقت الذى أخذ يتابع فيه تنفيذ برنامجه الاصلاحى ، فضلا عن محاولته إعادة التفاوض مع البريطانيين ، وفى داخل الجامعة قدم له الإخوان يد المساعدة . وبسيطرة الإخوان على اتحدات الطلاب ، كانوا فى وضع يستطيعون معه أن يوجهوا النشاط داخل الجامعة ، وقد فعلوا ذلك من خلال تنظيم ووضع « برامج » للتعبير عن الرأى حول المسائل الراهنة فى قاعة الاحتفالات بالجامعة . فكان « مرشدو » القاعة الموجودون فى أماكن استراتيجية فى الصالة يعملون على أن يجارى جمهور الجالسين البرنامج المعد ، حتى لو استدعى الأمر استخدام القوة البدنية . وبعد عدة اجتماعات هدأت حدة



الخطب والمناقشات وانصرف الطلاب إلى كتبهم ، بعد عام دراسي حافل بالشغب ، ذلك أن الامتحانات — وهو سبب تضافر مع أسباب أخرى — كانت على الأبواب . : وكما في الأيام السانفة استحققت الجماعة ، والمهضبي خاصة ، السخط الشديد من خصومها بسبب « خيانة » القضية الوطنية داخل وخارج الجامعة<sup>(٤٨)</sup> .

وربما كان التمكن من السيطرة على ما يحدث بالجامعة هو الانجاز الحقيقي الذي حققه رئيس الوزراء . فبعد أن أصبح واضحا أن نوابه بخصوص الاصلاح وكانت جادة ، لم يخسر فحسب تعاون القصر بل واجه أيضا صعوبات واضحة سواء من ناحية القصر أو من ناحية الوفد . وقد أدى إخفاقه في إحراز تقدم في هذه الناحية بالإضافة لفشله في اقناع البريطانيين بضرورة وجود إشارة أو إيماة تبزر إعادة فتح باب المفاوضات ، إلى استقالته في ٢٨ يونيو . ودعى حسين سرى لتشكيل وزارة جديدة في ٢٩ يونيو إلا أنه استقال أيضا في ٢٠ يوليو بسبب موضوع « نقل اللواء محمد نجيب إلى سلاح الحدود » وكان محمد نجيب قد انتخب في وقت سابق من نفس العام رئيسا لنادي ضباط الجيش محققا بذلك فوزا على حسين سرى عامر مرشح الملك ودعى الملالى مرة ثانية لتشكيل الوزارة ، وتم هذا التشكيل في ٢٢ يوليو ( ١٩٥٢ ) وقد ضم التشكيل مرشح الملك لوزارة الحربية والبحرية اسماعيل شرين ، زوج شقيقته ( الأميرة فوزية ) وهو بهذا التصرف أصر على تأكيد أحقيته كملك في توجيه الأمور بعد هزيمته في انتخابات نادي الضباط . وفي الوقت نفسه أدى إلى التعجيل بصدور قرار مفاجيء بتحديد اليوم الذي طال التخطيط له وطال انتظاره . وفي صباح الثالث والعشرين من يوليو احتل الضباط الأحرار برئاسة محمد نجيب ،

مدينة القاهرة وكل المواقع الاستراتيجية ، ليضموا بذلك حداً لحكم أسرة محمد علي . (٩٤) .

الواقع أن خلفية أحداث ثورة يوليو في مصر تقع موقعاً هامشياً من قصة الإخوان المسلمين باستثناء أن التيارات الثورية التي خرجت من الجيش كانت تسمى ، منذ بواكيرها الأولى ، إلى الحصول على تأييد تلك الجماعة وهو التأييد الذي كسبته بالفعل ، والأدق أن يقال أنها سمعت لتأييد من بعض زعمائها . وما تزال المادة التي تعين على إعادة بناء تلك القصة هزيلة وغير متوافرة ، ولسوء الحظ أنها قد تعرضت أيضاً لتزييف واضح . وتلك حقيقة نجمت عن تدهور العلاقات بين المجموعات المختلفة في فترة الإعداد للثورة وفي الفترة التالية لقيامها ومع ذلك فهناك من المعلومات ما يكفي لعملية إستطلاع لمقدمات هذه القضية الهامة . . ففضلاً عن أهميته الخاصة من الوجهة التاريخية ، كان الانقلاب العسكري في عام ١٩٥٢ هو التحدي الخطير والأول من نوعه ، في تاريخ الإخوان المسلمين ، للفكرة التي أعطت للجماعة قوتها الخاصة . ولقد قامت للثورة متوافقة مع أزمة تنظيمية داخل الجماعة ، وهي مع ما تنطوي عليه من دلالات — أو ما أعتقد الإخوان أنها تنطوي عليه — قد وضعت في ثورة الاختبار الصعب ما كان يعتبر — حتى هذه اللحظة — جاذبية لا تقاوم تتمتع بها الجماعة .

وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انضم الإخوان مع بقية المصريين في الاحتفال بزوغ فجر حقبة جديدة ، وبعد إنقضاء تسعة وعشرين شهراً على قيام الثورة ، اتى ستة من أعضاء الجماعة حثهم على أطراف المشانق ، ودمر التنظيم تدميراً

لا اصلاح بعده . وقبل المضي في سرد تلك الأحداث ، سنحاول استرجاع خلفيتها .

ولقد سبق أن ذكرنا أن الاتصالات الأولى لحسن البنا الذي نما داخل الجيش بدأت منذ عام ١٩٤٠ ، في شخص أنور السادات ، أحد أعضاء المجموعة الثورية . وكما لاحظنا ، لم يكن السادات ، على الأرجح ، قد اتصل حتى ذلك التاريخ بالمجموعة أو بالمجموعات التي اتحدت فيما بعد لتشكيل « الضباط الأحرار » ، القوة الأساسية للثورة . وكانت أهمية هذه الاتصالات أنها أدت إلى إنصال السادات بعزير المصري ، رئيس الأركان المتقاعد ذي النزعة الوطنية وأنها شجعت البنا على التقدم على أساس من خطته الخاصة على طريق النشاط الثوري السري . كذلك مهدت هذه الاتصالات لبداية المشاركة الخفية والمستمرة في نشاط الجماعة من عبد المنعم عبد الرؤوف — صديق السادات الذي قبض عليه مع عزير المصري أثناء محاولته الفاشلة للهرب من مصر في عام ١٩٤١ — وقد حل عبد الرؤوف محل السادات كضابط اتصال بين ضباط الجيش والاقوان المسلمين عندما قبض على السادات في عام ١٩٤٢ . وعبد المنعم عبد الرؤوف كان واحدا من أقدم وأنشط أعضاء المجموعة التي عرفت بعد ذلك بتنظيم الضباط الأحرار ، وقد ظل عبد الرؤوف الداعية الأكثر حماسا في المراتب العليا للتنظيم والناصر المؤيد للاخوان المسلمين .

وكان هناك ضابط آخر ، هو محمود اميب ، يساعد عبد الرؤوف في تجنيد أفراد الجيش للانضمام للجماعة . وقد تقاعد اميب في عام ١٩٣٦ ، بعد أن نال شهرة في عمليات الجيش المصري في السودان ، وقد بدأ العمل مع البنا منذ عام

١٩٤١ ، وظل حتى عام ١٩٤٧ مستشار البنا غير الرسمي في الأنشطة الخاصة « بالجولة » ثم عين وكيلا « للشئون العسكرية » بالجماعة وأرسل إلى فلسطين للإشراف على تدريب وتجنيد المتطوعين هناك . وفي الحرب الفلسطينية ، عمل لبيب مسئولاً فنياً عن « فرق المتطوعين » وممثلاً شخصياً للبنا في المسائل المتعلقة بالحرب : وقد توفي في ١٨ ديسمبر ١٩٥١ .<sup>(٥٠)</sup> وكان الاتصال الهام الأول للبيب بالضباط الأحرار قد تم في ١٩٤٤ باعتباره شخصية هامة لا تقل أهمية عن شخصية جمال عبد الناصر .

وكان اللقاء بين الاثنين ( لبيب وعبد الناصر ) قد رتب له صديق مشترك لهما ، بناء على طلب من لبيب . وتم اللقاء في صيف ١٩٤٤ ، في جزيرة الشاي بمحديقة الحيوانات بالجيزة . وتحدث لبيب — الذي كان الطرف الأكثر كلاماً — عن « التحرير » وعن الحاجة الشديدة لأن يبدأ الجيش في القيام بدور نشط في قضايا الأمة ، وأن يعمل على تخليصها من ورطتها . وتناثرت في سياق مناقشته لقضايا البلاد بضعة ملاحظات حول الحاجة إلى « الإيمان » وحول « تنظيمنا » . وسأله ناصر عن معنى ذلك من الوجهة العملية فكانت الإجابة : « فلنبدأ في تنظيم تلك المجموعة المؤمنة بما نعتقد من بين مجموعات الجيش بحيث نكون منظمين نحن أيضاً عندما يحين الموعد ، ليصبح من المستحيل على أعدائنا أن يسخقونا » . ومن الواضح أن من بين نتائج هذه المقابلة ، أن عبد الناصر — وقد تأثر باللقاء تأثراً عميقاً — بدأ يرتب لوضع « الخطة »<sup>(٥١)</sup>

وسواء كان هذا السرد للذكريات صحيحاً أو غير صحيح ، فمن الواضح



أن الرجل الذي كان في الواقع القائد الحقيقي للثورة كان على اتصال منذ ذلك الحين بالإخوان المسلمين .

ولقد انضم إلى « ناصر » ضباط آخرون داخل الجيش . وكان ناصر وخليته على اتصال بباقي الخلايا الأخرى . ومن هذه الخلايا واحدة كان يقودها « رشاد مهنا » انضم بها إلى خلية ناصر ليشكلوا معا فواة « الضباط الأحرار » . وكان من الواضح أن مهنا — الذي عين فيما بعد ممثلاً لمجلس قيادة الثورة في مجلس الوصاية على العرش — يبدي تعاطفاً مع جماعة الإخوان وإن لم يكن تعاطفاً قوياً للدرجة التي يوصف بها عادة ، في الفكرة على الأقل ، إن لم يكن قد انضم إلى عضويتها (٥٢)

ومن الأعضاء الجدد المهمين الذين انضموا للجماعة كان هناك كمال الدين حسين وحسين الشافعي وكلاهما من أعضاء المجلس العسكري الحاكم .

وقد ظل عبد الرؤوف شخصية هامة في إقناع الضباط بضمهم إلى الجماعة . وكان يرسل بهؤلاء إلى محمود لبيب للوقوف على « تعاليم الرسالة » وبعدها يقومون بتلاوة القسم على النعوى الملائم في غرف على درجة كافية من الاظلام ليتم بذلك تأمين ولاء الضباط للإخوان المسلمين . وكان هذا القسم هو البداية الأساسية لإلتحاقهم بالجهاز السري للجماعة . وفي فبراير ١٩٤٦ ، وفي إجماع لمجموعة ناصر جرت مناقشة الموقف في الفترة التالية للحرب من خلال مواقف الزعماء والأحزاب ، سئل ناصر : هل تتوقع خيراً من الإخوان المسلمين ؟ « فأجاب ناصر : « نعم ، خير كثير » . لقد بدأ الإخوان المسلمون في صورة طليعة أمام أعين الثوريين ، بعد إنهاء الحرب ، ومن ثم أصبحوا الشركاء

المنعاقين في منخطط التحالف بين الجيش وبين «حزب شعبي» ليعملوا معا دون روابط ظاهرة... إلى أن يحين الوقت<sup>(٥٣)</sup>.

على أن الضباط بدأوا يستشعرون - خلال تلك الفترة ومع مرور السنوات الأربع التالية - نوعاً من الرغبة في التحرر من حليفهم الجديد. فقد أثارت قضية «عابدين» الشكوك حول نزاهة الدوافع الخاصة للبنا، وإزدادت تلك الشكوك قوة مع إستقالة إبراهيم حسن التي أعقبت ذلك. كذلك فإن طرد أحمد السكري - بكل ما أوحى به من شبهة الاتفاق مع القصر ومع الحكومات، وخاصة حكومة صدقي باشا - نتج عنه بعض الاضطراب في الصفوف وتقديم البعض لإستقالاتهم<sup>(٥٤)</sup>. وربما كانت المشكلات التنظيمية التي واجهها هؤلاء الضباط على جانب أكبر من الأهمية. فالذين انضموا منهم (للاخوان) توقعوا أن يستعان بهم في التدريب العسكري لأعضاء الجماعة، لكنهم وجدوا أنفسهم واقعين في دوامة المشاكل التنظيمية القائمة، ومنها أن أسماءهم سجلت في فصول لتبدأ عملية تعليمهم - بواسطة مدنيين - كيفية إستخدام البندقية! وفي هذه النقطة كما في النقاط الأخرى الخاصة بالتنظيم وبالسياسة المتبعة، وجد هؤلاء الضباط أن من المستحيل اختراق حاجز التدريب الهرمي للمراتب، وقيل لهم مثلما قيل لبقية أعضاء الجماعة «أز، ثقوا في القيادة»<sup>(٥٥)</sup> وليس من السهل تخمين مدى تعرض العلاقة للتوتر نتيجة لهذه المسائل. وفيما بعد قدمت مثل تلك الانتقادات رصيدا وافيا لتدعيم النظرة الراضية للجماعة، على أنها لم تتجاوز في ذلك الحين، غالباً، حدود الاستياء، إذ خفف من حدتها إلى حد بعيد مشاركة الجماعة بجهود وافر في حرب فلسطين.

وقد سبق أن تعرضنا لهذا الطور من أطوار العلاقات بين الضباط وبين  
الاخوان ، وبوجه خاص امدادات الأسلحة وتدريب المتطوعين . وكان ناصر  
أيضاً شخصية أساسية في مسرح العمليات وكذلك كال الدين حسين الذي  
كان في الجبهة مع المتطوعين . وفي وقت لاحق ظهرت بعض الشكاوى من  
تهور أول مجموعة من الاخوان دخلت المارك ، واندفاعهم في القتال بدون  
اهتمام بأوامر الجيش أو بخطط العمليات ، وهي الشكاوى التي عكست شكوكاً  
مبكرة حول إمكانية التعاون ، وإن كانت قد بدت ساعتها كنتيجة للحماسة  
الوطنية . ويبدو صحيحاً أن الاخوان استطاعوا أن يكسبوا تماطب الضباط  
في الجبهة ، بما في ذلك قادة الفوات <sup>(٥٦)</sup> ، فقد بدأ الأخوان بالنسبة للضباط ،  
من خلال حضورهم النشط في فلسطين وبقائهم للقتال والموت ، كنفيس  
واضح لجو العزلة والفدر الذي أصبح يحيط بهم . . وقد شككت تجربتهم  
المشتركة في القتال لدى البعض كما عززت لدى البعض الآخر مواقف مشتركة  
حول الأشياء المتصلة وغير المتصلة بالقتال الدائر ، وخاصة المواقف ضد هؤلاء  
الذين يتحملون مسؤولية الهوان الذي ذاقوه في فلسطين . وبعد الحرب وضع  
الجلس العسكري الحاكم نصباً تذكاريّاً في « مقبرة فلسطين » به قائمة بأسماء  
المتطوعين من الأخوان الذين حاربوا في معارك فلسطين <sup>(٥٧)</sup> ولقد كانت  
الإعجاب متبادلاً بين الطرفين : فقد صرح أحد الأخوان الذين حاربوا في  
فلسطين ، بعد الثورة ، بأنه كان سعيداً لأن إرادة الله قد شاءت أن يأتي  
النصر الكبير ( أي الثورة ) على أيدي زملاء الكرام الذين « قاتلوا معنا  
في فلسطين » <sup>(٥٨)</sup> .

ولقد أدت الخدمات التي قدمها الضباط الأحرار لفلسطين إلى إلقاء القبض

على قائدهم عبد الناصر بعد ذلك بقليل ، في مايو ١٩٤٩ ، في سياق حملة التطهير التي شنها إبراهيم عبد الهادي . وكان ذلك بعد عودة ناصر من حصار الفالوجا في فلسطين وأثناء قضاائه لفترة أجازة بالقاهرة ، فقد استدعى عبد الناصر من قبل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ، عثمان المهدي باشا ، وأخذه في زيارة لرئيس الوزراء . وهناك اتهم ( لكنه أنكر ذلك ) « بأنه درب مجموعات من الإخوان المسلمين على إستخدام السلاح » . وعلى سؤال لرئيس الوزراء حول علاقته بجماعة الإخوان أجاب ناصر : « هي كعلاقة الملايين العشرين من المصريين بمختلف الأحزاب » . وحين ألح رئيس الوزراء في طاب التوضيح مضى عبد الناصر إلى القول ( في مواجهة ما صرح له به عبد الهادي بأنه يتأثر لموت النقراشي وأنه يفضل أن يضحى « برقبته » ليحول دون أن يحكم الإخوان مصر ) بأن بعض المصريين يفضلون السعديين ، وبعضهم يفضل الوفديين ، والبعض الآخر يفضل الإخوان . ثم أردف « وأنا من هؤلاء الأخيرين » . وفي أثناء المقابلة ، وعندما ترك للحظة وحيداً بينما تشاغل رئيس الوزراء عنه في مكان آخر ، تخلص من بعض الأوراق التي تذكر أنها موجودة في جيبه . وانتهت المقابلة وعبد الهادي غير راض عنها ، وإن لم يمد مصراً على اتهاماته له <sup>(٥٩)</sup> . وتلك هي إحدى المفاتيح الجديدة ، التي أصبحت متاحة بعد الثورة ، والتي تشير إلى موقف الضباط الأحرار من قرار حل الجماعة ، وبصورة غير مباشرة ، أعمال العنف التي أوعزت للحكومة بإصدار القرار ، ومن النقراشي وعبد الهادي والقصر .

وفي ديسمبر عام ١٩٥٠ اكتشف أمر الضباط الأحرار وألقي القبض على عدد منهم قبل الاعلان رسمياً عن « تدخلهم في المسائل السياسية »



وكان فؤاد صادق أحد قادة القوات المصرية في فلسطين والرجل الذي كان مزعماً تنصيبه كواجهة لزعامة الثورة ، هو الركيزة الأساسية للاتهامات وكان مؤكداً أنه سيقدم للمحاكمة<sup>(٦٠)</sup> أما لماذا لم تتم محاكمته فربما تعلق الأمر بمخطط قصد به الوفد إثارة خوف القصر من الخطر المائل للثورة . وقد قيل أن الملك نفسه تلقى تقريراً في وقت متأخر من عام ١٩٥٠ يفيد بأن ٣٣٪ من ضباط جيشه تربطهم صلات بجماعة الاخوان<sup>(٦١)</sup> وقد أدى الانكشاف الوشيك لخطة الضباط إلى مزيد من التقارب بين المجموعتين . واحتساباً لأسوأ الاحتمالات ، قام ناصر بترتيبات سرية لنقل مخزون الأسلحة ليجري إخاؤه في عزبة محمد العشماوى والد صديقه الحميم حسن العشماوى أحد أعضاء الجماعة والذي قام بتسليم الأسلحة<sup>(٦٢)</sup> . والعشماوى الآن ( وعلا ) ألا نلاحظ بيانه وبين صالح عشماوى ، المستول عن مجلة « الدعوة » ( كان أحد المؤيدين المتحمسين لتعيين المضيى ثم أحد المدافعين عنه فيما بعد .

وأخيراً ، وقبل وقت قصير من قيام الثورة ، قام الضباط الأحرار مرة أخرى بتسليح وتدريب المتطوعين الكتائب التحرر - وغالبيتهم من الاخوان - وهى الكتائب التى أرسلت لمنطقة القناة . وكانت الاسماعيلية هى المقر المركزى لهذا النشاط ، وكان الشيخ محمد فرغلى رئيس شعبة الاسماعيلية هو أداة الاتصال الأساسية<sup>(٦٣)</sup> .

ولقد مثل حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢ نقطة تحول في تخطيط الضباط الأحرار . فالموعد المحدد للثورة في ٢٥ مارس أجل لموعد لاحق ثم وقع الحدث أخيراً في ٢٣ يوليو في أثر محاولة القصر فرض إرادته على نادي الضباط . لكن ما هو

الدور الذى لعبه الاخوان فى تلك الأيام العاصفة الأولى ؟ لقد أكد المراقبون الذين علقوا على فترة الأيام الأولى للانقلاب أن هناك صلة واضحة قائمة بين المجموعة العسكرية وبين الاخوان المسلمين . وهناك رواية ، تعكس بوضوح معلومات صادرة من داخل الجماعة ، تتطابق تماما مع رأى السابق .

« لولا المساندة المتحمسة من جانب الاخوان المسلمين ، لكان محتما أن تلاقى حركة محمد نجيب مصير الحكومات المصرية السقة التى سبقتها فى عام ١٩٥٢ لقد شارك الاخوان مشاركة فعالة فى إقلاّب نجيب فى الصيف الماضى وقسط كبير من النجاح الذى صادفه منذ ذلك الوقت يمكن أن ينسب إلى . مساندتهم<sup>(٦٤)</sup> . »

وحول مسألة « مساندة » الاخوان المسلمين ، للثورة لا زال يحوم بعض الشك . فقد ساند معظم المصريين الثورة لكن المشاركة فى « الانقلاب » مسألة أخرى . واقد توافرت مادة كافية حول الاتصال المكثف المستمر للضباط بالجماعة إلا أن القليل جداً منها هو المتاح حول الخطط المعدة ليوم الثورة نفسه . فقد أنكرت حكومة الجيش أن اتصالها بالاخوان كان يتميز بإيجابية أو بفاعلية أكثر بالمقارنة مع اتصالاتها بالجموعات الأخرى فى مصر ، فضلا عن أن هذه الاتصالات مع الجماعة قد استنفذت من جانب الضباط بعد ذلك . ويشير الضباط فيما يتعاق بالاخوان المسلمين ، إلى حقيقة أن عبد المنعم عبد الرؤوف العضو الدائم فى كل من المجموعتين والداعية الرئيسى للوحدة بينهما ، قبل عضوا فى اللجنة التنفيذية لمجلس قيادة الثورة فى عام ١٩٥٠ إلا أنه استبعد عام ١٩٥١ بسبب رفض المجلس لآرائه<sup>(٦٥)</sup> . ولم يتطرق

الضباط صراحة لمسألة اشراك الجماعة في الثورة إلا على نحو غير مباشر من خلال إشارتهم ، في وقت لاحق ، إلى أنه لم يصدر أى بيان رسمى بالتأييد عن الجماعة خلال الأيام من ٢٣ إلى ٢٦ يوليو يوم أن طرد الملك من البلاد . وبالفعل لم يصدر مثل هذا الإعلان ، فقد بقى المهنى فى الإسكندرية ، ملتزماً الصمت . ولا يبدو صحيحاً ذلك التفسير الذى فسرت به الحكومة هذه الحقيقة ، والقائل بأن المهنى كان يناهض الثورة ، منذ يومه الأول ، وأنه لم يجرؤ على التحرك حتى تم تجريد « سيده » من السلطة نهائياً ، وإنما يكمن التفسير الصحيح فى طبيعة الترتيب القائم والظروف التى أحاطت بتمرد ضباط الجيش ، والذى أقيمت أعباءه على « عاتق الإخوان المسلمين » وفيما يلى موجز مختصر للمعلومات التى أتاحت للمؤلف حول دور الإخوان فى ثورة يوليو .

هناك شخصيات ثلاثة تبرز بوصفها رسلاً من داخل الجماعة نقلت إليها الأنباء القائلة بأن تمرداً يقوده ضباط الجيش قد أصبح وشيكاً ، وأنه يسعى لنيل تأييد الجماعة . وأولى هذه الشخصيات ، وربما أكثرها أهمية ، هو صلاح شادى ، العضو القيادى للبوايس المصرى داخل الجماعة ، والصديق المقرب من عبد الناصر ، وأحد مؤيدى المهنى . أما الشخص الثانى فهو حسن عشاوى ، وهو أيضاً صديق مقرب من كل من عبد الناصر والمهنى ، والذى سبق أن تسلم الأسلحة ( المائدة للضباط الأحرار ) لإخفائها فى عزبة والده عام ١٩٥٠ عندما كانت خطة الجيش مهددة بخطر الاكتشاف . ثم هناك عهد الرحمن السندى ، رئيس الجهاز السرى والقريب أيضاً من ناصر ، وهو ثالث هؤلاء الذين كانوا مكلفين على الأرجح بالإطلاع على الخطة الثورية . وهناك احتمال آخر — لا يستبعد باضرورة وجود آخرين — أن يكون رشاد مهنا قد فوض

من مجلس قيادة الثورة بطلب معاونة المهضبي والايخوان المسلمين . ليست هناك أية معلومات واضحة عما حدث بعد ذلك ، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف التي اتخذها المهضبي . أما حقيقة أن شادي وحسن عشاوي ، والاثنين هم من أبرز أنصاره ، كانا مرتبطين ارتباطاً قوياً بفكرة الثورة وبخطوات تحقيقها عملياً ، هذه الحقيقة تعني بداهة أن المهضبي كان في صف الثورة أيضاً ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن علاقاته مع السندی كانت من الفتور بسبب موضوع الجهاز السري بحيث يبدو واضحاً أنه لم يبد أية استجابة لإزاء مطالبات الأخير بأعمال استثنائية . ومع ذلك ، ونظراً لأن قضية الثورة والجماعة تنطوي على أشياء تتجاوز بكثير مسألة الجهاز السري ، لذا لم يكن ممكناً أن يلعب رد فعله لإزاء السندی دوراً حاسماً . وهناك بعض الشك أن يكون المهضبي قد أذن — ولو بحذر — ووافق على المشاركة أو عدم المعارضة من جانب الجماعة في الأحداث القادمة<sup>(٦٧)</sup> .

وكان هناك عنصران انطوى عليهما الموقف الحذر الذي اتخذته المهضبي ؟ أولهما هو نفوره المعلن من العنف والقوضى ، وهما لازمتين معتادتين لأي ثورة . ولا يقل عن ذلك أهمية تصوره الخاص للوسائل والغايات الخاصة بالجماعة التي أصبح الآن قائداً لها . لقد مثلت السياسة الرسمية للجماعة في القلاقل الوطنية خلال العام الماضي مفتاحاً هادياً ليس فقط للخضوع الرسمي بل للمسائل الأكبر المتعلقة بالقوة والسلطة . فالبنا والجماعة كان لديهما برنامجهما التقليدي الذي نص على أن الجماعة سيتوجب عليها ممارسة السلطة فقط عندما تتم «الاسلمة» الحقيقية للامة ، ومن ثم تصبح مهياًة لتقبل المبادئ التي يناضل الاخوان من أجلها . وحيث أن المهضبي انتفع اقتناعاً تاماً بهذه السياسة بل



وربما أصبح أكثر إصراراً عليها ، لذا أخذ يعمل ملتزماً بحدودها . ولقد طرحت مسألة المشاركة في الثورة هذه القضية على جو مباشر كما يمكن أن يطرحها أى موضوع آخر . وفي حين بدت إستجابته للمسئولية وأن « السلطة تخرب الروح » على حد قوله ، فقد ظل إستنكافه للمشاركة المباشرة في النشاط الدائم شوكة ثابتة في جسم علاقاته سواء داخل أو خارج الجماعة .

وأيا كان حجم الدور الشخصى الذى لعبه الهضبي في المسألة - ومن المحتمل جداً أن يكون الأمر برمته قد تم التفاوض بشأنه دون علم منه - فقد تم التوصل لاتفاق معين بين المجموعتين بخصوص الدور الذى يمكن أن يلعبه الإخوان يوم الثورة . وحاول مخطط الاتفاق هذا أن يتحرى كل الامكانيات المحتملة والتي يمكن فيها إستخدام « جيش مدنى » جيد الانضباط والتدريب ، فالخطوة الأولى كانت تتمثل في أن يتمهد الاخوان حماية الأجانب والمنشآت الأجنبية ( بما في ذلك مراكز النشاط التجارى والدبلوماسى ) والأقليات (البيوت، الكنائس، أماكن عبادة اليهود) والمراكز الاستراتيجية للمواصلات بالمدينة . وكان القصد من ذلك إحباط أية محاولات من قبل أى مجموعة لاستغلال الاضطراب المتوقع في ذلك اليوم . وإلى جانب الخطوة السابقة ، كان على الجماعة أن تنشئ شبكة من المخابرات حول تحركات المصريين المشتبه فيهم و « الخونة المحتملين » . ثم يأتى بعد ذلك ، وفي حالة عدم كفاية الحساس الشعبى لحركة الجيش ، أن تبادر الجماعة إلى ملء الشوارع لتشعل حماسها ولتعلن التأييد الشعبى الفورى للانقلاب . ثم ثالثاً ، في حالة فشل البوليس في التعاون مع الجيش ، ستبعث الجماعة بجواتها للانضمام لأى معركة قد تقع ،

واتساعد في المحافظة على النظام والأمن . ورابعاً ، إذا ما فشلت الحركة ..  
رغم كل إجراءات الوقاية والحذر - فسيكون على الإخوان أن يساعدوا في  
حماية الضباط الأحرار وتوفير سبل الحرب لهم . ومن المفترض أن هذه الامكانية  
الأخيرة كانت المسئولية الأساسية لحسن العشماوى . وهناك جزء خامس من  
الترتيب ، وان لم يكن مؤكداً بنفس الدرجة - تلخص في التصدى لأى تدخل  
بريطانى محتمل الوقوع . ولقد قيل أن شادى زود بالسلاح وطالب منه أن يضع  
في مواضع إستراتيجية على الطريق من السويس أفراداً ( فى زى مدنى ، حتى  
لا يثيروا أية شبهات ) مجهزين بالعتاد وبالأوامر بالمحارشة والتصدى لأى عودة  
محتملة من جانب القوات البريطانية من القناة لاحتلال العاصمة . وكان ضرورياً  
الا يعلم بأمر الخطة ككل الا عدد قليل جداً من الأعضاء ، وذلك ما حدث  
بالفعل .

وبعد ٢٣ يوليو تحدث أعضاء من الجماعة بفخر ( وفي تاريخ لاحق ، تحدثوا  
بمرارة ) عن دورهم فى الأيام الثلاثة الأولى للثورة فى المساعدة « على المحافظة  
على النظام والأمن » ، وفى تهيئة الانطلاقة الظافرة للثورة .<sup>(٦٨)</sup> على أن عدم  
الحاجة الى تنفيذ غالبية بنود الاتفاق أدت إلى استمرار سرية حتى وسط  
أعضاء الجماعة أنفسهم . وهناك سبب آخر لهذه السرية أورده البعض هو أن  
الاتفاق قد ساد بين كل المعنيين بالأمر على أن الاشتراك المصرى للجماعة فى  
الثورة قد يقضى بصورة آلية لتدخل الغرب ، ومن ثم القضاء عليها<sup>(٦٩)</sup> .  
وقد اعتبرت المحاولة اللاحقة للحكومة للتفصل من الارتباط بالجماعة لهذا السبب  
ولأسباب أخرى بمثابة خضوع ذليل منها للسفارات الأجنبية ، وشكلت حجر

أساس في حاجز العداء الذي ارتفع سريعاً بين المجموعتين . وفي ذلك الوقت ، ومن الارتباط الطويل بين ضباط الجيش والجماعة ( والذي أصبح الآن خاصية مشتركة ، وان لم يكن واضحاً من حيث التفاصيل للجمهرة الواسعة وغير المطلعة حتى الآن من الأعضاء ) ومع الدور الواقعي والممكن للأعضاء في أحداث ٢٣ يوليو والذي أضفى على علاقة الجماعة الفريدة بالثورة ، رغم أهميته الثانوية ، طابعاً مثيراً - مع ذلك كله ، تصورت الجماعة أحداث ٢٣ يوليو على أنها « ثورتنا » . ومن تلك البداية المبشرة تمت الأحداث التي أدت إلى صدور قرار الحل الثاني لجماعة الإخوان المسلمين ، والذي يبدو أنه أكثر ديمومة من قرار الحل السابق .

## هوامش الفصل الرابع

١ — أنظر كولومب Egypte ص ٢٦٩ - ٢٧٢ الرافعي  
« ثورة » ، ج ٣ ص ٢٨٣ - ٢٩٤ .

٢ — شريف ، الاخوان في حرب فلسطين ص ٢٣٧ .

٣ — أنظر البوهي ، الاخوان أيام المحنة خاصة الصفحات  
٢٢ ، ٢٥ ، ٦٦ - ٦٧ .

٤ — أنظر المباحث ( ٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، ص ٤٣ .

٥ — الدعوة ( ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ ) ص ٦ .

٦ — أنظر كاي لينسكي الاخوة الاسلامية ص ٣٨١ ، وبوم  
« الإخوان المسلمون » ٢١٥ - ٢١٧ .

٧ — الحجاجي ، الإمام - ص ٥٦ - ٦١ .

٨ — المباحث ( ١٩ ديسمبر ١٩٥٠ ) ص ١ .

٩ — حول بعض التلميحات المنشورة فيما يتعلق بالنقطة  
المناقشة الذكر أنظر : الشرق المعاصر ( ١٩٥٠ ) ، الكسندر

« النمين واليسار في مصر » ص ١٢٥ ، مجلة المباحث ٥١/١٠/٣١

١٠ — أنظر بوجه خاص المباحث ( ٧ نوفمبر ١٩٥٠ )

ص ٥ ، الدعوة ( ٣١ يناير ١٩٥١ ) ، ص ٣ ، ٨ ( ٢٧ فبراير

١٩٥٠ ) ص ١ ، ( ١٠ أبريل ١٩٥١ ) ، ص ١ . وقد أنهز

الحزب الوطني وكذلك الكتلة الوفدية فرصة ورطة الوفد المساهمة  
في تضخيم المسألة من خلال توسيع نطاق التأييد الجماهيري



لموقف الاخوان فيما يتعلق بإلغاء قرار الحل ، أنظر حول هذه  
النقطة المباحث ( ٣١ أكتوبر ١٩٥٠ ) ص ١ ، ٩ الدعوة  
( ٢٧ فبراير ١٩٥١ ) ص ١ .

١١ — الدعوة ٢٢ مايو ، ١٠ أبريل ١٩٥١ .  
١٢ — الدعوة ( ٢٤ أبريل ١٩٥١ ) ص ٢ ، ٤ ، ١٠ ،

١٣

١٣ — الدعوة ( أول مايو ١٩٥١ ) ص ١٤ ، ( ٨ مايو  
١٩٥١ ) ص ٨ - ٩ ، ( ١٥ مايو ١٩٥١ ) ص ١ .  
١٤ — نفس المصدر ( ٢٦ يونيو ١٩٥١ ) ص ٨ - ٩ .  
١٥ — قدرت مصلحة المباني في عام ١٩٥١ لقيمة الأرض  
مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وقيمة المباني ٢١٥٠٠ جنيه ، وكان رأى  
الجماعة أن قيمتها غير الملموسة « كقر للذكريات » لا تقدر  
بشئ من أنظر حول هذا الموضوع تلخيصاً للمشكلة في المجلة القانونية  
المصرية . « محكمة القضاء الإداري مجلة الدولة » ، مجلة المحاماة  
ج ٢٤ / ٤ ( ديسمبر ١٩٥١ ) ص ٥١١ - ٥١٢ .

١٦ — لم تتم لي الظروف أن أطلع لأكثر من ساعات  
قليلة على السك الضخم من الأوراق غير المرتبة وغير المنصلة .  
والمعلقة بالقضية في أرشيف مبنى مجلس الدولة ، لذلك ليس  
من السهل بالنسبة لي أن أقدم إشارات تفصيلية . وفي الأوراق  
الأولى الخاصة بتلك القضية ، المعروفة هنا باسم « قضية مجلس

الدولة ، ، اشترك بعض المحامين الوفدين البارزين في الدفاع عن الاخوان فقد رغب الوفد فضلا عن الحيزة السياسية لهذا العمل ، أن يتصدى لسابقة قانونية خطيرة هي الأوامر المؤيدة من القصر بحل الأحزاب المعارضة . وبعد تولى الوفد للسلطة انسحب محاموه من الدعوى القضائية .

١٧ — أنظر تلخيصاً قانونياً في « محكمة القضاء الإداري مجلة المحاماة ص ٥١٢ - ٥١٤ ومن أجل بيانات أكثر تفصيلاً ( بخلاف الملف الرسمي الذي أسلفنا الإشارة إليه ، أنظر الدعوة ٢٦ يونيو ، ١٧ يوليو ، ٢١ أغسطس ، ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ ، ١٣ مارس ١٩٥٢ . و ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ ) .

١٨ — أنظر على سبيل المثال ، الدعوة ( ١٩ يناير ١٩٥٤ ) ص ٣ ، ومن غير اللائق وفي الوسط الإخواني - وهو ما يتمشى مع مفهوم الجماعة للذات الإسلامي - إن يتطلع المرء إلى المركز وإلى السلطة .

١٩ — أنظر الجمهورية ٦ يناير ١٩٥٤ ص ١ ، ٣ كبرة ، محكمة ص ٣٩ .

٢٠ — أنظر روزاليوسف ٣١ أكتوبر ١٩٥٣ ص ١٢ الدعوة ١٩ يناير ١٩٥٤ ص ٣ ، الجمهورية ٣١ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠ ، الاطلاع على كلمات الدولة . أنظر أيضاً حول تأكيد

الأعضاء القدامى أن البيا نفسه اختار الهضبي . الخولي . قائد  
الدعوة ص ٦٤ - ٦٥ .

٢١ الجيل الجديد ٧ ديسمبر ص ٨ وأنظر أيضاً كيره ،  
محكمة ص ١ ، ص ٣٩ . و ح ص ١٥ - والجمهورية ١٦ يناير  
١٩٥٤ ص ١ ، ٣ .

٢٢ - الدعوة ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ ص ١٦ ، روزاليوسف  
٣١ أكتوبر ١٩٥٣ ص ١٢ ومدى بل واقع ضغط القصر في  
هذا التمييز هو أمر غير واضح ، أنظر الحسيني ، اخوان ص ١١٣  
- ١١٥ وأنظر أيضاً :

٢٣ - الدعوة ٣٠ أكتوبر ١٩٥١ ص ١ ، الجمهورية ١٤  
نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١٠ ، ١٩ ، نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ .

٢٤ - هذه المعلومات مستقاة من حديث في مجلة الجيل  
الجديد ٥ يناير ١٩٥٢ ص ١٢ - ١٣ ، ٢٤ .

٢٥ - الجيل الجديد ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ص ٨ ، الجمهورية  
١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٩ ، ١٠ .  
٢٦ - كيره ، محكمة ص ٢ ، ص ١٦ .

٢٧ - روزاليوسف ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ص ١٢ كيره محكمة  
ص ١ ، ص ٤١ - ٤٢ نفس المصدر ص ٢ ، ص ١٩ ، الجمهورية  
١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ ، ١٧ نوفمبر ص ٩ .

٢٨ - أنظر مؤمن ، صوت مصر ص ٣٨٠ - ٣٩٥ من

أجل رواية تضم نص الأحاديث .

٣٠ - أنظر بوم « الاخوان المسلمون » الدعوة ١٣

نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٨ - ٩ .

٣١ - محمد نجيب قدر مصر ١٩٥٥ ص ٩٤ الجمهورية

١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩ ، ١٠ ( ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ) ، ص ٤ .

٣٢ - كان محمد الغزالي ، كاتب الجماعة الفزير الانتاج

هو الذى تلقى القاديب العلمى فضلا عن تأنيب آخر شخصى ،

وقد قاد فيما بعد « تمردا » على المضيبي . أنظر الدعوة ١٢ يناير

١٩٥٤ ، ص ٣ ، ٤ ، روزاليوسف ٣١ أكتو-بر ١٩٥٣ ،

ص ١٣ .

٣٣ - آخر لحظة ١٨ يناير ١٩٥٢ ، ص ٤ .

٣٤ - الدعوة ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ و ص ٧ - وكما سبق

أن رأينا ( ص ٣٨ - ٤٠ ) ربما لم يكن صحيحاً أن ذلك الاتصال

لم يكن هو الأول من نوعه مع القصر . كما أن من الصحيح أيضا

أنه كان هناك ثلاثين اسما وآخرين من أفراد الجماعة إلى جانب

اسم المضيبي فى سجل الزيارات بالقصر فى ذلك اليوم وكلمهم

أعضاء قياديون . وبما أن سياسة الجماعة تقوم على التعامل مع

القصر ، فقد بدأ واضحا أن الزيارة كانت باسم الجماعة . ومن

بين الأسماء الثلاثين ، كان هناك اسمان لاثنتين من أهم المسئولين

« عن المسائل التنفيذية وهما صالح عشمارى ومحمد الغزالي



وكل منهما أنكر بعد ذلك الدليل الذي قدمته الحكومة في  
الصحف (صدر للسجلات وبها توقيعهما) . أنظر حول هذه  
المسألة الجمهورية ٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ - ٥ - ٩ سبتمبر  
١٩٥٤ ، ص ١ ، ٩ وفي مقابلة صحفية بعد الثورة ، أ كد  
المضيبي أنه استدعى للقصر لمقابلة الملك ( أنظر روزاليوسف  
٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ وقد ذكرت روزاليوسف ٣١  
أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١٢ » وهي مجلة متابعة لشئون الجماعة  
ومناهضة لها في نفس الوقت أن المضيبي أثار حق الملك عندما  
غادر المكان بعد انتهاء المقابلة وظهره للحضرة الملكية .

٣٥ - أنظر الدعوة ( ١٢ يناير ١٩٥٤ ) ، ص ٣ ، ١٤  
والجمهورية ٦ سبتمبر ١٩٥٤ ص ٤ . وفي الجامعة كان الاخوان  
من بين الطلبة الأكثر تمردا والذين انتفضوا في مظاهرة غاضبة  
في اليوم الذي أعلن فيه النبا لمن فيها الملك وهتف بسقوطه  
علما ، وكان هذا التفجر لمشاعر السخط مفاجئا ( سايطا ) حتى  
أن البوليس أقتحم الحرم الجامعي - على غير العادة أيضا -  
واشتبك مع الطلبة .

٣٦ - أنظر كيره ، محكمة ، ح ، ص ٤٠ ، ٤١ الدعوة  
٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٦ والدعوة ٥ يناير ١٩٥٤ ، ص ١٣ .  
٣٧ - من أجل الصور الفوتوغرافية والحكايات أنظر  
الدعوة ١٥ يناير ١٩٥٢ ، ص ١٢ ، وآخر لحظة ١٦ يناير ١٩٥٢

ص ٣٠ . وقد احتفل مجلس قيادة الثورة بذكرى شاهين -  
بعد قيام الثورة - باطلاق اسمه على احدى القرى المشيدة حديثا  
بمديرية التحرير ( انظر الجليل الجديد ، ٦ أبريل ١٩٥٣ ص ١٠  
— ١١ ) ومغزى ذلك فيما يتعلق بتقسيم الصلات القاريخية  
بين الاخوان وضباط الجيش لا يجب أن يغيب عن الذهن ،  
واقدر كان شاهين وسيظل — ( باستشهاده ) بطلامن أبطال  
الحركة الطلابية .

٣٨ — عيسوى ، مصر ، ص ٢٧١ .

٣٩ — المصدر السابق وبسبب بعض الاحتمالات أو  
الامكانات الأخرى نجد كابلتيكى في « الاخوة الاسلامية  
ص ٣٨٤ يتفق مع الفكرة القائلة بأن الاخوان مسئولون عن  
تنظيم « السبت الأسود » ( وهو يسميه خطأ الجمعة السوداء )  
وهو ما يذهب إليه أيضاً كاكل في كتابه « الأخلاق الفوقية  
والحضارة الإسلامية » ومعظم المعلقين الآخرين على  
الحريق .

وليس هناك من أدلة تؤيد هذا الرأي فيما عدا تلك الحقيقة  
الثانوية والخاصة بالموقف العدائى للاخوان من الباربات ودور  
السينما والبريطانيين . وقد أقت حكومة القاهرة ، ثائرا بالرأى  
الذى شاع فى العاصمة ، على أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى  
ويتجه الرأى الذى أخذ به هاريس فى « القومية والثورة »

ص ١٤٢، ١٩٢ الى اتهام مصر الفتاة والشيوعيين بالتناوب .

٤٠ - هذه المعلومة مشقة من الصحافة المصرية وخاصة

« آخر لحظة » .

٤١ - أنظر نجيب ، قدر مصر ص ١٥٣ .

٤٢ - آخر لحظة ١٤٢ مارس ١٩٥٢ ، ص ٣ .

٤٣ - الدعوة ١٨ مارس ١٩٥٥ ص ٣ .

٤٤ - آخر لحظة ٢٦ مارس ١٩٥٢ ص ٣ ، ص ٧ .

٤٥ - المصدر نفسه ٢٧ مارس ١٩٥٣ ص ٣ ، ١٤ أبريل

١٩٥٢ ، ص ٣ ، الدعوة أول أبريل ١٩٥٢ ، ص ١ ، والمصور

٤ أبريل ١٩٥٢ ، ص ١٠ .

٤٦ - آخر ساعة ١٤ مايو ١٩٥٢ ص ٦ .

٤٧ - الدعوة ١٥ أبريل ١٩٥٢ ص ٣ .

٤٨ - أنظر « يومهم » ( الاخوات المسلمون ) ص ٢١٩

- ٢٢٠ ، ومؤلف هذه الدراسة كان من الذين راقبوا -

باستعجاب - هذه الأحداث .

٤٩ - أنظر على الأخص : السادات ، صفحات ،

ص ٢٢٠ ، ٢٣٠ .

٥٠ - أنظر فيما سبق ص ٥٣ - ٥٦ وأنظر الدعوة ٢٥

ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٩ ، من أجل تقرير حول حياته وموته -

وقد ترك عشرة مجلدات من مذكراته حدد موعد نشرها إلا

أنها لم تصدر ومن أجل مزيد من المواد حول ليبب أو بقلمه  
أنظر : المباحث ٣١ أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ١٦ ، ١١ يناير  
١٩٥٩ ، ص ٨ - ٩ ، ١٦ ( شريف « الإخوان في حرب  
فلسطين » ص ٤٥ - ٤٦ ، ص ١٠٢ والخطوط « قائد الدعوة » ،  
المقدمة ص ٨٠ - ٨١ .

٥١ - حلمى سلام ، « هذه هي قصة صورة الجيش من  
المهد إلى المجد » المصور ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٢ - ١٣  
وهي واحدة من سلسلة من المقالات الهامة للغاية التي كتبها  
المؤلف تحت هذا العنوان ، وقد أعتقد البعض أنه يسجل  
الذكريات الخاصة لعبد الناصر وقد ظهرت تلك المقالات في  
المصور في الأعداد من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤ . وما يضيف أهمية  
أخطر على هذه المقالات أنها ظهرت في الأيام الأولى للثورة  
ومن ثم لم تكبحها وطأة الأحداث التي وقعت بعد ذلك السكى  
تقل من أهمية إرتباطها بالإخوان فان هذه الحادثة الخاصة  
حذفت على سبيل المثال من كتاب صدر بعد ذلك ( السادات ،  
صفحات ٠٠ ) الذي يحاول الإيحاء بأنه يتناول كل العلاقات  
التي نشأت بين الضباط وبين الإخوان . كذلك أوردت تلك  
الحادثة - شفويًا - بعض مصادر الإخوان كما وردت في « حتى  
يعلم الناس » ( ١٩٥٤ ص ٦ ) وهذا الكتيب هو أحد المصادر  
القليلة المتاحة التي تتعرض لموقف الإخوان من المسائل العديدة  
التي أثرت مع الحكومة في وقت لاحق ، وقد صدر بأفلام



زعماء الاخوان المسلمين في الأردن والعراق والسودان . وفي  
المصحفة الطلابية الباكستانية « صوت الطلاب » العدد ٤ ،  
١٦ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١ - ظهرت نسخة انجليزية لبعض  
أجزائه .

٥٢ - أنظر سلام « قصة ثورة الجيش » ، المصور ٣١  
أكتوبر ١٩٥٤ « ص ١٦ - ١٧ بصدد العلاقات بين مجموعتي  
ناصر وممنا » وأنظر حول اخلاص ممنا للجماعة ، نجيب ،  
قدر مصر ص ٣٢ وأنظر أيضا : وقد سعى الوفديون مثلما سعى  
الاخوان إلى ضم ممنا .

٥٣ - سلام ، قصة ثورة الجيش « المصور ٧ نوفمبر  
١٩٥٤ ص ١٢ - ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ١٢ ، وأنظر  
أيضا السادات ، صفحات ، ص ٩٨ - ٩٩ ، ص ١١٩ .

٥٤ - أنظر السادات صفحات ص ١٧١ - ١٧٤ ومجلة  
التحرير ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

٥٥ - السادات ، صفحات ، ص ١٩٥٦ - ١٥٨ المصور  
١٠ ديسمبر ١٩٥٤ ص ٢٦ .

٥٦ - أنظر فيما سبق ص ٥٥ - ٥٦ وأنظر أيضا شريف :  
الاخوان في حرب فلسطين ص ٩٧٣ - ١٩١ وأنظر حول  
كلمات القادة أقوال وتعذيب ص ١٦ - ٢٩ وأنظر كذلك  
الحسيني ، الاخوان ص ١٢٦ - ١٢٧ .

- ٥٧ — أنظر آخر ساعة ١١ مارس ١٩٥٣ ص ١٠ .
- ٥٨ — شريف ، الاخوان في حرب فلسطين ص ٥ - ٦ .
- ٥٩ — يقدم السادات (صفحات ص ١٨٨ - ١٨٩ ) رواية أقل وضوحاً وأقل تفصيلاً من المرجع المشار إليه لسلام « قصة الثورة » المصور ٥ ديسمبر ١٩٥٢ ، ص ١٦ - ١٧ .
- ٦٠ — أنظر نجيب « قدر مصر » ص ٣٠ ، وأنظر أيضاً

#### Development of the Quarter

- ٦١ — الدعوة ٢٩ ديسمبر ص ٦ . وأنظر : أيضاً
- د . بيترز ( الاخوان المسلمون - وطنيون أم مجرد إرهابيين ؟ ) وما أعلن في عام ١٩٥٣ من أن ضباط الجيش قد اعترفوا بأن ثالث الرتب العسكرية كانت منضمه إلى أنشطة الاخوان المسلمين . وفي أكتوبر ١٩٥٢ أعلن الملك السابق فاروق رأيه بأن الاخوان لهم يد في حدوث الثورة .

- حيث يذكر في عام ١٩٥٣ أن « ضباط الجيش صرحوا بأن حوالى ثلث صفوفهم يشاركون في أنشطة الاخوان المسلمين » . وفي أكتوبر ١٩٥٢ أعلن الملك من الخارج أنه يرى أن الاخوان شاركوا في الثورة ، أنظر المصور ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ١٥ .
- ٦٢ — أنظر الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩ ، أول ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

- ٦٣ — أنظر فيما سبق ص ٩٧ - ٩٩ - الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٨ الحسيني . الاخوان ص ١٢٧ ،

١٢٨، وأنظر أيضا الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٦٠  
والمصدر الأخير يشير إلى محاكات أفراد الجماعة في عام ١٩٥٤  
وفيها جرى الحوار التالي بين القاضي «المسكري» وبين الشيخ  
محمد فرغلي الذي تسلم الأسلحة عن الإخوان كان فرغلي  
يتحدث عن إستلام الأسلحة عام ١٩٥١ (من الجيش) من  
أجل «الحركة» وسأله القاضي المسكري جمال سالم على نحو  
مباغت «أى حركة» وأجاب فرغلي من أجل الحركة الثورية  
(للجيش) وأجبر رد فعل القاضي الشاهد على الاعتذار الفوري  
وقد «اكتشفت» هذه الأسلحة انخباة والى زعم أن الجماعة  
تعد بها للثورة.

٦٤ — أنظر بيتروز (الإخوان المسلمون) وأنظر أيضا  
هايدن الدكتاتورية المدهشة Surprise Dictatorship ص ٢١٢،  
أم. كولومب Onze mois d'évolution de l'Égypte  
٦٥ — حول العلاقات مع الشيوعيين والوفديين أنظر  
السادات صفحات، ص ١٤٢، ١٥٩، ١٦٠، ٢١٦ - ٢١٩،  
٢٣٤، وتلك نقطة هامة لا ينبغي أن تطمسها قصة العلاقات مع  
الإخوان المسلمين.

٦٦ — أكتوبر ١٩٥٤ ص ١٠، ١٥ يناير ١٩٥٥  
وص ٩، ١٦ يناير ١٩٥٥، ص ٣ التحرير ٢٥ نوفمبر  
١٩٥٤ ص ٤ ويمكن القول تخميننا، أن عبدالرؤوف ارتكب  
أخطاءه بعد ثورة يوليو بوقت قصير.

٦٧ — أنظر حتى يعلم الناس ص ٦٠٧ .

٦٨ — حتى يعلم الناس ص ٥ — ٨ وفيها الرواية  
الجزئية الوحيدة لترتيب السالف الذكر . وفي المحاكمات التي  
جرت بعد ذلك في عام ١٩٥٤ وعندما سألت المحكمة أحد الشهود  
عن الدور المتوقع للجماعة في التمرد الذي قيل أنه يدبر ضد محمد  
نجيب وضباط الجيش المشفقين ، أجاب الشاهد : « أنه نفس  
الدور الذي اضطلموا به في حركة الجيش عام ١٩٥٢ . التأكيد  
الكامل ، حماية الحركة والممتلكات » . أنظر حول هذه  
المهفوة أو الزلة غير المقصودة من الرقيب . آخر ساعة ٢٤ نوفمبر  
١٩٥٤ ص ٦ أنظر أيضا الحسيني ، الإخوان ص ١٢٨ .

٦٩ — أنظر نجيب ، قدر مصر ص ١١٠ من أجل عرض

لهذه المسائل .





## الفصل الخامس

ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحل الجماعة للمرة الثانية

شهر العسل القصير :

في السادس والعشرين من يوليو ، وفي جلسة إستثنائية ، صاغت الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين مشروع بيان أعلنته بعد ذلك في الأول من أغسطس - يتضمن تسجيلاً لما دار بالجلسة للاعراب عن فرحتها بنجاح « الحركة المباركة » لضباط الجيش في تحرير مصر - وكان البيان في معظمه عرضاً لآراء الجماعة في قضايا الإصلاح الأخلاقي والسياسي والإقتصادي والاجتماعي المعقدة التي تواجه الشعب المصري مع بداية العهد الجديد <sup>(١)</sup> .

ولقد أعطى والد حسن للبنا ، نموذجاً مثالياً للاستجابة الفطرية الشخصية للأعضاء ففي اليوم الأول لظهوره بالمرکز العام ، منذ وفاة ابنه ، أتجه إلى المسجد وشق صفوف المصلين الذين كانوا في طريقه للمنبر ، ثم إستدار إليهم قائلاً :

« أيها الاخوان ، اليوم تحققت رسالتكم ، أنه فجر جديد بالنسبة لكم . . .  
ويوم جديد للامة ، فاستبقوا الفجر ، أيها الاخوان . . . شدوا من أزر نجيب  
وأعينوه بقلوبكم ودمائكم وأموالكم ، وكونوا جنوده ، فتلك هي رسالة  
( حسن ) التي أراد الله لها النجاح <sup>(٢)</sup> .

وبخلاف مسألة الانضمام إلى الثورة كان البنا الأب يعبر عن رأى شائع داخل الجماعة يرى فيها ( ملهمة ) حركة الجيش ، و ( الوعي ) الذى شكل فكرة التمرد نفسها ضد الطغيان المسيطر على مصر ، وأن الثورة كانت ( صدق ) و ( نجاح ) لجماعة الاخوان المسلمين <sup>(٣)</sup> .

ولقد أبرزت هذه النظرة فى الكتب التى أصدرها بعض أعضاء الجماعة بعد قيام الثورة وفيها حيا هؤلاء الكتب الحركة المباركة ورجالها بوصفها إنجازاً لأهدافهم التى طال إنتظارهم لتحقيقها ، وبوصفها ثمرة لجهودهم الدائب والمضنى <sup>(٤)</sup> .

وكان الموقف الودى للجماعة أساسه المتين ، وفى الوقفة الأولى للثورة التى مجلس قيادة الثورة قسم البوليس السرى من وزارة الداخلية وصفى نفوذه تماماً ، وكان من الذين شملهم التطهير محمد الجزار ، أكثر رجال القسم عداء للجماعة والذى عرف ( بتخصصه ) فى شئون الاخوان وإشتراكه فى مؤامرة إغتيال البنا ، كذلك تم الاعلان عن الاتجاه إلى إعادة التحقيق فى قضية مقتل البنا التى حفظت دون التوصل إلى شىء ، كواحد من الاجراءات الأولى التى اتخذها العهد الجديد . وقد شملت الاعتقالات التى تلت الانقلاب - كما لاحظ أحد المراقبين - أعداء معروفين للاخوان <sup>(٥)</sup> ، ثم جاء تعيين « رشاد مهنا » كواحد من الأوصياء الثلاثة على العرش والأفراج عن المعتقلين السياسيين وأغلبهم من الاخوان فى أكتوبر ، ليمرر جو الارتياح الكبير الذى ساد الجماعة <sup>(٦)</sup> .

وعلى الجانب الآخر كسب مجلس قيادة الثورة تأييد الاخوان فى الجامعة

بعد قيامه بإلغاء الاتحادات الطلابية ، وقد كلفت هذه الخطوة الحكومة الجديدة عددا كبيرا من المؤيدين هناك كما أحييت العداء التقليدى للاخوان من جانب الطلاب الوفديين والشيوعيين الذين اتخذوا موقفا عدائياً من النظام منذ البداية ، وفي ١٥ نوفمبر تحول التوتر إلى شغب دموى بالسكاكين وبالزجاجات المكسورة بعد أن دعا أحد أفراد الجماعة إلى ( حرب مكشوفة ) ضد ( الشيوعية الحمراء ) ، وأوردت التقارير أن عشرين قد جرحوا كما أعتقل عدد كبير <sup>(٧)</sup> ، كذلك ظفرت الحكومة بمواقفة الجماعة على إلغاء الاحتفالات الشعبية بالمولد النبوى في ديسمبر ، والموالد الدينية الأخرى ، ذلك أن قيام الاتحادات الجامعية والاحتفالات الدينية كانت — في نظر الجماعة — تعتبر من دواعى وقوع الشقاق خاصة في العام الأول للثورة .

ويمكن تفسير هذه الاجراءات — كما حدث بعد ذلك من جانب الحكومة — بوصفها جزءا من إطار أشمل لتصفية أوضاع السلوك الاستبدادى ( للعهد البائد ) ، والذي عانى منه المصريون جميعاً ، ومع ذلك فقد بدا واضحا لمعظم المراقبين ، وفي مقدمتهم الاخوان أنفسهم ، أن هناك رصيذا خاصا من الود كان محتفظا به عن عمد في التعامل مع الاخوان المسلمين ، وظاهريا ، ظل الأمر مستمرا على هذا النحو لفترة عام آخر على الأقل ، لكن صراعا أساسيا كان يسم — منذ البداية — العلاقة الداخلية والخاصة التي تربط الجماعة بالحركة المباركة ، وفي الحوار السرى الذى حدث بعد ذلك ، كان الخصمان الأساسيان هما المضيبي وجمال عبد الناصر .

ومنذ اللحظات الأولى للثورة ، وبدءا من الاعلان الرسمى بالتأييد الذى



صدر يوم ٢٦ يوليو أعلن الاخوان صراراً وتكراراً، سواء بصورة علنية للجميع أو في توجيهات خاصة للحكومة ، الضرورة الملحة لاعادة تأسيس الحكم على أسس إسلامية ، وبطبيعة الحال كان ذلك أمراً طبيعياً ومتوقفاً ، وكان مما سبب مضايقة أكبر لمجلس قيادة الثورة ، ما أعلنه الهضيبي من آراء حول المشروع الرئيسى الأول للعمد الجديد : الاصلاح الزراعى - فقد شارك الهضيبي على ماهر ( رئيس الوزراء ) الرأى فى تحديد الحد الأقصى للملكية الأرض الزراعية بـ ٥٠٠ فدان وذلك لأسباب قيل أنها ( فنية إقتصادية ) بدلا من حد الـ ٢٠٠ فدان الذى أقره الضباط ، وفى السابع من سبتمبر سقطت وزارة ماهر وزعم أن وراء ذلك ما استشره ماهر من إصرار الجيش على الاتفراد بالسلطة على أن جانباً من السبب الحقيقى لذلك تمثل فى رفض ماهر إصدار قانون الإصلاح الزراعى كما صاغه مجلس قيادة الثورة ، وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة محمد نجيب وقامت بإصدار القانون<sup>(٨)</sup> ، على أن الجانب الجدير بالاهتمام بالنسبة لهذه الدراسة هو الأزمة التى حدثت مع الاخوان بعد تشكيل وزارة نجيب .

وبتأثير من عبد الناصر ، وربما ضد رغبة نجيب ، قرر مجلس قيادة الثورة إشراك بعض أعضاء جماعة الاخوان فى الوزارة . ويصعب تماماً الكشف بدقة عما حدث ، على أنه من الواضح أن مجلس قيادة الثورة قد أخطر الهضيبي بالفعل بقراره الخاص بطلب إشراك ثلاثة من الاخوان فى وزارة نجيب ، على أن يكون الشيخ أحمد حسن الباقورى أحد هؤلاء الثلاثة . ووافق الهضيبي ، ودون أن يرجع إلى مكتب الإرشاد للتشاور رشح حسن العشماوى ومفيز الدله ، وقد اعترض عليهما مجلس الثورة ، عندئذ أخطر الهضيبي مكتب الإرشاد بعرض

الحكومة إلا أنه لم يخطر لها بأن أسماء قد قدمت بالفعل وإنها رفضت ، وقرر المكتب بالإجماع الإمتناع عن المشاركة في الوزارة ، أما الباقوري والذي تم تعيينه في الوزارة بالفعل حيث لم يعترض الهضيبي ساعة أن قدم له العرض بتعيينه عن الجماعة ، فكان طبيعياً أن يتغيب عن الاجتماع ، إلا أنه فصل من الجماعة في نفس اليوم الذي أعلن فيه نبأ تعيينه . وكان تعيين الباقوري في الوزارة ، وفصله من الجماعة ، هما كل ما عرفه الناس في ذلك الوقت من الجوانب المختلفة لهذا الموضوع<sup>(٩٠)</sup> وفي الحال بدا أن الإخوان قد تراجعوا عن تأييدهم للنظام الحاكم ، وهو أمر خطير في تلك الأيام المبكرة للثورة .

وفي وقت لاحق أشار وكيل الجماعة ، في معرض تفسيره للقرار بعدم الدخول في الوزارة ، إلى نقطتين : (١) خشية الجماعة من فقدان صفتها (الشعبية) ، أى أن تلوث نفسها بالسلطة . (٢) الخوف ، الذي ألمح إليه نجيب خلال مقاومته لفكرة إشراك الجماعة في الوزارة ، من تعريض النظام لمصاداة الأجانب والأفليات مما يعقد مشاكلة<sup>(٩١)</sup> . كذلك يبدو أن عوامل أكثر اتصالاً بالمسائل الدنيوية قد مارست أثرها (١) فوراً كل وزارة كان هناك أحد للضباط يملك في يده السلطة الفعلية<sup>(٩٢)</sup> (٢) كان الدخول بثلاثة وزراء فقط . بمعنى أن أصوات الإخوان في الوزارة ستكون أقلية دائماً ، وبالتالي سوف تصدر قرارات في مسائل معينة لن يستطيع الإخوان منعها بالرغم من أنهم لم يعطوها أصواتهم ولا يؤيدونها . وربما يكون الهضيبي قد غير رأيه فيما بين ابلاغه بالعرض وبين اجتماع المكتب ، وربما يكون قد شارك رجال المكتب بعض اعتراضاتهم على قبول العرض المقدم من السلطة ، إلا أن رغبته في تقوية هذه

الاعتراضات — لو أن رجالاً مقربين منه قبل تعيينهم — تشير إلى وجود دوافع أخرى لديه ، منها بالتعديد إزتيابه العميق في ناصر وأساليبه ، وقد عكست عملية إهيار الائتلاف الوزاري تنافراً شخصياً تزايد بين الإثنين فيما بعد إلى أقصى الحدود ، وتسبب هذا الحادث — أيامها في إنقسام مواقف الجماعة تجاه الحكومة مجموعة تؤيدها ، وأخرى بقيادة المضيبي تتخذ منها موقف العداء السلبي ، وفي بعض الشعب وصلت تعاليمات — بعد هذا الحادث — تفيد بأن موقف الجماعة من الحكومة سيكون منذ الآن فصاعداً موقفاً سلبياً<sup>(١٣)</sup> .

ولقد بدا لمجلس قيادة الثورة أن معالجة المضيبي للموضوع لا تتصف بالإزدواجية فحسب بل وتعمكس أيضاً موقفه المامدى ، لكن إستياء ناصر رغم ذلك كان ينصب على المضيبي أساساً ، كما أن الثورة لم يكن عودها قد أشتد بعد بالدرجة التى تكفل لها أن تستغنى عن التعامل معه لتواجه بالتالى إمكانية خسران تأييد الجماعة — التى لا غنى عنه بعد . فمع إغترابها الكامل عملياً عن بقية القوى السياسية للنظمة في البلاد ، كان الحفاظ على إخلاص الجماعة لحكومة الجيش ، أو على الأقل تحاشي دفعها لا اتخاذ موقف المعارضة ، أمراً حيوياً . ما يزال — من أجل المهام المطروحة أمام القيادة العسكرية ، ولقد دفعت الأحداث التالية الضباط إلى ممارسة سيطرة أكثر تعسفاً على البلاد ، وبالتالى كانت حاجتهم تزايد لتأييد الجماعة ، ومع ذلك ، فقد أصبح مستحيلاً بالنسبة لهم فى الوقت ذاته أن يتجنبوا تصعيد التوتر فى علاقتهم بها .

وبعد شهر من الأزمة الوزارية ، وفي ١٤ نوفمبر ، أقيل رشاد مهنا من مجلس الوصاية على العرش ، وقد بدت هذه الواقعة ، والتي جاءت نتيجة للخلاف على تركيز السلطة في يد الحكومة بين مجلس قيادة الثورة وبين مجلس الوصاية على العرش ، بدت بعثاً لافتقار قديم ساق على الثورة للانسجام بين المجموعتين اللتين كانتا تحت رئاسة كل من عبد الناصر ومهنا ، كذلك كان مجلس قيادة الثورة يقف موقف المناهضة للآراء التي تمس لها مهنا حول ضرورة إعلان دستور إسلامي ، وقد أعقب فصله وإلقاء القبض عليه ثم الإفراج عنه ثم اعتقاله مرة أخرى في يناير ١٩٥٣ ، بعد أن عاد لشن حملة من أجل دولة إسلامية أثر إلغاء دستور ١٩٢٣ — في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ وحكم عليه بالسجن المؤبد<sup>(١٤)</sup> ، وأياً كانت طبيعة ارتباط مهنا بالجماعة فقد كان من أبرز العناصر لواء واحد من مبادئها الأساسية . وكان إبعاد مهنا ثم قيام ناصر بإخراج عدد آخر من الأعضاء الأساسيين في مجلس قيادة الثورة والرتبطين بالجماعة مدعاة لمزيد من الشكوك حول عبد الناصر<sup>(١٥)</sup> ، ولم تخف حدة هذه الشكوك نسبياً إلا عندما تم تعيين ممثلين عن الجماعة في اللجنة الدستورية المشكلة من خمسين عضواً والتي صدر قرار تشكيلها في ١٢ يناير ١٩٥٣<sup>(١٦)</sup> .

وبدأ العام الجديد ظهرت بوادر جديدة للخلاف ، ففي ١٦ يناير ١٩٥٣ أمرت الحكومة بإلغاء كل الأحزاب والجماعات السياسية القائمة باستثناء الإخوان المسلمين ، ثم أعلنت في خطوة مكملة ( في الإحتفال بمرور ستة أشهر على الإنقلاب ) قيام ( هيئة التحرير ) كحركة شعبية تدعمها الحكومة لتنفيذ شعار « وحدة الأمة » ، وكان على الهيئة أيضاً أن تشكل



نواة التنظيم السياسى الذى سينتظم الأحزاب المملّفة<sup>(١٧)</sup> كما أتضح أيضاً بعد قيام هيئة التحرير — وربما لم يكن ذلك مجرد مصادفة — أنها أصبحت نواة (لِقوات أمن مدنية) للنظام الحاكم تعمل إلى جانب المنظمات ذات الطابع العسكرى الواضح التى أنشئت بعد ذلك . وكان ذلك هو أخوف ما كانت الجماعة تضافه فى تلك الفترة ، إذا أن إنشاء هيئة التحرير كان تحدياً واضحاً لدورها بوصفها (الحامى للدنى للنظام) ، كذلك كان مفهوماً أن إنشاء هيئة التحرير يمثل تحدياً لمكانه الجماعة كصوت شعبى على الصعيد الإيدولوجى ، ذلك أن الحكومة إنجهت إلى أن تجعل هيئة التحرير أداتها لكسب تأييد الأمة المترددة والمثبكة فى قضية الثورة<sup>(١٨)</sup> .

وفى الوقت الذى أنكر فيه زعماء الجماعة علناً معادائهم لفكرة إنشاء الهيئة ، كانوا مع ذلك يتحاورون سراً مع الحكومة معارضين فكرة التنظيم الواحد التى ينطوى عليها إنشاء الهيئة ، بل ونساءلوا عن الدواعى التى تؤدى لضرورة وجودها<sup>(١٩)</sup> وكان من رأى ناصرو مجلس قيادة الثورة بأنه لا سبب هناك للصراع بين التنظيمين ، وأنه لا مجال لوجود تنظيم ثالث ، وأنهم لا يجدون سبباً يمنع اندماج الإخوان المسلمين فى هيئة التحرير ، والنقطة الأخيرة قدمها نجيب كأحد أسباب إستثناء الإخوان المسلمين من قرار حل كافة الأحزاب السياسية<sup>(٢٠)</sup> ، على أن لتلك القصة جوانب أخرى .

تطبيقاً للقانون الصادر فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٢ والقاضى بتسجيل كافة الأحزاب ، تقدمت الجماعة بالفعل بالوثائق المناسبة لوزارة الداخلية وأعلنت

أنها ( إلى جانب الأشياء الأخرى ) حزب سياسي . وكان من نتيجة هذا القرار الاستقالة المؤقتة للهضيبي وهو ما سناقشه فيما ، ورغم هذا ، لا يمكن تفسير إستثناء الجماعة من قرار حل الأحزاب إلا بتحويلها إلى حزب نتيجة للقرار الذي إتخذته ، وكان ذلك ما أقتنع به الأعضاء . ومهما يكن من أمر الخلاف بين هؤلاء الأعضاء ، فقد توفرت أسباب إتفاق المجموعتين حول مسألة إلغاء الأحزاب ، فمن وجهة نظر الإخوان ، كانت تلك هي الخطوة الأولى والأكثر أهمية في إتجاه الإصلاح السياسي وبالنسبة لعبد الناصر فإن الواقع المر للحكم في مصر فرض إعادة تشكيل المؤسسات السياسية ، ويمثل تلك الخطوة وحدها أصبح في الإمكان الإعتماد على الجماعة في مثل هذا الجو الإجتماعي الذي أصبح الآن مفرغاً سياسياً . ويبدو أن ناصر هو المسئول شخصياً عن إخطار الجماعة ووزارة الداخلية بإنجاز التغيرات الاجرائية المطلوبة في التسجيل المبكر والذي يجعل موقف التنظيم سليماً من الوجهة القانونية<sup>(٢١)</sup> ، لقد ظلت مشاعر النظام تجاه الجماعة إيجابية ألا أن الأساس الذي تقوم عليه تحول من الصداقة إلى الحاجة .

واقدرأي مخططو سياسة الجماعة الأمر على هذا النحو ، فقد زار وفد صغير عبد الناصر بعد صدور القرار بيوم واحد لتهنئة الحكومة على خطواتها تلك ولناقشة مستقبل الموقف في البلاد ، وأوحت العبارات التي إستخدمت في المناقشة للحكومة بأن الإخوان يطالبون بصوت مسموع لهم في شئون البلاد<sup>(٢٢)</sup> ، وسرعان ما أتضح أن إستثناء الإخوان من قرار حل الأحزاب قد نشأ عنه موضوعاً ذاتياً مركز قوة جديد في مصر ، وأصبحت « حقيقة »

أن الحكومة لم تكن مستعدة لإستيعاب النتائج التي أنطوت عليها خطوتها تلك ، عاملاً حاسماً آخر في التدهور المستمر غير الملان للعلاقة بين الثورة والجماعة .

ومن الوجهة العلنية ، نجح الطرفان في الحفاظ على مظهر العلاقة الودية لفترة امتدت طوال عام ١٩٥٣ ؛ وكن واضحاً أن إفلات الاخوان المسلمين من الحجة ضد الاحزاب قد أستقر بهم في موقف مرموق في البلاد وقد شارك رجال الحكومة البارزين بما في ذلك نجيب وعبد الناصر — في الزيارة السنوية لضريح البنا — شهيد الأمة كما كان يسمى في ١٣ فبراير ١٩٥٣ الموافق للذكرى السنوية الرابعة لوفاة ( ٢٣ ) ، وفي أغسطس عين البهي الخولي أحد أعضاء الجماعة ( الذي كان مفصلاً للحكومة ) ضابطاً للاتصال بين الجماعة وهيئة التحرير ومديراً للإرشاد الديني بالهيئة<sup>(٢٣)</sup> ، وفي سبتمبر أنكر المضيبي علناً و يود أي خلاف أو سوء تفاهم مع النظام وفي الشهر نفسه شكلت الحكومة « محكمة الثورة لحاكمة انتقاء السياسيين السابقين ، وكانت أولى قضاياها وهي قضية إبراهيم عبد الهادي ، معنيه بوجه خص بدوره في مقتل البنا وإضطهاد الاخوان في خلافهم الدائم مع السلطة<sup>(٢٥)</sup> ، ومع حلول شهر أكتوبر أعلن أن بلدية الاسكندرية تبحث في تسمية أحد الشوارع التجارية الرئيسية في المدينة بإسم شارع حسن البنا<sup>(٢٦)</sup> وفي أكتوبر أيضا أنشأت الحكومة الحرس الوطني ؛ بتوقيت قصد منه جذب الانتباه لجدية القصد من وقف المفاوضات مع الحكومة البريطانية حول مسألة السويس ؛ وأنضمت أعداد كبيرة من الاخوان للمعسكرات التي أقامتها الحكومة<sup>(٢٦)</sup> .

ومع ذلك فغلف واجهة الود كانت هناك بوادر واضطراب ، فبدأ من أبريل تقريباً وفي حركة قصد منها التفريق بين إسم الحكومة والإخوان المسلمين شنت حملة رسمية لتوحيد الأمة مع إستخدام واسع النطاق لشعار : الدين لله والوطن للجميع . وفي الذكرى الأولى لقيام الثورة ، لوحظ أن الإخوان كانوا متغيبين عن مركز الاحتفالات ، وأنهم حينما تواجدوا كانوا غير مباينين وكانوا يقاطعون خطب قائد الثورة على نحو مكشوف بشعاراتهم المعروفة ، كذلك بدأت الجماعة منذ أواخر الربيع فصاعداً ، في إصدار نشرة إخبارية كانت تظهر بصورة غير منتظمة خلال العام ، وكانت تتضمن المسائل التي تهتم بالتنظيم والآراء الرسمية للجماعة بصدد المسائل الهامة والتي لم يكن نشرها في الصحافة متاحاً بسبب الرقابة الصارمة ، وفي أحد الأعداد الصادرة في يوليو وأغسطس مدح المضيبي الحكومة لحسن نواياها إلا أنه حثها على السعي للحصول على تأييد الشعب (قائماً) للثورة وحمايته لها بدلاً من الاكتفاء بتأسيس سلطتها على القوة والفوانين . وإسهاماً في تحقيق هذا الهدف ، طالب برفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف <sup>(٢٨)</sup> ، وفي نفس العدد رد المضيبي على الأسئلة المكتوبة من بعض الأعضاء عن موقفه من المفاوضات البريطانية بقوله :

« إن البريطانيين لا يرون أن المفاوضات ستؤدي إلى تسوية المشكلة المصرية ، وإذا كانت هناك رغبة لدى بعض الناس في أن يتفاوضوا ، فإنه لا يمكن منعهم ، فإذا أمكنهم التوصل لحل يرضينا ، فهو خير ، أما إذا لم يحدث ذلك ، فسيكون واجبنا عندئذ مقاومة هذا الحل <sup>(٢٩)</sup> . »

والواقع أن هذه المسألة - أي المفاوضات - هي التي أفسدت العلاقات نهائياً



بين مجلس قيادة الثورة والإخوان المسلمين ، وكلام المضيبي لم يكن مجرد تصور لما سوف يأتي ، ففي ذلك الوقت لم يكن المضيبي أيضاً صريحاً مع الأعضاء ، فمنذ الربيع كان على اتصال بكل من الحكومة والسفارة البريطانية بسبب هذه القضية بالذات .

ومن الأمور شبه المؤكدة أن « تريفورا ايفانز » مستشار السفارة البريطانية لشئون الشرق طلب مقابلة المضيبي وقابله بالقفل ، في فبراير أو أبريل ٥٣ هـ هدف ظاهري هو استطلاع رأيه في المفاوضات المقبلة من أجل جلاء القوات البريطانية وليس معروفاً على وجه اليقين ما دار في هذا الاجتماع إلا أن كل من الحكومة والجماعة كان لهما تعليقهما على الموضوع ، ولم يملن أمر تلك المقابلة إلا بعد ١٩٥٤ عندما استخدمتها الحكومة كواقعة أساسية في دعاها القضائية بحل الجماعة ، وفي أول مرة تتعرض فيها الحكومة لهذا الموضوع تناولت الاجتماع على أنه ( مفاوضات سرية ) بين الجماعة والبريطانيين جرت من وراء ظهر الثورة ، واتهم المضيبي بأنه وافق على شروط معينة بشأن الجلاء قيدت بعد ذلك يد المفاوضين المصريين ودفعت البريطانيين إلى التثبت بموقفهم بعناد أكثر . وأهم ما أشير إليه بهذا الصدد موافقته المزعومة على حل مشكلة وجود القاعدة العسكرية بعد الجلاء بإنشاء لجنة مصرية إنجليزية مشتركة لتسهيل عودة القوات البريطانية بعد صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في حال مشرل « خطر الحرب على الأراضي المصرية ، وفي فترة لاحقة وبعد توقيع الحكومة لإتفاقيتها مع البريطانيين ، وردا على الإنقاذ الذي وجهته الجماعة للاتفاقية ، ضخمت الحكومة من دعاها ضد المضيبي ، متهمه إياه بأنه طلب الأفل في مفاوضاته ، وأنه قبل

ما كانت ستعرضه الأمة ، وبالتحديد : جلاء مشروط ، مبدأ الدفاع المشترك مع الغرب ، ووجود خبراء عسكريين لصيانة للقاعدة العسكرية (٣٠) .

وفي وقت نال لذلك ، جاهرت الجماعة بموقفها ، رداً على الحملات الصحفية المستمرة على إتفاقية المضيبي السرية ، فأكرت انكاراً قاطعاً كل تلك التهم وقدمت رواياتها الخاصة : فقد أخطر رئيس الوزراء مسبقاً بأمر المقاتلة مع ايفانز ، وقد أكد المضيبي من جديد خلال المقاتلة الموقف التقليدي للجماعة من أنه لا مفاوضات قبل الجلاء ، كما قبل من حيث المبدأ إمكانية عقد إتفاق سرى مع البريطانيين لمساعدتنا في حالة تعرضنا لهجوم روسي ، بحيث يكون تدخلهم بناء على طلبنا ، وبحيث يرحلون بمجرد إنتهاء المهمة وبعد إنتهاء الإجتماع قدم تقريراً به إلى قادة المجلس العسكري الحاكم ( بما في ذلك عبد الناصر ) الذين أعربوا عن إعجابهم بموقف المضيبي ، كذلك قدم تقريراً بما دار في الاجتماع إلى سليمان حافظ. وزير الداخلية ، وإلى محمود فوزي وزير الخارجية ، ولقد ساد الشعور أيضاً أن أحد الأهداف التي توخاها البريطانيون من سعيهم لعقد الاجتماع أن يسبروا غور مرقب الجماعة من القيادة العسكرية وأن الاخوان قد ردوا على هذه المناورة رداً حاسماً (٣١) .

أما بالنسبة للطرف الثالث ، أي السفارة البريطانية ، فقد ردت عندما كشفت الحكومة ( المؤامرة ) التي دبرت بينها وبين الجماعة ووسعتها بحيث تشمل اجتماعاً عقد في يناير ١٩٥٤ مع ( م . ج . كرويل ) الوزير المفوض ، ردت السفارة بإنكار كل التهم والتضمينات التي انطوت عليها عبارات الحكومة بإستثناء أن ( تريفور ايفانز ) التقى مع أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين وهو جانب معتاد ومن مهامه الرسمية (٣٢) .

ونحن لا نعلم بالتعديد أى الشروط وافق عليها المضيفى ، لكن هناك ما يكفى من الأسباب للاعتقاد بأن ناصر أخطر قبل الاجتماع مع ابناز وبعبده . ومن المهم من الوجهة التطبيقية النظر إلى الحدث فى هذا السياق - على أنه من المهم أيضا أن نلاحظ أن الاتهامات الأخيرة للجماعة ، رغم أنها أفادت فى مجرى محاولة الحكومة إضفاف مركز المضيفى ، إلا أنها لم تكن مجرد تحريف للحقيقة ، فقد عكست إستياء واضعاً من تعدى للمضيفى فى محادثاته مع البريطانيين ، لحدوده . ولم يضعف دخول الجماعة - رغم أنه تم بذه على طلب البريطانيين - مجال المفاوضات مزيداً من الصعوبات أمام المفاوضين المصريين . فحسب بل هياً أيضاً موقفاً أفضل للجانب البريطانى ، وهذه النقطة الأخيرة كانت ذات أهمية خاصة إذا ما استمعج البريطانيون - وهو ما حدث - إلى لأرجح - وجود ذلك الصراع السكامن بين الحكومة والجماعة . والواقع أن سمى البريطانيين إلى التعرف على آراء الاخوان المسلمين كان بمثابة الاعتراف بالصوت المسموع للاخوان فى شئون الأمة ، ولقد كرس المضيفى هذه الفكرة بموافقة على اجراء المحادثات ، وبالتالي فقد أضعف موقف الحكومة ، الأمر الذى بذه للحكومة كمقدمة لتعهد خطير ، وأكده الحادث التالى ذلك :

فى شهر مايو وفى اعقاب توقف مؤقت للمحادثات بين الحكومتين ، ذهب صلاح سالم وزير الارشاد القومى وشئون السودان فى ذلك الوقت والمتحدث غير الرسمى بلسان مجلس قيادة الثورة للشئون الخارجية ، لزيارة المضيفى للسؤال عن موقف الاخوان من إمكانية نشوب حرب مع البريطانيين قبل أن تتمكن القوات المسلحة المصرية من الاستعداد لذلك ، وكانت تراوده فكرة توحيد الجماعات المتهاية بالفعل لدخول المعركة مع البريطانيين وجاء رفض المضيفى غير الصريح مطوياً فى العبارات المنطقية التهاية وغير المتصلة بالموضوع :

« نحن معشر الاخوان المسلمين لا نعترف بمحدود جغرافيه في الإسلام ،  
إن إهتمامنا موجة لعزة الإسلام وسوف نخوض دفاعا عنه — المعركة التي  
تضم العالم الإسلامي برمته ، فعلى سبيل المثال قد لا يكون مهما بالنسبة  
للإسلام أن تبدأ المعركة في القناة ، بل أن تبدأ من تونس أولا ، أن لنا  
خططنا وأهدافنا وقدتنا المستقلين الذين يكرسون حياتهم لهذا المجال الرحب  
وليس ضروريا أن نتحدد رؤيتهم بالمشكلات المحلية في مصر » .

وهذا ما إذا عته الحكومة فقط عن هذه الزيارة ، ولكن يبدو أن  
المضبي قد أضاف ( لتحتفظ ) نقطة أكثر جوهرية وهي أن الحكومة  
ينبغي أن تقرر فعليا ما إذا كانت جادة في عزمها على دخول معركة مع  
البريطانيين ، أم أنها تخطط لاستخدام الاخوان كأداة تهديد للبريطانيين  
حتى يستأنفوا المفاوضات التي توقفت ؟ . وكان المضبي يرى المسألة ( مسألة  
ضمير ) فأنطلوب منه ، طبقا لصيغة الحكومة ، أن يبعث لمنطقة القناة  
إخوانا سيفقد بعضهم حيانه بالتأكيد ، فداء لسياسة قائمة على التفاوض  
التي بدت في ذلك الوقت ، وفي ضوء الاحداث التاريخية ، سياسة محكوما  
عليها بالفشل .

وإقترن بالتشكك في نوايا الحكومة في مواجهة البريطانيين تشكك آخر  
حول نواياها تجاه الجماعة ، فالتنافر بين المجموعتين كان قد وصل لمرحلة في  
ذلك الوقت لا يمكن تجاهلها ، رغم استمرار الحفاظ على المظهر الودي  
ورغم جهود ( المحايدين ) ، في كلا الجانبين لتسوية أسباب النزاع ،  
وعندما طلب صلاح سالم من المضبي مشاركة الاخوان في معارك القناة ،



فقد كان يطلب أيضاً — نظراً لكونها عمليات ترعاها وتنظمها الحكومة — معلومات عن حجم القوات ، الواقعية والممكنة ، التي هي تحت تصرف الجماعة . وفي ظل الظروف القائمة كان من الممكن فهم طلب كهذا على أنه مناورة من الحكومة بأن تدعو الاخوان المسلمين إلى الإسهام في ( الكفاح الوطني ) الذي سيضع في الوقت ذاته القوة المدنية الباقية في البلاد والتابعة للجماعة تحت السيطرة الكاملة للحكومة ، مما يعرض وجودها للخطر ، ومما يؤكد أن ذلك كان جزءاً من تفكير الحكومة أنها عادت وطلبت بوضوح في شهر مايو — وكردت الطلب مراراً — الإلغاء الفوري لوحدات الجهاز السري الاخوان والتي تتواجد ، كما أكدت الحكومة ، داخل القوات المسلحة وجهاز البوليس .

تلك الأحداث التي وقعت وراء الكواليس عجلت بإحتدام الصراع ، ويمكن النظر إلى إنشاء الحرس الوطني في أكتوبر التالي على أنه جزء من الصراع مع البريطانيين ، ألا أنه بعد أيضاً بمثابة الخطوة الأولى في إتجاه إنشاء ثقل معادى للاخوان المسلمين ، وفي نفس الوقت بدأ مجلس قيادة الثورة بنشط في شد أزر مجموعة من المنشقين داخل الجماعة كانوا يسمون امزل الهضبي ، وقد جاء قرار حل الجماعة في يناير ١٩٥٤ بعد فشل الحكومة في محاولة استئجار الانفجار العلني لهذا الانقسام .

#### الإنقسام الداخلي (نوفمبر — ديسمبر ١٩٥٣) :

كان تعيين الهضبي خلفاً لجنبا ، بالنسبة لحفمة من الأعضاء القدامى ذوي النفوذ — وكما سبق أن لاحظنا — مجرد حل وسط مؤقت ،

وإنطلاقاً من هذا الجو النفسى نشأ الإطار العام لتفسيخ الجماعة ، وكانت سلسلة القضايا التى أثرت فى البداية هى فى أساسها انعكاس استياء الأعضاء القدامى الذين يحتلون مراتب متقدمة فى الجماعة ، من أن (الدخيل) الهضبي يتحدى أسبقهم — طبقاً للنظم القائمة — وبالتالي يتحدى ، على نحو ضمنى ، تاريخ مشاركتهم الطويلة والشاقة غالباً والمتفانية دائماً فى خدمة الجماعة . وتحول هذا الامتناع إلى مشاعر شخصية عدائية خشنة تحوات معها المشكلات الحقيقية فى أغلب الأحوال من جعلها الأسامى وإنقسم بسببها التنظيم إلى زمر عديدة . ومن وجهة نظر التنظيم ، كانت المشكلة الأساسية هى ضعف الثقة وهى عامل ذو أهمية حاسمة من كل النواحي فى القيادة ، فقد كانت الثقة هى الأساس فى الترابط الداخلى والكمال فى ديناميكية الجماعة ، بحيث كان لضعف الثقة نتائجها الموقفة . وفى الجدل الدائر بين الإخوان ، عاشت الجماعة أزماتها فى أعقاب إنهيار طابعها الأساسى الذى ميزها والفاطم على «روح المحبة والاخوة» ، ودفعت المشكلات التى أثارها تدهور العلاقات بين الجماعة والحكومة بهذه العلاقات إلى الصدارة .

ومن الوجهة الشخصية كانت إحدى المشكلات الكبيرة التى يواجهها الهضبي هى إحتذاء نموذج شخصية البناء فى علاقته بالجماعة ، وذلك محاولة رفضها الهضبي عامداً ، ألا أن قدامى الأعضاء لم يدعوا له فرصة لنسيانها ، فعلى سبيل المثال لم يكن الهضبي يقضى الصيف بالاسكندرية فحسب ، بل والأسوأ من ذلك ، كان يذهب للاستحمام وقضاء الوقت على الشاطئ ومن ناحية ثانية ، كان واضحاً أن زيارته القليلة لشعب الوجه القبلى كان

يجرى ترتيبها بحيث تتم في الشتاء ، على عكس البنا ، الذي اختار أن يزور تلك المنطقة ، وجوها حاراً أكثر من أى منطقة في مصر ، في ذروة الصيف . وإلى تلك التصرفات النقيضة لتصرفات البنا أضيفت تصرفات وصفت بأنها إساءة متعمدة لذكرى لزعيم الأول ، منها رفض المضيبي المستقر التخلي عن أصدقائه من أعضاء الحزب السعدى وهو الحزب الذى تعاضبه الجماعة وعدم موافقته على أن يلقب بلقب آخر (رئيس عام الجماعة) بدلا من ( المرشد العام ) الذى شمر بعض الأعضاء بأنه من حق حسن البنا وحده ، وما قيل أيضا عن إعتراضه على وضع صور البنا في الشعب المختلفة للجماعة ، وفضلا عن هذه المسائل المحررة كان هناك الإتهام الأكثر عهرمية بأن السلوك العام للمضيبي بالنسبة للقصر وبعض الوزراء دل على أن الجماعة قد تحولت تحت قيادته إلى ( حزب الاستقراطيين ) بدلا من أن تظل الحركة المنسوبة إلى حسن البنا (٣٤) .

والأكثر خطورة من ذلك ، كانت تلك التجاوزات التى حدثت ، فيما يختص بالإدارة والتنظيم ، فمنذ البداية ، كان إصرار المضيبي على سرية المحادثات المحيطة بتميينه ، ورفضه أن يتولى مهام منصبه فور إتمام إجراءات تعيينه ، أو أن يستقيل من عمله الأسمى ، أو أن يسمح بإعلان اسمه . كان هذا الإصرار والرفض مبعثا لضيق الأعضاء ، كما كان مهينا في نظر بعضهم ولقد فسر اشتراطه لتولى منصبه بأن يعين عبد القادر عوده وكيلا له على أنه وسيلة للتخلص من صالح عشاوى وأحمد حسن الباقورى — أبرز المنافسين على القيادة من بين قيادات الجماعة — فضلا عن أنطوائه على إهانة شخصية

لجما . كذلك آثار رفضه الاعتراف بمجلة ( الدعوة ) الاسبروعية ، التي يملكها ويشرف على تحريرها صالح عشاوي كهوت رسمي معبر عن الجماعة آثار مشاعر مشابهة لدى الأعضاء<sup>(٣٥)</sup> ، كما أن مسألة تعيين كل من الهضيبي وعودة بطريقة غير دستورية — شأنها شأن معظم ما سلف ذكره من نقاط لم تثر نقاشا إلا بعد التعمين — كانت نقطة أخرى من نقاط النزاع والجدل . ونفس الأمر ينطبق على طلب الهضيبي لإنشاء الوظيفة الجديدة ( نائب المرشد ) بعد إختلافه المبكر مع عودة وكيله الذي أخناره بنفسه .

كل تلك الأشياء عكست شعور المرارة لدى الأعضاء القدامى بعد أن تولت « الوجوه الجديدة » مسئولية التنظيم مع تجاهل متعمد وبعيد عن اللياقة لمزاياهم المتميزة ، كما عكست أيضا بالنسبة لهؤلاء الأعضاء ما شكل — في وقت لاحق — ركيزة هامة للخلاف إلا وهو ما اعتبروه نوعا من التعجرف والدكتاتورية في ترواية السلطات داخل الجماعة من جانب الهضيبي ، وقد أنبنى زعمهم هذا وبصفه أساسية على إستخفافه وعدم مراعاته لـ ( حق ) مكتب الإرشاد في تقرير مصير الجماعة وقراراته التمسفية وغير الدستورية التي أصدرها بحل الشعب بسبب عدم إيفائها مع القائد الجديد ، ونتيجة لذلك أصبح هناك ولأول مرة خلاف صريح ( أيا كانت درجة الإخلاص وراءه ) حول التوزيع الرسمي للسلطة في التنظيم وحول الأزمة الهامة المقترنة بها والتي ظلت حتى ذلك الوقت تقليدا ثابتا وهي « الطاعة العمياء » أو « السمع والطاعة » . وفي خلفية كل التعميدات والتجاوزات كان هناك الشعور العام ببداية الركود ، فلم ينخفض حجم العضوية فحسب ، بل



أصبحت الجماعة نفسها في ظل قيادة المضيبي « حركة أقوال » لا « حركة أعمال » وكان واضحا أن وراء ذلك سببان : ممارسة القائد الجديد الواضحة ضد القيام بأي نشاط سياسي ، وفيض الكتب التي كتبها عدد من الأعضاء وبعض الأصدقاء ، - تناولوا فيها مشاكل الجماعة ومصر والاسلام ، وكانت هذه الكتب قد بدأت تفرأ كشاك التوزيع بعد عام ١٩٥٠ ، وعلى وجه الاجمال نجد أن المضيبي أثار حساسيات الأعضاء ، وإنتهك دستور الجماعة وأهان قدامى الأعضاء ، كذلك هبط بمستوى تطلعاتها إلى درجة الاتهام وجر د رسالتها من شخصيتها المميزة وهدفها الأساسي .

على أن استمرار إستحواذ المضيبي على ولاء الأغلبية الواسعة من الأعضاء كان يشير إلى أن تلك المشكلات لم تكن تزعج سوى جماعات صغيرة داخل الجماعة ، ومع ذلك فقد أثارت إختلافات سياسية أو المنهج الخاص « بين المضيبي والبنا نوعا من الجدل والشك على المستوى العام وأن ظل لفترة طويلة دون توجيه . وقد شملت تلك الاختلافات القاهرة مسائل رئيسية ، يعود تاريخها إلى ما قبل الثورة ، مثل علاقة الجماعة بالحكومات المختلفة ، وبالحركة الوطنية ، فضلا عن القضية الداخلية الخاصة باستمرار وجود الجهاز السري والتي لا تقل أهمية عنها .

وسوف يذكر أن موقف المضيبي من مشكلة السويس عام ١٩٥١ وبداية عام ١٩٥٢ كثن قد سبب جدلا واسعا داخل الجماعة وخارجها فيما يتعلق بطبيعة دورها إزاء الحركة الوطنية . وأن زيارات المضيبي للقصر وإعترافه

الرسمى بتعيين حافظ عفيف باشا رئيسا للديوان الملكى رغم الغداء الشامل الذى أبدته القناصر الوطنية لهذا التعيين ، ومشاوراته الودية مع حكومات ماهر والهلالي التى جاءت بعد الوفد ، هذه التصرفات جميعها لم تثر الشكوك فحسب حول مشاعره إزاء الحركة الوطنية بل وأدت أيضا — وهو الأكثر أهمية — إلى الشك فى أنه يحاول أن يوحد الإخوان بموقف الولاء للوضع الراهن . واقد سبق أن رأينا كيف كان الوضع أكثر تعقيدا ، وأن بلوك المضيبي كان يحسد ، إلى حد ما ، الحذر أو الجبن الرسمى ونظرته الفقهية على نحو صارم لدوره كقائد للجماعة ، وموقفه المهزوم والمتردد من قضية النشاط السياسى ، وخاصة عندما يرتبط هذا النشاط بالعنف<sup>(٣١)</sup> ثم جاءت ثورة ١٩٥٢ لتطرح المشكلة السياسية على نحو أكثر مباشرة من أى وقت مضى ، بعد أن أصبح الإخوان لأول مرة يتمتعون بحماية السلطة .

فى داخل الجماعة نشأ الخلاف الموضوعى الأول مع صدور القرار الحكومى الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ بحل كل الأحزاب ، ودار الخلاف بصفة أساسية حول ما إذا كانت الجماعة حزبا سياسيا أم أنها ( جماعة دينية ) وفى ظل النظام الجديد فى مصر والذى أصبح للإخوان المسلمين فيه مكانة بارزة أصبح السؤال ينطوى على دلالات أوسع بكثير من دلالاته قبل ذلك . وفى الرابع من أكتوبر اجتمعت الهيئة التأسيسية لمناقشة الموضوع ، وإعترضت الأغلبية على نظريه المضيبي القائلة بأن الجماعة ليست حزبا سياسيا ( وأن لم ينف أن دورا سياسيا ) ، وصوتت الهيئة مع قرار تسجيل الجماعة كحزب سياسى . وكان المضيبي الذى غاب عن الاجتماع لدواعى المرض ، قد قدم إستقائه توقعا منه لقرار الهيئة ، وتم إقناع المضيبي بالعودة مرة ثانية ، من منطق

أن صراعا على من يخلفه قد لا يسكون في صالح الجماعة . والواقع أن مثل هذا الصراع كان قد بدأ : إذ كان متوقعا في غيابه — على أساس موقعه في النزاع الدائر — أن محاولة لعزله قد تبذل من جانب خصومه<sup>(٣٧)</sup> ، وهم قادة الجهاز السرى وأنصارهم في للراتب العليا من التسلسل الهرمى للسلطة ، ولقد استمرت أسباب الخلاف قائمة بعد ذلك حول موضوع الجهاز السرى بالذات .

وسوف يذكر أن المضيبي قد طالب بإلغاء الجهاز السرى فوراً ككتشافه لإستمرار وجوده . وقد رفض قائده عندئذ — عبد الرحمن السندى — إطاعة الأمر الصادر له من المضيبي بتقديم كشف بأسماء أعضاء الجهاز والأماكن التى يحتفظ فيها بمهمات الخاصة<sup>(٣٨)</sup> . فبالنسبة للسندى وإتباعه ، كان ذلك الموضوع يوازى فى أهميته بقاء الجماعة نفسها : فجعل الجهاز السرى لم يكن بمثابة إنتهاك لمفهوم الجهاد فى الاسلام فعسب ، بل كان يعنى أيضا تجريد الجماعة من أدواتها الرئيسية فى الدفاع عن نفسها ، ولقد ذهب المضيبي إلى أن التدريب الجمائى واللياقة البدنية أيضا سوى جزء مكمل لبرنامج الحركة التدريبى ، أما الاهتمام الرئيسى فيجب أن ينصب على التدريب الفكرى والروحى ومثل هذا هذا البرنامج لن يصبح تنفيذه مواتيا من خلال الجهاز السرى بل عن طريق نظام هام هو نظام الأسر الموجود بالفعل ، والذى يمثل روح الاخوة فى الاسلام<sup>(٣٩)</sup> أما « حقيقة » أن على وجود الجهاز السرى قد أنطوى أيضا على أدراك واع لمشكلة إزدواجية القيادة والصراع على السلطة ، فقد تأكدت من خلال إعتراضى عبد القادر

عوده نائب المضيبي على وجود الجهاز لأسباب فنية ، وهو ما أسلفنا الإشارة إليه ، حين قال عنه أنه يمثل ( خطأ إداري )<sup>(٤٠)</sup> .

وأدى رفض السندى الاذعان للمضيبي إلى استقالة الأخير ثم سحبت هذه الاستقالة عندما تقرر أحالة المشكلة إلى لجنة مكونة من ثلاثة من كبار الأعضاء ، والتي عملت على اقناع السندى بقبول سياسة المضيبي ، ومع ذلك ورغم تعيين قائدين آخرين للجهاز من قبل اللجنة في الفترة بين نوفمبر ١٩٥١ ونوفمبر ١٩٥٣ فإن أحداً منهما لم يستطع التخلص من نفوذ السندى بين أعضاء الجهاز ، فبعض الأعضاء كانوا غير معرونيين لقيادة الجديدة ، كما أن البعض الآخر ظل مخلصاً للقائد القديم ، ونار السندى لنفسه بأن ألقى بثقله كله إلى جانب خصوم المضيبي في نزاعات أخرى أكثر عمومية ، وشن حملة دعائية لإضغاف مركزه ، وكجزء من فعل المضيبي هو قبول تحدي السندى له ، وبدأ بدوره في تنظيم حركة مضادة لكسب تأييد الأعضاء الموالين للسندى<sup>(٤١)</sup> ، ولقد تصاعد النزاع داخل الجماعة بينما كانت العلاقات مع الحكومة آخذة في التدهور .

وخلال عام ١٩٥٣ ظهرت دلالات عدة على وجود أزمة داخل جماعة الإخوان المسلمين وتوقع العديد من الناس أن القيادة ستضطر إلى إعادة التظلمة إلى الأعضاء من خلال أشعار خاص بهم حول (الكاذب) التي ظهرت في الصحف حول الجماعة<sup>(٤٢)</sup> إلا أن أعضاء الهيئة التأسيسية بدأوا مع حلول شهر أغسطس — بمقدون اجتماعات محدودة غير رسمية لتدبير المشكلات الداخلية والخارجية ، التي أصبح لها الآن أبعادها الخطيرة .



بوتحول أحد اجتماعات الهيئة التأسيسية والذي عقد في سبتمبر إلى نقاش مفتوح لكل التجاوزات والأخطاء فشل أزمة سبتمبر ١٩٥٢ التي نشأت عن مسألة تعيين بعض الإخوان في الوزارة - وهو ما أصبح معروفا الآن لكثير من الأعضاء لأول مرة - وإجتماعات الهضيبي مع ممثلي السفارة البريطانية ، وتركز الجانب الأكبر من المناقشة في جدال ساخن حول العلاقات مع الحكومة ، وأصبح عبد القادر عوده الذي كان تعيينه فيما مضى هو أحد شروط الهضيبي لقبول منصب المرشد العام ، المعبر الأساسي عن هؤلاء الذين سعوا إلى التهدئة في علاقات الجماعة مع الحكومة وكذلك كان الهدف الأساسي للتهجمات التي وجهها الهضيبي بأن عملا طائشا قد ارتكب وذلك حين كشفت أسرار خاصة بالجماعة للحكومة<sup>(٤٢)</sup> وانتهى هذا الطور من أطوار النزاع باجتماع آخر للهيئة التأسيسية في ٨ أكتوبر ، وخلال ركز الهضيبي جهده على موضوع إنتخابات مكتب الإرشاد ، وحقق فوزا باهرا ثم اتبع إنتصاره هذا بانهضى لمحاولات إنهاء سيطرته على التنظيم وذلك من خلال تحديد فترة عضوية مكتب الإرشاد بثلاثة سنوات (وهو ما يمد بمثابة إلقاء أو تعطيل فوري لهذا المنصب) عندئذ طلب « البيعة » من الهيئة كلها ، فبايعته<sup>(٤٤)</sup> .

ورغم المظاهر الخادعة للصدقة والود بين الزمر المتنازعة ، كان إجماع أكتوبر والإنتخابات التي جرت رمزا لنقطة تحول على أكثر من مستوى<sup>(٤٥)</sup> ففي النهاية كان الضغط الحقيقي من أجل الإصلاح التنظيمي قد بدأ ، وللإصلاح هنا وجهان :

(١) وجه له صفة الاستعجال ، يتعلق بالمشكلة المنطلقة من الرأي القائل بأن الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد العام كانا أدوات طيعة في يد المرشد

الذى لا تمثل إرادته المنفردة إرادة الجماعة ، وهى مشكلة تتعلق بإيجاد وسائل وأدوات يمكن من خلالها أن تحافظ الجماعة على سياستها تجاه الحكومة .

٣ — وعلى المدى الطويل ، مشكلة اضفاء الطابع الديمقراطي على الجهاز الإدارى للجماعة ، وفى حين بدأ أن دوافع الإصلاح تنشأ أساساً عن الخلاف القائم بين المصيرى وخصومه ، فإننا نجد لهذا الخلاف جذورا أعمق : القضايا التى أثارها خلافة المصيرى للزعامة فى تنظيم تميز بالخضوع والطاعة التامة للقائد نتيجة لأن زعيمه الأول كان حائراً لهذه الصفة ونتيجة لأن التنظيم اعتمد فى ممارسته لنشاطه لا على القانون بل على الجاذبية الشخصية للقائد ، فرغم أن التساؤلات بدأت تثار ، حتى فى فترة البناء ، حول مفهوم الطاعة المطلقة ، إلا أن هؤلاء الذين أبدوا هذا المفهوم لأسباب عديدة بدأوا يناقشون ما ينطوى عليه من دلالات . ومع بداية زوال المصادر الأساسية والمعنوية التى تستمد منها الجماعة قوتها ، تحول الانتباه إلى المعنى الحرفى لدستورها وما ينطوى عليه من مضمون لوحظ الآن فقط أنه لم يكن قابلاً للمناقشة وأصبح البناء — فى رأى البعض — هو الناصر الحقيقى للديمقراطية ولم يكن رد الفعل هذا نوعاً من الذكرى المفتقرة إلى الصدق أو تحدياً كاملاً للحقيقة ، وإنما نجم عن صورتين المختلفتين للقائدين : وهو ما عبر عنه أحد الأعضاء بقوله « لقد وهبنا ولاءنا للبناء ، أما المصيرى فلا يستحق هذا الولاء » .

وعلى مستوى آخر ، نبهت أحداث اجتماع أكتوبر المعارضة لىكى تتخذ موقفاً أكثر صلابة وأكثر ترابطاً ، وأنهم المصيرى وأنصاره بالتدخل السافر والشاذ والمخالف للأصول فى سير الانتخابات ، وعلى ذلك فقد نظر إلى الانتخابات انطلاقاً من الحكم السالف الذكر ، على أنها زائفة وبعيدة عن التمثيل الحقيقى

للقوى داخل الجماعة . كان ذلك هو الجوالتفى للمارضة عندما أصبح واضحاً  
فى ذلك الوقت أن المضيى قد أوشك على كشف اللغز الحير الذى يحيط بمضوية  
وتنظيم الجهاز السرى ، وكان الانتصار الذى أحرزه فى أكتوبر على وشك  
أن يوج بانتصار مشابه فى الصراع الدائر للسيطرة على الجهاز السرى . على  
أن الاخوان بهتوا حين قرأوا فى الصحف فى صباح ٢٠ نوفمبر نبأ موت سيد  
فايز — بقبلة وضعت فى صندوق من الفطائر وكان فايز شخصية بارزة فى أحداث  
١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، والرجل الثانى الآن فى الجهاز السرى ، وفى ٢ نوفمبر عقد  
مكتب الارشاد جلسة استغرق طوال الليل ، وفى صباح اليوم التالى أعلن عن  
طرد أربعة من أعضاء الجماعة هم : أحمد زكى حسن وأحمد الصباغ وعبد الرحمن  
السندى وأحمد عادل كامل ، وهم جميعاً من أعضاء الجهاز السرى ، وفى  
اجتماع المكتب حسم صوت المضيى الأمر بعد تعادل أصوات الأعضاء فى  
التصويت على موضوع الطرد ( خمسة الى خمسة ) وبعثت السكرتارية بمذكرة  
لكافة الشعب تطلب منها عدم التقدم بأى استفسار حول الموضوع ، وفى  
تناول الصحافة لنبا موت سيد فايز ، لم تنشر من قريب أو بعيد الى طبيعة  
اتهاماته ، على أن ( الأهرام ) لى تجملى قراءها يتذكرون ويتعرفون عمدت  
الى وضع الأخبار المتعلقة بموت سيد فايز فى موضع تالى لأخبار طرد الأعضاء  
الأربعة والتقرير اليومى الذى كانت تنشره عن محاكمة منفذى عملية  
اغتيال البنا .

وسمياً من مراسلى الصحف لالقاء بعض الضوء على واقعة الطرد أحوالى  
طلب التفسير من المتحدث باسم الجماعة ، وتجنب المتحدث معظم الأسئلة ،  
ورفض بوجه خاص التعليق على امكانية أن يكون هناك ارتباط بين ما حدث

وأى ( جريمة ) ما . وبعد أيام قليلة تتلقى الأهرام من ( مصدر مطالع ) فى الإخوان المسلمين معلومات تفيد بأن قرار الطرد كان بمثابة عقاب من أجل ( التقارير المديدة ) حول اساءة الأعضاء الأربعة « للرسالة والجماعة »<sup>(٤٧)</sup> . وظل هذا التفسير هو التفسير الرسمى ، ومن بين النصوص العديدة التى أخذت تظهر منذ ذلك الوقت فصاعداً ، تلك القصة التى لاقت رواجا كبيرا ، والتى تقول بأن فايز قتله واحد من الأعضاء الأربعة فى الجوز السرى أو الأربعة جميعا - أو قتل بضء على أوامرهم ، فى اليوم المحدد لتقديم التقرير الذى أدهء - والذى شمل تفاصيل بيانات لجهاز السرى التى حجت طويلا - إلى الهضبي<sup>(٤٨)</sup> ، وحول قرار طرد الأربعة ، تحدث الهضبي فى جمهرة كبيرة من أتباعه فقال : لن نأخذنا بهم شفقة<sup>(٤٩)</sup> .

وإن كانت الحكومة قد حقت فى الجريمة ، فقد فلت ذلك مرأ ، ولم تكن هناك أوامر بانقبض كما لم توجه أية تهمة ، ومن المعقول تماما افتراض أنها تابعت تلك الأحداث باهتمام بالغ فى الليلة التالية لقرار الطرد ، تقول ناصو وبعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة . العشاء مع الهضبي وبعض أعضاء مكتب الارشاد<sup>(٥٠)</sup> أما محلة الدعوة ، والتى تحدثت هوبتها الآن على نحو صريح بوصفها صوت النوى المعارضة لهضبي ، فلم تشر بشىء إلى مقتل فايز ، على أن رئيس تحرير هاءشماوى لم يقف مكتوف لأيدى ، فإن المعارضة - وقد تأكد لها أن الهضبي مصر على المضى فى طريقه - عازمت على التخطيط لإراحته من موقع السيطرة على الجماعة .

وفى السابع والعشرين من فبراير وبعد انتهاء صلاة الظهر فى جامع الإخوان بالقاهرة التقت الزمرة المناهضة فى جلسة سرية ، وفى الخامسة بعد الظهر توجهت



مجموعة من واحد وعشرين عضواً إلى منزل المضيبي وطالبت بالاستقالة ، دون أن يستجيب المضيبي ، ومن هناك إنحسروا للمركز العام للجماعة ، حيث كانت مجموعة أخرى قد تجمعت بالفعل وأحتل الجميع ( حوالي سبعين عضواً ) المبنى وأغلقوا البوابات بالسلاسل ثم أرضحوا أنهم قرروا البقاء حتى يقوم المضيبي والمكتب بتغيير قرار فصل الأعضاء الأربعة إلى وقف مؤقت حتى تتم الإجراءات التالية :

#### ١ - تشكيل لجنة لتمضي الحقائق .

٢ - وقف مكتب الإرشاد حتى تبت الهيئة التأسيسية في أمر وجوده مستقبلاً .

٣ - إنشاء لجنة من هؤلاء الأعضاء أنفسهم لإدارة التنظيم لحين إجماع الهيئة التأسيسية وأبلغ هذا البيان تليفونيا إلى كافة الشعب وإلى الصحف .

وحاول بعض ( المحايدين ) من أعضاء مكتب الإرشاد اتقاعهم المتوارس لكن دون جدوى ، عندئذ دعى القادة إلى الاجتماع في منزل المضيبي ، وفي الواحدة ظهراً أصدر المكتب بياناً للصحف يستنكر فيه ما حدث . وكذب الاشاعة القائلة بأن المضيبي قدم إستقالته ، كما دعى الأعضاء إلى إجماع عام في اليوم التالي ، وخلال الليل طلب كل من الطرفين من عبد الناصر المساعدة على رآب الصدع وإبقاء الموضوع بعيداً عن متناول الصحافة ونفى ناصر إمكانية دخله في شئون الصحافة . ولكنه رتب هدنة أرضت الجانبين معاً ، وفي الفجر فتح المتمردون البوابات وغادروا المقر ، وتضمن

الاتفاق تمهدا أن يتضامن الجانبان معا في إعادة إستقبال الهدوء بالمركز العام في ذلك اليوم ، وأن يتم تشكيل لجنة للتحقيق ، أما عمل بقية التحقيق بإستثناء الأربعة المنضمين أم هؤلاء الذين أحتجوا على نضامهم ، فذلك كانت حتما موضوعا للخلاف ، وكان عشماوى والحكومة هما أصحاب التفسير الأول أما التفسير الثانى فقد تبناه الهضيبى وأصدقائه (٥١) .

وفي الثالثة من مساء اليوم التالى ، ٢٨ نوفمبر ، عقد الاجتماع في المركز العام ، ومن كل مكان كان الأعضاء يتوافدون وينضمون للحشد وكثير من هناك المنشقون وقادتهم ، وفي الرابعة وصل الهضيبى وتمتعت هناك الترحيب كالأحد من جملة الأعضاء ، والتي إعتبرت بمثابة تجديد للبيئة الهضيبى وإستنكرا جماهيريا لعشماوى . ثم أتى الأعضاء النيابيون سلسلة من الخطب العاطفية والممنطة تأييدا للمرشد العام . وخلال الليل عقد المكتب إجتماعا مع قادة التمرد ولم يعلن شيء باستثناء أن إجتماعا آخر قد تقرر عقده في اليوم التالى ، وأن الواحد والعشرون حضرا للذين هاجموا بيت الهضيبى قد أوقفوا ، فضلا عن إستمرار الفاش حول موضوع الأعضاء الأربعة المنضمين دون التوصل إلى نتيجة محددة . وفي نوفمبر أعلن مكتب الارشاد قراره بإيقاف أربعة من المنشقين لحين إجراء التحقيق عن طريق أعضاء يتم الاتفاق على تكليفهم ولجن تأديب : وكان ثلاثة من هؤلاء الأربعة من بينهم عشماوى هم قادة التمرد ، أما الرابع وهو سيد ساق فهو الذى أعلن أو أعلن نفسه قائدا للجماعة ، على أن الإجراءات التأديبية استمرت خلال الأيام التالية التالية ، وفي ٩ ديسمبر تقرر فصل ثلاثة من المنضمين هم عشماوى ومحمد الغزالى وعبد العزيز جلال . وفي اليوم التالى أصدر القرار دعيت للهيئة التأسيسية للاجتماع ونظرت موضوع الأعضاء المنضمين مرة أخرى ،

وصدقت الهيئة التأسيسية على قرار المكتب واسكنها - وفي نفس الوقت  
الذي جددت فيه ثقها بالمضبي - شكلت لجنة من خمسة أعضاء لدراسة  
موضوع مراجعة دستور للجماعة. (٥٢)

وأعرب عشاوي عن أسفه بسبب فطره وأكد أن عملية الانفصال تمت  
دون توجيه إتهامات ، ودون تحقيق ومحاكمة ، وأن المضبي تصرف  
بديكتاتورية ، وعاد الأعضاء المنصوبين أنفسهم على أن يواصلوا عملهم ( في  
صالح الرسالة ) اعتماداً على قدراتهم الذاتية (٥٣) ، أما المضبي فقد أسلم سقوب  
إتهام الأحداث بشكره لجمهور الأعضاء على تأييدهم له وصاحبه عن هؤلاء  
الذين ندموا رثاً ، وإلى رشدهم ، كذلك أعرب عن أمله في أن توحد اللجنة  
صنوفهم وأن تنسى ما حدث ، على أن المنق كان يساور قطاعات هامة في  
المنظم (٥٤) ، ولكن كانت هناك أيضاً محاولات لدسوبة بعض الخلافات التي  
استهدكت قوة المنظم في العاملين المضيين ، وفي النهاية قررت القيادة نشر  
سجلات الأحداث التي وقعت في الشهر المنصرم في كتيب صغير ، رداً على  
الاتهام الذي وجهه المضبي بأنه سلوكه كان تعسفياً ، وكان الاستنتاج الذي  
توصل إليه الكتيب والذي لم يشر إليه في أي مكان آخر ، هو أن السندى  
كان أهم الشخصيات التي احتبأت وراء الكواليس في محاولة الانقلاب داخل  
الجماعة (٥٥) .

وبعد الأزمة كانت المشكلة الرئيسية هي تحديد ما ينبغي عمله فيما يتعلق  
بالجهاز المسمى ، بعد أن أصبح قائمه ومناصروه خارج الجماعة ، وسوف يذكر  
أن أمين المضبي في حل هذا الجهاز ووجهت بمقاومة عنيدة ليس من جانب

تقادته وخدم بل ومن جانب أعضائه أيضا ، وكانت إحدى المشكلات الرئيسية التي واجهته هي - مدى إمكانية التعرف على أسماء أعضاء الجهاز ، وكانت هناك مشكلة أساسية أخرى وهي إن أي مدى انفرست فكرة الجهاز السري في أذهان أعضائه<sup>(٥٦)</sup> ، وعلى نحو تدريجي وخلال صراعه مع السندي ، تبلورت فكرة حل وسط في صفوف مستشاريه ، نفذت بعد طرد السندي ، إذ تم حل الجهاز السري بعد أيام قليلة . وأعيد تكريته على أسس جديد ، وقائد جديد حيث عين يوسف طاعت - وهو تاجر محبوب من الاسماعيلية وعضو قديم في الجماعة - قائداً له<sup>(٥٧)</sup> ، وعند تعيينه صدر له توجيه واحد : ان يهيء للجهاز (الوضع المناسب) وكان المقصود من ذلك دفع نشاط الجهاز في اتجاه العلانية من خلال الزيادة التدريجية لحجم عضويته وإقامة نوع من التكامل والترابط بين نشاطه وبين نظام الأمر في الجماعة العلنية ، وتخليصه من الطابع الارهابي . وكان عمل طاعت - كما أوضح وكيل الجماعة فيما بعد ، يتلخص في : تجريد (الوحدة) من طبيعتها الخاصة وإعطائها طابعاً آخر<sup>(٥٨)</sup> ، أو بمعنى أدق ، أن يشرف على عملية تصفيتها ، وكانت المشكلة الرئيسية أمام طاعت هي كيف يمنع قدامى أعضاء الجهاز السري بالفكرة الجديدة وبالقيادة الجديدة في الجماعة ؟ ، وكما إنصح في النهاية ، كان مجرى الأحداث حاسماً بالنسبة لتلك المحاولة الإصلاحية ، ففي يناير وفي أعقاب حل الجماعة ، أصبحت فكرة تصفية الجهاز السري - بغض النظر عن نوعية نوايا طاعت وبعض الأعضاء الأعلى منزلة - تبدو وفي أقل تقدير ، فكرة أسوأ توقيتها ، ذلك ان لم تكن فكرة حقاء . خالدعوى القديمة القائلة بأن الجهاز السري هو أداة دفاع لم تبد على هذا القدر من الافحام مثلما بدت عندما بدأت الجماعة تدخل طوراً جديداً من أطوار الخطة .



## الصراع مع ثورة يوليو : الجولة الأولى ( يناير — مارس ١٩٥٤ ) :-

بعد التغلب على الأزمة الداخلية في ذلك الوقت ، استأنفت الجماعة اجتماعاتها الأسبوعية وأنشطتها الأخرى . ففي منتصف ديسمبر ١٩٥٣ طالب بعض المعارضين - كما سبق أن رأينا - الصفح من المرشد ، بعد أن نكثوا بيمين الولاء ، وقد نالوا هذا الصفح ، أما قادة التمرد فقد ظلوا على عنادهم ، وواصلوا توجيه اتهاماتهم للمضيبي على صفحات مجلة الدعوة . على أن المضيبي أحرز دون ريب انتصاراً كبيراً على خصومه ، ولم يصل الأمر لهذه النتيجة لمجرد أن تأييد الأعضاء له كان تحقيقاً لإلتزامهم ، بالبيعة ، بل ارتبط أيضاً بوجهة نظرهم تجاه الموقف مع الحكومة ، فالأحداث التي وقعت كشفت النقاب عن السياسة التي بدأت الحكومة تصوغ خطوطها الأساسية في الخريف ابتداء تنفيذها عملياً منذ ذلك الوقت ، وتتمثل في إحضاع التنظيم لسيطرتها من داخله بإضعاف مراكز المضيبي أولاً ثم عزله من منصبه ، ومن هنا كان انتصار المضيبي على المنشقين ضربة للحكومة أيضاً ، وقد حفز هذا الإلتصار الحكومة على إصدار قرارها بحل الجماعة بعد ذلك بوقت قصير وكانت الفرصة ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، ساحة تماماً .

ففي ١٢ يناير ١٩٥٤ التقى طلاب الجامعة بقودهم بعض أعضاء الإخوان للاحتفال بالذكرى السنوية ( لشمداء الجامعة ) وأثناء الناء الأحاديث والخطب ظهرت عربة جيب عسكرية تحمل مكبراً للصوت وعدداً من الأشخاص عرفت هويتهم كأعضاء منتهين إلى هيئة التحرير وتشكيلات الشباب التي ترعاها الحكومة . وخارج بوابات الحرم الجامعي كان أعضاء هيئة التحرير من

طلاب إحدى المدارس الثانوية المجاورة قد تجمعوا ووقفوا ينتظرون ، وبدأ الميكروفون المعلق في الجيب والقريب من التجمهر الذي بدأ في التجمع ، يذيع خطابا وطنيا تنسجم مع الطبيعة الخاصة لذلك اليوم ، وطلبت منهم مجموعة الاخوان المتواجدة في المكان الرحيل أو التجمع بعيدا عن المنطقة الخاصة بهم . ثم حدث تبادل للأسباب والشعارات ثم وقعت معركة دخل الطلاب الواقفين خارج البوابات إلى الحرم الجامعي فور نشوبها بالرايات والأسلحة ، وإنتهت المعركة بعشرات من الجرحى وباحراق العربة الجيب<sup>(٥٩)</sup> .

وفي ذلك المساء ، وخلال الإجتماع الأسبوعي للاخوان المسلمين ، كان الجو مشحونا بطريقة يمكن تمييزها بوضوح في لحظات الأزمة المتوقعة أو الخطر الوشيك<sup>(٦٠)</sup> . وفي ١٣ يناير قرر مجلس الوزراء حل جماعة الاخوان المسلمين ، وحتى يتم إستعداد قوات الأمن ويتم إحكام السيطرة على الوجه القبلي ، لم يعلن قرار الحل إلا في الساعة الثانية عشر وخمس وأربعين دقيقة في الخامس عشر من يناير . وقد تذرع القرار بأن الجماعة أعلنت نفسها حزبا سياسيا وبأنه إلى أصبحت عرضة لأحكام قانون يناير ١٩٥٣ الخاص بإلغاء الأحزاب وأضاف القرار أن هدف الثورة يتمثل في تحرير البلاد من الفساد والامبريالية ، كما أشار إلى مجرى تطور العلاقات بين الحكومة والجماعة ، ونوه القرار باختلاف المضيبي في التقدم لموازرة الثورة يوم الثالث والعشرين من يوليو ومناهضته لقانون الإصلاح الزراعي بينما باذرت الحكومة الى اعادة التحقيق في قضية مقتل البنا والإفراج عن المعتقلين السياسيين ، والأزمة التي نجمت عن مسألة التعيينات الوزارية ، وانقاذ الحكومة لاجماعة من التعرض لأحكام قانون الأحزاب السياسية الصادر في يناير ١٩٥٣ ، ومطالبة الاخوان التي تلت ذلك

بالمشاركة في السيطرة على شئون الدولة ، ومعارضة الإخوان لانشاء هيئة التحرير ، والاجتماعات التي عقدت مع البريطانيين ، والتخريب الذي حدث في الجيش بسبب نشاط الجواز السرى ، وأخيرا ما حدث في الجمعة ، وعلى ذلك ومن أجل الإطاحة بالمهضي و زمرة الذين كانوا يخططون لقلب نظام الحكم الحالي تحت ستار الدين ، تم حل الجماعة وكذلك أعلن في الوقت نفسه أن المدارس والمستشفيات والعيادات التابعة للجماعة سوف تواصل عملها تحت أسماء مغيرة ، وأنه تم القبض على ٤٥٠ من أعضاء الجماعة . أفرج عن ٢٠ منهم في الحين<sup>(٦١)</sup> ، وسارع الحزب الشيوعي إلى إصدار منشور يمد فيه يده للآخران من أجل كبح مشترك ضد ( الدكتاتورية الفاشستية ) ، ومسانديها الإنجليز امريكيين . كذلك ناشد الكتائب الأعضاء أن يتبرأوا من قادتهم القدامى الذين كسبوا عما أبدوه من ميل مبكر للعمل مع مجلس قيادة الثورة ، أنهم أيضا ( أمريايون فاشست ) ، وساء المنشور الإخوان إلى ( جبهة وطنية جديدة )<sup>(٦٢)</sup> .

وفي اليوم التالي وامتدة أمدت أياما قليلة خلال الشهر ، شنت الحكومة حملة صحفية ضد المهضي و زمرة ، ونيس ضد الإخوان كجماعة . وتركزت الحملة على مجموع الانتقادات التي ظهرت داخل التنظيم ضد المهضي ، وبوجه خاص فشله في الإقتراد بشخصية البنا ، وإساءته وإهانة لجوهر الرسالة . ولم يكن هناك ما يتصل بتهمة « الثورة » و « قلب نظام الحكم » سوى اكتشاف نخباً للأسلحة في عزبة يملكها أحد أعضاء الجماعة ، وقد انتشرت على نطاق واسع اشاعة تقول بأن تلك الأسلحة هي بعيثها الأسلحة التي سبق أن خباها أعضاء المجموعة العسكرية ، قبل الثورة ، بأنفسهم

هناك<sup>(٦٣)</sup> ، وأن هذا الاتهام جلب على الحكومة بعض السخرية كما عزز صورة الجماعة المضطهدة ، أما بقية المواد التي وردت في بيان الوقائع فلم تكن موضع أى إهتمام جاد ، كما لم تتضمن أى هجوم مباشر على الجماعة . تلك الخناثين في مجموعها أكدت الفكرة التي شاعت بأن الهضيبي كان الهدف الأول للحملة ، وأن مجلس قيادة الثورة كان يستهدف إعادة تشكيل الجماعة تحت رئاسة أسهل قياداً ، وساعد على تمييز تلك الفكرة ، لزيارة التي قام بها ناصر ومرتقة بعض كبار المسترأين في الحكومة العسكرية وبعض أعضاء الجماعة الذين لم يجر اعتقالهم ، تقير البنا في ١٢ فبراير وكلمات التناء التي قتها في السجن وأمنه<sup>(٦٤)</sup> .

وباصل التنظيم ، وقد انحل على المستوى الاجرائي ، عمله على نحو غير رسمي تحت قيادة غير الرسمية لعبد القادر عودة ، فقد اتقى الأعضاء الذين لم يتعرضوا للاعتقال في جلسات صغيرة عقدت كل منها في بيت واحد منهم ، كذلك سارعوا بتنظيم شبكة للجمع وتقديم الإعانات لعائلات الأعضاء المعتقلين . ورغم أن الحكومة أفتت القدر بالعمل على بعض الأعضاء وهم يقوون بتقديم الإعانات ، إلا أنها لم تكن جادة تماماً في عرقلة تلك العملية . وفي فبراير وخلال الاحتفال بالذكري السنوية للنشأ والذي أقيم في مقرته ، أعلن عودة على الملأ قناعته بأن الثورة حققت أهداف حسن البنا<sup>(٦٥)</sup> وبدأ عوده مع آخرين سلسلة من المحادثات الخاصة مع الحكومة لاستعادة الشرعية للجماعة وقد طلب من الحكومة في هذا الصدد ( وقيل طلبه ) السماح له بزيارة السجون كما التمس إستقالة الهضيبي وكانت هناك



خطط أخرى قيد النقشة شملت تأسيس تنظيم (دينى) جديد ، بالمعنى الدقيق للكلمة تحت قيادة عبد الرحمن البنا<sup>(٦٦)</sup> ، على أن كل شيء توقف فجأة عشية الأزمة السياسية التى طوقت مصر كلها والتى شملت اللواء محمد نجيب البطل انشعبى للثورة والبكباشى عبد الناصر قائدها الحقيقى .

وكانت الأزمة بين نجيب وعبد الناصر — فى صورتها الأولى والأساسية — مرتبطة بمطالبة محمد نجيب بسلطات تتناسب مع مكانته — كما أوضح نجيب — حول الاسلوب الواجب إتباعه فى إدارة شئون مصر . فمن وجهة نظر نجيب ، الأكبر سناً ( وربما كان من كبر السن بحيث لم يكن ممكناً أن يصبح ثورياً أصيلاً ) فإن عملية أبعاد كافة الشرائع الاجتماعية مع استمرار مسيرة الثورة أصبح أكثر فأكثر أمراً لا يحتمل — فنجيب لم يكن مستعداً لدفع الثمن من رصيد شعبيته الأمر الذى يستلزمه استمرار الحكم على أساس من الاهداف المعلنة للثورة<sup>(٦٧)</sup> ، ومن ناحية أخرى ، كان عبد الناصر ، وهو ابن جيل آخر وذوق قناعة مختلفة أعمق إدراكاً للحاضر ومستقبل مصر ، قد تجاوز بالفعل كل ما بدر منه من أعمال تتم عن سماحة الصدر فى الأيام الأولى للثورة وكل الأوهام التى كانت تراوده حول سهولة قيادة مصر إلى ما فيه رغدها ورفاهيتها<sup>(٦٨)</sup> . فقد وجد ناصر ، بعد أن أعلن الثورة وحقق التغييرات الخارجية فى الهيكل السياسى ، أن مسألة الحفاظ على استمرار عملية التغيير وعمق تأثيرها تعنى أنه لا رحمة ولا هوادة مع الذين يمارسونها — سواء كانت معارضتهم إيجابية أو سلبية أو متجسدة عملياً . فنتيجة للإمبالاة ، ومع تزايد حدة العداء للنظام وتزايد

ضرورة إجراءات القمع ، أصبح الخلاف بين القائدين أكثر توترا وفي الظروف القائمة في تلك الفترة ، أصبح الخلاف متركزا على مسألة تحديد من الأولى بامتلاك سلطة البت النهائية في شئون البلاد ولاى هدف ينبغي إستخدام هذه السلطة .

وظهرت بوادر الأزمة علنا مع استقالة نجيب في ٢٣ فبراير وقبول مجلس قيادة الثورة للاستقالة في ٢٤ فبراير ، وفي تلك الليلة تمت محاصرة منزل نجيب ، وفي ٢٥ فبراير حملت الصحف أنباء لبوادر الأولى للانقسام داخل مجلس قيادة الثورة ، وفي ٢٦ فبراير وفي الخامسة مساء — بعد وقوع عصيان مسلح تأييدا لنجيب وبعد الانتفاضة الشعبية النلقائية ، اضطر مجلس قيادة الثورة أن يمان إمامة تقليد محمد نجيب منصب الرئاسة وبدا الوقت موانيا تماما في نظر هؤلاء الذين كان يحدوم الأمل — وما أكثرهم — في حدوث انقسام في صفوف المجموعة العسكرية الحاكمة ، والذين صلو للوقوع مثل هذا الانقسام الذي يصبح ممكنا بعده الاطاحة بنظام حكمها . وجنبا إلى جنب مع كل ضحايا مجلس قيادة الثورة وأدائك الذين ينتظرون بدورهم نفس المصير كانت جماعة الأخوان تشحذ قواها .

وفي صباح السابع والعشرين من فبراير الموافق الأحد ، وهو اليوم التالي لعودة نجيب المثيرة لتولى منصبه اندفعت جماهير غفيرة إلى الشوارع محتفلة بانتهاء بطلمها ، وكان للطلاب مظاهراتهم الخاصة . وكما كان متوقعا ، أصبح الاوتال بعودة نجيب فرصة للمظاهرات المناهضة لعبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ، ولم يكن نجيب يمثل بالنسبة لمعظم العناصر التي تحركت سوى رمزا لمعارضة

عبد الناصر . وفي بعض الدوائر المحدودة كان نجيب يوصف بأنه مؤسس الثورة المضادة ، وساعد مرقفه على تهيئة الجو للمعارضة التي سارعت إلى استقلال الموقف لتحقيق مصالحها المعادية للثورة . وعند كوبري الخديوي إسماعيل أوقفت قوات الأمن أكبر المجموعات الطلابية وحاولت دفعها للخلف إلى الجيزة عبر النهر وتصاعد التوتر ومع النوضى التي حدثت أصدر أحد الضباط أمرا بإطلاق النار ، وأصاب وأبل النيران المشرات ( يؤدي تعدد الأرقام المطبوعة إلى صعوبة التتبع لعدد المصابين ) . وتحولت الجماهير المتظاهرة إلى حشد هائج رغم ما أصابه من ذعر ، يفرق جانب من الجماهير في اتجاه الجامعة عبر النهر ، وتوجهت مجرعه أخرى في الاتجاه المصاد إلى القصر الجمهوري ( قصر عابدين سابقا ) حيث انضموا إلى الجماهير الحشدة هناك تتلقى تحيات الرئيس نجيب من شرفة القصر . وجلب القادمون الجدد معهم عدداً من المناديل تغطر منها دماء الصحاح الذين استقطنهم رصاص انبوريين ، وأخذوا يلوحون بها على نحر مشيرهم بطانمون نجيب بالتحقيق والتعاقب الفوري للمتفاحين . وكان القائد البارز لهذه الجماعة الثائرة على سفاكي الدماء وصوتها المنمیز ، هو عبد القادر عودة الذي ظن حتى ذلك الحين معدوداً كواحد من مؤيدي مجلس قيادة الثورة البارزين . ودعا نجيب للصعود إلى الشرفة وهتأ من ثورته ووافقه على إجراء تحقيق ، عندئذ صدر الأمر إلى الجمهور الحشد بالتمفرق<sup>(٦٩)</sup> ، وخلال الفترة الباقية من اليوم التي عودت عدداً من الخطب ووزع منشورات مهادية للمنظام ودفاعاً عن المضمين وكل من اختلف مع النظام في العام الأخير . ومثل العديد من المصريين خلال تلك الفترة ، أساء عوده فهم المرقف القائم وأخطأ في حساباته لتدرة ناصر ومجلس قيادة الثورة على الصمود، وبالنسبة له بالذات كان خطأ مصيريا<sup>(٧٠)</sup> ، وفي ذلك

المساء تم اعتقال ١١٨ فرداً ، من بينهم ٤٥ من الإخوان المسلمين ، مما فيهم « عودة » ، أما بقية المعتقلين فكانوا من أعضاء الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب الرشد ، كما تم اعتقال ستة من الإخوان المسلمين بسبب حادثه الكوبري .

ولم تثن الأزمة بمودة محمد نجيب لأن المشكلة الأساسية ( والخاصة بمن الذي يملك السلطة ؟ وأسلوب إستخدامها ) ظلت دون حل . وفي الماسع من مارس أعلنت الحكومة أن نجيب سوف يستدله ثمانية مناصبا رئيس الوزراء . ورئيس مجلس قيادة الثورة ، وفي ذلك الوقت تقريبا كتب الهضبي رسالة لنجيب من السجن يطالب فيها بالإفراج عن الإخوان المسلمين حتى تتم ( موازنة المرفق )<sup>(٧١)</sup> وقد وعد نجيب الإخوان سرا بأنه سيتشاور مع الآخرين . وانضمت ( الدعوة ) الماطقة بلسان عشماوى إلى كورس المطالبين بالإفراج عن الإخوان ، واصفة قرار الحل الصادر في يناير بأنه ( خطأ )<sup>(٧٢)</sup> ، وفي غضون تلك الفترة نفسها ، انفجرت المظاهرات اليومية لطلاب الجامعات مطالبة بعودة البلاد إلى الحياة البرلمانية طبقا لما وعد به نجيب ، وبأن سحب الصباط من الحكومة إلى تسكينهم — وكانت الجامعة مجمعة في تعبيرها موحدة . في فبراير حتى الخامس والعشرين من مارس . وفي ذلك اليوم أعلن مجلس قيادة الثورة ، فيما اتضح أخيراً أنه كان مفاوضة بارعة من عبد الناصر ، أن الثورة قد اقتربت من انتهاء مهمتها وأرسلت سوف تستأنف الحياة البرلمانية السورية . وفي ذات الوقت أمرت وزارة الداخلية بالإفراج عن الهضبي والإخوان المسلمين تطبيقا لقرار صدر بإلغاء قرار يناير ١٩٥٣ بشأن إلغاء الأحزاب السياسية ، ورفعت الرقابة تماما عن الصحف<sup>(٧٣)</sup> ، وأصبح بإمكان أى شخص — لسوء الحظ — أن يقول ما يشاء .



وأصبحت جماعة الإخوان موضع اهتمام خاص من جانب الحكومة ،  
وفي الحوادث الخاصة التي جرت بشأن الإفراج عنهم ، تم الاتفاق على عدم  
تجميد أموالهم وممتلكاتهم العقارية وعلى عدم وضع أية قيود على انشطتهم .  
كما اتفق أيضاً — وهو ما أنطوى على دلالة خاصة بالنسبة للاحداث التالية —  
على أن يتم الإفراج عن كل المعتقلين من الإخوان ، العسكريين منهم والمدنيين  
وأخيراً كان على مجلس قيادة الثورة أن يصدر بياناً يشرح فيه الأسباب التي  
دعته إلى إصدار قرار حل الجماعة في يناير السابق . وأعلن المضيبي أن الجماعة  
ستقف منذ الآن فصاعداً إلى جانب الحكومة . وفي ليلة الإفراج ، التقى  
ناصر بالمضيبي في منزل الأخير ، وفي تلك المقابلة تم الاتفاق على ضرورة تشكيل  
لجنة اتصال بالحكومة للتفاوض بشأن نقط الخلاف المعلقة<sup>(٧٥)</sup> .

والواقع أن المشكلة الملحة المتعلقة بموقع الجماعة الهام من القضية الداخلية  
المتفجرة هي التي تفسر المعاملة الرقيقة التي بذلت للإخوان . وقد جاء الرد على  
حسن المعاملة في اليوم التالي وفي مكانين مختلفين . فبعد زيارة المضيبي  
للملك سمود — الذي كان بمصر في ذلك الوقت والذي لعب دوراً هاماً في  
إعادة نجيب وفي الإفراج عن المضيبي — وبعد زيارته للمستشفيات التي يعالج  
فيها الإخوان الجرحى في حادثة الكونزى ، تحدث المضيبي في اجتماع المركز  
العام للجماعة مستخدماً كفكرة رئيسية الحاجة إلى ( صفوف متراصة ) في  
الأمة ، وإلى ( حياة نياابية نظيفة ) . وصدر بيان رسمي للصحافة يكرر نفس  
الآفكار ويتضمن تلميحات بأن الإخوان لن يؤيدوا الاتجاه الذي ينادى  
بعودة الحياة البرلمانية الفاسدة للعهد البائد<sup>(٧٦)</sup> .

أما الموقف الذي اتخذته الجماعة رسمياً فقد ظهر في الجامعة بعد إطلاق  
صراح أعضائها وإعلان الموافقة على استئناف الأحزاب السياسية لنشاطها  
الشرعي حيث أصبحت مساهمتهم في أعمال التأييد حذرة في البداية ثم أخذت  
تتناما ، رغم أنها كانت قبل ذلك الحين صاخبة وثابتة . وهؤلاء الذين واصلوا  
الحديث منهم كانوا يؤكدون أحلاصهم لقضية ( الحياة البرلمانية النزيهة ) ،  
ولم يرفع واحد منهم صوته ، مطالباً بعودة الأحزاب السياسية . وعندما انسحب  
الآخوان ، انكمشت الحركة المناهضة للحكومة في الجامعة . الأحاديث  
والخطب استمرت بضعة أيام إلا أن الحماس فتر ، ودفع لإنجاز أخير للحماس  
قلة من المشبهين إلى خارج أراضى الجامعة ليقابلوا القوات الخيطة بالحرم  
الجامعي ، وليصبحوا في مرمى البنادق التي أطلق الجنود منها الرصاص بقاء  
على الأوامر الصادرة لهم ، وعندئذ كانت ثورة الحماس قد استهلكت  
نفسها ، وكئن واضعاً أن التوترات ومشاعر القلق طول الأسبوعين الآخرين  
وتلك الدقائق القليلة الماضية قد فاضت بها صدور الطلاب وهم يقفلون  
عائدين إلى الحرم الجامعي المشوش ليجتروا — بوهن — المشاعر الفخورة  
للهزيمة مشرفة .

ولقد جلب الآخوان المسلمون على أنفسهم ، في بقائهم مخلعين لمبدأ  
الحياة البرلمانية دون وجود أحزاب وفي جنبهم المؤقت والعارض لثمره التميز  
السياسي ، ازدراء ومقت زملائهم في الجامعة . فاشيوعيون الذين مدوا لهم  
في يناير يد الصداقة في كفاحهم المشترك ضد ( الديكتاتور النازيستي ) تحووا  
الآن ليصبوا عليهم جام غضبهم متهمين أيهم — مثلما اتهمهم الوفد — بخيانة

القضية الوطنية المرة الثانية ، بل أن بعض الإخوان أنفسهم أصابهم الخيرة من تداعى الأحداث ، وشعروا في ذلك الحين بحماس لفكرة الاطاحة بالنظام فاق حماسهم للثبات على المبدأ ، وخلال فترة الاثنية والاجوبة في اجتماع الاثنين الثاني ، مثل المضيبي عن مغزى المحدثات الجزرية بين الحكومة وبين قادة الجماعة ، وكانت إجابته : أنهم يشتدون دفاعية مصر ونحن ننشد رفاهية مصر والإسلام . لقد تقابلنا وتحدثنا بشكل عام حول الاشياء التي نهم شعب هذه الامة . وأيا كانت طبيعة الاشياء الاخرى التي تفاوتها تلك المحدثات فقد ساد اتفاق كامل بين صفوف المعارضة الفاضية على أن « صفة ما » قد عقدت بين الطرفين وأنها أنقذت حياة النظام ، وأن الإخوان المسلمين — بانسحابهم من « الجبهة المتحدة » — يعملون المشيوية السكامة عن استمرار النظام قائما . والواقع أن كلا من الحكومة وقادة الجماعة كان لديهم من الاسباب ما يرد ما أقدموا عليه : فإخوان المساويون يمسكهم أن يستمدوا إلى الاضطراب الأبدى اوجى الشديد في وضعهم الراهن وإلى ظروفهم السياسية في ذلك الحين ، أما الحكومة فتستطيع أن تستند إلى مبررات (أيديولوجية) ، إلا أن اعتباراته تكنيكية كانت موودة أيضا . وقد نبجت بوضوح في الاحداث التي تلت .

ففي الثامن والعشرين من مارس وبعد ثلاثة أيام من الحرية السكاملة وغير المحدودة للمعارضة ، تحرك قاصروا منارات الشوارع في ذلك اليوم بالمظاهرات الشعبية ، والتي تقالب بالحفاظ على الثورة وأهدافها ، وباستمرار العاء الاحزاب السياسية واندفعت حشود ضخمة من أعضاء اتحدات العمل والنقل التي

تسيطر عليها الحكومة ، والشبان النتمين للنشكيلات شبه العسكرية الحكومية ، يخنقون ويوجهونهم « أفنديات » هيئة التحرير من مكان لمكان في المدينة ، تحملهم في أغلب الأحوال عربات نقل تابعة للدولة وكانوا يعربون عن وجهة نظرهم باستخدام العنف في أحوال عديدة — في أن الثورة قد جاءت لتبقى ، ومن بين أبرز الصور التي بقيت من أحداث ذلك اليوم الهجوم على مبنى الصحيفة الوندبة (المصرية) ، والاميرة الأكثر خطورة إلى مجلس الدولة حيث اعتدى المتظاهرون — أمام أعين الجنود ورجال البوليس المسلحين — على المبنى وطردوا منه القانوني الشهير دكتور عبد الرزاق السنهوري ، الذي أبد علنا رغبة نجيب في إعادته تشكيل حكومة برلانية ، وظل الجنود ورجال البوليس يقفون موقف المتفرج السلمي إلى أن حضر صلاح سالم وزير الدولة وفرق المتظاهرين .

وفي ذات المساء أصدرت الحكومة أوامر بحظر التظاهر منذ الآن فصاعداً ، وفي اليوم التالي ، وإستجابة « للارادة الشعبية التي عبرت عن نفسها بوضوح » ، قرر مجلس قيادة الثورة مرة أخرى بأن يأخذ على عاتقه مسئولية الحكم كاملاً<sup>(٧٧)</sup> ، ومن جديد ألغيت كافة الأحزاب السياسية ، بإستثناء جماعة الإخوان ، للذين وعد قادتهم بحسن التصرف ، على حد قول نجيب<sup>(٧٨)</sup> ، ومكنا عاد المدوء من جديد ، في ظل احتلال عسكري فعلي لشوارع القاهرة .

المراع بيان الثورة ، ( أبريل — أكتوبر ١٩٥٤ ) :

كان قبول المضيبي لفكرة التعاون مع الحكومة صادراً فيما يبدو عن



إقتناع تام ، فإيا كان أمر هذا النظام ، ألا أنه كان يبشر بإمكانات أعظم  
كما كان أفضل — رغم كل شيء — من العودة مرة أخرى إلى النظام  
القديم ، وهو ما كان سيحدث حتما لو سقط مجلس قيادة الثورة ، وعلى  
مستوى آخر كانت هناك تلك الحقيقة الواضحة وهي أن الأفراج عن المعتقلين  
كان مشروطا بتعهد من الجماعة بالتعاون ، وفي كل من الحالتين كان  
الموقف يمكن نوعاً من الحل الوسط تفرضه الظروف القائمة ، على أن ثقة  
المضيق الحذرة والمحدودة في إمكانية قيام « عهد جديد من التعاون » لم  
يكن يشاركه فيها كل الإخوان خاصة هؤلاء الذين لم يغفروا للحكومة  
خلها للجماعة في يناير ١٩٥٤ ، فهم لم يذنبوا ما خلفه هذا الحل من دروس  
ومن الواضح أنه مع حلول شهر مارس ، كانت فكره إعادة تنظيم الجهاز  
السري في صورته القديمة — التي استنكرت رسمياً — والتي أثارها  
وحفز عليها قرار يناير ، قد بلغت ذروتها . فتحت ضغط الأحداث كان  
بعض هؤلاء الذين أبدوا الفكرة الإصلاحية الخاصة بتسريح الجهاز السري  
قد تفاوضوا عن تأييد هذه الفكرة . ومن الواضح أن المضيق ، بعد أن  
فوض بعض مرسومه لتنفيذ السياسة الجديدة ، لم يكن مدركاً لما كان  
يحدث ، والواقع أن الجهاز السري القديم قد تم استبداله بنظام جديد مع  
فارق واحد رئيس هو أن قيادته أصبحت موالية للمضيق ، ورغم أن حالة  
السلام الرسمي كانت قد أعلنت بين الحكومة والجماعة ، ألا أن كلا  
من الطرفين كان يسن أسلحته سرا إحساناً لما اعتبره البعض في كلا الجانبين  
حرباً مستمرة حتماً حتى النهاية .

وفي أبريل قدمت الحكومة للمحاكمة بعض الضباط الذين أشتبه في

تموطينهم في قلاقل الشهرين الماضيين ، ومن بين هؤلاء كان هناك من ينتمون إلى الإخوان المسلمين والذين كان على الحكومة ، طبقاً لاتفاق ٢٦ مارس لا أن تفرج عنهم فحسب بل أن تعيدهم أيضاً إلى أعمالهم . ووقعت المحادثات بين المهضبي والحكومة حول هذا الوعد الذي لم تنف به ، وكان أول ضابط قدم للمحاكمة هو عبد المنعم عبد الرؤوف العضو القديم في كل من مجلس الثورة والجماعة ، وقد فاجأ عبد الرؤوف هيئة المحكمة العسكرية بطلبه الموافقة على إستدعاء محمد نجيب وعبد الناصر كشهود دفاع ، وبعد أن رفضت المحكمة هذا الطلب ، نفذ عبد الرؤوف خطة ناجحة للهرب من سجنه<sup>(٧٩)</sup> ، وكانت تلك بداية مشثومة العهد جديد من التعاون . وليس معروفاً أين تنقل عبد الرؤوف أو إلى أي مكان ذهب بعد هروبه ، إلا أنه أصبح شخصية هامة ومخفياً بارزاً من مخططي الجهاز السري الذي أعيد تشكيله حديثاً .

ولا تكن محاكمة الضباط سوى البداية لتلك السلسلة من الوعود التي نكث بها . فقد عجزت الحكومة أيضاً عن إصدار التوضيح الذي وعدت به بخصوص الأسباب التي دعتهما إلى حل الجماعة ، كما أهملت مطالبات قادة الجماعة بتوضيح رسمي لموضوع الإبطال القانوني لقرار يناير . وإستجابة من المهضبي للضغوط العنيفة التي حاصرتها بعث بخطاب لرئيس الوزراء في الرابع من مايو ، وجد طريقه للإشاعة من خلال آلة نسخ الرسائل . وفي الخطاب أعرب المهضبي عن شعوره بخيبة الأمل بسبب فشل مجلس قيادة الثورة في الوفاء بوعوده ، فيما يتعلق بقرار الحل والإفراج عن المحتجزين ، كما أضاف بعض الملاحظات حول الموقف الراهن في البلاد واقترح بعض الإجراءات

التي يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار ، وفي البداية أوصى ( بإعادة الحياة  
البرلمانية ) ، ذلك أن « البلدان الحديثة » ، يجب أن تحكم هذا الأمل  
على حد قوله ، وفشلنا في الماضي ليس عذراً كافياً للتخلي عن المبدأ ، وأضاف  
أن « التعلم هو نتيجة للممارسة الفعلية للحياة البرلمانية » . وفي ملاحظته  
الثانية طالب بإلغاء الأحكام العرفية والإجراءات الاستثنائية ، التي يرى  
أنها تخلف جواً من الدمار ، ودعا — ثانياً — إلى إعادة الحريات  
وخاصة حرية الصحافة ، وفي ذلك خاطب ناصر قنلا : « ولست أرى تسفيد  
من المعارضة في الصحافة »<sup>(٨٠)</sup> . ولم يكن خطأ المهضبي الأساسي أنه وجه  
للمجلس مثل هذه الملاحظات بل كان الخطأ في نشرها على الملأ ، وكانت  
ظهور الخطأ في صورة ( منشور ) بمثابة تلميح رسمي إلى عودة الصراع  
من جديد .

وكان الخطاب أحد أعمال المهضبي الأخيرة كقائد للجماعة وبعد إشرافه  
على إصدار العدد الأول من الصحيفة الأسبوعية ( الإخوان المسلمون ) التي  
إطال التخطيط لها والتي طال إخطارها ( والتي لم يقدر لها كما أوضح فيما بعد  
أن تمر طويلاً ) ، أخذ في الإعداد لزيارة طويلة لبلدان الهلال الخصيب .  
وقبل سفره علم أن خط سيره سيتضمن زيارة بحملة لذلك سمود بناء على  
دعوة من الأخير ، لتقديم احترامه وشكره على تدخله لدى السلطة المصرية  
في صالح الجماعة في مارس . وفي اللحظة الأخيرة قررت الحكومة — إذ لم تكن  
ترغب في منع المهضبي من السفر لسمودية — أن ترسل ممثلاً لمجلس قيادة  
الثورة ( هو صلاح سالم وزير الإرشاد القومي في ذلك الوقت ) في زيارة  
حلي إلى السمودية ( في فترة وجود المهضبي )<sup>(٨١)</sup> . وعشية سفره استدعى

المضيبي لتبالة رسمية مع رئيس الوزراء ، ألا أنه رفض الذهاب . ولقد قبل أن ناصر كان يحاول أن يطلب منه أن يعده بالأهز سمعه المجلس العسكري الحاكم في العالم العربي ، وكان من الواضح أن المضيبي شعر بأنه لم يعد هناك ما يمكن قوله بينهما ، وقد أرسل إلى ناصر في الليلة السابقة رسالة نقلت فحواها أيضاً المحيطين به والتي شرح في مضمونها أسباب رحلته ، ولقد زوى أنه قال في تلك الرسالة : « سوف أمكث خارج البلاد لمدة شهرين ، أفعل ما في أمكانك حتى يتوفر جو النعم بيننا ، خلافاً للقائم بيننا ليس في صالح البلاد . » وإذا اعتبر المضيبي نفسه عقبة في طريق السلام بين الحكومة والجماعة ، فقد آثر الانسحاب ، ابرشح عبد الرحمن البنا كعارس لمهمة السلام ، وهو للنفس القديم للمضيبي والمعروف بميله لتأييد عبد الناصر<sup>(٨٢)</sup> ومنذ ذلك الحين فصاعداً ، أصبح دور المضيبي هامشياً تماماً ، إذ آل مصير الجماعة — إلى أياد أخرى .

ولم تقابع أخبار رحلة المضيبي إلى السعودية ولبنان سوريا والإردن بحدود إسرائيل سوى الصحيفة الأسبوعية الجديدة للجماعة ، أما الأخبار الأكثر أهمية والتي ظهرت في الصحف المصرية فقد دارت حول إستئناف المفاوضات مع البريطانيين من أجل تسوية نزاع السويس . وقد دعمت الجريدة الأخرائية ، كمادة الاخوان إلى ( الجهاد ) ضد البريطانيين ، وببنفس الأسلوب الحماسي ، لاستنكرت المنشورات السرية للجماعة أعمال الحكومة ليس فقط بسبب إغتصابها لحقوق الشعب ، بل أيضاً من أجل « الحماية » التي تقدمها للقضية الوطنية . وحمل أبرز هذه المنشورات « الاخوان في الحركة » وهو منشور مطبوع على آلة ناسخة في شكل مشابه



لنموذج المجلة ، حمل شعار ( صوت الرسالة الإسلامية ) ، وقد طالب بأن  
تتم إذاعة ونشر الأنباء دون رقيب عليها سوى الله ، وأنهم منشور آخر  
الحكومة بأنها تتفاوض في الواقع ، من أجل تجديد معاهدة ١٩٣٦ .  
وكذلك اتهمها بأنها وقعت إتفاقاً سرياً مع إسرائيل ، قيل أنه إشرط  
حياد إسرائيل فيما يتعلق بالمفاوضات الإنجليزية المصرية في مقابل الحياة  
المصرية في أي نزاع عربي إسرائيلي ، كما تضمن الإنسحاب المصري من  
سيناء — فيما عدا قوات رمزية — وبذل جهود إسرائيلية مصرية مشتركة  
للمحافظة على استمرار إستقبال الهدوء في جبهة غزة ، كما اتهمها بأنها وافقت  
على امتداد الإمبريالية الأمريكية داخل مصر ، من خلال قبولها للمساعدة  
الفنية المعروفة بالنقطة الرابعة ، ومنح امتيازات البحث عن البترول في  
المحرق الغربية ، وقد وصل هذا الكتيب السري وغيره من المنشورات  
إلى الشوارع عن طريق بعض كبار مسئولى الجهاز السرى الذى أعيد حديثاً  
وبمعرفة دكتور محمد خميس حميدة الوكيل السابق للجهاز ورئيسه الحالى .  
كل ذلك كان جزءاً من حملة مكثفة على نحو خاص ، من الكتيبات السرية  
شنتها أكثر من مجموعة من المجموعات المؤيدة والمناهضة للحكومة ، والتي  
بدأت بخطاب ٤ مايو ( إلى عبد الناصر ) واستمرت محققة حتى أكتوبر ،  
فلقد فتحت إتفاقية الجلاء الباب على تيار فياض من المنشورات والكتيبات  
والنشاط الأكثر خطورة .

وفي ٢٧ يوليو أعلنت حكومتا مصر وبريطانيا موافقتهما المشتركة على  
رؤوس موضوعات اتفاق كأساس لمعاهدة جديدة تسوى النزاع الإنجليزي  
المصري التاريخي ، وفي ٣١ يوليو نشرت صحيفة يروتية بأحرف

ضخمة وعناوين بارزة رأى زعيم الإخوان المسلمين في الاتفاقية ، وكانت  
النقاط الرئيسية في نقد المضيبي هي كما يلي :

١ — كان من المفروض أن ينتهى أجل معاهدة ١٩٣٦ بعد أقل من  
عامين ، وإذا ذلك كان على بريطانيا أن تجلو من القاعدات وأن تتركها  
دون أساس قانوني يمكنها من العودة إليها فيما بعد أما المعاهدة الجديدة  
فتمنحها هذا الحق باشتغالها على مادة تسمح بإعادة تنشيط القاعدة في حالة  
حدوث أى إعتداء على أى دولة عربية أو على تركيا .

٢ — المادة التى تسمح بإعادة تنشيط القاعدة في حالة إعتداء على تركيا  
يربط مصر والدول الميعة بها وبالتالى يربطهم جميعا بالمعسكر الغربى .

٣ — الفقرة التى تسمح لبريطانيا بصيانة القواعد الجوية تمثل تهديداً  
لمصر وهى ، وعلى المدى الطويل ، أداة لادوام السيطرة .

٤ — المدينون الذين سيناط بالمساعدة في تشغيل المعدات هم ، بطبيعة  
العمال ، شخصيات عسكرية في ثياب مدنية .

٥ — جددت الاتفاقية أجل المعاهدة ١٩٣٦ لفترة خمسة سنوات أخرى  
وسمحت بإجراء مشاورات لمراجعة الموقف عند إنتهاء فترة العمل بها ، وهو  
نفس النوع من البنود التى كفلت في الواقع ، الاستمرار الدائم لمعاهدة ١٩٣٦ .  
بناء على هذه البواعث جميعا رفض المضيبي الاتفاقية مؤكداً أن أى اتفاقية  
بين مصر وحكومة أجنبية ينبغي أن تعرض على ( برلمان منتخب ) بأرادة حرة .

بحيث يمثل إرادة الشعب المصري ، وعلى صحافة متحررة من الرقابة وتملك حرية المناقشة<sup>(٨٤)</sup> .

وكان صدى نقد المضيبي الصريح للنقاط الأساسية للاتفاقية في القاهرة مروعا وزاد الأمر سوءاً ذلك البيان المطول والأكثر تفصيلاً الذي ينقد الاتفاق والذي تضمنه خطاب موجه إلى عبد الناصر بتاريخ ٢ أغسطس وموقع من خميس حميدة وكيل الجماعة بإسم مكتب الإرشاد ، وقد نشر على الملأ أيضاً لإستخدام آلة طبع المنشورات السرية . وفصلاً عن إنتقاد بنود الاتفاق أعاد هذا البيان تأكيد حق الإخوان المسلمين في إعلان رأيهم حولها وأضاف صدور كتيبين هامين آخرين حول الموضوع مزيداً من التصديق والإضطراب في الموقف ، أحدهما ، ويتعرض للاتفاق بالنقد ، وقع بإسم محمد مجيب ، وقد نقي في الواقع أي دور لنجيب في الاتفاق ، أما الكتيب الثاني والذي أنتقد الحكومة بوجه عام فقد وقع وزير سابق — عرف فيما بعد أنه سليمان حانظ — وزير الداخلية في وزارة نجيب الأولى ، وأوضح التشابه في التعميم والطباعة والورق ، المصدر المشترك للكتيبين : مطابع الإخوان المسلمين . وكان عبد القادر عودة هو الذي تسلمهما لإعدادهما للنشر<sup>(٨٥)</sup> .

وقد ظل التوتر الذي آثاره رد الفعل بسبب بنود الاتفاق ، توتر محكوماً ومسيطرأ عليه طوال فترة تغيب المضيبي ، الذي كان ما يزال في سوريا ، وعبد الناصر ، الذي سافر إلى السعودية في الفترة من ٥ إلى ١٧ أغسطس بفرض الحج وحضور مؤتمراً لقادة البلدان الإسلامية الذي اقترح عقده

جوخراً بمدينة مكة ، وعاد المضيبي يوم الأحد الموافق ٢٢ أغسطس . وفي نفس اليوم ، بدأت الحكومة حملتها العنيفة لتفنيده هجومه على الاتفاقية ، معتمده أساساً على أحياء قصة ( المعاهدة السرية ) التي زعم أن المضيبي تفاوض بشأنها مع البريطانيين في ذلك الربيع ، والتي قيل أنه قدم خلالها تنازلاً أكثر مما قدمت الحكومة . ولقد استقبل المضيبي استقبالاً طيباً حاراً في ذلك المساء عندما وصل إلى المركز العام ، حيث قدم رده الأول هو الوحيد على إتهامه بإجراء محادثات سرية وأرسل به في خطاب إلى عهد الناصر ، كذلك تضمن الخطاب التماساً بأن تترك فرصة للاخوان ليقولوا ما عندهم ، حتى يمكن للشعب أن يحكم علينا من خلال أفعالنا ، وليس من خلال كلماتكم . ومرة أخرى وزع هذا الخطاب في صورة منشور .

وفي ليلة الثلاثاء التالي كان اللقاء الأسبوعي التقليدي — وهو اللقاء الأخير — لقاء مشحوناً ، ففيه وقف المضيبي أمام الجمع الكبير وأخذ يكرر ، من أجل هؤلاء الذين لم يسموه يوم الأحد الماضي ، تفاصيل رحلته خارج البلاد وتفسيره للمجاذبات التي دارت بينه وبين ( تريفور إيفانز ) بمثل السفارة البريطانية ، ثم تناول موضوع توقف الجريدة الأسبوعية والتي إحتجبت بعد العدد الثاني عشر ، فقال أن الرقابة الصارمة تجعل عملية إصدار الجريدة متعذرة للغاية وغير مجدية عملياً<sup>(٨٦)</sup> . ومع استمرار الإحتجاج تزايد سخط الإعضاء ، ألا أن المضيبي بذل كل ما في وسعه لحفظ النظام بالقليل المتعبد من أهمية الموقف وبطلبه الغاضب بالتزام الصمت عندما وقف بعض الأعضاء وأطلقوا في جور الليل المشحون شعارات مثيرة وشتائم للحكومة ، وأرتفع صوته مرة واحدة فوق مستوى طبقة الصوت المعتادة له



عندما يتحدث إلى الأعضاء وذلك عندما وضح أحد الشبان بسبب صيغته  
« الموت للنخوة » — ثم ختم حديثه بعبارة هادئة ، تركت أثر عميقاً في  
نفوس الأعضاء المجتمعين ، حول إسماعيله لما سوف يحدث ، أيا كان ،  
ونمسه بأحد الشارات الأساسية للجماعة (الموت في سبيل الله أسمى أمانينا) .

وكانت تلك أيضاً هي المرة الأخيرة التي رآه فيها الأعضاء ، إلى أن تم  
اعتقاله وقدم للمحاكمة بعد ذلك ببضعة شهور . وخلال نهاية الأسبوع التالي  
وفي أعقاب صدام مسلح بين الجماعة والسلطة ، ستعرض له بعد قليل ،  
أخفى المضيبي ومعه أقرب مستشاريه (حسن العشماوي وصالح شادي) .  
فقد نصحه الأثنان وبعض أصدقائه المقربين بالإبتعاد خشية الإغتيال أو  
الإعتقال ، وكان المضيبي متبهماً بالفعل لتقبل هذه الفكرة بسبب إيمانه الذي  
ظل قوياً بأن في مقدوره بأن يؤدي خدمات أعظم للجماعة بالاحتجاب عن  
نشاطها المباشر ، وأضفى مكتب الإرشاد مسحة رسمية على غيابه بإعلان أن  
المُرشد قد قام بأجازة . وخلال الشهرين التاليين بذلت الحكومة أقصى جهدها  
في ذات الوقت الذي استغلت فيه اختفاء المضيبي — لتشد يد حملتها عليه  
لتؤكد عدم أنتواؤها اعتقاله ، وذلك بهدف تبديد حالة الانقسام التي أخذت  
بالفعل تحيط به (٨٧) .

ومنذ ذلك الوقت إستخدمت الحكومة منهجاً مزدوجاً للهجوم ، فمن  
ناحية أطلقت العنان لحملة صحفية مكثفة ومستمرة ضد المضيبي و (عصابته)  
و ضد سياستهم . ومن ناحية ثانية ، شددت إجراءات الأمن وفرضت رقابة  
أكثر صرامة ، ومستفزة أحياناً ، على ذلك القدر الضئيل الذي بقي من

نشاط الجماعة . وربطت الحملة الصحفية بين عدد من العناصر لا رابط بينها في الغالب ، بل والتعارضة أحياناً ، أولهما : المعاهدة السرية بين المصطفى والبريطانيين والتي كانت النقطة الأساسية التي ما لبثت أن أضيف إليها تفاصيل كثيرة تضمنت قبوله (شروطاً للجلاء) منها مبدأ الدفاع المشترك مع العرب ، والخبراء المسكرين والتعالف مع الإنجليز بعد الجلاء ، مع التنبؤ به الخاص إلى سرية تلك المفاوضات . وثانيها علاقته مع الملك الخلع والفئات الحاكمة السابقة (الملالي وماهر والنقراشي) التي عولجت بتفصيل شديد ، وبالتأكيد على زيارته للقصر وتعاونيه مع المهدي البائد ، ومجزؤه عن تمديدهم في الوقت الذي تمحى فيه ثورة أبناء الأمة والشعب . وثالثاً : أنسجام سياسته مع سياسات الإمبرياليين والصهاينة وخدمتها لأهدافهم على حساب مصر ، ورابعاً : إنضمامه للشيوخيين في محاولة التسيق والربط بين (قوات التخريب) ، وهكذا تمت بالفعل إعادة أحياء النزاعات القديمة وعلى نحو مفصل ، بحيث تأكد بذلك كله — مضافاً إليه كل الأشياء الأخرى التي قيت — المغزى المطلوب وهو أن المصطفى و (عصابته) وجهازه السري قد إنحرفوا عن مبادئ الجماعة .

وفضلاً عن ذلك كان للحملة وجهان آخران :

١ — تضمنت إفتتاحيات الصحف والمجلات الرسمية ، ردوداً وتفنيدات للمنشورات السرية التي ملأت الشوارع ، دون أن تنشر نصوصها أو تشير إلى مضمونها على نحو دقيق أو كامل<sup>(٨٨)</sup> .

٢ — كانت الصحف تنشر أعمدة يومية تقريباً تتضمن رسائل زعم أن

بعض الإخوان بمشوا بها للحكومة يستنكرون موقف المضيبي بوجه خاص  
أو الجماعة بوجه عام في مناهضة مجلس قيادة الثورة ، وتلك وسيلة تقليدية  
في مصر لحرث الثقة في الخضم السياسي أو للتهديد جماهيريا لتبني اتجاه معين أو  
مناهضته (٨٩) .

وكان الغرض التوخي من نشر هذه الأنباء هنا وهناك في الصحف  
والمجلات هو تبرير إيقاف نشاط الجماعة ، وفي ٢٨ أغسطس نشرت الصحف  
بمحروف بارزة تقارير صادرة عن وزارة الداخلية حول ( الإعتداءات على  
البوليس والشعب ) من جانب الإخوان المسلمين بعد انتهاء صلاة الجمعة في  
مسجدهم بالروضة ، ومضى التقرير يقول أنه بعد خطبة قصد منها إثارة  
الشغب ، ترك الإخوان المسجد وتجهعوا على البوليس وجماهير المتفرجين من  
المارة ، أما ما حدث بالفعل فكان مختلفاً إلى حد ما ، فالخطبة كانت في  
الواقع مناشدة أخرى من قائد طلابي قديم صدق لعبد الناصر من أجل الدماء  
على إستمادة الهدوء وإطلاق الحريات ، وقد تضمنت الخطبة ما يناسب المقام  
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وإنتهى الإلقاء وبدأت جموع المصايين  
في التفرق في اللحظة التي بدأت فيها محاربة مستفزة من قوة عسكرية يقودها  
البوليس ( وصلت أثناء الصلاة وأحاطت بالجامع ) لاعتقال الخطيب مما أثار  
غائرة الحشد وبرر إستخدام العنف ، بما في ذلك رصاص البنادق ، للسيطرة  
على الموقف (٩٠) .

وفي العاشر من سبتمبر أوردت الأنباء حادثاً مشابهاً بمسجد الإخوان  
بطنطا ، (إعتداء الإخوان المسلمين على المواطنين ) ، ممركة في المسجد

استخدم أمام المسجد خلالها السكين في الهجوم على خصومه ، وفي اليوم  
التالى أسكرت الحكومة في الصحف واقعه تدخل الحرس الوطنى الذى ترعاه  
الحكومة ولدى البشر لدرسياً على الإطلاق (والذى وصلت أخباره إلى القاهرة بعد  
ساعات قليلة من الممركة ) مما أوحى لمديد من المراقبين بأنه حادث مدبر آخر ،  
وبعد هذا الحادث اتخذت الحكومة لإجراءات انلازمة لفرض رقابة أكثر  
صرامة على المساجد من خلال وزارة الأوقاف<sup>(٩١)</sup> .

وبعد نشوب معركة بين الاخوان المسلمين والبوليس الحلى ببلدة ميت  
غمر ، وقيام مظاهرة صغيرة فى إحدى مباريات الكرة وبعد الهجوم الذى  
شبه الحرس الوطنى على إحدى عيادات الإخوان فى السويس وتخطيها ، إلى  
جانب أحداث المساجد ، تم اعتقال عدد محدود من الإخوان ، وفى أواخر  
سبتمبر وأوئل أكتوبر حدثت عملية تطهير داخل قوات البوليس<sup>(٩٢)</sup> ،  
وانشرت قصة فى ذلك الوقت تتحدث عن اعتقال فصيلة من جنود البوليس  
وضابطها قيل أنه عشر معهم ، عندما أوقفوا وهم فى طريقهم إلى عملهم —  
على منشورات وكتيبات للجماعة لتوزيعها ، كما أعتقل واحد من الاخوان  
أيضاً بسبب تعديه على أحد ضباط الجيش فى الشارع ، وأعتقل عدد آخر  
من الاخوان بتهمة إخماء أسلحه<sup>(٩٣)</sup> ، وأعتقل أيضاً هؤلاء الاخوان الذين  
أشتبه فى دخولهم فى ( جبهة وطنية ) مع الشيوعيين .

وفى يونيو أعلنت الجريدة الشيوعية العربية (راية الشعب) وقد تناهت  
تفديداً بإحتفكارها الدلى للاخوان بعد مسيرة الجماعة فى مارس ، أن :  
مقاومة الثورة تقودها قوتان رئيسيتان هما الحزب الشيوعى وجماعة الاخوان .



السليين ، وأوصى نفس اللقال بوجوب بذل جهد مشترك من أجل ( إسقاط حكومة جمال عيىء الناصر )<sup>(٩٤)</sup> . وچءء العرض مرة أخرى فى يوليو ، وقبل بعض الاخوان اليد التى أمتءء للءعاون ، وءلال يوليو وأغسءس وضموا معاً خطة مظاهرة مشتركة ومسيرة إءءجاج إلى قلب العاصمة ، والى كان عليها أن ءثير إءءفاضه شعبية نسقط عبد الناصر ، ءبءاً من مسجد الاخوان بعء أداء صلاة الجمعة وأمءلات الخطة برموز وإشارات عءة لاسءءءامها فى الءمرف على أعضاء المؤامرة أثناء ءجمعهم فى المسجد والمنطقة المحيطة به<sup>(٩٥)</sup> على أن الخطة لم يسءب لها الءجاج لأسباب مءئلفة أهمها ءءذيه الذى وءه فى اللحظة الأخيرة من الءاىءل ، ومن كبار المسئولين فى الجماعة إلى حماة الءعالف مع الشيوعيين وإلى اسءءالة ذلك من الوجهة الايءولوجية بالنسبة للاخوان ، ولم يءجسء هذا الءعاون المءوء عملياً إلا فى الاءفاق الذى ءم على ءعاون كل من الطرفين فى ءوزيع منشورات الآخر ، وفى أثناء هذا النشاط ءم ضبط بعض الإخوان وإءءءالمهم<sup>(٩٦)</sup> ، ولم يعرف من بين الشخصيات الهامة التى أربءبء بهذا الاءصال سوى سيد قطب رءيس قسم نشر الءعوة والمشرى على ءحرير صحيفة الجماعة ومؤلف معظم المنشورات السرية ، وقد أصبح سيد قطب — بعء ذلك — المءءءء الرءيسى بإسم الجماعة بعء حلها الأخير عام ٤٣ وآخر شءءائها عام ١٩٦٦<sup>(٩٧)</sup> .

وبلغء الأمور فى القاهرة ذروة ءرامية مع إءلان مجلس قيادة ءورة فى ٢٣ سبءمبر ، ءءريد سءة من المصريين من جنسيءهم بءعوى ءشويرهم لسمعة بلادهم فى الءارء وإضرارهم بملاقاتها مع جيرانها العرب ، وكانت للءمة المواجهة إليهم ( خيانة الوطن ) . وهؤلاء السءة — وكانوا جميعاً

خارج البلاد . — هم سعيد رمضان وعبد الحكيم عابدين وسعد الدين الوليلي ومحمد نجيب جويقل وكامل إسماعيل الشريف ( وكلهم من الاخوان المسلمين ) ، ومحمود أبو الفتح أحد الونديين البارزين وأحد أفراد العائلة التي كانت تملك الجريدة الوفدية ( المصرية ) والذي عرف عنه تحالفه مع الاخوان المسلمين وكان الاخوان الخمسة وقتئذ في سوريا يحضرون مؤتمراً عقد بدمشق وقد حملوا مسئولية تلك المنشورات التي صدرت عن المؤتمر باسم الجماعات الموجودة في العراق والاردن والسودان ، مدافعة عن قضية الاخوان ضد حكومة مصر ، وتشديد حملة الصحافة السورية المناهضة لمجلس قيادة الثورة ، وكذلك حملوا مسئولية تسرب الأنباء التي يذيعها راديو إسرائيل حول النزاع في مصر<sup>(٩٨)</sup> ، وتوترت العلاقات بين مصر وسوريا بسبب موضوع النشاط المستمر للاخوان في سوريا ، وبسبب مصير هؤلاء الاخوان الذين جردوا من الجنسية ، ونجم عن هذا التوتر هجوم عنيف على سوريا في الصحف المصرية — استدعت بطبيعة الحال زيارة عاجلة قام بها رئيس الوزراء السوري ورئيس هيئة الاركان<sup>(٩٩)</sup> ، وكذبت الحكومة الاشاعات التي راجت حول منح سوريا حق اللجوء السياسي لهؤلاء الاخوان ، ألا أن أنباء راديو إسرائيل في ١٣ أكتوبر أوردت هذا النبأ الذي تأكدت صحته خلال يوم واحد في الاذاعة المصرية المحدودة الانتشار<sup>(١٠٠)</sup> ، وبعد هذه التجربة فرضت الحكومة رقابة مشددة على سفر الاخوان المشتبه فيهم ، وهي خطوة توافقت مع تلك الهجرة المحدودة إلى الكويت والبحرين والسعودية وسوريا .

وبحلول منتصف سبتمبر ، كان عبد الناصر قد كف عن الظهور علناً.

لبعض الوقت بسبب المخاطر التي كانت تهدد حياته ، وعندما أحيط المصطفى علما بذلك ، بعث برسالة أخرى ، صدرت أيضا في صورة منشور ، وفيها طالب بوضع حل للتوترات الراهنة بالسماح بمناقشة زبينة حول القضايا المهمة في جو من الحرية ، كما التمس وقف أثرة وتحريض الجمهور وسلطات البوايش ، ضد الإخوان ، وهو يقول في تلك الرسالة : « أنه واجبك أن تحمي الجماهير سواء أخطأت أم أصابت » ، وأخيرا فيما يتعلق بمخاطر استخدام العنف ، أكد المصطفى لرئيس الوزراء أن بمقدوره أن يتجول كما يشاء بلا أرنهارا وحيدا وفي أى وقت ومكان دين أن يخشى شيئا من الإخراان المسلمين ، ويبدو أن ناصر وافق على ذلك ، إذ عاد إلى الظهور في الأماكن العامة نحو نهاية الشهر .

أما السؤال الذى حير المراقبين والمشاركين فى الأحداث خلال شهر سبتمبر فهو لماذا لم يصور قرار الحل بعد إختفاء المصطفى وإستمرار حرب المنشورات والنقد القاسى للمعاهدة وتهديد حياة عبد الناصر ؟ . . وبين إحدو من التفسيرات المحتملة تبرز التفسيرات التالية : أولا : المفاوضات مع البريطانيين كانت فى المرحلة الحساسة قبل النهائية ، وكان من قبيل حماقة أن تورط الحكومة نفسها فى نزاع داخلى — وهو الأمر الذى ترقبه باهتمام السفارات الأجنبية — قد تكون محصلته دموية وغير مضمونة فى وقت واحدما ، أما السببان الثانى والثالث فيرتبط كل منهما بالآخر وينجمان عن الدروس المستفادة من نتائج ( حل ) يناير القصير الأجل ، وقد عبر عنهما مقال بقلم أنور السادات أبرز صوت حكومى فى الحركة الصحفية مع الجماعة فى ذلك الوقت ، كتبه ردا على آلاف الخطابات والبرقيات ، التى وصلت

من مواطنيه يطالبون فيها بالقضاء على الإخوان المسلمين ، وقال فيه أن تاريخ مصر الحديث مشيراً على الأرجح إلى عام ١٩٤٨ ، أبرز التقلبات الأساسية لمشاعر الشعب في مثل هذه المسائل ففي كل الفترات التي أضطهدت فيها الجماعة نجدها أكتسبت تعاطف الأمة على إنسائها ، وعلى ضوء هذه الحقيقة فإن ( الرجل الحكيم ) لا يجب أن يقع في نفس الخطأ . فالشعب وحده هو الذي يفعل ما يشاء حتى يظل يريد دائماً ما يفعله<sup>(١٠٢)</sup> وهكذا بدا واضحاً أن الحكومة كانت تعمل على تهيئة ( الشعب ) لهجومها على الإخوان حين يأتي أوانه . . . . وهكذا كانت الاحاطة سابقة على الحقيقة ، وليس العكس ، والحملة الصحفية مقصود بها إضعاف مركز المضيبي وسياسيته ، كما سيضفي إرراز الحوادث التي وقعت طابعاً مثيراً على الأعمال العدوانية للجماعة ضد الشعب ، وستثير لدى المواطنين الإحساس بضرورة إتخاذ موقف حازم ، وكان هذا هو السبب الثاني لاحتجام الحكومة عن إصدار قرار الحل الذي لا مفر منه ، فالواقع أن الحكومة كانت في وضع الإستعداد إذ لم يكن هناك بد من الصراع ، أما السبب الثالث لتعريض عدم صدور قرار الحل مبكراً ، فهو الاعتقاد بأن الصدام يمكن حصره في نطاق ضيق أو يمكن حتى تجنبه أصلاً ، ورغم أن صحافة الحكومة لم تكن تراعى ذلك دائماً فإن الحملة الصحفية ركزت هجومها على المضيبي ومؤيديه فقط بدعوة إلى انحرافه عن مبادئ الإسلام ومبادئ الجماعة .

وفي نفس الوقت بدأت حملة أخرى لإثبات أن للحكومة نزعتها الإسلامية ففي أغسطس بدأت جريدة ( الجمهورية ) شبه الرسمية ، نشر سلسلة من



المقالات كتبها أنور السادات توضح طبيعة الإسلام الحقيقي والمسامح<sup>(١٠٣)</sup> وإلى جانب بيانات الأزهر المعقّدة والصادرة بتحريض رسمى من الحكومة حول مرطقات الإخوان المسلمين ، حثت الحكومة على أهمية إصلاح المذاهب التعليمية بالأزهر بحيث تتجاوب مع إحتياجات المجتمع المصرى<sup>(١٠٤)</sup> ، وبعد عودة عبد الناصر من رحلة الحج في أغسطس ، تحدثت الصحف بلهجة التأكيد عن دوره البارز في إنعقاد ( المؤتمر الإسلامى ) لقادة البلاد الإسلامية في الحج كذلك نال نشاط المؤتمر إهتماما كبيرا وتغطية منتظمة من الصحافة بعد تعيين أنور السادات أول سكرتير عام له<sup>(١٠٥)</sup> ، وكان في مقدور رجال مجلس قيادة الثورة باعتبارهم مسلمين محترمين ، أن ينجزوا في هجومهم على المضيبي ما سبق أن فشلوا فيه في يناير ١٩٥٤ وهو أن يضموا المضيبي خارج الجماعة بمعنى أيولوجى وتنظيمى أيضا ، وأن يضموا إخراجهم من التنظيم من خلال نجاحهم في إخراجهم أيولوجيا ، ولقد أيدت أحداث سبتمبر وأكتوبر داخل التنظيم نفسه فكرة أن عبد الناصر اختار ألا يتحرك ضد التنظيم على أمل كسب ولائه بعد التخلص من المضيبي وأنصاره .

ورغم ظهور كل الذين سبق فصلهم خلال أزمة نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ في المركز العام للجماعة خلال شهر مارس ، إلا أن القضايا الأساسية للصراع التى هزت وحدة التنظيم كانت ما تزال قائمة ، وقد تجددت المناقشة والخلاف بعد توزيع مذكرة من المركز العام ، في أحد أيام شهر مايو ، تتناول الموقف الذى على الأعضاء أن يتخذوه تجاه الآمين ( المنصولين ) حيث يجب مقاطعتهم وتجنبهم<sup>(١٠٦)</sup> ، وكانت « الدعوة » الناطقة بلسان معارضى المضيبي

هى خير مثال للحالة المستفصية التى بلغتها الحرب الأهلية داخل صفوف الجماعة ولقد اتخذ الخلاف طابعا قانونيا ، يدور حول مقولة القوى المعارضة للمضيق بأن الهيئة التأسيسية هى الأعلى مرتبة فى سلسلة مراتب السلطة بالتنظيم ، وكان منشأ هذا الرأى اعتقاد المعارضين أن الهيئة هى الجهة الوحيدة التى تستطيع أن تلغى الأوامر التى صدرت بفصل بعض الأعضاء من الجماعة ، والأخطر من ذلك فى ذلك الوقت الراهن ، أنها تستطيع المحافظة على السياسات التى جعلت من الحكومة والجماعة خصمين عنيدين<sup>(١٠٧)</sup> .

وقد أضفت المعارضة الرسمية للجماعة ضد المعاهدة التى سميت باتفاقية الجلاء ، وإختفاء المضيق ، مزيدا من الأهمية على مطالب المنشقين بالاعتقاد بالجماعة مكتوفة الأيدى ، وأن عليها أن تفعل شيئا ، وأن يكون هذا الشيء ، من خلال الهيئة التأسيسية . وكان الاجتماع السنوى للهيئة قد تمحده له يوم ٩ سبتمبر ، وظل المضيق فى إختفائه ألا أنه أرسل خطابا مطولا ليقرا أمام الأعضاء المجتمعين وفيه إستعرض تاريخ العلاقات بين الحكومة والجماعة ، مشيرا بوجه خاص إلى الوعود التى بذلت فى مارس وفشلت الحكومة فى تحقيقها<sup>(١٠٨)</sup> ، ولم ينجز شيء فى الاجتماع بخلاف قراءة الخطاب ثم أرجى الاجتماع حتى ٢٣ سبتمبر لإعطاء ( لجنة الاتصال بالحكومة — الهيئة المطالع — ساعة من الوقت لتصفية الجو<sup>(١٠٩)</sup> ، وبما يذكر أن هذه اللجنة كانت روح التفاؤل قد أوجت بعكوبتها وأثبتت أهميتها فى محاكمات الضباط التى تمت فى أبريل .

وبعد أحداث مارس توزعت صفوف الجماعة بين اتجاهات ثلاثة :  
مجموعة تزعمها عبد الرحمن البنا ، وربما بدعم من المنشقين على اختلافهم ،

وكان هذا الإتجاه جاهزا لتأييد المجلس العسكري الحاكم ، وكان أحد أسباب التأييد معارضة المضيبي المعروفة ضده . وفي الطرف الآخر كانت هناك المجموعة المؤيدة للمضيبي والتي تلاقى الآن معارضة شاملة . وأخيراً كانت هناك مجموعة ( حميدة ) وكيل الجماعة وكانت تسمى نفسها ( المحايدون ) وكانت تأمل في التوفيق بشكل ما بين المجموعتين الآخريتين المتخاصمتين ، وبين الجماعة والحكومة بوجه عام<sup>(١١٠)</sup> ، وفي هذا الإطار جرى الصراع على السلطة داخل التنظيم .

وفي ٢٣ سبتمبر اجتمعت الهيئة التأسيسية مرة ثانية ، ورأس الاجتماع نائب المرشد العام ( د. حميدة ) الذي كان في وضع لا يحسد عليه طول الفترة التي إستغرقها الطرفان المتخاصمان في عرض آرائهما ، وفجأة ، وفي محاولة واضحة لقطع الطريق على كل من الفريقين المتنازعين ، قدم المحايدون القرار التالي ( وأفلحوا في تمريره ) :

١ — أن مجلس قيادة الثورة قد أنجز ما يستحق التقدير بقضائه على الملكية والافطاع وبتمهيد الطريق لقيام مجتمع أفضل .

٢ — أن مجلس قيادة الثورة يستحق كل شكر وعرفان لجهوده التي بذلها من أجل صالح الأمة .

٣ — أن على الحكومة أن تقر بحق الأخوان المسلمين في أن يناقشوا معها مختلف القضايا ، وبوجه خاص إتفاقية الجلاء وأن عليها أن تفهم أن انتقاداتهم لا تنطوي على ما يسىء إلى ( إخلاص ) مجلس قيادة الثورة .

٤ — أن على مجلس قيادة الثورة وجماعة الإخوان المسلمين أن يعملوا معاً من أجل ما فيه خير العقيدة والأمة . وعندئذ أرجى الاجتماع للاستراحة أما ما حدث بعد ذلك فهو موضع خلاف ، على أن من الواضح أن قرارات أخرى تمت صياغتها ثم أعلنها عبد القادر عودة للصحافة تلك الليلة على أنها القرارات التي اتفق عليها الجميع ، وقد شملت تلك القرارات مايلي :

١ — انتخاب مرشد عام الجماعة مدى الحياة وهو رفض صريح لمحاولة تحديد مدته بثلاث سنوات .

٢ — حل الهيئة التأسيسية والإعداد لانتخابات جديدة .

٣ — تعديل دستور الجماعة في نقاطه المتعلقة بانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية وسلطة ومسئولية مكتب الارشاد ، وقد قدمت الصحافة الحكومية هذه القرارات بوصفها محصلة إجتماع ( جانبي ) عقده مؤيدو المضيبي الخمسة والعشرين في غياب بقية الأعضاء ، وبالتالي فهي لا تمثل الرأي الحقيقي للهيئة<sup>(١١١)</sup> ، والواقع أن تأييد المضيبي والمحايدين لتلك القرارات وأوراق القرارات السابقة بها ، والتي استصدرت بهدف إظهار نوايا التصالح مع الحكومة هذا التأييد بين بمزيد من الوضوح أن الهيئة التأسيسية لم تزل عاجزة عن مواجهة المسائل المطروحة وأنها أنهت إلى حل وسط لن يرضى أحداً من الأطراف ، على أن الحكومة التي عانت نوعاً من الهزيمة في ذلك الحين ، أو هكذا كان تقدير الموقف في القاهرة ، حتى أن مراسل النيويورك تايمز تلخص هذا الموقف بقوله أن الإخوان المسلمين تحدوا ناصر ( بنظافة ووقاحة ) بتأييدهم للمضيبي زعيماً مدى الحياة<sup>(١١٢)</sup> .



وبعد أن أصبح الجهاز الإداري للجماعة في أيدي أنصار المضيبي ، بدأت الإستعدادات على الفور لإجراء الإنتخابات ، وفي أعقاب تلك الخطوة ظهرت الاتهامات بالفساد في مجلة المعارضة ( الدعوة ) وبذات جهود مكثفة من جانب رئيس الوزراء ، ( عبد الناصر ) للتخلص من المضيبي ، فأجرى إتصالات سرية - خلال الأسابيع الثلاثة التالية - بكل خصوم المضيبي وبالحايدين أيضاً الذين اهتم بهم إهتماماً خاصاً ، ممثلين في شخص د. خميس حميده ( المتحدث بلسانهم ) في محاولة منه لإقناعهم بمحاقة الإبقاء على المضيبي وهو ذلك الموقف الذي يتمذر الدفاع عنه ، وقد أجرى عبد الناصر تلك الإتصالات وسط الإستعدادات الأخيرة والحاسمة لإنهاء المفاوضات المصرية الإنجليزية ، وفي ١٩ أكتوبر وقع ناصر وانتوني ناتنج المعاهدة الجديدة التي سوت في تلك الفترة النزاع الإنجليزى المصرى .

وقد أثمرت تلك الجهود التي بذلها ناصر ، ففى ٢١ أكتوبر أوردت الصحف نبأ ( إنقلاب داخل جماعة الإخوان المسلمين ) وقيل أن اثنين وسبعين عضواً اجتمعوا وقرروا الموافقة على القرارات الجديدة التالية : (١) إعتبار المرشد العام فى أجازة مفتوحة . (٢) إقالة مكتب الإرشاد الحالى . (٣) إلغاء كل قرارات الفصل والإيقاف وحل كافة الشعب التي انشئت خلال السنوات الثلاث الماضية (٤) بطلان قرارات ٢٣ سبتمبر (٥) تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة شئون الجماعة لحين إتمقاد الهيئة التأسيسية لتعيد تنظيم العمل الإدارى ، وكان حميده ومجموعة من الحايدين وكذلك عبد الرحمن البنا من بين أعضاء اللجنة المؤقتة (١١٣) .

واستقبل مناصرو المضيبي هذه الأنباء باستهجان شديد وأحربوا فى اليوم

التي عن إسئفكارهم المناورة باشتباكهم مع قادة الانقلاب ومؤيديهم في مشاجرة  
حامية بالمركز العام ، كما تحدثت صحافة القاهرة عن معركة أعقبها إستقبال  
النظام من جديد وجرت مفاوضات انتهت إلى حل وسط في صورة قرار صادر  
باسم اللجنة المؤقتة يتضمن تشكيلا جديداً لمكتب الإرشاد ، الذي ضم خمسة  
من خصوم المصليبي ، وارجاء انتخابات أعضاء الهيئة التأسيسية التي كانت  
قد بدأت بعد إجتماع ٢٣ سبتمبر ، وذلك حتى يتمكن المكتب الجديد من  
إستعادة السيطرة على التنظيم ، وتمت الدعوة إلى إجتماع في ٢٣ أكتوبر ،  
وقيل أن موضوع الإجتماع هو مناقشة المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلي للجماعة ،  
وقد أوردت الصحافة الأجنبية تلك القصة التي كانت الأوسع قبولاً لدى الناس  
وأقربها إلى الصحة وهي أن ( حميدة ) استنكر - في إجتماع الإحتجاج - انقلاب  
( الإثنيين والسبعين ) وأنه دعا لإجتماع في ٢٣ أكتوبر لكي يناقش معهم  
الموضوعات الأساسية للخلاف <sup>(١١٤)</sup> ، ورغم أن ( حميدة ) قد وقف من وجهة  
فنية إلى جانب المصليبي ، إلا أن هدفه لم يكن يتعدى تجنب كشف مظاهر  
الإهيار فهو منذ ذلك الإجتماع فصاعداً بدأ يضع ثقله كله في جانب القوى المناهضة  
للمصليبي .

على أن الصراع لم يكن قد انتهى إلى حل بعد ، رغم أن ما نشرته  
الصحافة كان يوحي بإنتهائه ، ذلك أن الصحف كانت تعكس الصورة التي تريد  
الحكومة إقناع الناس بها ، والجهد العنيف من جانبها لكي يتم عزل المصليبي  
عن الجماعة ، ورغم أن هذه السياسة أثبتت نجاحاً في التحليل النهائي ، إلا أن  
ذلك النجاح كان يرجع لأسباب أخرى منفصلة عن المناورات الحكومية ،  
فالخطة القائمة على أهداف مركز المصليبي كزعيم للجماعة والعمل من أجل صدور

قرار عزله من داخل التنظيم نفسه لاقت استياء كل قيادات الجماعة . ولم تكن  
الإتهامات والانتهاكات المضادة بالخيانة والخديعة فيما بين أعضاء الجماعة تحدد  
فحسب المواقف التي ينبغي أن يتمثل فيها ولاء المرء وإخلاصه ، وإنما أثارت  
أيضاً تساؤلات حول « لمن يمنح الأعضاء ولاءهم » ، ومن يقف مع من وضد  
من ؟ وكان ذلك هو السؤال الذي أصبحت له أهمية ملحة . وكان السؤال  
المتعلق بهوية المدير الفعلي للتنظيم سؤالاً يتوقف إجابته على السؤال السابق  
الخاص بالولاء ، ومن هنا كان السؤال المرتبط به « من أين تأتي الأوامر ؟ »  
قد أصبح مبهماً هو الآخر . وبالنسبة لهؤلاء الذين يهتمون بأفساد أمور  
الإخوان المسلمين ، ربما بدا هذا الموقف بمثابة إلتصاف مباشر لهم ، مع ذلك  
فهو من ناحية أخرى يترك تنظيمًا خضع لقواعد الطاعة الصارمة للقيادة شعباً  
بدون قيادة . إن أحداث ٢٠ و ٢١ أكتوبر لم تكن سوى نهاية سلسلة من  
الأحداث في الاتجاه نفسه ، كان التأثير المتراكم فيها قد تعدى انهيار القيادة  
إلى انهيار ، واز لتسلسل الأوامر والسلطة والانضباط ، وتلك الحقيقة أوضحها  
أحداث الأسبوعين التاليين والدور البارز الذي لعبه فيها الجهاز السري .

لقد سبق أن ذكرنا أن الهدف من تعديل الأوضاع القديمة للجهاز السري  
قد تعرض لتحويل ملحوظ نتيجة لأزمة يناير ( ١٩٥٤ ) مع الحكومة ، ومع  
الافراج عن الإخوان المحتجزين خلال شهر مارس ، أصبح للجهاز السري أهميته  
الجديدة في نظر بعض هؤلاء الذين أيقنوا أن المعركة مع الحكومة هي أمر  
لا يمكن تجنبه ، ولقد بدأ أن الهضيبي ظل غير مدرك أن الجهاز قد عاد إلى طابعه  
السابق ، ذلك الطابع الذي كان سبب في الإنشقاق داخل الجماعة ، إذ كان الهضيبي  
يعتبر أن مشكلة الجهاز السري قد حلت أو في سبيلها إلى الحل بعد أن فوض

لها بعض مرؤسيه المخلصين ، وكان واضعاً أن يوسف طلعت ( الرئيس الجديد لمجموعة الجهاز السرى ) قد حاول باخلاص تام إتمام المهمة الملقاة على عاتقه ، رغم المخاطر التي تعرضت لها حياته ، والتي كان مصدرها القيادة القديمة للجهاز التي إعتبرته ( خائناً ) . وفى يناير اقتنع طلعت بنصيحة عبد المنعم عبد الرؤوف حول وجوب إعادة تنظيم وحداته ، إعتقاداً منه - وإنسجاماً مع حيثيات تعيينه رئيساً للجهاز - بأن ذلك سيسهل عملية ( غزو ) المجموعة السرية . ومن المسلم به أن دواعى عبد الرؤوف كانت من نوع مختلف ، فقد بدأ عبد الرؤوف ومعه صلاح شادى - فى ذلك الوقت أو بعده بقليل - تنفيذ برنامج تجنيدى جديد زادت سرعة إيقاع تنفيذه بعد الإفراج عن الإخوان المسجونين فى مارس ، وفى مارس أيضاً أقيمت سلطة عليا جديدة للتنظيم فى صورة ( لجنة عليا ) مهمتها توجيه المجموعة السرية ، ولقد تعددت الروايات حول أسماء أعضاء هذه اللجنة إلا أن من الواضح أن الأعضاء القياديين فيها هم الشيخ محمد فرغلى من مكتب الإرشاد ومحمود عيد ، رئيس المكتب الإقليمى بالقاهرة ، أما أعضاؤها الثلاثة الثالين فى الرتبة لهم فهم : يوسف طلعت للنشاط المدنى ، صلاح شادى للبوايس وأبو المكارم عبد الحى للجيش .

وفى أعقاب قرار الحل الذى صدر فى يناير ١٩٥٤ بدأت اللجنة أول نشاط لها واقتصر على إرسال خطابات التهديد لهؤلاء القادة الذين أدى عدم إعتقالهم إلى الشك فى نواياهم مع الحكومة ، وكان عبد القادر عوده من بين من تسلموا هذه الخطابات .

وقد استمر هذا النوع من النشاط طوال العام بينما كان النزاع داخل



التنظيم مستمراً كذلك ، واقد رأينا أن المجموعة خاضت منذ مايو ١٩٥٤ حرب منشورات شاملة ضد الحكومة ، فكانت تطبع وتوزع المنشورات كلما جد في الموقف جديد ، وبحلول شهر يوليو أصبح واضحاً أن فكرة ( الإنقضاة الشعبية ) ، صارت عنصراً أساسياً في تفكير قيادات الجهاز السرى .

وكان عبد المنعم عبد الرؤوف هو البادى بطرح هذه الفكرة ، عندما أختفى بعد نجاحه في الهرب من السجن في إبريل ، وجوئه إلى حماية أعضاء الجهاز السرى ، ولاقت الفكرة تأييداً حماسياً من إبراهيم الطيب رئيس قطاع القاهرة في الجهاز ، كذلك بدأ في طرح أفكار أخرى ، وكلها تقوم على هدف أساسى واحد هو إغتيال عبد الناصر وعرض عبد الرؤوف مرتين على طلعت فكرة ارتداء بعض أعضاء الجهاز ثياباً عسكرية لكي يخترقوا ويدمروا المقر الرئيسى لمجلس قيادة الثورة بمن فيه من الوزراء المتواجدين بطبيعة الحال ، وفى المرتين رفض طلعت الاقتراح ، ألا أن الاقتراح فى المرة الثانية نال تأييد الطيب الذى عرض تدبير الأسلحة اللازمة للهجوم ، وإقترحت خطة أخرى ، تستهدف قتل ناصر بالذات ، باستخدام حزام ناسف من الديناميت يرتديه واحد من الأعضاء ، بحيث يشق طريقه فى اللحظة المناسبة إلى عبد الناصر ، ثم يفجر الحزام ليأخذها مما إلى الدار الآخرة ، لكن احداً من المتطوعين لم يتقدم .

على أن فكرة المظاهرة الشعبية كانت هى الفكرة التى لاقت قبولاً أفضل بين الأعضاء إذ كانت تنطوى على العدد الأقصى من احتمالات النجاح بالنظر

إلى السخط المتفشى على النظام بين الجماعات السياسية النشطة في البلاد، وما بدا من عدم اكتراث شعبي بمصير الحكومة، فضلاً عن الصراع الواضح المستمر بين نجيب وعبد الناصر وما ينطوي عليه من مخاطر على وحدة الجيش، تبلورت الخطوط الأساسية للخطة على النحو التالي: مظاهرة عامة تتواءت مع إنقلاب مضاد يقوده نجيب، يبرز للاميان مدى السخط داخل صفوف الجيش، وسيكون على الإخوان أن يطلقوا شرارة التمرد الشعبي، فإذا ما نجحت الخطة فسوف تأتي حكومة برئاسة نجيب محل حكومة مجلس قيادة الثورة، وفي حالة وقوع تدخل بريطاني، فسوف تغلق كافة مداخل القاهرة ويبدأ تنفيذ خطة قائمة على حرب العصابات، وقد كان في خيال عبد الرؤوف أن تكون المظاهرة مظاهرة مسلحة تتلوها سلسلة من الإغتيالات لأعضاء مجلس قيادة الثورة (١١٦).

وفي الرابع من أكتوبر قام طلعت بزيارة الهضيبي في الاسكندرية وأبلغه أن هناك إضطراباً وتحيراً لأحدهما داخل الجماعة حول الأهمية الخاصة لعمل شيء ما في الوقت الراهن والصورة التي يأتي عليها هذا العمل، وطلب من المرشد العام حضور اجتماع عام من أجل تصفية الجو وإستعادة الروح الحكيمة للجماعة، وأخبر الهضيبي طلعت أنها رغبة مكتب الإرشاد أن يظل مخفياً، كما ذكر أن القلق إنتاب في الأيام القليلة الماضية فيما يتعلق بإمكانية وقوع أحداث العنف والإغتيال، ثم أضاف: إذا كنت ترغب في الإنضمام لمظاهرة تؤيدها كل قطاعات الأمة، فلا مانع. على أنه ينبغي أن تعتق أساساً بحرية الصحافة والبرلمان، وإحالة الإتفاقية الخاصة بالجلء الى الشعب، كما ينبغي أن تكون مظاهرة سلمية، وأكد الهضيبي رفضه للقاطع لتأييد أي (عمل إجرامي) وأصر على أنه سيعتبر نفسه بريئاً من دم أي إنسان (١١٧).

ولقد أظهر الهضيبي نوعاً من الشك في مجرد إمكان التنفيذ العملي لخطة المظاهرة إلا أنه نصح طلعت ، بناء على إقتراحاته السابقة ، إذا كان ما يزال مهماً ، أن يتصل بعبد القادر عوده ذلك أن عوده هو الأداة الأساسية للاتصال بنجيب ، ولا ريب أن الهضيبي كان يعنيه الا يقدم الإخوان على أى فعل من جانبهم دون وجود خطوة سابقة من جانب الجيش ، والتقى طلعت بعوده ، الذى وعد أن يتبنى موضوع للمظاهرة فى إجتماع اللجنة المؤقتة وبعد أن فعل ذلك نقل إلى طلعت رأى اللجنة التى لا تنظر الآن بعين الرضا إلى الخطة الخاصة بالمظاهرة الشعبية<sup>(١١٨)</sup> ، وعند هذه المرحلة التى وصلت إليها الأمور ، بدى داخل الجهاز السرى فى إعداد الخطط لإغتيال عبد الناصر .

ومنذ الأيام الأولى لأكتوبر قررت المجموعة التى سميت فيما بعد - دون ابضاح شىء عنها - قياده الجهاز السرى . القيام بأنشطة إرهابية ، وكان المعنى المحدد لذلك أن يتم إغتيال عبد الناصر ، وقد أختارت القيادة محمود عبد اللطيف ، وهو سمكرى من ضاحية إمبابة بالقاهرة ، لإنجاز هذا العمل ، وكان هنداوى دوير المحامى قائد قطاع إمبابة ، هو الذى أبلغه بهذا القرار ، وترك له ثلاثة أيام مهلة لاتخاذ قراره ، وفى ١٩ أكتوبر وهو اليوم الذى وقع فيه عبد الناصر معاهدة الجلاء مع البريطانيين ، قرر عبد اللطيف قبول مهمة إغتياله - بسبب ما إرتكبه من خيانة بتوقيعه المعاهدة التى أهدرت حقوق الأمة ، وقد خطط لتنفيذ المهمة فى نفس اليوم إلا أن الظروف لم تكن مواتية - وسط هذا الحشد المتجمع والختار بعناية - لتنفيذ الخطة بنجاح ، لذا تم تأجيلها إلى وقت آخر أكثر ملاءمة .

وخلال تلك الفترة وفي الرابع والعشرين من أكتوبر، زار كمال خليفة وهو واحد من أبرز أعضاء مكتب الإرشاد، جمال سالم نائب رئيس مجلس الوزراء، وأطال في تقديم تهاتره للحكومة على إنهاها الناجح للمفاوضات وتوقيع المعاهدة، كذلك راجت إشاعة ربما لم تكن بعيدة عن الصحة حول إعتزام الهضيبي إصدار بيان جديد يسجل فيه رأيه الذي يميل إلى تأييد المعاهدة، والتي تناقض الخطوط الأساسية السابقة للاتفاق. وبدأت (لجنة الإتصال بالحكومة) تواصل بدأب مساعيها لدأب الصدع، وفي مساء ٢٦ أكتوبر، كان ممثل لمكتب الإرشاد يجلس مع السادات في مكتبه للحصول على موعد للالتقاء برئيس الوزراء من أجل بذل محاولة أخرى لحل بعض المسائل موضع الخلاف<sup>(١١٩)</sup>. وفي ذلك المساء نفسه زار عضو بارز آخر في الجماعة واحد كبار المستقلين فيها هو عبد العزيز كامل رئيس قطاع الأسر، منزل هنداوى دوير، صديقه ورفيقه في الجماعة من حى إمبابية بالقاهرة، ولم يكن عبد العزيز كامل يعلم أن دوير قام في صباح نفس اليوم بتسجيل رحيل محمود عبد اللطيف - كجزء من مؤامرة إرهابية - إلى الاسكندرية<sup>(١٢٠)</sup>.

وفي ذلك المساء بينما كان عبد الناصر يلقي خطابه أمام حشد كبير من المواطنين عن كفاح مصر وكفاحه الوطنى ليعلن اكتمال هذا الكفاح باتفاقية الجلاء، أطلقت عليه ثمانية رصاصات وللحظة ظلت عائقه في الأذهان لفترة طويلة بسبب دراميتها، توقف رئيس الوزراء عن الكلام بينما الرصاصات تدوى ثم استأنف حديثه، وهو يطالب الحشد بإشارات من يده بالتمزام الهدوء، بعد أن اخترقت شحنة الرصاصات بأ كلماتها الزحام المحتشد، وخلال ساعات،



كانت كلمات ناصر في تلك اللحظة والتي نقلت بالأذاعة وأعيد إذاعتها من راديو القاهرة إلى أنحاء العالم العربي :

« أيها الناس . . أيها الرجال الإحرار . . أنا جمال عبد الناصر منكم ودمي فداء لكم ، سأعيش من أجلكم وأموت وأنا أعمل لكم ، سأعيش لا كافح من أجل حريتكم وعزتكم ؛ أيها الأحرار . . أيها الرجال . . وحتى لو قتلوني فقد وضعت في نفوسكم العزة فليقتلوني الآن ، فقد غرست في ضمير هذه الأمة الحرية والكرامة والعزة . من أجل مصر ومن أجل حرية مصر ، سأعيش من أجل مصر وفي سبيل مصر سأموت » (٢٢١) .

وأنهى رئيس الوزراء خطابه ، ولم تكن أى من الرصاصات الثمانية قد أصابته ، ثم ودع الجماهير ، وفضلا عن أن الحادث قد وفر له إحدى الوسائل القليلة للانتفاذ المؤقت حتى ذلك الوقت — من خضم الصراع والعداء الذى ميز علاقاته بالشعب الذى يحكمه ، فقد وفر له أيضاً الفرصة الأكيدة للتخلص من جماعة الأحرار المسلمين وفى التاسع من شهر ديسمبر التالى كان قد تم شنق ستة من الأخوان ، وكان قد تم بالفعل اعتقال الألوف من أعضاء الجماعة ، وأصبح التنظيم مقضياً عليه تماماً .

ما بعد السقوط ( أكتوبر — ديسمبر ٥٤ ) :

وفي اليوم التالى لمحاولة الاغتيال ( ٢٧ أكتوبر ) قام عبد الناصر برحلة العودة الطافرة من الإسكندرية إلى القاهرة ، وفي الإحتفالات التى أعقبت

وصوله في الصباح للتأخر أندفعت الجماهير — التي تتألف أساساً من أعضاء نقابات النقل التي تسيطر عليها الحكومة — من محطة السكة الحديد ، حيث كانت في استقباله وتحيته ، إلى المركز العام للاخوان المسلمين ، وتعالّت الصيحات خلال المسيرة: الموت للخونة والويل للاخوان والموت لـ<sup>(١٢٣)</sup> لاخوان الشيطان ، وما أن وصلوا هناك حتى أكلوا ما بدىء فيه مساء اليوم التالي لإعلان هوية مرتكبي المحاولة : من تحطيم المركز العام للجماعة . فبعد أن فنشت الجماهير المندفعة والأفوى من البوليس — كما جاء في تعليق الصحيفة الحكومية — مبانى المركز العام وأضرمت فيها النيران ، ونفس النتيجة لحقت بكل المقار في شتى أنحاء البلاد .

وانتهى اليوم وقد قال الشعب كلمته : هكذا قالت صحيفة الحكومة التي نشرت أيضاً قراراً بحظر قيام أية احتفالات أخرى ، وفي ٢٩ أكتوبر ظهر عبد الناصر في إجماع حاشد في ميدان الجمهورية ، وأستهل الحلة التي أستمريت طوال الشهرين التاليين على الاخوان ، ومن بين ما قاله في ذلك اليوم . لن تتوقف الثورة أبداً ، وإذا لم تكن قادرة على الاستمرار كثورة يهضاء أذن فسوف نجعلها حراء<sup>(١٢٣)</sup> ؛ وفي ٣٠ أكتوبر تم اعتقال حسن المضيبي وفي ذلك المساء بدأت الدعاية الحكومية بصورة جديدة وأستهل صلاح سالم وزير الإرشاد القومى والمتحدث الرسمى باسم مجلس قيادة الثورة منذ ذلك الحين فصاعداً ، الهجوم الدعائى بقوله : أود أن أبلغ الجميع تفصيلاً بأبعاد المؤامرة الكبرى التي كشفت في أعقاب محاولة الإعتداء على حياة عبد الناصر<sup>(١٢٤)</sup> ، وطوال الشهرين التاليين لم تحتوى صفحات الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية عملياً على شيء آخر .

وكانت الحكومة ترفق بالتقارير اليومية حول الاعتقالات والاعترافات وصفاً مثيراً (للمؤامرة) وتلخص مضمون الآلاف من الكلمات التي ألفت تلك القصة — التي تمت صياغتها من خلال الاعترافات العديدة للاخوان والتي تناولت ما كانوا يأملونه وما كانوا يتوقعونه ويحملون به إلى جانب ما كانوا يخططون له بالفعل — في أن الجماعة عملت من أجل انتزاع السلطة عن طريق خطة مبهوكة لدمير العاصمتين القاهرة والاسكندرية ، ووضع شحنات الديناميت في كل الكبارى والمصانع في كافة أرجاء البلاد ، وشل المواصلات وأغتيال مائة آخرين (بمخلاف أعضاء المجلس العسكري الحاكم) من ضباط الجيش والشخصيات المدنية ، وكل رؤساء الحكومات العربية . وفضلا عن هذه المادة الضخمة والتي ربطت بصورة أو بأخرى بمحاولة الاغتيال ، واصلت الصحافة تكثيف الهجوم — يوم ، الذي كان قد بدأ في يناير وأستؤنف في أغسطس على المضيبي وعلى التنظيم أيضا هذه المرة ، وقدمت الأدلة الجديدة أحيانا والقديمة أحيانا أخرى ، لإثبات أن الاخوان كانوا عملاء وخداما للملكية والفتات الحاكمة القديمة والابجليز والفرنسيين والصهاينة والامبريالية الغربية وللشيوعية والرأسمالية ، كذلك وجهت إتهامات ذات طابع خاص وشخصي للجماعة بوجه عام ولبعض أعضائها بوجه خاص ، وبزغت من جديد المزاعم القديمة حول لا أخلاقية سلوك السكرتير العام عبد الحكيم عابدين ، كما أضيفت مزاعم جديدة وطازجة تتراوح بين الشذوذ الجنسي إلى الزنا الذي رمى به عابدين وأيضا سميد رمضان ، وكلاهما كان ما يزال في سوريا كذلك أنهم أعضاء آخرون بإتخاذ عشيقات وأصطياد النساء من الطرقات ، وبتهريب أموال التنظيم<sup>(١٢٥)</sup> ، وكانت التهمة الأم لهذه التهم والتي شككت

الأساس الجامع لها جميعاً هي أن قادة الجماعة ليسوا سوى « تجار دين » يستغلون ثقة أتباعهم لمنافعهم الشخصية الخاصة أو يسرون بهم في اتجاه « دولة دينية » بدائية وهمجية تتحالف مع الإمبرياليين والرأسماليين وفي هذا الصدد فإن السلطات الدينية والباقورى ( الأخ السابق ووزير الأوقاف حالياً<sup>(١٢٦)</sup> ) وكبار المسئولين من شيوخ الأزهر ، أداء لواجبهم الوظيفي ، أدانوا الجماعة من أجل ما أسماه الشيوخ « الفتنة »<sup>(١٢٦)</sup> . . . واستمر جو التوتر والخوف قائماً مع استمرار التقارير حول المؤامرات الجديدة للاطاحة بالحكومة ورئيس الوزراء ومع نهاية نوفمبر أعلنت الحكومة اعتقال ١٠٠٠ عضو من الإخوان المسلمين<sup>(١٢٧)</sup> .

وفي الثاني من نوفمبر شكل مجلس قيادة الثورة ( محكمة الشعب ) لمحاكمة أعضاء الجماعة ، برئاسة جمال سالم ونضوية كل من أنور السادات وحسين الشافعى ، وكان أغلب الشخصيات الهامة في الجماعة قد تم اعتقالهم في الأسابيع القليلة الأولى التي أعقبت محاولة الاغتيال : ففي ٢٧ أكتوبر سلم هنداوى دوبر نفسه ، وصدر قرار اعتقال المصيرى في ٣٠ أكتوبر ( ليست هناك معلومات واضحة حول ما إذا كان قد سلم نفسه للسلطات ) ، وفي ١٨ نوفمبر ألقى القبض على حميدة لاشتراب في أعمال الجهاز السرى<sup>(١٢٨)</sup> ، وقبض على إبراهيم الطيب في الثاني عشر من نوفمبر وعلى يوسف طلعت رئيس الجهاز السرى في ١٤ نوفمبر ، وعندما تم اعتقال الأخير نشطت البورصة المصرية التي كانت — طبقاً للتقارير — قد تعرضت للركود بعد محاولة

---

. . . ( . ) وقت إعداد هذه الدراسة . . .



الاغتيال<sup>(١٢٩)</sup> ، وخلال تلك الفترة تم اعتقال كل الأعضاء الآخرين في مكتب الإرشاد والمؤيدون البارزين للمضيبي ، وقد بقي ثلاثة فقط من بين هؤلاء الذين اتفق على أنهم لعبوا دوراً بارزاً في أحداث تلك الفترة مطلق السراح حتى الآن وهم : حسن العشماوي وعبد المنعم عبد الرووف وأبو المسكارم عبد الحى .

وفي التاسع من نوفمبر بدأت المحاكمات وكانت أولى القضايا قضية المتهم إرتكاب محاولة الاغتيال محمود عبد اللطيف ، وطلب إلى ثلاثة من أبرز المعامين في مصر - محمود سليمان غنام وفتحي سلامة ومكرم عبيد - أن يقولوا الدفع عنه ، إلا أنهم رفضوا نظراً لأنهم اعتبروا مثل هذا ( المجرم ) غير جدير بأى دفاع ، وعينت المحكمة محامياً هو حمادو الناحل ، الذى كانت تجربته الأولى والوحيدة مع الإخوان هى الدفاع عن مفتالى حسن البنا ، وأقر المتهم بأنه مذنب فيما يتعلق بتهم إرتكاب (أفعال مناهضة لشكل الحكم الحالى ) باشتراكه فى مؤامرة إجرامية للقيام بمصيان مسلح وثوره وبالشروع فى قتل رئيس الوزراء ، وقبل أن تنتهى محاكمته فى ٢٠ نوفمبر تم استدعاء تسعة عشر شاهداً ، كلهم من الإخوان المسلمين ، ثم استدعى المضيبي للمحاكمة فى ٢٢ نوفمبر ، ثم استدعى فى تلاحق سريع كل من هنداوى دوير وإبراهيم الطيب ويوسف طلعت ، ثم أعضاء مكتب الإرشاد ، لتنتهى المحاكمة فى الثالث من ديسمبر<sup>(١٣٠)</sup> .

وفى الجلسات الأولى للمحاكمة أدى ذكر إسم محمد نجيب إلى عزله من منصبه كرئيس للجمهورية وتحديد إقامته فى منزله ، وكان نذير سقوطه ،

ذلك الاستدعاء ، الذى تم فى نفس اليوم لأخيه على ، سفير مصر فى سوريا ،  
وزعم أن الاستدعاء تم للتشاور حول الموقف للتدهور للعلاقات بين مصر  
وسوريا<sup>(١٣١)</sup> ، واقد ذكر اسم نجيب مع أسماء محمد حسن العشماوى وزير  
التعليم السابق ( الذى اعتقل ) وعبد الرحمن عزام الأمين السابق للجامعة  
العربية ( الذى لم يتعرض للاعتقال ) — وذلك فى سياق منقشة للتخطيط  
لمظاهرة شعبية ، وهى المناقشة التى دارت بين الإخوان وتوصلوا إلى ضرورة  
وجود شخصية وطنية تعمل على إعادة النظام فى البلاد ، وعندما انتهت المحاكمة  
لم يكن هناك أى دليل مادى يثبت أن أيا من ذكرت أسماؤهم كان مشاركا  
عن علم فى أى مرحلة من محاولة الانقلاب ، أو أن أيا منهم كان على علم  
بطبيعة الدور الذى رسمه الإخوان له<sup>(١٣٢)</sup> ، ورغم توافر أدلة كافية على وجود  
نوع من الاتصال بين نجيب والإخوان ، إلا أنه ليس واضحا الشكل الذى  
اتخذه هذا الاتصال أو إلى أى مدى تورط فيه نجيب ، وشهادة الإخوان فيما  
يتعلق بهذه النقطة لم تكن واضحة بما فيه الكفاية — بحيث أوحى بغياب  
أى تخطيط فعلى — ولم يقدم نجيب المدعى<sup>(١٣٣)</sup> ، ومن الواضح بالنسبة  
لنجيب على الأقل ، أن ناصر قد اختار للحفلة التى اكتسب فيها شخصية  
كبيرة لى بسوى — دفعة واحدة وإلى الأبد — خلافة الذى لم يحل مع  
رئيس الجمهورية المتمتع بشعبية بين الجماهير ورغم أن عزل نجيب لم تكن له  
أصداء شعبية ، إلا أن أحد المراقبين لاحظ بذلك أنه نتيجة لذكر اسم نجيب  
فى محادثات الإخوان ، تحلل الموقف تدريجياً من الوضوح الكامل إلى موقف  
يكتنفه الغموض فى أذهان الناس .

أما المحاكمة نفسها فكانت معرضاً لا يندى للحقوق التى تمسكها الحكومات

للتورية وتستعوز عليها فيما يتعلق بالماملة القانونية الواجبة، فقد كان واضحاً منذ البداية أن استيضاح معالم الدعوى وتحديد مدى كل ذنب على حدة هو آخر ما كانت تستهدفه المحكمة ، وفي تلك القضايا التي عين فيها الدفاع من قبل المحكمة ، كان المحامون يسألون أسئلة ويصوغون تعليقات كان من الأفضل تركها للدعاء ، أما القاضي (رئيس المحكمة جمال سالم) — فقد نصب نفسه مدعياً عاماً ، فكان يقطع كما يحلو له إجابات الشهود إذا لم تحز الإجابة رضاه ، وكان يضع الكلمات في أفواههم ويكرهم أحياناً بالتهديد — على الإجابات المطلوبة ، وكانت أسئلته تصاغ بطريقة بحيث تحول دون أى إجابة تختلف عن الإجابة التي تطلبها المحكمة وأية محاولة لإضافة لتفاصيل أخرى كانت تصد في الحال . وفي بعض الأحيان كان يشتبك في حوار ومجادلة مع الشهود توجه فيها إهانات وقحة ، وفي بعض الحالات كانت الإهانات تصدر من المحكمة وحدها ، وكانت المحكمة تمارس بحرية تامة مواجهة شاهد بآخر ، وتلغيق شهادة أحدهما لاستفزاز الآخر ، وكان يسمح للجمهور ، بل كان يشجع في أحوال كثيرة ، بالمشاركة في الضحك والسخرية من الشهود وتوجيه الإهانات لهم ، وفي مناقشة الشهود لم تكن غالبية الأسئلة الموجهة لهم مرتبطة بالجريمة ، فكانت تتضمن بدلا من ذلك امتحانات في تفسير الآيات القرآنية ، وقواعد الدعوى القصد منها إرباك الشهود .

ولقد اضطرب الشهود ، وانتابهم الخوف ، كما أنهم في الأغلب الأعم ، كانوا يفتقرون إلى الحياد ، أما الأدلة فكانت حافلة بالمناقضات ، وكان مرجع ذلك لأسلوب معاملة المحكمة للشهود من ناحية وإلى تحفظ الشهود ، وعدم توفر الرغبة لديهم في الإفصاح ، فضلا عن ذلك فقد عكست هذه الأدلة

من جهة ثانية وضع كل شاهد داخل الجماعة ، وبالتالي عكست المستويات والمنطلقات المتعددة التي نظر منها للمسائل موضع التحقيق ، كما أن السهولة الملحوظة التي انهار بها الولاء ، ووجه بها الأعضاء أصبح الاتهام كل منهم نحو الآخر ، أظهرت إلى أي مدى اهتزت مشاعر الثقة المتبادلة ، ونفس الشيء حدث أيضاً في التحقيقات التمهيدية ، والتي ظهرت من خلالها معظم (الاعترافات) وكان من أسباب هذا الانهيار السريع للبنية التنظيمية ما حدث من تعذيب في السجون<sup>(١٣٤)</sup> على أن الأخطر من ذلك كان انهيار الروح المعنوية للتنظيم فلم يكن الجهاز السري الجديد قد تفرس بما فيه الكفاية بحيث يطور الثقة المتبادلة بينه وبين الأعضاء أو ، وهو الأهم ، بين الأعضاء والقادة ، وفيما يتعلق بالحالة الأخيرة ، ورغم وجود سلطة عليا معترف بها رسمياً ، إلا أنه لم يكن هناك في واقع الممارسة ، تسلسل واضح ومحدد للسلطة . وكانت التنظيم العام للجماعة في حالة من الانقسام الداخلي العميق بخلافاته الداخلية المحترمة بحيث كان من السهل نسبياً العمل على تعميق ما أصابه من تفسخ ، بالإعلان على أوسع نطاق جماهيري ممكن عن (اعترافات) و (خيانة) — بعضهم حقيقي والبعض الآخر ملفق — تنسب إلى عدد كبير من أعضائه ، ومن الأمور ذات المغزى في هذا الصدد أن الجزء المتبقى من الجهاز السري والذي كان ما يزال يمارس نشاطاً ، قام — بعد أن نشرت الصحف بعض الروايات عن ( الخيانة ) المزعومة التي أدت لكشف مكان اختفاء الهضيبي — بتوزيع منشور ينكر فيه هذا الزعيم ويؤكد التعاون المستمر والولاء الكامل للأعضاء<sup>(١٣٥)</sup> ، وقد أضفت الصحف طابعاً درامياً مثيراً على المسألة عند ما لاحظت أن يوسف طلعت كان الرجل الوحيد الذي استطاع — خلال المعاكمة — أن ينظر مباشرة إلى وجه الهضيبي<sup>(١٣٦)</sup> .



ولقد قامت الصحف بالنفطية الكاملة لوقائع المحاكمة - باستثناء بعض التعليقات البذيئة للمحكمة - وكانت ترفق بنصوص أقوال الشهود تفسيرات مبهمة لم تكن دائماً أو في أغلب الأحوال تنسجم مع الحقائق المعروفة ، على أن فصل الوقائع عن افتراضات أعمدة الأخبار التي تنقل المحاكمات لم يكن متعذراً نظراً لأن معظم الشهادات كانت متحيزة ، ولقد اعتمدنا على هذه الشهادات بصورة أساسية في محاولتنا صياغة روايتنا الخاصة للأحداث ، انطلاقاً من أن هذه الشهادات وبافتراض أن الحكومة قد أخرجت من جمعيتها - خلال المحاكمات والتحقيقات التمهيديّة وفي الصحافة - كل ما نحوزه من بيانات حول نشاط الإخوان ، يمكن لنا أن نقدم بعض الملاحظات الموجزة حول ادعاء الحكومة وحول ما حدث بالفعل .

كانت الفكرة الأساسية التي صدر عنها الادعاء بسيطة للغاية . فاغتيال رئيس الوزراء هي بداية ( عصيان مسلح دموي ) يستهدف الإطاحة بالنظام الحاكم ، والهضيبي و ( عصابته ) هم المسئولون عن التخطيط المتعمد والواعي لهذا كله ، ولقد سبق أن رأينا أن الأمر لم يكن كذلك على وجه التحديد ، فالواضح أن محاولة الاغتيال قد وقعت لا بسبب النشاط الفعال من جانب قيادة الجماعة بل وقعت بالأحرى نتيجة لعدم ممارسة هذه القيادة لنشاطها ، وكل صلة مباشرة أو حقيقة بين القادة وبين القيام بعصيان مسلح أو حتى إعداد خطط غير واضحة أو محددة من أجل ( مظاهرات شعبية ) ظلت في الواقع مفتقرة إلى الدلائل . كذلك ظل دون دليل ، أن مسألة التظاهر قد تعدت مرحلة المناقشة ، بل ولم تتضح هوية المشتركين في المناقشات على نحو قاطع ، ولقد جسدت شهادة رئيس الجهاز السري الخصائص الأساسية للافتقار إلى

القدرة على التخطيط ، فلقد أبدى جهلاً مطبقاً بالمسائل مثل تنظيم الاسلحة والتصرف فيها ومشكلات التماسك والتوزيع التنظيمي ، بل ووضح عدم اكترائه بها ، وتقرير طلعت المقدم للمضيبي في الاسبوع الاول من أكتوبر حول الاضطراب واليأس الذي أصاب الصفوف هو مثال واضح آخر على ذلك .

وعلى وجه الإجمال ، يمكن القول بأن الإخوان المسلمين - مع التسليم مرة أخرى بأن كل الأشياء التي يمكن تأويلها كأفعال مضره بالبلاد قد أذيعت على الملأ - كانوا بعيدين تماماً عن أن يكونوا ندا لخوض معركة مع الحكومة ، وربما كان في مقدورهم أن ينهضوا فحسب ، وعلى نحو تلقائي ، لتأييد حركة منتظرة ومرجوة من جانب الجيش ، ويجدر أن ننوه هنا إلى أن ناصر ونظامه كان يفتقر إلى التأييد في ذلك الوقت ولو أنه سقط سريعاً تحت وابل الرصاص الذي أطلق عليه لسقط بالتالي النظام الحاكم كما كان متوقفاً ، ولما كان مرتكب المحاولة - الذي شفق بسبب إخفاقه - قد صار بطلا قومياً .

أما الفقرة الثانية في قرار الإنهام ، والخاصة بمسؤولية المضيبي وعصابته فهي أبعد من سابقتها عن المعقولية في ضوء الشواهد المتاحة ، ذلك أن المحاولة كانت مسألة مبادرة فرد أو مجموعة داخل الجهاز السري تمت دون علم باقي الأعضاء ، وربما دون علم قائد الجهاز نفسه ، كما أنه من المؤكد أن أحداً من الأعضاء من خارج الجهاز السري لم يشارك فيها ، ولم يكن أحد من الشهود - باستثناء محمود عبد اللطيف صاحب المحاولة نفسه وهنداوي دوير رئيسه في الخلية وإبراهيم الطيب رئيس مجموعة القاهرة - يملك أى ضوء مباشر على الإطلاق ليلقيه على المحاولة ، أما هؤلاء الأعضاء الذين كان ممكناً أن يدلوا بمعلومات مفيدة بالفعل

( وم حسن العشماوى وعبد المنعم عبد الرؤوف ) فكانوا مطلقى السراح . ولم توضح المحكمة أو الشهود من هو الشخص الذى أصدر القرار قاتلهموت اعترفوا بأنهم أخبروا بأن ( القيادة ) قد اتخذت قرارها بقتل ناصر ، لكنهم لم يتمكنوا من تعقب مصدر القرار إلى أبعد من رؤسائهم المباشرين ، ولقد لمح الطيب ، وهو يبلغ القرار إلى دوير ، إلى أنه لم يستطع الحصول على موافقة المضيقى - ودات الشواهد أثناء المحاكمة على أن المضيقى كان بريثاً من قرار القتل ، وهو ما سبق أن أوضحناه ، وأنه قاوم مثل هذا الحل للمشكلة ، ولقد حاول الطيب وعبد الرؤوف معاً التخلص من الرئيس الرسمى للجهاز السرى ، يوسف طلعت ، الذى كان واضحاً أنه يجهل الخطة الموضوعة للاغتيال ، والاحتمال الأقرب إلى الصحة هو أن عبد المنعم عبد الرؤوف كان المخطط الرئيسى للعملية وأنه تصرف بمبادرته الخاصة بعماون محتمل - وأن لم يقم عليه الدليل - من الشيخ محمد فرغلى (مستشار الجهاز السرى فى اللجنة العليا وعضو مكتب الإرشاد) وبمساعدة الطيب الذى كان يملك صلاحية كافية بوصفه رئيساً لقطاع القاهرة ، لى بنقل أمراً من ( القيادة ) إلى دوير وعبد الطيف دون أن يلقى اعتراضاً .

على أن الدلائل لم تتوافر فى إنجاء نفى احتمال صدور قرار رسمى بعملية الإغتيال فحسب ، بل وأوضحت أيضاً موقفاً لم تعد فيه القيادة فى التنظيمين العلنى والسرى تمارس السلطة الفعلية ، وقد سجل طلعت تلك الحقيقة ، فيما يختص بالجموعة السرية عندما أورد فى تقريره الجدل الذى ثار حول أساليب العمل بينه وبين الطيب وعبد الرؤوف وتجاهلها لآرائه وإستبعادهما الواضح

له في خططهم الخاصة ، ولم يصف طلعت في شهادة كانت في النواحي الأخرى صريحة ومباشرة إلى حد بعيد أية معلومات تفصل عملياً بمحاولة الإغتيال ، لسبب واضح هو أنه لم يكن يملك ذلك ، وكان الطيب في مرحلة أخرى هو الذي عرض تزويد عبد الرؤوف بالأسلحة ، وليس طلعت الذي لم يكن يعلم الكثير حول موضوع توزيع الأسلحة .

وفي القطاع العلني من تنظيم الجماعة كان الاضطراب أكثر نقشياً ، فالهضيبي في إختفائه لم يكن على اتصال بالحالة الراهنة للأمور سوى في أضيق الحدود ، بعد أن فوض أتباعه المخلصين في ممارسة سلطاته في كل من القطاعين - وتباعاً ، عانى هؤلاء والمستويات الأخرى للقيادة سواء في ذلك أصدقاء الهضيبي أو خصومه إحباطات تراكت على مر الشهور في العلاقات القائمة بينهم وبين الأعضاء - خلال يوليو وأغسطس وسبتمبر ومع تزايد عمق الأزمة في الهيئة التأسيسية وبداية سفور ما أصابها من تفسخ ، بينما أملت حدة النزاع إصدار بيانات الولاء ، التقي أعضاء الهيئة التأسيسية ( في جماعات ) لمناقشة موضوع إنتقال السلطة ومركز القوة عملياً إلى الجهاز السري المجهول للهوية وغير القابل للانضباط<sup>(١٣٨)</sup> ، وفي مكتب الإرشاد ، عبر المعارضون لسياسة أنصار الهضيبي عن قلقهم المتزايد بسبب فقدان المكتب لنفوذه والاحباط الذي تعانيه إرادته .

وفي يوليو ومع ظهور منشور ( الإخوان في المعركة ) ، قدم عبد العزيز عبد الستار ، وهو واحد من أقدم أعضاء الجماعة وعضو مكتب الإرشاد ، استقالته من الجماعة ولم يوافق على سحبها إلا بعد أن صدر أمر إلى كل الشعب بوجوب



عدم إعتداد أية تعليمات موجهة للاعضاء إلا إذا كانت صادرة عن مكتب الارشاد<sup>(١٣٩)</sup> كذلك ذكر عضو آخر في المكتب هو عبد الرحمن البنا ، إن المكتب تخلى عن مسئوليته فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الجماعة وإدارة شئونها<sup>(١٤٠)</sup> .

ولقد سبق أن رأينا ، فى معرض الحديث عن توقيع المعاهدة مع بريطانيا فى ١٩ أكتوبر أن عضواً ، هو كمال خليفة قد زار نائب رئيس الوزراء لتقديم تهاتره وإن المجلس أرسل فى ٢٤ أكتوبر مبعوثاً خاصاً إلى الحكومة يحمل عرضاً آخر للمصالحة وأن أحد قادة الجماعة ( عبد العزيز كامل ) قام فى ٢٦ أكتوبر وهو نفس يوم محاولة اغتيال عبدالناصر بزيارة هندأوى دوير ولم يحدثه الأخير عن الخطة الموضوعية . والتي كانت فى طريقها للتنفيذ فعلاً . ومن بين مؤيدى الهضيبي وخصومه فى القيادات العليا للجماعة لم يكن هناك من يدري شيئاً عن الأحداث المتوقعة ، ذلك أنهم كانوا بعيدين تماماً عن أى اتصال حقيقى أو تأثير ملموس فى الأعضاء .

والشاهد الأكثر وضوحاً على ما أصاب البنية الرسمية للتنظيم من شلل وتصدع يقدمه الأعضاء أنفسهم ، فجو الحيرة والغموض الذى أعقب اختفاء الهضيبي ، والذى نجم عن تصوير الحكومة الملتبس والمضلل لمجرى الصراع بين المتخاصمين داخل التنظيم ازداد تفاقمه نتيجة لاقصار وسائل الاتصال على على كل المستويات فى الجماعة - منذ أغسطس حتى أكتوبر - على المنشورات السرية وعلى الأحاديث الشفوية ، وكان الاهتمام الرئيسى للمنشورات - فيما عدا استثناءات قليلة - يتركز فى الخلاف مع الحكومة ودعم الروح المعنوية

بصفة عامة ، أما الاتصالات الشفوية فقد عقدها التشكك والمبالغة وهما مظهرين طبيعيين لموقف تفاقم توتره في جو انعدام الثقة الذي بدأ يستنزف القوة الأساسية للجماعة . والواقع أن أقوال الأعضاء في المحاكاة كانت تجسيدا حيا لتلك التشكيلة من الشائعات والمعتقدات التي سادت في كل من التنظيمين العلني والسري فيما يتعلق بما قاله هذا الشخص أو ذاك من قيادات الجماعة ، وما اعتقده وفعله أو أراد أن يفعله .

لقد دفعت تلك الحيرة الشاملة يوسف طلعت إلى الذهاب للمضيبي في مكمنه بالاسكندرية في أكتوبر ، يلتزم من الزعم أن يعود للظهور العلني ، حتى ينقشع جو الاضطراب الذي استقر في رؤوس الأعضاء ، ونتيجة لفشل طلعت في مهمته تلك ، إلى جانب كل عناصر عدم الاستقرار في تسلسل السلطة ، أصبحت الفرصة سانحة أمام الراغبين في العمل أن ينفذوا ما أرادوا ، ولقد صور أحد المشاركين في محاولة الاغتيال ذلك الاضطراب والتشوش الذي أصاب الجماعة على مستوى الأعضاء ، فقد تحدث هنداي دوير عن فقدان الجماعة لاهتمام الأعضاء ، وبعد وصف الانقسامات القائمة داخل التنظيم ومحاولة تعديل تكوين الهيئة التأسيسية لكي تصبح أكثر تمثيلا للاخوان ، تحدث كذلك عن كيف فقدت الهيئة والمرشد العام القدرة على توجيه الأمور . وفي تلك الظروف أصبح الجهاز السري هو الركيزة الحقيقية للنشاط ، وباستثناء الجهاز السري ، وجدنا أن الجهاز الإداري للجماعة قد أصابه الشلل ، ويقر خميس حميده نائب المرشد العام بأسف ناظراً للمشكلة من الجانب الآخر بأن (القيادة) فشلت في السيطرة على الجهاز السري (١٤١) ولقد أوجزت تلك العبارة

إيجازاً موقفاً المشكلة التي أدت مره أخرى إلى انهيار جماعة الإخوان المسلمين .

وفي الرابع من ديسمبر ، نطق الحكم الأول لمحكمة الشعب على هؤلاء الذين شاركوا في محاولة الاغتيال والقيادات العليا للتنظيمين العلاني والسري ، وحكم بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على سبعة من أعضاء مكتب الإرشاد وكلهم مستشارين للمضيبي ، هم كمال خليفة ومحمد خميس حميدة وأحمد عبدالعزیز عطيه وحسين كمال الدين ومنير الدولة وحامد أبو النصر وصالح أبو رقيق ، وحكم على اثنين من أعضاء المجلس هما عمر التلساني وأحمد الشريطي بالسجن خمسة عشر عاماً ، وأطلق سراح ثلاثة من أعضاء المجلس هم عبد الرحمن البنا وعبد المعز عبد الستار والبهى الخولى ، والثلاثة كانوا أصدقاء الحـكومة وصدر الحكم بالإعدام على سبعة من أعضاء الجماعة هم : حسن المضيبي ومحمود عبد اللطيف وهنداوى ودوير وإبراهيم الطيب ويوسف طلعت والشيخ محمد فرغلى وعبد القادر عودة ثم خفف مجلس قيادة الثورة حكم الإعدام بالنسبة للمضيبي إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على أساس أن المضيبي ، وبما سقط تحت تأثير المحيطين به ، وهو رأى يعززه سوء حالته الصحية وتقدمه فى السن<sup>(١٤٢)</sup> ، وقد رفضت الحكومة التماساً قدمه عبد القادر عودة بإعادة النظر فى قضيته .

وفي التاسع من ديسمبر ورغم الاحتمالات التي تصاعدت من أرجاء العالم العربى وبرغم حالة من عدم التصديق فى مصر ، تم تنفيذ أحكام الإعدام، وقد سجل عدد من المراقبين الكلمات الأخيرة للمحكوم عليهم بجوار المشانق : كان كل من محمود عبد اللطيف وهنداوى ودوير يرتل الآيات القرآنية وقد

ظهر عليهم - هكذا قيل - رعب شديد ، أما الطيب فقد صاح بغضب : الحاكمة كانت مهزلة ، أعداؤنا هم قضاتنا ، والتمس طلعت الصبح من الشيخ فرغلي ، الذي كان يشعر بأنه مسئول عن الإيقاع به ، ثم أضاف : ربما غفر الله لي ولهمؤلاء الذين سببوا لي الضرر . أما فرغلي وكان في حالة سلام واضحة مع نفسه ، فكان تعليقه الوحيد : أنا مستعد للموت وإنني لسعيد بلقاء ربي ، وأنهى «عوده» الدقائق الأخيرة من حياته وهو يقول ماوحاً : الحمد لله الذي أماتني شهيداً وإنه لقادر على أن يجعل دمي لعنة تحيق برجال الثورة<sup>(١٤٣)</sup>.

واستقبل الناس في مصر أنباء الإعدام بصمت ذاهل مرتعب واتخذت الحكومة احتياطاتها بتعزيز الدوريات والمواقع العسكرية حول المدينة وخارج البلاد ، وقامت مظاهرات الاحتجاج في الأردن وسوريا وباكستان<sup>(١٤٤)</sup> ، وفي دمشق أقام مصطفى السباعي قائد الإخوان هناك صلاة الغائب على أرواح من أعدموا وطالب جمهور المصلين (بالانتقام للشهداء) وأيده الجمهور المتجمع ، ومرة أخرى وصلت العلاقات بين مصر وسوريا إلى نقطة التدهور<sup>(١٤٥)</sup>.

وبعد شفق الإخوان جرت الأحداث في مناخ أكثر رداءة وفوض عمل المحكمة الثورية إلى ثلاثة أفرع يرأسها ضباط أقل رتبة وعندما أغلقت المحكمة أبوابها في بداية فبراير ، كان قد تم محاكمة ١٠٠٠ من الإخوان ، وعلى وجه الإجمال حكم على خمسين بالإعدام ، إلا أن هذه الأحكام خففت جميعاً فيما عدا ستة منهم ، ونصف هؤلاء الذين حوكموا تم الإفراج عنهم أو حكم عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ ، كذلك مثل أغلب أعضاء الهيئة التأسيسية ، أمام المحكمة . إلا أن هؤلاء الأعضاء إما أفرج عنهم أو حكم عليهم مع وقف التنفيذ . ولشهور عديدة فإن عدداً لا يحصى من الإخوان الذين



حوكوا وبرثوا والذين لم يقدموا إلى المحاكم أصلاً ظل داخل السجن ،  
والجدير بالذكر هنا أن من أن بين الإخوان الذين قدموا للمحاكمة لم يكن  
هناك غير تسعة وعشرين من القوات المسلحة معظمهم كانوا من القوات المقاتلة،  
وقدموا جميعاً في المحاكم الثانوية ، ودلالة ذلك في سياق الموقف العام للمحاكمات ،  
أن جريمتهم الأساسية هي جمعهم بين الانتماء للدولة والجماعة معاً ، ونتيجة ذلك  
بالنسبة لهم هي أن وضعهم كان شاذاً ، من حيث أن وجود ( الخلايا ) التي  
تقوم بأعمال تخريبية داخل القوات المسلحة كان من الموضوعات الرئيسية  
للنزاع بين الحكومة والهضيبي ، الذي أنكر باستمرار وجود هذه الخلايا ،  
أما الأحكام التي صدرت على كل من أبو المكارم عبد الحى وعبد المنعم  
عبد الرؤف الضابطان الهاربان فكانت من نوع مختلف : إذ حكم عليهما  
غيباً بالإعدام رمياً بالرصاص (١٤٦) .

## هوامش الفصل الخامس

١ - البيان في أكثر من موقع ، سنتناول التفاصيل الواردة في التقرير في المواضع المناسبة وحول تغطية صحفية للاجتماع ونتائجه أنظر المصور ٨ أغسطس ١٩٥٢ ص ٣٣ .

٢ - آخر ساعة ٦ أغسطس ١٩٥٢ ص ٦ .

٣ - أنظر المصور على سبيل المثال ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ . الدعوة ١٦ فبراير ١٩٥٤ ، ص ٨ ، ٣٠ مارس ١٩٥٤ ص ٦ وحتى يعلم الناس ، ص ٥ - ٦ .

٤ - أنظر شريف : الإخوان في حرب فلسطين ، ص ٥ - ٦ الخولى قائد الدعوة ، ص ٨٧ - ٨٨ ، الفزالي ، الإسلام المبتلى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين ، ص ٥ - ٦ وأنظر خاصة كتاب الحجاجي الرجل الذى أشعل الثورة ، في أكثر من موضع و ٢٣ .

٥ - أنظر هايدن ( Surprise Dictatorshlp )

وأنظر أيضاً المصور ٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٣٠ - ٣١ .  
٦ - أنظر نجيب ، قدر مصر ص ١٣٦ - ١٣٨ ، ١٤٦ ،  
١٥٩ المصور ( ٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٣٠ - ٣١ ، ١٧ أكتوبر ١٩٥٢ ص ٢٠ - ٢١ .

٧ - أنظر آخر ساعة ١٩ نوفمبر ١٩٥٢ ص ٢ ، فيما يتعلق بالصور والأحداث في الجامعة .

٨ - حتى يعلم الناس ص ٨ ، نجيب ، قدر مصر ص ١٦٣

١٦٧ - وأنظر حول التصور البعيد عن الواقع ( القائل بأن  
المضيبي قد اتخذ هذا الموقف بسبب إهتمامه بالحفاظة على العهد  
البائد ) في الطابع المتخلف للقرية المصرية .

٩ - أنظر الجمهورية ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠

١٠ - أنظر كبره محكمة ، ١ ص ٤٣ وأنظر أيضاً حتى  
يعلم الناس ص ٩ - ١٠ وهناك بديل محتمل لهذا التسلسل  
للأحداث يسير على النحو التالي : قدمت للمضيبي قائمة بثلاثة  
أسماء للتوقيع عليها ( الباقرى ، صالح عشاوى ، عبد القادر  
عودة ) ولأن الاسمين الآخرين عرفوا في الجماعة كخصوم له ،  
لذا بدا العرض له كمحاولة للاخوان للحد من سلطته داخل الجماعة .  
ومن ثم فقد اقترح من جانبه اسمى الدل وحسن عشاوى ، وكلاهما  
من أصدقاء عبد الناصر ومن المخلصين له في نفس الوقت . وبما  
أن الحكومة صممت بوضوح في وقت لاحق أضاف مركز  
المضيبي ، فان هذا التفسير يبدو جديراً بالتأمل على أنه ، وأياً  
كانت وجهة النظر التي يمكن قبولها في هذا الصدد ، فقد اعترضت  
الحكومة على حسن عشاوى لأنه « صغير السن » وعلى الدله  
لأن أحد لم يذكره من رؤسائه في مجلس الدولة ، أنظر حول  
هذه المسألة : الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ ، وأنظر أيضاً  
الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ص ٧ ، ١١ .

١١ - الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ - ٥ .

١٢ - أنظر حتى يعلم الناس ص ١٠ - ١١ .

١٣ - أنظر الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ . وكان

فرع منطما من بين الفروع التي تلقت هذا الأمر . وكان يسيطر عليه أفراد عائلة حسين الشافعي ، أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، كذلك كان واحدا من الأفرع التي عانت انقساماً شديداً حول مسألة قيادة المضيبي .

١٤ — أنظر نجيب ، قدر مصر ، ص ١٧٥ - ١٧٨ السادات ، صفحات ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ وأنظر كذلك :  
( C. O. C. xxvi, 168 - 9 1952 )

١٥ — أنظر حتى يعلم الناس ص ٤ . ومن أبرز هؤلاء الزملاء : عبد المنعم عبد الرؤوف ومعروف الحضري الذي برز دوره خلال ملحمة الدفاع عن القالوجا في حرب فلسطين ، والذي كان عضواً في كل من الجماعة وتنظيم الضباط الأحرار .

١٦ — كان الأعضاء الذين تم اختيارهم عبد القادر عودة وصالح عشاوي ومحمد كمال خليفة . . ومن أجل وصف للجلسة الإنتاجية في ٢١ فبراير وملخص للكلمات التي أقيمت أنظر المصور ١٦ يناير ١٩٥٣ ص ٣٨ والدعوة ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ص ٣١ .

١٧ — أنظر نجيب قدر مصر ص ١٨١ من أجل عرض لأهداف ومنطلقات هيئة التحرير .

١٨ — أنظر : حتى يعلم الناس ص ٢١ - ٢٢ .

١٩ — المصور ٥ فبراير ١٩٥٣ ص ١٦ كبره محكمة ص ٤٤ ، حتى يعلم الناس ص ١٣ - ١٤ .



٢٠ - نجيب قدر مصر من ١٨٣- ١٨٤ وأنظر أيضا الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٤ ص ٤٠ حتى يعلم الناس ص ١٥ . ويرجع نجيب الفشل الذي واجهته هيئة التحرير إلى « النفوذ المدمر » للإخوان المسلمين ومن بين التفسيرات المحتملة لهذا الفشل - بما في ذلك اللامبالاة بل والموقف العدائى من الشعب فى تلك الفترة - ربما تعد مقاومة الإخوان للتنظيم الجديد هى العامل الأقل أهمية .

٢١ - أنظر المصور ٢٣ يناير ١٩٥٣ ص ٣٨ الجيل الجديد ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ١٣ ، وكبره محكمة ج ١ ، ص ٤٣ - ٤٤ وقد صورت الحكومة دورها فى هذه الواقعة على أنها محاولة « لإنقاذ » الجماعة ، ذلك الكرم الذى قوبل من جانب الإخوان بانكار الجميل .

٢٢ - أنظر خاصة الجمهورية ٥ يناير ١٩٥٤ ص ٤٠ ، وحتى يعلم الناس ص ١٢ - ١٣ وربما لم تكن المجابهة شاملة كما جادت الحكومة ولا عديم الضرر كما أصرت الجماعة أنظر الشهادة الهامة التى أدلى بها أحد أعضاء الوفد فى الجمهورية ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠ .

٢٣ - أنظر المصور ٢٠ فبراير ١٩٥٣ ص ٣٨ . من أجل صورة نجيب وهو يبكى .

٢٤ - روز اليوسف ١٠ أغسطس ١٩٥٣ ص ٤ .

٢٥ - وتلك الحقيقة لم تساعد الحكومة فى علاقاتها .

الأخرى مع المناهضين للاخوان. وقد اتخذ المهضبي موقف المعارض بالفعل من سياسة الحكومة في تشكيل محاكم خاصة، وتسبب - إمتناعه هو وأغلبية الإخوان - عن إبداء الإبتهاج بالمصير الذي لقيه عبد الهادي أعدى أعداء الجماعة، في إثارة ضجة كبيرة داخل الجماعة. ( أنظر بضد هذه النقطة والصفحات التالية ص ١٣١ - ١٣٣ ) وأنظر حول إجراءات محاكمة عبد الهادي : أمين حسن كمال محكمة الثورة ( القاهرة ١٩٥٣ ) ج ١ ص ١ - ١٩ - ٦١ ، ١٨٨ - وأما كن متفرقة أخرى .

٢٦ - الجيل الجديد ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣ ص ٦ .

٢٧ - أنظر حتى يعلم الناس ص ١٥ . ولقد كان واضحاً أن بعض الأعضاء بانضامهم لتلك العسكرية كانوا يمزجون بين الدوافع الوطنية وبين خدمة الجماعة . وكان التسلل بهدف التجسس بمثابة مشكلة واجهتها الحكومة كما واجهتها الجماعة .

٢٨ - إلى الإخوان العدد ٨ ، ص ٧

٢٩ - المصدر نفسه العدد ٨ ص ٤

٣٠ - الجم - ورية ١٥ يناير ١٩٥٤ ص ٥ ، ١١

( ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ ) ص ١ ، ٩ و ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ - ٥ .

٣١ - يمكن الاطلاع على رواية المهضبي الخاصة في رسالة رمزاً لها بالحرف ( K ) من ملاحق النسخة الأصلية من هذه الدراسة . وانظر أيضاً « حتى يعلم الناس » ص ١٥ - ١٨ واقتراض المهضبي أن الحكومة

كانت على علم بذلك هو افتراض صحيح دون ريب ، وقد  
تأكدت هذه المسألة أكثر ، بصورة غير مباشرة في مقال رسي  
حول إتفاقية الجلاء نشر بالمصور ٩ أكتوبر ١٩٥٤  
ص ٦-٧ .

٣٢ - أنظر : (N. Y. T) ، ١٥ يناير ١٩٥٤ ص ٥ .

٣٣ - الجمهورية ١٥ سبتمبر ١٩٥٤ ص ٩ ، ص ٩ حيث  
انطوى على شجب قاس لموقف الهضيبي .

٣٤ - الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٤ ص ٨ ، ٣ (٢٦ يناير

١٩٥٤) ص ٣ ، الدعوة ٥ يناير ٥٤ ص ١٣ - ١٦ .

٣٥ - أنظر في هذا العدد بوجه خاص الجيل الجديد ٩

أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ٣ .

٣٦ - فيما يتعلق بهذه المناقشة العامة تشتمل المصادر

المنشورة والأكثر إلحاحاً بالموضوع : الدعوة ٥ يناير ١٩٥٤

ص ١ ، ١٣ ، ١٦ (١٢ يناير ١٩٥٤ ص ٣ ، ١١ ، ١٤ الجيل

الجديد ٧ ديسمبر ١٩٥٣ و ص ٨ ، ٩ (١٧ ديسمبر ١٩٥٤

ص ٧ الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٤ ص ١ ، ٣ (٣٠ يناير ١٩٥٤)

ص ٣ ، (كبره محكمة ج ٢ ، ١٦ - ١٧ . وانظر أيضاً حول

التفاصيل الفصل الرابع من هذا الكتاب .

٣٧ - في المصور ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ رفض

الهضيبي إبداء أسباب إستقالته إلا أنه أشار أيضاً إلى أن الأمر

لن يختلف سواء بقي أو ذهب . وتؤكد الدعوة ملاحظة

الهضيبي هذه في عدد ٥ يناير ١٩٥٤ ، وهي الملاحظة التي أنكر

أنه أبدأها بعد ذلك بوقت قصير .

٣٨ - كبره ، محكمة ج ١ ، ص ٤٧ .

٣٩ - الجمهورية ١٨ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ ، ٢٠ نوفمبر

١٩٥٤ ، ص ٣

٤٠ - أنظر فيما سبق الفقرة الأخيرة من الجزء المعنون بـ

( قائد جديد ) في الفصل الرابع .

٤١ - أنظر الجمهورية ١٨ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ ، كبره

محكمة ج ١ ، ص ٤٧ - ٤٨ وروزاليوسف ٧ ديسمبر ١٩٥٤

ص ١٢ - ١٣ وواضح أن السندى تخلى فعلاً عن بعض الأسماء

ثم حاول التكيف مع الوضع على أمل استبدالهم وواضح

أيضاً أنه فعل ذلك من أجل كسب الوقت .

٤٢ - أنظر على سبيل المثال « إلى الإخوان » ، العدد

٨ ( ١٩٥٣ ) ص ٤ ، كذلك نشرت الدعوة ١٤ أبريل ١٩٥٣

ص ٤ بعض الإستفكرات في صالح الجماعة : أنظر عبد الباسط

البنا ، منى إلى شهيد الإسلام ، ص ٧-٨-٩ ، وكان عبد الباسط

البنا - أحد أفراد أسرة البنا من أوائل من شككوا في ١٩٥٣

في دوافع « القيادة الصغيرة » ( المضيبي ) فيما يتعلق بمجزه عن

تأييد الحركة المباركة « للحيش » والمقال المنشور في التحرير

( ٢١ أكتوبر ١٩٥٤ ) ص ١٠ ، في الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤

ص ١٩٢٧ . يؤكد انزعاج أسرة البنا من الموقف الذي نتج

عنه . تعيين المضيبي مرشداً عاماً .

٤٣ - الجيل الجديد ١٤ سبتمبر ١٩٥٣ ص ١٢ - ١٣



الجمهورية ٢٦ يناير ١٩٥٤ ، ص ٣ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١٠  
الدعوة • أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٧ . وقد نشرت الدعوة  
( ٨ سبتمبر ١٩٥٣ ) ، نبأ الاجتماع ، ولم تورد سوى القرارات  
العامة التي اتخذت فيما يتعلق بالقضايا العامة .

٤٤ — الجيل الجديد ٨ ديسمبر ١٩٥٣ ص ٨ - ٩ .

٤٥ — أنظر الدعوة ١٣ أكتوبر ص ٤ من أجل صورة  
فريدة للخصمين ، الهضيبي وعشماوي وهما يتبادلان الحديث  
في ودفي مكتب مجلة الدعوة . والعدد الصادر في ٥ يناير ١٩٥٤  
من هذه المجلة مهم للغاية بالنسبة لهذه المناقشة كلها .

٤٦ — الأهرام ٢٣ نوفمبر ١٩٥٣ ص ٧ .

٤٧ — الأهرام ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ ص ٦ ، ١١ ، ٢٩ نوفمبر  
١٩٥٣ ، ص ٦ .

٤٨ — أنظر بوجه خاص آخر ساعة ١٠ نوفمبر ١٩٥٤  
ص ٩ وحول الخطأ الرسمي أنظر جماعة الإخوان المسلمين  
« القول الفصل » ( ١٩٥٤ ) ص ٤ .

٤٩ — الأهرام ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ ص ١١ .

٥٠ — الجيل الجديد ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ص ٨ - ٩ .

٥١ — حول أحداث اليوم أنظر الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣  
ص ٦ وحول رواية المقر الرئيسي أنظر : « القول الفصل »  
ص ٢٠ - ٣٩ وحول الأحداث من وجهة نظر عشماوي أنظر  
الدعوة ( ١ ، ٨ ، ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ ) .

٥٢ — نشرت الأهرام والجمهورية ( الجريدة اليومية

الجديدة التي ترعاها الحكومة ) معظم هذه المعلومات .  
٥٣ — أنظر على سبيل المثال الغزالي ، في موكب الدعوة  
ص ٢١٨ وأعداد مجلة الدعوة منذ ذلك التاريخ .

٥٤ أنظر « إلى الإخوان » رقم ٩ ، ١٩٥٣ ص ٨ .

٥٥ — القول الفصل ص ٣٧ - ٣٩ .

٥٦ — أنظر بوجه خاص الجهم-ورية ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤

ص ٨ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١٠ .

٥٧ — الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ آخر ساعة

( ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤ ) ص ٦ ، وأنظر من أجل رواية مفصلة

ومعادية حول حياة طلعت ١ التحرير ٧ ديسمبر ١٩٥٤ ،

ص ١٣ - ١٦ .

٥٨ — الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ ، ١٢ نوفمبر

١٩٥٤ ص ٥ ، ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٦ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤

ص ٨ وقد ذكر طلعت فيما بعد أن المضيبي أخبره في ذلك

الوقت بالتهمة العامة : « بلاش روح العصابة » .

٥٩ — توردر روايات عديدة لشهود عيان . الفكرة

القائلة بأنها مدبرة من الحكومة ويحتوى العدد ١٣ يناير ١٩٥٤

ص ١ من الجمهورية على البيان الذى أعلنه وزير

الداخلية حول تحقيق الوزارة في « المعركة » بين مجموعتين

داخل الجامعة .

٦٠ — كان المتحدث للرئيسي في تلك الليلة في المقر الرئيسى

وفي الجامعة هو ناقد سافاقى، قائد الفدائيين المسلمين في إيران  
والذى وصل إلى مصر في ١٠ يناير وأعلن : لقد قتلت رازمارا  
« أنظر الجمهورية ١١ يناير ١٩٥٤ » ص ١ .

٦١ — الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٤ ص ١١، ٥، أو  
أى صحيفة يومية أخرى فكلها نشرت نفس الرواية . وقد  
نشرت ترجمة لقرار الحل في « الوثائق »

مارس ١٩٥٤ ص ٩٤ — ١٠٠ .

٦٢ — أنظر : لسان حال الحزب الشيوعى : « راية الشعب »  
١٣ يناير ١٩٥٤ ، فى مواضع مختلفة وأنظر أيضاً « الطلبة » ٢١  
يناير ١٩٥٤ ، ص ٢ .

٦٣ — الجمهورية ١٨ يناير ١٩٥٤ ص ٥ .

٦٤ — الجمهورية ١٣ فبراير ١٩٥٤ ص ١٠ ، الدعوة ١٦  
فبراير ١٩٥٤ ، ص ١ ، ص ٧ وقد استمرت مجلة عشاوى  
فى الظهور بعد صدور قرار الحل ، وهى حقيقة أكدت للمراقبين  
أن الجماعة ستعود ثانية . وبعد العدد الصادر فى ١٩ يناير ١٩٥٤  
توقفت الصحيفة فجأة عن شن هجماتها على المضيف وأخذت  
تدعو إلى « الوحدة » .

٦٥ — الدعوة ١٦ فبراير ١٩٥٤ ، ص ١ .

٦٦ — الدعوة ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٧ ، كبره ، حكمة ،

ج ١ ، ص ٥٢ ، ج ٢ ، ص ٩ ص ٢٣ — ٢٥ .

٦٧ — أنظر بحيب : قدر مصر ص ٢١٣ ، ٢١٦ .

٦٨ — أنظر فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر ( القاهرة ١٩٥٥ )

ص ٢٠ - ٢٦ ، ٤٨ - ٥٢ ) .

٦٩ - حول رواية نجيب الخاصة بأحداث القصر الجمهورى ،  
أنظر نجيب قدر مصر ص ٢٢٩ . وفى الجمهورية أول ديسمبر  
١٩٥٥ ص ٥ أصر عودة على أنه كان هذا الهدف وحيد وهو تفريق  
الزحام المحتشد .

٧٠ - الدعوة ٥ أكتوبر ١٩٥٥ ص . وبوضح كبره  
فى محكمة ج ١ ، ص ٥٢ أن مجلس قيادة الثورة شعر بأن عودة  
غدر به وهى حقيقة توضحها المعاملة السيئة التى لقيها فى السجن  
وحول هذه النقطة ورد المصرى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ص ١ .  
التماساً رسمياً قدمه شقيق عود . للتحقيق فى سوء المعاملة التى لقيها  
أخيه . وجريدة المصرى بوصفها جريدة وفدية حفلت فى تلك  
الفترة الى خلت من الرقابة بمعلومات مفيدة للغاية ، وهو  
ما دفعت ثمنه غالباً بعد ذلك عندما أعيدت الرقابة على الصحف  
كما سيتضح بعد قليل .

٧١ - المصرى ١٦ مارس ١٩٥٤ ص ١ . وقد صودر  
هذا العدد على وجه السرعة بسبب هذا التقرير .

٧٢ - الجمهورية ١٧ مارس ١٩٥٤ ص ١ - والانسكار  
كان كاذباً .

٧٣ - الدعوة ١٦ مارس ١٩٥٤ ص ١ ، ومواضع  
متفرقة .

٧٤ - المصرى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ص ١ .

٧٥ - المصرى الدعوة ٣٠ مارس ١٩٥٤ ، ص ٣ .



٧٦ - الجمهورية ٢٧ مارس ١٩٥٤ ص ١ ، ٦ ، ١١  
وكل الذين فصلوا من الجماعة حضروا الاجتماع الأول في المقر  
الرئيسي . ولقد نشرت آخر ساعة ( ٣١ مارس ١٩٥٤ ص ٦ )  
تفاصيل محاولات كل الجموعات الأخرى في مصر ، وخاصة الوفد .  
للتأثير على فكر الإخوان . وكانت « آخر ساعة » تعد في ذلك  
الحين صوتا شبه رسمي للحكومة ، وتعتبر في الغالب الأعم عن  
الأمانى والتطلعات الرسمية ، وقد اختتمت تلك المقالة حديثها  
بالملاحظة المتفائلة التالية : « ان التيار السائد داخل الإخوان  
هو حماية أهداف الثورة ومقاومة أى محاولة للرجوع إلى  
الخلف » .

٧٧ - وجهت الدعوة ( ٣٠ مارس ١٩٥٤ ص ١ ) حديثها  
في إحدى الصفحات الافتتاحية للإخوان قائلة : « هذا يومكم ،  
فهللوا » .

٧٨ - « قدر مصر » ص ٢٣٥ .

٧٩ - من أجل وصف مختصر لمحاولة الحرب ، وهى  
واقعة لم تنشر في ذلك الوقت ، أنظر الجمهورية ١٧ نوفمبر  
١٩٥٤ ص ٤ .

٨٠ - أنظر الملحق ( E ) فى النص الأسمى لهذه  
الدراسة .

٨١ - من أجل تقرير عن الرحلة أنظر : جريدة الإخوان  
المسلمين ١٠ يوليو ١٩٥٣ ص ١ .

٨٢ - أنظر الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ . وكان

من الواضح في ذلك الوقت أن النفور الشخصي بين كل من  
المهضيبي وعبد الناصر كان عنصراً رئيسياً من عناصر النزاع .

٨٣ — العدد ١١ يوليو ١٩٥٤ ص ١ - ٥ .

٨٤ — جريدة الهدف ٣١ يوليو ١٩٥٤ ص ١ ، وقد  
وجدت نسخ عديدة من هذا العدد طريقها في الحال إلى القاهرة .  
كذلك أذيع الحديث من راديو دمشق .

٨٥ أنظر حول هذه المنشورات الثلاثة وموجز نقد المهضيبي  
الملحق ( H ) و ( I ) في النص الأصلي لهذه الدراسة

٨٦ — أنظر حول مجادلة الحكومة بأن الصحيفة  
توقفت لأسباب مالية : الجمهورية ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ،  
ص ٨ .

٨٧ — بذلت مجلة عشاوى « الدعوة » ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤  
ص ٦ جهداً كبيراً للتذكير برفض البناء لفكرة اللروب ، في  
موقف مشابه تماماً في يناير ١٩٤٩ .

٨٨ — أنظر الجمهورية على سبيل المثال ١٥ سبتمبر ١٩٥٤  
ص ١ ، ٩ ، ١٩ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ ، ٩ - وفي الموضع الأخير  
أشار المتحدث الحكومى إلى ورود ذكر الضباط في أحد  
المنشورات اسم « رجال الانقلاب » بدلا من « الثورة » ،  
وقد علق ، وقد أغضبه الإهانة ، بقوله أن المهضيبي ربما اعتقد  
أنه مجرد « انقلاب » لأنه « لم يتعامل معه كما تعاملت كل  
الثورات مع الخونة والمحتملين والمنافقين . . وفي المستقبل

القريب . . سوف يشعر المضيبي بأن ما حدث في مصر كان ثورة وليس إنقلاباً .

٨٩ أنظر الجمهورية ٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٧ ، ١٠ ثم يومياً تقريباً بعد ذلك .

٩٠ — أنظر البيان الرسمي في الجمهورية ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ ص ١ . وقد علق الكاتب على الحدث منذ بدايته حتى نهايته . وفي الأسبوع التالي إستخدم الخطيب أثناء الصلاة الآيات ( ٢ : ٨٦ ) ( ١٦ : ١٢٥ - ١٢٨ ) ، والتي تأمر بالتحمل والصبر والمغفرة .

٩١ — حول الحادث أنظر الجمهورية ١١ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ وحول إنكار الحكومة أنظر عدد سبتمبر ١٩٥٤ وقد استاءت الحكومة من التقرير المنشور في مجلة ( Time ) ٢٧ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٥ حول « فرض الرقابة على خطب الصلاة وقد أكدت المجلة أن « هتلر نفسه أوستالين لم يحاول أبداً املاء كل كلمة يقولها الواعظ ، وأسكر ، الباقوري وزير الأوقاف في صحيفة محلية أن خطب الصلاة تكتب للواعظ ، وإنما تتم مراقبتهم بتحديد الموضوعات المحظورة - أي السياسة العادية » ، أنظر الجمهورية ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٥ .

٩٢ — أنظر Development of the Quarter جريدة الشرق الأوسط سنة ١٩٥٥ ص ٥٧ ، وأنظر ( NYT, 8 Oct, 1954 ) ولم تشر الصحف المحلية فيما نعلم إلى القصة .

٩٣ - الجمهورية ١١ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١ ، ١٨٠  
أكتوبر ١٩٥٤ ص ١ .

٩٤ - راية الشعب ١٩ يونيو ١٩٥٤ وأعيد نشر أجزاء  
منه في « التحرير » ٩ نوفمبر ٥٣ ، ص ١٧ .

٩٥ أنظر المصدر ٣ ديسمبر ١٩٥٤ ص ١٦ - ١٧ ، ٢٤ من  
أجل رواية جزئية للاتصال بين الجماعتين . وقد مكنت المعرفة  
السابقة لسكاتب هذه الدراسة بخبر المظاهرة المقترحة من حضور  
حادث ٢٨ أغسطس في المسجد . كذلك ربما دفعت المعرفة السابقة  
للحكومة بالموضوع إلى استخدام القوة .

٩٦ - الجمهورية ١٧ سبتمبر ض ١ ، ٩٠ .

٩٧ - الجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩ ، ٢١ ، نوفمبر  
١٩٥٤ ، ص ٤ ، وانظر المقدمة .

٩٨ - الجمهورية ٤٢ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ٩٠ ، ١٥  
سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٩٠ .

٩٩ - الجمهورية ١٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ .

١٠٠ - الإذاعة المصرية ٢٤ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٥ .

١٠١ - أنظر الملحق ( L ) في النص الأصلي لهذه  
الدراسة .

١٠٢ - الجمهورية ٨ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١٢ .

١٠٣ سميت السلسلة « نحو بحث جديد » وظهرت طوال  
الفترة من منتصف أغسطس حتى طول سبتمبر .



١٠٤ — الجمهورية ٢ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٥، ٤ أكتوبر  
١٩٥٤ ص ٥٥

١٠٥ — أنظر على سبيل المثال: الجمهورية ٨ أغسطس ١٩٥٤  
وص ١٣، ٥ أغسطس ٥٤، ص .

١٠٦ — أنظر الدعوة ١٤ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١٦ .

١٠٧ — أنظر بوجه خاص : الدعوة ، ٢٠ يوليو ١٩٥٤،  
ص ٢٨، ٧ سبتمبر ١٩٥٤، ص ١ .

١٠٨ — أنظر الملحق (M) في النص الأصلي — هذه  
الدراسة .

١٠٩ — الدعوة ٢١ سبتمبر ١٩٥٤، ص ١، ١٦ .

١١٠ — الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤، ص ٥ .

١١١ — أنظر حول هذه التطورات كلها : الجمهورية ٢٥  
سبتمبر ١٩٥٤، ص ١، ومواضع أخرى متفرقة .

١١٢ — (NYT) ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤، ص ٤، ٨ أكتوبر  
١٩٥٤، ص ٩ .

١١٣ — الجمهورية ٢١ أكتوبر ١٩٥٤، ص ١، الدعوة  
٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، ص ٣ .

١١٤ — (NYT) ٢٢ أكتوبر ١٩٥٤، ص ٩ .

١١٥ — نود أن ننبه القارئ فيما يتصل بهذه النقطة إلى  
إلى أن روايتنا لما حدث تقوم أساساً على عدد هائل من شذرات  
المعلومات التي ظهرت أثناء محاكمات الإخوان وبعدها  
ونشرت في الصحف، وإلى أن هذه المراجع قد اختصرت

وحذف منها بدقة شديدة في هذه الطبعة المنقحة للدراسة .  
١١٦ — أنظر النقاط الأساسية في الجمهورية ١٢ نوفمبر  
١٩٥٤ ص ٣ ، ٤ ، ١٦ ، نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٩ و ٢٤ نوفمبر  
١٩٥٤ و ص ٨٢٧ .

١١٧ — الإقتباسات السابقة من أقوال طلعت يصعب  
التحقق منها ، على أننا نعتقد أنها تعكس الجو العام الموقف ،  
أنظر الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٧ ، ٨ ، ١٤ نوفمبر ١٩٥٤  
ص ٤ ، ٧ ، ٨ .

١١٨ — ربما كان المقصود باللجنة هنا « اللجنة العليا » السالفة  
الذكر ، إلا أن السياق لا يؤيد هذا التصور ، وربما كانت أيضاً تجمعا  
يضم بعض الاخوان ومحمد نجيب ، وهو أمر لم يشر إليه أحد ، إلا أنه  
إحتمال منطقي في ضوء هذا السياق ، أنظر الجمهورية ، ٢٤ نوفمبر  
١٩٥٤ ص ٧ ، ٨ .

١١٩ — الدعوة ١٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٥ ، كبره ،  
محكمة ، ج ١ ، ص ٥٨ - ٥٩ . وقد وصفت الحكومة تلك الزيارة  
بأنها جزء من مخطط قصد به إخفاء النية الحقيقية للجماعة في ذلك  
اليوم . ونحن نعتقد أن هذه الزيارة وزيارة كمال خليفة والتطورات  
الأخرى المذكورة في الفقرة تؤكد في الواقع ما نذهب إليه من أن هذه  
الأحداث فانت على القيادة .

١٢٠ — الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ .

١٢١ — أنظر (من بين المراجع العديدة حول الحادث ، بما  
في ذلك الصحف اليومية) .

العرض الجيد المنشور في المصور ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٢ -  
٢١ . وقد شاع الاعتقاد في ذلك الحين بأن الحكومة أعدت لهذا  
الحادث لكي تحصل نفسها من الجماعة ، وهو اعتقاد عززه معالجه  
الأنباء بصورة مرتبكة .

١٢٢ - الجمهورية ٢٨ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٩ .

١٢٣ - الجمهورية ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ٣ ، ٤ .

١٢٤ - أنظر الحديث في كبره محكمة ، ج ١ ، ص ٧١

- ٧٤ .

١٢٥ - يرجع السبب الأساسي في تشدد مجلس الثورة  
بالنسبة لرمضان وعابدين إلى إحساسه بأن هذين الرجلين كانا وراء  
الحملة الصحفية المعادية التي انطلقت من سوريا حيث عاشا منذ  
حرما من الجنسية المصرية . أنظر حول سوء العلاقات بين البلدين .  
آخر ساعة ، ٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٨-٩ . وقد نشرت أخبار اليوم  
( ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١ ) نبأ إستدعاء علي نجيب سفير مصر  
في سوريا ، وقد سجل الإستدعاء حقيقة تدهور العلاقات بين البلدين  
كما كان نذيراً أيضاً - من حيث أن السفير هو شقيق محمد نجيب - بمزيد  
المتاعب بالنسبة لرئيس الجمهورية .

١٢٦ - التحرير ٢٣ نوفمبر ١٩٥٣ ص ٧ . ويحمل التعبير معنى

« التحريض » أو « العصيان المسلح » الذي تشنه الجبهة المعادية للثورة .

١٢٧ - الجدول الكرونولوجي ( MEA ) ديسمبر ١٩٥٤ ،

٤٠٦ .

١٢٨ — لم يكن هندوى يتوقع اعتقاله نتيجة لدوره «الحايد»  
وقد غضب عندما أخبر ان المهنيسى قد أبلغ السلطات ، وذلك  
صحيح ، بأنه فوض للتعامل مع الجهاز السرى . وقد أخبر المراسلين  
بما يأتى : « طالما أن المسألة وصلت إلى هذا الحد ، فأنى مستعد  
للكلام ، وعندما أفعل فسوف أنكلم لوجه التاريخ » أنظر  
الأهرام ، ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ١١ . ولم تكن أقوال  
حميده أثناء المحاكمة من التاريخ الذى تنبأ به إلا أنه قال أشياء  
مفيدة فيما يتعلق بوصف تسلسل الأحداث .

١٢٩ — الجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ١٢ ، آخر  
ساعة ، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤٠-٤١ .

١٣٠ — نشرت الصحف اليومية تقارير أوافية عن المحاكمات  
لكن من أجل ملخص واف وجيد لها أنظر : كبرى محكمة ، ج ١ ، ص  
٧٥ - ٢٢٠ ، وأنظر فيما يتعلق ببقية المتهمين الصفحات من ٣٩ إلى  
١٨٠ بنفس المرجع (الجزء الثانى) وقد ظهرت نصوص المحاكمة  
دون تعليقات الانتاحيات أضافى سلسلة أخرى سميت محكمة  
الشعب (اقاهرة ١٩٥٥) إلا أنها لم تكتمل بعد أن نشر منها خمسة  
أجزاء .

١٣١ — الجمهورية ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ١٣ نوفمبر  
١٩٥٤ ، ص ١ .

١٣٢ — أنظر التحرير ، ٣ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٧ ، من  
أجل تكذيب عزام .

١٣٣ — ذكرت التقارير أن الفشل فى محاكمة نجيب



كان مرتبطا بزيارة وفد سوداني ناظم على ما حدث — وقيل أنه هدد أيضا بعدم السكوت على ما حدث — انظر حول هذه الزيارة وحول البيانات المسألة : الجمهورية ، ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ . وقد اقتصر الدليل الوحيد ضد نجيب على المنشور الذي ظهر بتوقيعه يتضمن هجوما على الاتفاقية التي توصل إليها في أغسطس والذي أعيد للنشر في مكتب عوده ، وأضاف حضور الأخير إلى شرفة القصر الجمهوري في فبراير شاهدا جديدا في دعوى الحكومة .

١٣٤ — لقد كثرت الاشاعات وانتشرت حول التعذيب في السجون حتى أن الحكومة أصدرت تكذيبا رسميا في مجلة « آخر ساعة » القريبة منها ( ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ ص ٣ - ٦ ) وقد شجعت الصحف على المساهمة في كسر حدة الرواج الذي لاقته فكمّة التعذيب ، من خلال نشر صور وتحقيقات حول الظروف الملائمة التي يعيش فيها المعتقلون في السجون . انظر المصور ٢٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٠ — ٢١ ، ٣ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ١١ - ١٥ ) التي نشرت صوراً للمساجين وهم يشربون الشاي ويتريضون في الحدائق، وأظهرت إحدى الصور صاحب محاولة الاعتقال وهو « يتشمس » مدليا يده في حوض للزهور ، وإذا أهملنا الحكايات الأكثر إثارة التي ذكرت هناك ، فمن الواضح أن العنف قد استخدم لانتزاع المعلومات وقد وجد الموقف العام أحسن تصوير له في تلك القصة التي انتشرت في ذلك الوقت : فلقد فقد ناصر قلعه الخبر

وأبلغ هذا الأمر إلى وزير الداخلية . وبعد لحظة وجد القلم بعد أن ظهر أنه لم يبحث عنه جيدا وطلب ناصر أن يبلغ الأمر ثانية إلى وزير الداخلية . أجاب وزير الداخلية بارتياح : « كيف حدث ذلك . لقد قبضت بالفعل على عدد من الاخوان الذين اعترفوا بأنهم سرقوا قلمك » .

١٣٥ - تحدثت الحكومة والصحف كثيرا عن هذه المسألة . أنظر على سبيل المثال : المصور . ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ ، الجيل الجديد ، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ - ٧ .

١٣٦ - المصور ٢٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٢ .

١٣٧ - الجيل الجديد ، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ - ٧ . وربما كانت أقوال طلعت بالذات هي التي مكنت الحكومة من تعزيز دعواها ضد المضيبي .

١٣٨ - أنظر كيره ، محكمة ج ٢ ، ص ٢٣ - ٢٦ ، والملحق ( A ) في النص الأصلي لهذه الدراسة .

١٣٩ - الجمهورية ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

١٤٠ - الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٨ .

١٤١ - الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٥ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ .

١٤٢ - الجمهورية • ديسمبر ١٩٥٤ ص ١ ، ٣ ، وانظر صور المتهمين وهم ينصتون إلى النطق بالحكم في آخر ساعة ، ٨ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ - ٦ .

١٤٣ - حول الصور وروايات متشابهة للكلمات الأخيرة انظر ( ( paris Match ) ( ١٨ - ٢٥ ديسمبر ١٩٥٤ )

ص ٦٢ - ٦٥ وقد جمع هذا العدد من الشوارع بأمر الحكومة  
١٤٤ - أنظر : آخر ساعة ٦ ديسمبر ١٩٥٤ و ص ١٤ ،  
٩ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ٥ انظر أيضا : "Notes on the"  
(quarter", MW, Apr: 1955 ، ص ٢٠٦ .

١٤٥ - انظر خاصة . آخر ساعة ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ ،  
ص ٥ - ٦ . وقد قوى الشعور بأنه من غير المحتمل ، مع وجود  
فارس الخولي على رأس الوزارة السورية ، أن تحدث حركة  
ضد الاخوان ولكن قصد مما نشر تحت اسم « الارهاب »  
والذي ظهر مرات عديدة ، وقوف جيران مصر العرب مع  
عدالة القضية . وقد استنكر السلوك السوري بوصفه « تدخلا  
سافرا في الشؤون الداخلية لمصر » .

١٤٦ - بدأت محاكمة الشخصيات العسكرية يوم ١٣  
ديسمبر ونظرت قضيتهم أمام المحاكم على نحو متقطع حتى ٣ يناير  
١٩٥٥ : انظر فيما يتعلق بالأحكام الصادرة . الجمهورية ١٩  
١٩٥٥ ، ص ٧ - ٨ ، ٢٠ يناير ١٩٥٥ ، ص ٧ ، ٩ فبراير  
١٩٥٥ ص ٣ .

رقم الإيصال ٧٧/٣٣٥٥
الترقيم الدولي ISBN ٩٧٧ - ٧٠٤٧ - ١٥ - ٠

دار مكتبة الطباعة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

شارع خيرت قرب البندق : ت ٢١٢١٨





بعد أكثر من ريم قرن على صدامهم الدامى الأول مع الرئيس جمال عبد الناصر ، عاد « الإخوان المسلمون » للنشاط السياسى وآن أن ينكسر حاجز الصمت الذى أحاط بهم وأن ننظر إلى تاريخهم بعيداً عن التطرف الهستيرى معهم أو ضدهم .

واستجابة لهذه الحاجة ، جاء التفكير فى نشر الترجمة الكاملة لهذا الكتاب الذى حصل به مؤلفه « ريتشارد ب. ميتشل » على درجة الدكتوراه من جامعة برنستون الأمريكية ، وهو دراسة موضوعية مقبولة من الإخوان المسلمين وبدرجة ما من خصومهم .

والكتاب يضم ثلاثة أجزاء فى مجلد واحد ، يعرض الأول لتاريخ الجماعة منذ نشأتها حتى الصدام مع مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ . وخصص الثانى لدراسة الهيكل التنظيمى والنظم الداخلية لها . ويحلل الأخير أيدولوجية الإخوان المسلمين .

والدراسة التى قدم بها « صلاح عيسى » لهذا الكتاب بعنوان « الإخوان المسلمون : مأساة الماضى ومشكلة المستقبل » تتناول تحليلاً علمياً محايداً للقوانين التى حكمت تحالفات الإخوان المسلمين السياسية منذ قيادة حسن البنا و حسن الهضيبى و سيد قطب وإلى اليوم .

وهذا الكتاب هو الأول من « دفاتر التاريخ العربى » التى تطمح أن تطرح للأجوار العالمى الديمقراطى كل قضاياها ، كخطوة أولى « نحو عصر تنوير عربى جديد » .

الناشر

مكتبة مدبولى

٦ — ميدان طلعت حرب

الثنى ١٥٠ قرشاً

مكتبة